



النشئة الصناعية في ظل الفوائض المالية
التجربة السعودية
١٩٧٠ - ٢١٩٨٠

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه

إشراف

للكاتب الدكتور أحمد الصبيح

١٠٠٢٦٦٤

إعداد

د. وليد حسن بن حسن



٦٧٥

١٩٨٣

١١٢٩٠٩



بسم الله الرحمن الرحيم

* "وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ" ،

* "رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتِكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْلِمَ صَالِحًا تُرْضَاهُ، وَأُصَلِّ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُثِّبُ إِلَيْكَ وَالِيَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ" ،

* "وَرَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ" ،

صدق الله العظيم

الاهل

الى الوالدين الكريمين اللذين استجاب الله لتضرعهما
فأمدنى بالعون والتوفيق ..

الى اخوانى وأخواتى الاحباء ..

الى زوجتى العزيزة ، وأبنائى صديق وحسن ، وبناتى
أمل وسحر وسامية .. أهدى ثمرة تفحياتهم ومعاناتهم معى
أثناء اعداد هذه الرسالة ..

الى زملائى وطلابى بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة ، وإلى
كل باحث فى هذا الموضوع .. أهدى عملا أسأل الله تعالى أن
يكون مقبولا وأن ينفع به ..

شكرو تقدير

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد المعلم والقُدوة وبعد :

فيسعدنى أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان لاستاذى الفاضل المشرف على هذه الرسالة الاستاذ الدكتور أحمد الصفتى الذى أعترز بملاحظاته القيمة وتوجيهاته ، والذى تفضل على مشكوراً بوقته ونصائحه حتى تـم اعداد هذه الرسالة فى شكلها النهائى .

كما أتوجه بالامتنان العميق للاستاذ الدكتور عبد الحميد الغزالى الذى كان له فضل ارشادى عند تصحيحه للمحاولات الاولى لاعداد بعض فصول هذه الرسالة أثناء اشرافه سابقاً .

وبكل اجلال لاستاذتى رئيس واعضاء لجنة المناقشة الذين كان لى شرف تفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتى وهم : الاستاذ الدكتور عمرو محيى الدين الاستاذ بقسم الاقتصاد بجامعة القاهرة ، والاستاذ الدكتور الفونس عزيز المستشار بمعهد التخطيط القومى ، والاستاذ الدكتور أحمد الصفتى الاستاذ بقسم الاقتصاد بجامعة القاهرة . أقدم لهم جميعاً أعـمق الشكر والتقدير وبكل اعتزاز بمكانتهم العلمية فان ملاحظاتهم وتعليقاتهم أثناء المناقشة تعتبر ولاشك اثراء لموضوع البحث وستكون محل عنايتى واهتمامى للاستفادة منها مستقبلاً ان شاء الله .

كما أقدر باعتزاز ، المشاعر الاخوية الصادقة التي أحاطني بها أخى
الاستاذ صالح صديق جستنيه ، وأخى الدكتور عبدالعزيز جستنيه ، وكذلك
أعبر عن تقديري لمعالى الصديق الاستاذ الدكتور محمد عمر زبير ، مدير
جامعة الملك عبدالعزيز سابقا واستاذ مادة الاقتصاد الاسلامى بالجامعة
حاليا ، الذى وفر لى كثيرا من التسهيلات والتشجيع المعنوى • ولايفوتنى
كذلك أن أشكر زملاء بالمركز العالمى لبحاث الاقتصاد الاسلامى بجامعة
الملك عبد العزيز بجدة الذين قاموا باعمال النسخ والتصوير • جزى الله
الجميع كل خير • وأسأله تعالى لى ولهم التوفيق والسداد •

* * * *

بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ

تمت المناقشة العلنية لهذه الرسالة بكلية

الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في يوم

الاثنين ٢٠/١١/١٤٠٣هـ الموافق ٢٩/٨/١٩٨٣ م ، ومنح

الباحث درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد " بتقدير

مرتبة الشرف الاولى " .

نبذة عن الباحث

- ولد بمكة المكرمة عام ١٣٥٧ هـ الموافق ١٩٣٨ م
- اتم الدراسة الابتدائية والثانوية بمدرسة الفلاح بمكة المكرمة
- حصل على بكالوريوس الاقتصاد من كلية التجارة - جامعة القاهرة
- عام ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م
- عمل باحثا اقتصاديا بالمؤسسة العامة للبترول والمعادن
- (بترومين) بالرياض وجدة حتى منتصف عام ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م
- حصل على درجة الماجستير فى الاقتصاد من جامعة اريزونا
- بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م
- الى جانب التدريس بقسم الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز
- عمل بعد حصوله على الماجستير فى عدة وظائف مالية وادارية
- بالجامعة بمكة المكرمة وجدة حتى شغل منصب مدير الادارة العامة
- لسنوات عديدة ، كما كلف بالعمل مشرفا عاما بالمركز العالمى
- لايحاث الاقتصاد الاسلامى بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة
- فى نهاية عام ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م حصل على درجة الدكتوراه فسى
- الاقتصاد فى موضوع التخطيط الاقتصادى والتنمية الصناعية
- فى المملكة العربية السعودية .
- عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والادارة بجامعة الملك
- عبد العزيز بجدة .

.....

((الفهرس))

الباب الأول : الأساس النظرى

صفحة

الفصل الأول : لمحة عن بعض استراتيجيات التنمية الاقتصادية
وسياسات التصنيع فى الدول النامية

المبحث الأول : بعض استراتيجيات التنمية والتصنيع ٦
المبحث الثانى : التصنيع فى البلدان النامية ماله وماعليه ٤٣

الفصل الثانى : الفوائض المالية فى الدول العربية البترولية

المبحث الأول : أهمية البترول العربى ٦٤
المبحث الثانى : الفوائض البترولية العربية ٧٢
المبحث الثالث : أثر التضخم المالى العالمى على حجم الفوائض ٨٥
المبحث الرابع : أهمية التعاون المالى والنقدى بين الدول
العربية لاستثمار الفوائض المالية ٩٣

الباب الثانى : الأساس التطبيقى

الفصل الثالث : هيكل الاقتصاد السعودى (١٩٦٥/١٩٧٠م)

المبحث الأول : بعض سمات الجغرافيا الاقتصادية للمملكة العربية
السعودية حتى عام ١٩٦٥م ١٠١
المبحث الثانى : المتغيرات الكليمة ١١٤
المبحث الثالث : السمات القطاعية ١٢٤

الفصل الرابع : الفوائض المالية فى المملكة العربية السعودية

المبحث الأول : تطور أسعار الزيت وكميات الانتاج ١٦٣
المبحث الثانى : تقدير حجم الفوائض المالية السعودية ١٧٠
المبحث الثالث : نمط وأسلوب استخدام الفوائض المالية السعودية ١٧٥

الاقتصاد السعودي ومشكلة الطاقة الاستيعابية

الفصل الخامس :

التنمية الصناعية واستراتيجيتها :

الباب الثالث :

=====

الفصل السادس :

تقويم التنمية الصناعية فى ظل الخطة الخمسية
الاولى ١٩٧٠-١٩٧٥ م

- ٢١٣ أساسيات الخطة (الاستراتيجية والاهداف)
٢٣٢ انجازات الخطة ومعوقاتها قطاعيا
٢٦٥ تقويم الصناعة فى الخطة

- المبحث الاول :
المبحث الثانى :
المبحث الثالث :

تقويم التنمية الصناعية فى ظل الخطة الخمسية
الثانية ١٩٧٥-١٩٨٠ م

- ٢٨٩
٢٩٢ أساسيات الخطة (الاستراتيجية والاهداف)
٣٢٥ انجازات الخطة ومعوقاتها قطاعيا
٣٥٢ تقويم الصناعة فى الخطة

الفصل السابع :

- المبحث الاول :
المبحث الثانى :
المبحث الثالث :

أساسيات استراتيجية التصنيع المتبعة، وتقويمها

الباب الرابع :

=====

الفصل الثامن :

أساسيات الاستراتيجية المتبعة للتصنيع ..

- ٣٧٦ تقويم التجربة السعودية
٣٨٢ الاستراتيجية الصناعية المتبعة
..... الاستثمار الصناعى من خلال الاتجاه العام
٣٨٩ لميزانية الدولة
٣٩٦ المشكلات التى تواجه الصناعة السعودية

- المبحث الاول :
المبحث الثانى :
المبحث الثالث :
المبحث الرابع :

تقويم الاستراتيجية المتبعة للتصنيع

الفصل التاسع :

- ٤٠٤ التنمية الصناعية داخل المملكة
٤٣٠ التكامل الصناعى الخليجى العربى

- المبحث الاول :
المبحث الثانى :

فهرس بالجد اول والرسوم البيانية

رقم الصفحة	رقم الجدول
---------------	---------------

الفصل الثانى :

٦٥	١	أهمية الانتاج العربى بالنسبة للانتاج العالمى.....
٦٦	٢	أهم الدول العربية المصدرة للبترول حسب كمية الانتاج لعام ١٩٨٠م.....
٦٧	٣	الاحتياطى الموءكد للبترول الخام فى العالم فى ١/١/١٩٨١م.....
٧٩	٤	حجم الفائض فى الحساب الجارى للاقطار العربية ذات الفائض البترولى.....
٨٣	٥	تقديرات توزيع استثمارات (أوبك) خلال ١٩٧٤ - ١٩٧٩م.....
٨٨	٦	الاستعار الرسمية لبرميل النفط العربى مخصومة بمعدلات التضخم.....

الفصل الثالث :

١١٠	١	تطور كميات الانتاج من ١٩٣٨ - ١٩٦٤م.....
١١٤	٢	عدد سكان المملكة خلال ١٩٦٥ - ١٩٧٠م.....
١١٦	٣	النتاج المحلى الاجمالى ١٩٦٧ - ١٩٧٠م.....
١١٧	٤	الانفاق على النتاج المحلى ١٩٦٧ - ١٩٧٠م.....
١١٨	٥	النسبة المئوية لمكونات النتاج المحلى ٦٥ - ١٩٧٠م.....
١٢١	٦	توزيع القوى العاملة بالقوى العاملة بالمملكة فى عامى ٦٦ - ١٩٧٠ نسبة الى حجم العمالة.....
١٢٢	٧	توزيع القوى العاملة بين القطاع العام والخاص حسب النشاط الاقتصادى عام ١٩٧٠م.....
١٢٦	٨	تطور انتاج الزيت فى المملكة ١٩٦٥ - ١٩٧٠م.....
١٢٧	٩	القوى العاملة فى الشركات الاجنبية المنتجة للزيت ونسبة السعوديين للمجموع ١٩٦٥ - ١٩٧٠م.....
١٢٢	١٠	المشروعات التى نفذتها (بترومين) ١٩٦٣ - ١٩٧٠م.....
١٣٣	١١	توزيع رأس المال واليد العاملة فى صناعات القطاع البترولى عام ١٩٧٠م.....

رقم الصفحة	رقم الجدول	
١٤٠	١٢	المؤسسات الصناعية حتى نهاية ١٣٩٠هـ.....
١٤١	١٣	المؤسسات الصناعية حتى نهاية ١٣٩٠هـ بموجب نظام الاستثمار الاجتبى
١٤٣	١٤	توزيع رأس المال واليد العاملة حسب الفئة الصناعية حتى نهاية عام ١٩٧٠م.....
١٤٥	١٥	مساهمة الصناعات التحويلية فى الانتاج المحلى الاجمالى حسب التكلفة ١٩٦٥-١٩٧٠م.....
١٤٨	١٦	تطور كميات الاسمنت المحلى والمستورد ١٩٦٠-١٩٧٠ م
١٤٩	١٧	مساهمة قطاع البناء فى الانتاج المحلى ١٩٦٥-١٩٧٠م
١٥٠	١٨	انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية ١٩٦٦-١٩٧٠م.....
١٥٢	١٩	مساحات الاراضى حسب نوع الاستعمال فى المملكة.....
١٥٣	٢٠	قروض بنك التسليف الزراعى ١٩٦٥-١٩٧٠م.....
١٥٤	٢١	المساهمة المطلقة والنسبية لقطاع الزراعة فى الانتاج المحلى الاجمالى ١٩٦٥-١٩٧٠م.....
١٥٧	٢٢	اعتمادات الميزانية للانفاق الحكومى على قطاع الخدمات ١٩٦٥-١٩٧٠م.....
١٥٩	٢٣	التركيب السلى للواردات ١٩٦٥-١٩٧٠م.....
١٦٠	٢٤	تطور حجم الصادرات والواردات ١٩٦٥-١٩٧٠م.....

الفصل الرابع :

١٦٤	١	تطور الاسعار المعلنة للزيت ١٩٧٠/٨/٣١-١٩٧٥/١٠/١
١٦٦	٢	تطور الاسعار المعلنة للزيت الخام ١٩٧٥/١٠/١-١٩٨٠/١٠/١ كميات وعائدات الزيت الخام والمكرر المصدر وعائدات الحكومة ١٩٧٢-١٩٨٠م.....
١٦٧	٣	المبالغ المدفوعة للحكومة من الشركات الاجنبية عن عائدات الزيت ١٩٧٠-١٩٨٠م.....
١٦٩		الحساب الجارى بميزان المدفوعات السعودى ١٩٧٣ - ١٩٧٦ م
١٧١	١-٤	الحساب الجارى بميزان المدفوعات السعودى ١٩٧٧ - ١٩٨٠ م
١٧٢	٢-٤	اتجاه التجارة الخارجية ١٩٧٣-١٩٨٠م.....
١٧٤		الميزانيات السنوية للمملكة ونفقات المشروعات ١٩٧٣ - ١٩٨١ م
١٧٦	٥	

رقم الصفحة	رقم الجدول	
١٧٩	٦	مكونات السيولة النقدية ١٩٧٣-١٩٨٠م.....
١٨٠	٧	حجم ايداعات البنوك السعودية بالخارج مقارنــا بالاستثمارات والقروض المحلية ١٩٧٣ - ١٩٨٠م.....
١٨٢		الفجوة التضخمية ١٣٩٠-١٤٠٠هـ.....
١٨٨	٨	حجم ونوعية استثمارات موءسة النقد السعودى فى الخارج عام ١٩٨٠م.....

الفصل السادس :

		الاعتمادات المالية المقدرة لتنفيذ الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٠-١٩٧٥م.....
٢١٩	١	القيمة المضافة لمكونات القطاع الصناعى المتوقعة فى نهاية الخطة الخمسية الاولى.....
٢٢٩	٢	العائدات والتنفقات الحكومية خلال الخطة الاولى.....
٢٣٣	٣	معدلات النمو المقدرة فى الخطة ، والمحقة فعلا.....
٢٣٤	٤	الزيادة فى اسعار البضائع المستوردة خلال الخطة.....
٢٣٧	٥	الرقم القياسى لتكاليف المعيشة خلال الخطة.....
٢٣٨	٦	الزيادة فى انتاج البترول وعائداته خلال الخطة.....
٢٤١	٧	تكوين رأس المال الاجمالى خلال الخطة.....
٢٤٢	٨	اجمالى التكوين الرأسمالى الثابت خلال الخطة.....
٢٤٤	٩	تطور مساعدات الضمان الاجتماعى خلال الخطة.....
٢٥٠	١٠	توزيع النشاط الاقتصادى للقوى العاملة خلال الخطة الاولى حسب القطاعات.....
٢٥٥	١١	العمالة الوافدة وتركيبها الاقليمى ١٩٧٥م.....
٢٥٧	١٢	التجارة الخارجية خلال الخطة الاولى.....
٢٥٩	١٣	الصناعات المرخص لها بالمملكة عام ١٩٧٤/١٩٧٥م.....
٢٦٨	١٤	عدد المشروعات الصناعية المرخص لها حتى نهاية الخطة وحجم رؤوس أموالها.....
٢٧١	١٥	كميات الاسمنت المنتجة محليا والمستوردة خلال الخطة الاولى.....
٢٧٣	١٦	الكهرباء المولدة فى المدن الرئيسية خلال الخطة الاولى
٢٧٥	١٧	نسبة الزيادة فى انتاج الطاقة الكهربائية.....
٢٧٦	١٨	

رقم الصفحة	رقم الجدول
---------------	---------------

الفصل السابع :

٣٠٥	١	اجمالى المتطلبات المالية للخطتين الاولى والثانية
٣٠٧	٢	تكاليف برامج خطة التنمية الثانية
٣٠٩	٣	الانفاق على الموارد الاقتصادية (الخطة الثانية)
٣١١	٤	استهلاك المياه خلال الخطة الثانية
٣١٤	٥	الصناعات الجديدة المتوقعة خلال الخطة الثانية
٣١٩	٦	تقدير حجم القوى العاملة خلال الخطة الثانية
٣٢٣	٧	الانفاق على التجهيزات الاساسية خلال الخطة الثانية ...
٣٢٨	٨	الفجوة التضخمية خلال الخطتين الاولى والثانية
٣٢٩		الفجوة التضخمية (بيانيا)
		الانتاج المحلى الاجمالى ومعدلات النمو المخططة والمحقة
٣٣٢	٩	خلال الخطتين الاولى والثانية
٣٣٤	١٠	النتاج المحلى الاجمالى حسب القطاعات
٣٣٥	١١	الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى (الخطة الثانية)
٣٣٦	١٢	الاستثمار الاجمالى الثابت حسب القطاعات
٣٣٨	١٣	تطور اسعار البترول خلال الخطة الثانية
٣٣٩	١٤	الايرادات والمصروفات الفعلية (الخطة الثانية)
٣٤٠	١٥	المصادر والواردات خلال الخطة
٣٤٧	١٦	أوضاع الكهرباء فى نهاية الخطة الثانية
٣٤٩	١٧	انجازات قطاع الاكمان فى الخطة الثانية
٣٥٤	(١-١٨)	مشاريع " سابك "
٣٥٥	(٢-١٨)	الشريك الاجنبى فى مشروعات سابك
٣٥٩	١٩	قروض صندوق التنمية الصناعية
٣٦٠	٢٠	اقتاج واستيراد الاسمنت (الخطة الثانية)
٣٦٢		المصانع المرخصة والعاملة خلال الخطتين
٣٦٣	٢١	التراخيص الصناعية وعدد المصانع والعمال
		عدد المصانع المنتجة والعمال واجمالى التمويل حسب
٣٦٥	٢٢	النشاط الصناعى خلال خطتي التنمية
٣٦٧	٢٣	المصانع المنتجة حسب المناطق الادارية

رقم الصفحة	رقم الجدول
---------------	---------------

٣٧١	٢٤	المصانع المنتجة حسب النشاط الصناعي ونسبة مشاركة رأس المال الاجنبي حتى نهاية ١٩٨٠م
٣٧٢	٢٥	عدد وتنوعية العمالة السعودية والاجنبية ومتوسط الاجور الشهرية عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
٣٧٣	٢٦	المدن الصناعية في المملكة حتى نهاية ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م وعدد المصانع المرخص بها

الفصل الثامن :

٣٩٠	١	ايرادات ومصروفات الميزانية المقدرة والفعليّة خلال الفترة ٩٥/٩٤ الى ١٤٠٣/١٤٠٤هـ
-----	---	--------------------------------------------------------------------------------------

الفصل التاسع :

ملحق رقم (١)

٤٣٨		هيل تركيب وتوزيع الناتج المحلي الاجمالي
-----	--	-----------------------------------------

مقدمة البحث :

كتب العماد الاصفهاني يقول :

" انى رأيت انه لا يكتب أحد كتابا فى يومه الا قال فى غده :
لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو
قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من
أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

وأنا أقول " ان الكمال لله وحده ، وأننى بذلت من الجهد ما أستطيعه

فى هذا البحث الذى ارجو له أن ينال استحسان ورضى من يطلع
عليه خاصة اللجنة المشرفة على البحث ، واننى أعلم علم اليقين
أن ما كتبه ليس الا جهد المقل وان فوق كل ذى علم عليم ، وأسأل
الله التوفيق والسداد ، ولاشك أن هناك مآخذ كثيرة ولكن يشفع
لى أننى لست سوى طالب علم استزيد فى كل يوم مما يكتبه غيرى ،
وليس عملى سوى حلقة فى سلسلة طويلة من البحث العلمى وحسبى
أن اتمكن من وضع لبنة فى مكانها الصحيح .

أسلوب البحث العلمى ومنهج البحث :

ان النظرة العلمية ترفض الجمود الفكرى ، والوقوف عند نظرية معينة على أنها غير قابلة تماماً للتعديل أو التغيير ، وان الافكار الانسانية مهما تشعبت وتفرعت الى ميادين انما توءلف كلا متكاملاً يعكس تكامل الحياة وترباطها

واذا كان معطى الاسلوب العلمى يشير الى ذلك الاطار الفكرى الذى يعمل بداخله عقل الباحث ، فان كلمة منهج البحث تعنى الخطوات التطبيقية لذلك الاطار الفكرى^(١).

ولما كانت مناهج البحث تختلف من حيث طريقها فى اختيار صحة الفروض ويعتمد ذلك على طبيعة وميدان المشكلة موضع البحث فان اختيارى لمنهج البحث الاستدلالى أو الاستنباطى له ما يبرره من حيث انه الاسلوب العلمى الذى يربط فيه العقل بين المقدمات والنتائج أو بين الاشياء وعللها على أساس المنطق ، والتأمل الذهنى ، فهو يبدأ بالكليات ليعمل منها الى الجزئيات .

(١) د . محمد زيان عمر : البحث العلمى ، مناهجه وتقنياته ، دار الشروق ، جدة ١٩٧٥م ، ص ٧٣ .

وباتباعنا لهذا الأسلوب في منهج البحث فإننا نستطيع من
دراسة التغيرات المحيطة بالمشكلة محل البحث ، والأساليب
التي اتبعت في معالجتها ، تصور للمشكلة ككل ونحاول أن نقترح
حلولاً مستنبطة من واقع التغيرات الحالية أو المحتملة .

أغراض البحث :

منذ سنوات عديدة قبل البدء في كتابة هذا البحث ، كان يشغلني دائما التفكير في أهمية الصناعة لبلد مثل بلادى تعتمد اعتمادا أساسيا على مورد اقتصادى واحد هو إيرادها من تصدير البترول ..

وزاد من اهتمامى ما حدث فى بداية العقدالماضى من تطوور فى مفهوم ونظرة المسئولين فى بلادى عن التنمية الاقتصادية بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة ، وعندما تراكمت الفوائض المالية من عائدات البترول وماتبع ذلك من تساؤلات حول أفضل الطرق لاستغلال هذا التكوين الرأسمالى المؤقت فى تنويع مصادر الدخل وبيان السياسة الصناعية الذى أصدرته الدولة ، شحذ همتى فى دراسة ظاهرة الاتجاه نحوالصناعة ، فعزمت على أن يكون موضوع بحثى هو " التنمية الصناعية فى ظل الفوائض المالية - التجربة السعودية خلال ١٩٧٠/١٩٨٠م " . ووجدت من تشجيع السادةالمشرفين على هذا البحث ، ومساعدتهم القيمة - ما أتاح لى فرصة المريد من الدراسة والتحليل فى هذا الموضوع ، الذى هو محل اهتمام جميع الدول النامية عامة ودول الشرق الأوسط العربية البترولية على وجه الخصوص .. ورأيت أن أتتبع بالدراسة تطوورالصناعة فى المملكة العربية السعودية فى ظل الشفائض المالى الذى أتيح لها فى الفترة محل البحث .

وقد شهدت فترة السبعينات من هذا القرن اهتماما عالميا بارتفاع أسعار البترول وما تبعه من آثار مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات جميع دول العالم دون استثناء . فقد أدى - تصحيح أسعار البترول - من وجهة نظر الدول المنتجة والمصدرة للبترول الى ارتفاع اسعاره العالمية مما دفع الدول الصناعية الى زيادة أسعار منتجاتها بصفة عامة ونتج عن ذلك تضخم مالى عانت منه جميع دول العالم بما فيها الدول المنتجة للبترول ذاتها ، قامت على أثره فكرة الحوار الاقتصادي بين دول الشمال والجنوب الذى برهن على أن دول العالم الثالث تتطلع الى تحقيق نموها الاقتصادي وأن التصنيع ونقل التكنولوجيا هو أهم وسائل تحقيق أهدافها الاقتصادية .

أما فيما يتعلق بالدول المصدرة للبترول وأهمها على الإطلاق المملكة العربية السعودية ، فقد أدت زيادة الأسعار والانتاج الى تراكمات أو فوائض مالية كبيرة كانت محل اهتمام رجال السياسة والمال والاقتصاد فى العالم أجمع . حيث كان نمط وأسلوب استخدام أو استثمار هذه الفوائض المالية هو محور اهتمام الدول المصدرة للبترول من ناحية والدول الصناعية من ناحية أخرى .

وحيث أن المملكة العربية السعودية قد اختارت طريق التنمية الصناعية كأفضل طريق لاستثمار الفائض المالى المتحقق من إيرادات تصدير البترول وإن التجربة السعودية هى موضوع البحث فى هذه الرسالة الذى تناول الباب الاول فيها الأساس النظرى للدراسة ، ثم تناولت الابواب التالية الأساس التطبيقى لها .

ففى الفصل الاول تناولت لمحة عن بعض استراتيجيات التنمية الاقتصادية وسياسات التصنيع فى الدول النامية ، ثم خصصت المبحث الاول من هذا الفصل للبحث فى بعض استراتيجيات التنمية والتصنيع فتعرضت لبعض نظريات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية وإمكانية

تطبيقها في المملكة العربية السعودية ثم تعرضت في المبحث الثاني لأهم مشكلات التصنيع في البلاد النامية عموماً حيث تتشابه فيها ظروف التخلف الاقتصادي وإن كانت تختلف فيها الإمكانيات والموارد.

والفصل الثاني من الأساس النظري لهذا البحث خصصته للبحث في الفوائض المالية في الدول العربية البترولية ، فاستعرضت أهمية البترول العربي العالمية ثم حاولت تحديد حجم الفوائض المالية العربية وأثر التضخم المالي العالمي على حجم هذه الفوائض . واختتمت الفصل بإيضاح أهمية التعاون المالي والنقدي بين الدول العربية لاستثمار الفوائض المالية .

ولقد كان تخصيص الباب الأول من هذه الرسالة كأساس نظري لهذه الدراسة أمر ضروري وطبيعي باعتباره خلفية هامة للبحث في الفوائض المالية السعودية في الفصول التالية ، كما أن تخصيص الفصل الثالث للبحث في هيكل الاقتصاد السعودي خلال (١٩٦٥ - ١٩٧٠ م) كان مدخل هام جداً للتعرف على خصائص الاقتصاد السعودي ومشكلاته في الفترة التي سبقت خطتي التنمية الأولى والثانية محل البحث موضوع الرسالة ، لذلك فقد عرضت في المبحث الأول بعض سمات الجغرافيا الاقتصادية للمملكة العربية السعودية حتى عام ١٩٦٥ ، ثم افردت المبحثين الثاني والثالث لعرض أهم المتغيرات الكلية والسمات القطاعية للاقتصاد السعودي .

وفي الفصل الرابع تناولت الفوائض المالية في المملكة العربية السعودية حيث افردت المبحث الأول لتطور أسعار وكميات الانتاج البترولي خلال الفترة محل الدراسة ثم حاولت في المبحث الثاني تقدير حجم الفوائض المالية السعودية واختتمت الفصل بالمبحث الثالث حيث تعرضت الى نمط واسلوب استخدام الفوائض المالية السعودية .

وكان لابد من البحث في موضوع مشكلة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي حيث خصصت الفصل الخامس من هذه الرسالة لشرح مفهوم الطاقة الاستيعابية وكيف استطاعت المملكة أن توسع الطاقة الاستيعابية لاقتصادها وأن تذلل أهم معوقات التنمية الاقتصادية ببناء واعداد التجهيزات الأساسية الضرورية باعتبارها القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية والصناعية في المملكة العربية السعودية .

ولقد افردت الفصلين السادس والسابع من الباب الثالث لموضوع التنمية الاقتصادية واستراتيجيتها في المملكة . فتناولت في الفصل السادس تقويم التنمية الصناعية في ظل الخطة الخمسية الاولى للمملكة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥ م) حيث عرضت في المبحث الاول اساسيات الخطة الخمسية الاولى من حيث الاستراتيجية، والاهداف ثم عرضت في المبحث الثاني انجازات الخطة ومعوقات قطاعها ، وفي المبحث الثالث تم تقويم الصناعة في الخطة ، واتبعت نفس الاسلوب

في الفصل السابع حيث تناولت تقويم التنمية الصناعية في ظل الخطة الخمسية الثانية خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٠ م) فقامت بعرض اساسيات الخطة في المبحث الاول وانجازات الخطة ومعوقات قطاعها في الفصل الثاني وانتهت بتقويم الصناعة في الخطة في المبحث الثالث .

أما الباب الرابع والآخر فقد بحث فيه اساسيات استراتيجية التصنيع المتبعة في المملكة العربية السعودية وحاولت تقويمها في ضوء نتائج البحث والدراسة ، وكان لابد من افراد الفصل الثامن لعرض اساسيات الاستراتيجية المتبعة في القطاعات الصناعية في المملكة فخصصت المبحث الاول لتقويم التجربة السعودية ، وعرضت في المبحث الثاني الاستراتيجية الصناعية المتبعة ، ثم ناقشت في المبحث الثالث موضوع الاستثمار الصناعي من خلال الاتجاه العام لميزانية الدولة وأوجزت في المبحث الرابع أهم المشكلات التي تواجه التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية .

وانتهيت فى الفصل التاسع الى تقويم الاستراتيجية المتبعة للتصنيع فى المملكة فافردت المبحث الاول لموضوع التنمية الصناعية فى داخل المملكة ، وتكلمت فى المبحث الثانى عن أهمية التكامل الصناعى الخليجى والعربى .

ولقد تبين لنا من خلال البحث أن الفوائض المالية العربية وان كانت فى حد ذاتها تعتبر تراكما ماليا هاما وغير عادى بالنسبة لاييرادات هذه الدول من تصدير البترول منذ اكتشاف البترول فيها وحتى عام ١٩٨١/٨٠ م ، فان حجم هذه الفوائض السنوية المتراكمة لايشكل الا نسبة ضئيلة من الاقتصاد الدولى ، ولايزيد عن الدخل القومى السنوى لاحدى الدول الاوربية . لذلك فان الحملة الدعائية ضد الارصدة العربية بأنها تهدد الاقتصاد العالمى غير واقعية ، كما تبين لنا أن التجربة السعودية بالنسبة لاستثمار الفوائض المالية فى تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطنى والاعتماد على التصنيع تعتبر فى الواقع أفضل البدائل المطروحة أمامها للاختيار ، وانتهينا من خلال البحث الى أن التكامل الصناعى بين الدول العربية البترولية وغير البترولية أمر ضرورى يحقق المصالح الاقتصادية لجميع الدول العربية بصرف النظر عن طبيعة نظمها الاقتصادية .

الفصل الأول

لمحة عن بعض استراتيجيات التنمية الاقتصادية وسياسات التصنيع

في الدول النامية

(الباب الأول)

الفصل الأول

بعض ملامح استراتيجيات التنمية الاقتصادية

وسياسات التصنيع فى الدول النامية

نتناول فى هذا الفصل عرضا سريعا لبعض ملامح استراتيجيات التنمية الاقتصادية وسياسات التصنيع فى الدول النامية فنتكلم فى المبحث الأول عن بعض النظريات والسياسات التى تبحث فى مجالات التنمية الاقتصادية والتصنيع فى دول العالم الثالث على وجه الخصوص ، وفى المبحث الثانى نعرض الى التصنيع فى الدول النامية ماله وما عليه .

المبحث الأول : بعض استراتيجيات التنمية والتصنيع فى الدول
النامية :

" تعتبر الدولة فى عملية تنمية اقتصادية اذا تعمّدت تكريس جهودها من أجل زيادة معدل تطوير وتغيير المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية التى تحكم النشاط ، بحيث نحقق التغيرات المطلوبة فى النشاطات الوظيفية القائمة " (١)

(١) Albert Waterson: Development Planning: Lessons of Experience, (Baltimore: The Jhone Hopkins Press, 1965, p.21.

وفهم "نهر" عملية التخطيط على أنها ممارسة الذكاء واستغلاله في التعامل مع الحقائق والمواقف كما هي في الواقع ، وإيجاد الحلول المناسبة لحل المشكلات . (١)

وقال (ألفريد مارشال Alfred Marshall) لكل عصر ولكل قطر مشاكله الخاصة ، وكل تغير في الظروف الاجتماعية يتطلب بالضرورة تطوير في الأفكار والقوانين الاقتصادية السائدة . (٢)

ومن هذا المنطلق ظهرت أفكار (Schumpeter) التي تتكلم عن الربح باعتباره الحافز على الابتكار ، وأن رجل الأعمال هو القوة الأساسية المحركة للنشاط الاقتصادي ، وأن الهدف من نشاطه هو الثروة ، وأن رجل الأعمال يعتمد قوته على الابتكار .

ويعلق الأستاذ (والش) على نظرية (شوميتير) بأنها "لأسوأ الحظ غير قابلة للتطبيق في البلاد المتخلفة لأن رجل

Jawaharlal Nehru: Strategy of the Third Plan, (١)
Problems of the Third Plan, (New Delhi: India,
1961) pp. 33-34.

Alfred Marshall: Principles of Economics, (٢)
(New York, The Macmillan Company, 1949), p. 37.

الأعمال فيها ليس هو القوة الدافعة الرئيسية ، وأن الابتكار ليس هو الطابع السائد وأن الحوافز الخاصة ليست هي الهدف الذي يوصل المجتمع إلى تطلعاته . " (١)

ومنذ ^{نصف} بطنية القرن الميلادي الحالي ، بدأت الظروف الدولية تتغير فحصلت كثير من دول العالم الثالث على استقلالها ، ثم أخذت وسائل الاتصال في التطور ، وبدأ بذلك عصر جديد انقسم فيه العالم إلى دول متقدمة وأخرى متأخرة اقتصادياً .

وبدأ الاهتمام العالمي بالتخطيط والنمو الاقتصادي يتزايد ، وبدأ كثير من المفكرين الاقتصاديين الغربيين يهتمون بمشكلات التخلف في الدول الفقيرة النامية . وبدأت الأمم المتحدة في محاولات تقديم المساعدات والخبرات الاقتصادية لحل مشكلات " فجوة النمو الاقتصادي " وحاولت كثير من الدول النامية أن تطبق فكرة التنمية الاقتصادية المخططة ، فقامت بإعداد خطط للتنمية الاقتصادية ، ولكن لم توفق معظمها للأسف بسبب تداخلات

Henry C. Wallich: Some Notes Towards a Theory of Desired Development, The Economics of Underdevelopment, New York: Oxford University Press, 1963, p.189.

اجتماعية وسياسية واقتصادية كثيرة نذكر منها على سبيل المثال ما يلى :

(١) لم يكن الفرق بين التخطيط للنمو الاقتصادي Economic Growth والتخطيط للتنمية الاقتصادية Economic Development واضحا تماما فى أذهان المسؤولين عن القرارات الاقتصادية فى الدول النامية ، وكما هو معروف للاقتصاديين ، فـإن " التخطيط للنمو الاقتصادي مثلا أن تخطط الدولة لزيادة الانتاج فى القطاع الانتاجى الرئيسى للحصول على دخل أكبر يرفع مستوى النشاط الكلى للاقتصاد ، بينما التخطيط للتنمية الاقتصادية له معنى أوسع بكثير من التخطيط للنمو الاقتصادي ، فهو " عملية تخطيط ذات أبعاد متكاملة مختلفة تهدف الى تحسين مستوى الاداء فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية " (١) . أى أنها أكثر من مجرد التخطيط لمشروعات استثمارية هدفها زيادة الاستجابة والربح .

(٢) معظم الدول النامية تفتقر الى النظم والاشاليب الادارية التى تسمح باعداد بيانات احصائية متكاملة يمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات كما أن اللقاءات المؤهولة نادرة والقرارات معظمها لاشباع الأهواء السياسية الاتية .

(١) Badr Payez I.: Developmental Planning in Saudi Arabia: A Multidimensional Study, University of Southern California, PH.D. Dissertation, 1968, U.S.A., P.20.

(٣) تعتمد الدول النامية على الخبرات الأكاديمية الاقتصادية من الدول المتقدمة صناعيا ، بل تحاول تطبيق النظريات الاقتصادية والمفاهيم السائدة فى البلاد الغربية أو الشرقية وبرغم مقدرة الخبرات الأجنبية الآن دورها محدود بسبب عدم توفر المعلومات الكافية عن طبيعة البلد النامى ومشكلاته الاجتماعية والاقتصادية . وعلى الرغم من أن مظاهر التخلف الاقتصادى التى تسود المجتمعات النامية واحدة وتنحصر ندرة رأس المال ، ووفرة اليد العاملة غير المهنية وانخفاض مستوى المعيشة ، وارتفاع نسبة الأمية ، وانخفاض المستوى الصحى والرعاية الاجتماعية . ولكن لكل دولة ظروف بيئية خاصة بها وتحتاج الى حلول اقتصادية تلائمها .

وذلك بالضبط ما عناه بروفسور (ميردال) G. Myrdal حين تمنى أن "يهتم الاقتصاديون الشباب فى الدول النامية بدراسة مشكلات بلدانهم واحتياجاتها الخاصة ، وأن لا يلتفتوا الى النظريات والنظم الخارجية ، التى كثيرا ما تكون فارغة المعنى بل ومضللة لأفكارهم "جيانا ، ذلك لأن عليهم بناء النظريات والأساليب التى تناسب مجتمعاتهم وتحل مشكلاتهم" (١)

(٤) عدم الاستقرار السياسى فى الدول النامية من أهم معوقات التنمية الاقتصادية حيث أن له آثار سلبية مباشرة على الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى ، ولسنا هنا بصدد تعقيب أسباب عدم الاستقرار .

(١) Gurner Myrdal: Rich Lands and Poor, New York: Harper and Row Publications, 1958), P.104.



(٥) لاتقدم الدول المتقدمة صناعات مساعداً حقيقية لتنمية البلاد المتخلفة اقتصادياً ، بل على العكس من ذلك تحاول الضغط على أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية ، ورفع أسعار المنتجات الصناعية باستمرار ، وفي نفس الوقت لاتشجع على نقل التكنولوجيا الى البلاد النامية .

(٦) كما يجب التفرقة بين " التخطيط الاقتصادي " في حد ذاته وبين " الخطة الاقتصادية " فليست كل خطة تتبناها أية دولة نامية تعنى انها اعدت بناء على اعتبارات اقتصادية بحتة .^(١) فهناك خطط اعدت في البلاد النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها لم تكن في الحقيقة اكثر من " احلام اليقظة " وذلك لانها غير قابلة للتنفيذ عملياً^(٢) .

ويؤكد احد الباحثين هذه الحقيقة بقوله " من الناحية الفنية فان أحد الاسباب الرئيسية لعدم تنفيذ الخطط يرجع الى فعل تكوين الخطة ذاتها عن تطبيقها عملياً^(٢) ويتعبر آخر ان الخطط تحتوي على معلومات تفصيلية عن الاهداف المطلوب تحقيقها ، ولكن لاتحتوي الا على اشارات عابرة عن وسائل تنفيذ هذه البرامج للوصول الى الاهداف المطلوبة .

(١) Badr Fayez I.: Developmental Planning in Saudi Arabia: A Multidimensional Study, Ph.D. Dissertation, University of Southern California, U.S.A., 1968, p. 31.

(٢) Mathew McQueen: The Economics of Development: Problems and Policies, Weidenfield & Nicolson, London, 1973, p.123.

بعض نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية :

حدد الفكر الكلاسيكي في النظرية الاقتصادية أربعة عناصر رئيسية للنمو الاقتصادي هي (١)

(١) معدل مرتفع لتكوين رأس المال في النشاط الصناعي.

(٢) تقدم مطرد في الفن الانتاجي.

(٣) اتعاع الأسواق .

(٤) مناخ اقتصادي اجتماعي ملائم .

ومن خلال متابعة بعض ماكتب في هذا الموضوع ، نستعرض بايجاز أهم النظريات والاستراتيجيات التي تتعلق بموضوع بحثنا لنتبين من خلال المسلك الذي اتبعه برنامج التخطيط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، ونرى مدى ملائمة هذه الاستراتيجيات للتطبيق العملي في المملكة .

(١) د. عبدالرحمن يسري : مساهمة الفكر الكلاسيكي في التحليل

الحديث للتنمية الاقتصادية ، بيروت ، دار الآخذ ، ١٩٧٤ ،

يرى بعض الاقتصاديين أن الدول المتخلفة تتميز بتوازن شبه مستقر ومهمهم "لايبنشتاين" ، الذى تقوم نظريته على عدة افتراضات أهمها (١) :

أ- أن الأعمال الاقتصادية التى يقوم بها الافراد تسير على نمط واحد خلال الأزمنة المتلاحقة ، حيث يرجع ذلك الى عوامل كثيرة تتعلق بأفكار الناس واتجاهاتهم نحو حياة أفضل باستمرار.

ب- اذا حدثت أية تغييرات فى التكوين الاقتصادى لاي بلد متأخر اقتصاديا تؤدي بصورة أو بأخرى الى ارتفاع متوسط دخل الفرد عما كان عليه فانها تشير فى نفس الوقت قوى اقتصادية واجتماعية جديدة.

ج- يمكن تقسيم هذه القوى الاجتماعية والاقتصادية الى قوى مساعدة على ارتفاع دخل الفرد ، وقوى مضادة تعوق هذا التقدم.

د- نجد أن الحل فى اطار هذه النظرية يكمن فى ضرورة أن يكون الحد الأعلى لصلابة القوى المعاكسة أقل من

(١) د.عبدالهاده حسن طاهر : استراتيجية التنمية والبتروال فى

المملكة العربية السعودية ، الدارالسعودية للنشر

والتوزيع ، جدة ١٩٧٠ ، ص ٤٩ - ٥١

الحد الأعلى لصلابة القوى المساعدة ، مما يجعلها تتغلب عليها
وبذلك يصبح النمو الاقتصادي ممكناً ، وبعبارة أخرى فلا بد لكي تكون
التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فعالة ، أن يتم حقن الاقتصاد
القومي بجرعات كبيرة ومتتابة من الاستثمارات في مختلف القطاعات
الانتاجية حسب الاستراتيجيات والأولويات المستهدفة .

وينتقد البعض نظرية " لايبشتاين " على أساس " أنها تستند
الى فرض خاطئ ، هو أن التفاعل بين الاستثمار والدخل يتم في
عزلة عن المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، ووفقاً لهذا
المنطق نجد أن زيادة الادخار تؤدي مباشرة الى زيادة الاستثمار
الذي يؤدي بدوره الى زيادة الدخل الفردي ، ولا يخفى أن هذا لا
يمكن أن يتم في عزلة عن المناخ الذي يساعد على زيادة الادخار
ونمو الميل للاستثمار . (١)

(١) د . عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد ، التنمية الاقتصادية

نظرياتها وبياساتها ، مكتبة الجلاء بالمنصورة ، ١٩٨١ /

١٩٨٢ م ، ص ٦٢ .

كما ترجع فكرة "النمو المتوازن" الى مقالة للبروفسور "روزنستين رودان" Rosenstien - Rodan نشرت عام ١٩٤٣^(١)، ولقد حصلت هذه الفكرة على شهرة أوسع بالاضافات التي أحدثها البروفسور "نيركسه" Prof. Nurkse ولقد أضفى كل من رودان ونيركسه ظلالاً من الشك حول فعالية التجسّارة الدولية "كمحرك للنمو" وركزوا على أن محدودية الأسواق المحلية هي مصدر التخلف الاقتصادي ، ذلك لأن مخاطر عدم وجود الأسواق الكافية تقلل من حوافز الاستثمار^(٢)

ولقد ركز (رودان) على أهمية "التغلب على صغر حجم السوق في دولة نامية لأن حجم السوق يتأثر بمستوى الدخل الفردي المنخفض وبالتالي بانخفاض المقدرة الشرائية للمستهلكين ، وأورد على ذلك مثالا بمصنع حديث لا يمكن أن ينجح الا بوجود عدد من المصانع الأخرى تتبادل الانتاج وشوفر فرص للعمال والدخل بين المستهلكين^(٣)

ولقد طور "نيركسه" هذه الأفكار فيما بعد حين أشار الى حلقات الفقر المفرغة ، ومعناها أن الانتاج لايزيد الا اذا

(١) N.P. Rosenstien-Rodan: Problems of Industrialization of Eastern and South-Eastern Europe, Economic Journal, Vol.53, June, 1948, pp.202-211.

(٢) Ranger Nurkse: The Conflict between Balanced Growth and International Specialization, in G.M. Meiers, Leading Issues in Development Economics, New York, Oxford University Press, 1964, pp.250-254.
(٣)

Ibid., p.203.

كان هناك طلب على السلع التي تنتج ، وقوة شرائية تحمي هذا الطلب ، ودخل للأفراد كاف لشراء هذه السلع ، ولا يمكن البدء في الانتاج مالم توجد ادخارات ، ولا توجد ادخارات الا اذا وجد الدخل ولا يوجد الدخل الا اذا وجد الانتاج ، وهكذا ندور في حلقة مفرغة وذكر أن " محدودية الأسواق ترجع الى الفقر المنتشر وأن سبب الفقر هو انخفاض الانتاجية " (١)

وقد ذكر "نيركسه" أن الوسيلة الوحيدة لكسر حلقة الفقر المفرغة هي بالبدء بخطة انتاجية تشمل معظم أوجه النشاط الاقتصادي بشكل "متوازن" متكامل بحيث يخلق كل نشاط اقتصادي طلبا على سلع نشاط اقتصادي آخر ، ويولد دخلا لأفراد يعملون في نفس النشاط ولكنهم يشترون من الصناعات الأخرى ، أن أن " النمو المتوازن " يحتاج الى دفعات متوازنة " . (٢)

"Balanced Growth" rests on the need for a "Balanced Diet".

كما أشار "نيركسه" الى وجوب اتباع وسائل عدة لتنمية مدخرات الأفراد حتى من دخلهم البسيط ، والاقتراض من الخارج بالإضافة لعدة وسائل أخرى للاستفادة من البطالة المقنعة لزيادة الانتاج القومي ومن ثم زيادة متوسط الدخل الفردي السنوي.

(١) Ranger Nurkse: The Conflict between Balanced Growth and International Specialization, in G.M. Meiers, Leading Issues in Development Economics, New York, Oxford University Press, 1964, p.250.

Ranger Nurkse: Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, New York, Oxford University Press, 1953, p.41.

نخلص من هذا الى أن " رودان ونيركس " متفقان على أن أية صناعة لا تستطيع البقاء بمفردها لأن معظم الدخل ، سوف ينفق على انتاج القطاعات الأخرى مثل الغذاء والكساء والسكن ولذلك فان قيام صناعات متكاملة في نفس الوقت ضروري ، كما أن حماية الصناعة أفقيا يعتمد على مرونة الطلب الدخليـة Income Elasticity of Demand.

أي أن معيار التوازن هو في أن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخل على كل منتج داخل القطاع أو الصناعة .

كما أنه من الواضح أن كلاهما توخلا الى أن توفر " حد أدنى من الاستثمار : "a minimum quantum of investment" من جانب الدولة النامية " شرط ضروري " ولوأنه غير كاف للخروج من حلقة الفقر المفرغة " Vicious circle of poverty " الى حيز " النمو الاقتصادي الذاتي " "Self Sustained Economic Growth" أي أن هذا الحد الأدنى من الاستثمار هو بمثابة "الدفعة القوية" التي تستطيع أن تحدث نموا ملموسا متوازنا في كافة القطاعات وفي الغالب لا يتم ذلك الا عن طريق التدخل الحكومي في الدول النامية ، ولقد عبر بروفيسور " هيجنز " عن ذلك قائلا " أن السبب الاساسي لدور الحكومة في عملية التنمية يرجع الى أن كل مجموعة من قرارات الاستثمار الخاصة ربما تبدو غير محققة للربح في

(١) P.N. Rosenstein - Rodan: Notes on the Theory of the Big Push, in H.D. Ellis and H.C. Wallish (eds), Economic Development for Latin America, (London Macmillan Company, 1961), pp. 57-67.

ذاتها ، بينما لو وجد برنامج استثمارى ضخم يعمل كوحدة واحدة ربما يؤدي الى زيادة ملموسة فى الدخل القومى " . (١)

ولقد حاول (هلا- ماينت) Hla Myint أن يفرق بين ثلاث صيغ (Versions) أو مراحل لنظرية النمو المتوازن نوجزها فيما يلى : (٢)

(أ) الصيغة الاولى - وتبحث فى أهمية التغلب على صغر حجم السوق الداخلية .

(ب) الصيغة الثانية - ركزت على "التكامل الفنى فى رأس المال الاجتماعى والحاجة الى التوازن بين قطاع الخدمات العامة من ناحية وبين القطاعات الانتاجية من ناحية أخرى أو ما اصطلح على تسميته بالبنية الأساسية للاقتصاد

Physical Infrastructure.

(ج) والصيغة الاخيرة تركز على أن "الدفع القويمة" ليست التعبير عن محاولة لوضع برنامج شامل ومتكامل للتصنيع ، ويتضمن هذا الاطار النظرى انتاج جميع السلع الاستهلاكية والانتاجية والاستثمارات الاجتماعية .

B. Higgins: Economic Development, Problems, Principles and Policies, Revised edition, (New York, W.W. Norton and Company Inc. 1968) P.329.

Mynit Hla: The Economics of the Developing Countries, Praeger, 1965, p.109-127. (٢)

وهذا معناه انه لكي تتم عملية التنمية الاقتصادية بنجاح فلا بد أن لا نكتفى بتوسيع حجم السوق للحصول على (الوفورات الداخلية) للإنتاج الكبير ، وإنما نعمل على الحصول على الوفورات الخارجية ، عن طريق انشاء صناعات تكاملية تعتمد فنياً على بعضها البعض . ذلك لان هذه الوفورات لا تتحقق بالتكامل الصناعي الأفقى فقط وإنما لابد أن يكون هناك تكامل رأسى أيضاً بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الانتاجية .

ويرى ماينت Myint أن الصيغة الأخيرة لنظرية النمو المتوازن تحاول تحقيق العلاقات التوازنية التالية فى نفس الوقت :

١ - النمو المتوازن الأفقى بين السلع الاستهلاكية ، وتحديد الصناعات على أساس نموذج التوسع المبني على طلب المستهلكين .

٢ - التوازن بين رأس المال الاجتماعى المستثمر من ناحية وبين النشاطات الانتاجية المباشرة لكل من المستهلكين وقطاع السلع الانتاجية .

٣ - النمو المتوازن الرأسى بين الصناعات الانتاجية الرأسمالية ذاتها ، وتتضمن السلع الوسيطة وصناعات السلع الاستهلاكية التى يحددها التكامل الفنى .

Welfare اقتصاديات الرفاهية
Economics
تعرف الوفورات الخارجية External Economics

بأنها الخدمات غير المدفوع ثمنها التي يحصل عليها المنتج ، أي أنها البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها للمنتجين من طرق وموانئ ونظم اتصالات ... الخ .. وهي بطبيعة الحال تكاليف لا يتحملها المنتجون مباشرة ولا تنعكس على أسعار منتجاتهم . ومع ذلك فإنها تدفع بطريقة غير مباشرة وهو الضرائب ، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فلا توجد ضرائب على الانتاج أو الدخل

ومع أن "رودان" له الفضل في تأكيد أهمية توفير أسباب دفعة قوية "العملية التنموية في ظل تدخل حكومي" ، إلا أن نظريته تتسم ببعض القصور ، ذلك لأنه يركز اهتمامه على الاستثمار الصناعي ويتجاهل الاستثمار في الزراعة والقطاع الأولي ، ولا يخفى أن الدول النامية تحتاج إلى استثمارات ضخمة في الري والصرف والنقل وإصلاح الأراضي وتحسين أاليب الزراعة ، ورفع مستوى الانتاجية ، وهذه الاستثمارات لازمة أيضا للتنمية الصناعية وعلى ذلك فإن إهمال الزراعة يخفض من معدل النمو في هذه الدول" (١)

ويرى البعض أن "النمو المتوازن" كاستراتيجية للنمو يجب أن يختلف مفهومها عن "النمو المتوازن" نتيجة لعملية التنمية الاقتصادية ذاتها ، ذلك لأن الدول النامية تعاني من "عدم التوازن في هياكلها الاقتصادية ، وعلى هذا الأساس فإن "النمو المتوازن" كاستراتيجية يؤدي في النهاية إلى تصحيح هذا الاختلال التوازني من خلال الاستثمار الرأسمالي في قطاعات صناعية واسعة. (٢)

(١) د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: التنمية الاقتصادية
نظريتها وسياساتها ، مكتبة الجلاء بالمنصورة ، ١٩٨١-١٩٨٢ ، ص ١٦٦

(٢) Omair, Saleh A.: A Study of the Association between Absorptive Capacity and Development Strategy in Saudi Arabia, Texas Technical Univeristy, Ph.D., 1976, P.270.

وكان البروفسور (ماركوس فلمنج Marcus Fleming) من أوائل منتقدي استراتيجية "النمو المتوازن" وقد بنى جدله على أساس أنه في الظروف الواقعية وعندما يكون عرض العمل ورأس المال وبقية الموارد ليس كامل المرونة فإن التوسع في الصناعات الاستهلاكية سوف يؤدي إلى "ارتفاع النفقات External Diseconomies" من خلال المنافسة على السلع المحدودة العرض، وأن تزايد النفقات سوف يلغي أثر "الوفورات الخارجية" External Economics الناتجة عن التوسع الأفقي للصناعات، واقترح "فلمنج" - أن يخطط لصناعات "رأسية" vertical group بحيث تكون كل منها منتجا ومستهلكا لانتاج الصناعات الأخرى. (١)

وكذلك انتقد "هانز سنجر" Hans Singer نظرية "النمو المتوازن" متسائلا إذا كان في استطاعة دولة نامية في تهيين نفسها كل هذه المجهودات التنموية والاستثمارات المطلوبة للنمو المتوازن ، فإنها لا يمكن أن تعتبر دولة نامية". (٢)

(١) J.J. Fleming: External Economics and the Doctrine of Balanced Growth, Economic Journal, Vol. LXV, No.258, June 1955, pp.241-256.

(٢) H.W. Singer: The Concept of Balanced Growth and Economic Development: Theory and Facts, University of Texas, Conference on Economic Development, April 1958, p.10.

Prof. A.O. Hirschman

ثم جاءت نظرية "هيرشمان"

لتقف على طرفى النقيض من أفكار "نيركسه" واستراتيجية النمو المتوازن ونادى "هيرشمان" باتباع استراتيجية النمو الغير متوازن" وينسب انتقاده للنمو المتوازن على أساس أن الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ ما نادى به "نيركسه" تزيد بكثير عن امكانيات أى بلد نام ، فليس من المعقول أن تتوفر فى بلد نام موارد مالية كافية لإنشاء شبكة من الصناعات التى يكمل بعضها بعضا من حيث العرض والطلب ومن ثم فان "هيرشمان" يرى بأن يكون" التطور الاقتمادى عن طريق الالتزام وعدم التوازن بحيث يثير ذلك القوى الكامنة لدى الافراد لكن يقوموا بأنفسهم باستغلال الفرص الناتجة عن عدم التوازن والازمات على أن يكون ذلك فى حدود معينة بحيث لا تؤدى هذه الازمات وعدم التوازن الى نكسة للاقتماد القومى". (١)

أى "هيرشمان" يرى أن عملية التنمية فى اطار سياسة النمو غير المتوازن تتم على أساس تركيز الاستثمارات فى قطاعات معينة وفى صناعات مختارة تمثل اقطابا للنمو بحيث يؤدى نموها الى حفز النمو فى صناعات أخرى.

وهذا النمو للصناعات الرائدة يصحبه دائما "اختلال فى التوازن" يأخذ شكل خلق " طاقة فائضة" فى الصناعات أو القطاعات القائمة ويولد ضغوطا فى الصناعات الأخرى التابعة.

A.O. Hirschman: The Strategy of Economic Development, (New Haven, Yale University Press, 1958), pp.10-117. (١)

وحيث أن التقدم الاقتصادي في نظر "هيرشمان" عملية مستمرة تتولد عن سلسلة من الاختلالات المتتالية، فإنه من المفروض أن تحافظ السياسة الاقتصادية على حالة "عدم التوازن" وذلك بواسطة توجيه كميات ضخمة من الاستثمارات الى "صناعة رئيسية" Key Industries وبالأذات تلك التي يمكنها أن تنتج أكبر قدر من آثار الدفع الى الأمام والى الخلف "Forward & Backward Linkage Effects" ويفضل "هيرشمان" الاستثمار في قطاع الصناعة على الاستثمار الزراعي ليس لسبب انخفاض انتاجية الأخير ولكن لأن الاستثمار الصناعي قادر على توليد مزيد من الاستثمارات من خلال "آثار الدفع الرأسى" The vertical linkage effects ويجب التأكيد على أن "هيرشمان" يرى أن أهم معوقات النمو يكمن في نقص رجال الأعمال الذين يملكون القدرة على التحقق من الفرص الاستثمارية المربحة ثم اتخاذ القرار المناسب، وعلى الحكومة أن تعتمد خلق حالة عدم التوازن بإنشاء صناعات أساسية مثل صناعة الصلب ثم تعمل على الاستثمار في الصناعات السابقة واللاحقة لإنشاء صناعة الصلب^(١)

ويرى ("روستو" أن أى مجتمع لابد وأن يعبر في تطوره بخمسة مراحل هي: (٢)

(١) مرحلة المجتمع التقليدى

(٢) مرحلة التأهب للانطلاق

(٣) مرحلة الانطلاق

(١) Mathew Mcqueen: The Economics of Development: Problems & Policies, Weidenfield & Nicolson, London, 1973, p.105.

(٢) W.W. Rostow: Stages of Economic Growth, Cambridge University Press, 1960.

(٤) مرحلة الاتجاه نحو النضوج.

(٥) مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويتطلب تعريف (روستو) للانطلاق الشروط الثلاثة التالية :

(١) ارتفاع في نسبة الاستثمار الانتاجي مابين ٥-١٠٪ من الدخل القومي سنوياً.

(٢) تطوير واحد أو أكثر من القطاعات الأساسية بنسبة عالية للنمو. ولا يشترط أن يكون القطاع القاعد صناعي بل قد يكون قطاع انتاج المواد الغذائية للتصدير (زراعي)

(٣) ان خلق قطاع انتاجي رائد سوف يترتب عليه آثار تعمل على نمو قطاعات أخرى على التوالي.

وان فهم "روستو" للانطلاقة نحو النمو الاقتصادي كاستنتاج تاريخي يعتمد على التجربة ، ويؤكد على الحافز الأساسي للنمو وهو (التصنيع) لازالة كافة العقبات أمام النمو الاقتصادي.

ويتحدث "روستو" عن القطاعات المختلفة في الاقتصاد أثناء وبعد الانطلاقة مباشرة ، ويصنف هذه القطاعات الى ثلاثة : (١)

(١) قطاعات النمو الأولى : حيث تعطى امكانيات الابتكار أو استغلال مصادر مربحة جديدة ، أو غير معروفة.

(١) د. عبدالهادي حسن طاهر : استراتيجيات التنمية والبتروال في المملكة العربية السعودية ، الدار السعودية للنشر والتوزيع

جدة ١٩٧٠م ، ص ٥٩

(٢) قطاعات النمو المنبثقة : حيث يحدث تقدم سريع واستجابة مباشرة للتقدم فى قطاعات النمو الأولية أو كمتطلبات لها .

(٣) قطاعات النمو الاضافية : حيث يحصل التقدم بنسبة ثابتة معتدلة فى نمو الدخل الاجمالى الحقيقى والسكان، والانتاج الصناعى أو بعض المتغيرات الأخرى .

ومما يؤخذ على نظرية روستو أنها تعطى نوعاً من التعميم لا ينطبق على الواقع ، كما أنها تعنى أن الدول المتخلفة مهياة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لاجتياز هذه المراحل الخمسة ، وهو أمر لا يمكن قبوله ببساطة .

مدى ملائمة النظريات السابقة للتطبيق فى المملكة العربية السعودية :

لأنحاول هنا المفاضلة بين النظريات السابقة ، لأنها لا تشكل أكثر من اطار فلسفى فكري جل مهمته أن يتنبأ بالتغيرات المتوقعة

حدوثها ويضع تفسيرات نظرية لها. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فليس هناك مخطط اقتصادى فى مجتمع ما مفروض عليه أن يلتزم باتباع احدى النظريات أو الاستراتيجيات السابقة بعينها . وكما يقول "هيجنز" "عندما نعرف أننا لانتعامل مع موقف للاختيار المحدد Either or Position فاننا نستطيع التوقف عن الجدل بخصوص النمو المتوازن أو غير المتوازن ، وبدلاً من ذلك نتطلع الى التفاعل الاقتصادى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة". (١) Economic Interdependence

وحيث أن معظم الدول الشامية ذات اقتصاديات صغيرة وتعتمد على قطاع انتاجى واحد ، لذلك فان هذه البلاد قد يكون من مصلحتها توجيه استثمارات الى تطوير هذا القطاع تدريجياً ، مع محاولة ازالة العوائق التى تحد من قدراته .

لذلك فانه ينبغى ألا يفتن السياسيون بمخطط تنمية شاملة لا يستطيعون تنفيذها ، اما لعدم واقعيتها أو لسوء التنفيذ ، ويؤكد هذا المعنى اثنين من الاقتصاديين المعروفين بخبرتهم فى هذا المجال ، حيث يقول (واترسون) Waterson, A. "معظم الدول النامية فشلت فى تحقيق معدلات متوسطة للدخل والانتاج فى خطط التنمية الاقتصادية فى الاجل الطويل والاشوء من ذلك أن الحالة الاقتصادية تزداد سوءاً كلما استمر تنفيذ الخطة". (٢)

(١) B. Higgins; Economic Development, Problem, Principles and Policies, Revised edition (New York, W.W. Norton and Company Inc., 1968) p.342.

(٢) A. Waterson: According to Mathew McQueen: The Economics of Development: Problems and Policies, Weidenfield & Nicolson, London, 1973, p.122.

ويقول (لويس) W.A. Lewis "بفشل التخطيط في البلاد النامية لأنه لا يوجد ارتباط بين التنمية المخططة والنمو الاقتصادي ، أو بمعنى آخر فإن أكثر البلاد نجاحا في تحقيق النمو الاقتصادي هي تلك البلاد التي لم تكن صاحبة أفضل الخطط الاقتصادية^(١)" ذلك لأن الأمر يتطلب أن تكون الخطة مناسبة لاحتياجات النمو الواقعية ويمكن تنفيذها من خلال المعطيات والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة السائدة .

ولاشك أن ذلك يرجع في الدول النامية الى اعتبارات اقتصادية واجتماعية ودولية متشابكة . بالإضافة الى عدم استيعاب مفاهيم التنمية عموما وعدم توفر الخبرة والمقدرة الجيدة والادارة في التنمية ، حتى بعد اختيار الاستراتيجية . ولقد عبر أحد الباحثين من أبناء دولة نامية عن ذلك بقوله : " أننى أعرف كل شئ عن التنمية الاقتصادية ماعدا الطريقة التي أستطيع أن أضعها لبلادي لتحقيق هذه التنمية ."^(٢)

من هذا يتضح أن المهم ليس التمسك بتطبيق اطار نظرى معين وإنما دراسة واستيعاب النظريات المختلفة لاتخاذ قرارات اقتصادية سليمة على أسس علمية . ولعل ما ذكره أحد الكتاب بقوله " أن فهم عملية التنمية يكون أكثر فائدة اذا ما أخرجت تعبيرات كل من "النمو المتوازن" والنمو غير المتوازن" من القاموس "^(٣)

(١) W.A. Lewis: According to Mathew McQueen: The Economics of Development: Problems and Policies, Weidenfield & Nicolson, London, 1973, p.122.

(٢) Bruton Henry J.: Principles of Development Economics, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1965, p.397.

Ibid., P.356.

وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تعتبر من أحدث البلاد النامية عهدا بخطط التنمية الاقتصادية ، إذ أنها الآن تنفذ الخطة الخمسية الثالثة ، الآن هيكل الاقتصاد السعودي يختلف اختلافا جذريا عن بقية البلاد النامية . فعلى حين أن اقتصاد المملكة يعتمد الى حد كبير على قطاع انتاجى واحد الآن هذا القطاع البترولى له أهمية محلية ودولية لاتقارن بأى قطاع انتاجى آخر فى الدول النامية الأخرى ، كما أن البنية الاجتماعية وعدد السكان يختلف عن باقى البلدان النامية ، وسوف نتعرض بالتفصيل لهذه الملامح فى الفصول القادمة ، أما فيما يتعلق بمدى ملائمة النظريات الاقتصادية التى سبق الحديث عنها للتطبيق فى المملكة فان لكل نظرية كما رأينا وجهة نظر يمكن أن ينطبق جزء منها على ظروف المملكة ، فمثلا يعتقد أحد الباحثين " أن المملكة العربية السعودية خلال فترة ١٩٧٥-١٩٨٠ ركزت على تطوير البنية الأساسية للاقتصاد ، وهو الشيء الذى ينطبق على الصيغة الثانية لنظرية "النمو المتوازن" (١)

كما قام أحد الباحثين بفحص عدد من النظريات المعروفة مثل نظرية هيرشمان ، ونركسه ولايبينشتاين وخلص الى أن " نظرية روستو" للانطلاق هي النظرية الوحيدة بين النظريات التى جرى فحصها ، التى تؤدى الى ذلك النوع من القوة الاقتصادية الذى يحقق العدالة الاجتماعية على مستوى أعلى وأكثر استقرارا

(١) Mannan, M.A.: Theoretical and Analytical Framework of Industrialization in Saudi Arabia, Paper, K.A. University, Jeddah, 1983, p.3.

مما يمكن الحصول عليه نتيجة لتطبيق النظريات الاقتصادية —————
الآخرى". (١)

ولقد بنى هذا الرأي على أساس أن " نظرية (روستو) للانطلاقه
هى الطريق العملى الى القوة الاقتصادية والصناعية ، مما يحتم
فى رأى الكاتب - اختيار نظرية (روستو) للانطلاقه وتبنيها فى رسم
الوسائل الاقتصادية والصناعية " التى سوف تؤدى الى الحصول على
ذلك النوع من القوة الاقتصادية ، الذى يحقق أهدافنا على أعلى
مستوى من الفاعلية . " (٢) .

وفى رأينا أن نظرية (روستو) يمكن أن تعتبر اطارا عاما
نظريا ذو صبغة تاريخية يمكن تطبيقه على وصف حالة التطور
الاقتصادى التاريخى فى أية دولة نامية ، ولكنه ليس (نموذجا)
رياضيا مبنى على أساس احصائى ، وأن المملكة العربية السعودية
أو أى دولة أخرى لها ظروف مشابهة ليس بالضرورة أن تمر بالمراحل
التاريخية التى تفترضها النظرية . ولذلك فإنه لا يمكن تطبيقها
كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والصناعية فى المملكة العربية
السعودية .

ويعتقد بعض الاقتصاديين أنه " فى ضوء المشاكل الاقتصادية

(١) د. عبد الهادى حسن طاهر : استراتيجىة التنمية والبتـرول

فى المملكة العربية السعودية ، الدار السعودية للنشر والتوزيع

جدة ، ١٩٧٠ م ، ص ٦٤

(٢) د. عبد الهادى حسن طاهر : مرجع سابق

والاجتماعية التى تعاني منها الدول الساعية للتقدم فانه يمكن القول أن القيام باستثمارات ضخمة على جبهة عريضة للاقتصاد القومى تنوء عنه قدرة هذه الدول وامكانياتها المالية، فقد تكون سياسة الدفعة القوية والنمو المتوازن صحيحة بالنسبة للدول متخلفة ذات قدرات مالية كبيرة مثل دول البترول ، بحيث تتمكن من توفير أسباب الدفعة القوية. (١)

وليس من أهداف هذا البحث اجراء دراسة تفصيلية للنظريات الاقتصادية المتعلقة بموضوع التخلف الاقتصادى والتنمية ، ولكن الذى نريد أن نصل اليه هو الاقتناع بأن كل من هذه النظريات تنظر الى حل مشكلات التخلف الاقتصادى من زاوية أو وجهة نظر معينة ، ولكنها تتفق كلها على أنه لابد من أن تكون هناك " بداية حقيقية " للسير فى طريق التطور والتنمية الاقتصادية، وهذا بالضبط ما عبر عنه أحد الكتاب قائلًا : " يواجه الانسان بمجموعة من النظريات مثل " الثورة الصناعية " و" الثورة الزراعية " و"الدفعة القومية " و"نظرية الانطلاقة " الخ . وبرغم أن كل من هذه النظريات ، تؤكد على منحى معين الا أنها جميعها منبثقة عن فكرة أو منطلق أساسى واحد ، ذلك أن الأمر يتطلب عملاً جذرياً كبيراً ، لأن الدولة المتخلفة لاتستطيع أبداً أن تبدأ مسيرة التنمية مالم تبذل مجهودات كافية لتجاوز عوامل ومسيبات اعاقه النمو " (٢).

(١) د. عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد: التنمية الاقتصادية

نظرياتها وسياساتها ، مكتبة الجلاء بالمنصورة ، ١٩٨١-١٩٨٢م

ص ١٧٣

(٢) El-Ghazali Addel Hamid, Ph.D.: Planning for Economic Development, The Modern Cairo Bookshop, Cairo, 1971, p.33.

و"نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية المتاحة ، وتوفر الرغبة في اللحاق بالدول المتقدمة ، فإن عملية التنمية قد تأخذ مجرى وسط بين الخيارات الواقعية المتعلقة بالتنمية الصناعية والزراعية وبمجرد البدء والاستمرار لبعض الوقت ، فإن التنمية التي كان يعتقد أنها غير متوازنة ستكون في الواقع متوازنة ، ذلك لأن المهم في الموضوع هو من يستطيع أن يبدأ عملية السير نحو التنمية وكيف ؟" (١)

ونخلص من ذلك كله الى أن ظروف المملكة العربية السعودية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تستدعي الأخذ بأسلوب تخطيط متميز يأخذ من مزايا كل الاستراتيجيات بما يتناسب مع أوضاع المجتمع السعودي والظروف الدولية المحيطة به .

وبرغم أن بعض الكتاب الاقتصاديين كما أشرنا من قبل - يعتقدون بأن المملكة العربية السعودية تطبق جانبا من نظرية النمو المتوازن ، إلا أنني أعتقد أن العكس هو الصحيح .. ذلك لأن طبيعة الاقتصاد السعودي فرضت أن يكون قطاع البترول هو الرائد وأن هذا في حد ذاته يشكل أساسا لاستراتيجية النمو غير المتوازن . وعندما تم تنفيذ خطط التنمية الأولى والثانية تم الانفاق على التجهيزات الأساسية مما جعل البعض يعتقد أنه اتجاه للاخذ بأسلوب النمو المتوازن مع أن الحقيقة في نظري لاتعدو أن تكون تصحيحا طبيعيا لعدم التوازن .

(١) El-Ghazali Abdel Hamid, Ph.D.: Planning for Economic Development, The Modern Cairo Bookshop, Cairo, 1971, P.33.

والدليل على ذلك أن الخطة الخمسية الثالثة للدولة ركزت على قطاع الصناعات الاستراتيجية باعتباره القطاع الرائد للتنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية كما سوف نرى فيما بعد ..

السياسات التصنيعية في البلدان النامية :

تزخر الكتابات الاقتصادية بكثير من الآراء حول السياسات التصنيعية التي يجب أن تسير عليها الدول النامية لتحقيق التقدم الصناعي والاستفادة من ثمراته .

ويمكن الإشارة بإيجاز إلى أن أهم هذه السياسات هي :

(١) التصنيع عن طريق توسيع وقيادة الصناعات التصديرية

Export Oriented Industries

(٢) التصنيع لاشباع الاحتياجات المحلية عن طريق احتلال

الواردات Import Substitution Industries

(٣) التركيز على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة

Light Industries

(٤) التركيز على الصناعات الثقيلة Heavy Industries

(٥) تصنيع القطاع الزراعى وتوسيع نشاطه .

وطبيعى أن يكون لكل من هذه السياسات جوانب ايجابية وسلبية من وجهة نظر المخطط الاقتصادى فى الدولة المعنية . كما أن اختيار السياسة الصناعية الملائمة من بينها ، يعتمد على متغيرات كثيرة من ضمنها نوعية المواد الخام المتوفرة داخل الدولة والتركيب الهيكلى والنوعى للعمالة ، وحجم الاستثمارات المتوفرة والمتوقع الحصول عليها ، والتركيب الهيكلى للتجارة الخارجية ومدى كفاءة البنية الأساسية (رأس المال الاجتماعى) ، ومستوى المقدرة على تطوير واستيراد المعرفة الفنية (التكنولوجية) وطبيعة النظام السياسى ، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى .

لذلك فإن اتخاذ القرار المناسب ليس أمرا سهلا، ولا بد أن تسبقه دراسة على المستويين الكلى والجزئى Marco-Micro Levels

ولسنا هنا بصدد تقويم السياسات السابقة ، وإنما نشير فقط وبإيجاز الى أهم ملامح هذه السياسات التصنيعية ، فلا شك أن السياسات التى سبق الإشارة اليها متداخلة ويمكن أن تصنف تحت أى من السياستين الرئيسيتين التاليتين :

(١) توجيه الانتاج الصناعى للسوق الدولية أساسا

للاستفادة من المميزات النسبية Export-Oriented

(٢) انشاء الصناعات أساسا للسوق المحلية Import-substitution

وتحظى مسألة الاختيار بين هاتين السياستين باهتمام رجال الاقتصاد والتنمية ، لأنها فى الواقع جزء من مشكلة العلاقة بين العناصر الداخلية والخارجية للتنمية الاقتصادية والتصنيع ، ذلك لأن هذا الاختيار مرتبط بالفلسفة الاقتصادية والسياسية للدولة وفى النظام الرأسمالى مثلاً فى الدول المتقدمة يتم التصنيع أساساً لأجل إشباع الطلب المحلى ثم التصدير ، أما بالنسبة لدول أخرى متقدمة فى النظام الاشتراكى فإن التصنيع يتم أساساً لإشباع الطلب المحلى ، وليس بالضرورة أن يكون أى من هذين الاختيارين هو الأفضل بالنسبة للدول النامية .

وكما قلنا فإن فلسفة الاختيار فى الدول النامية - بين هاتين السياستين ، تعتمد أساساً على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة نامية على حدة ، حيث أن هناك متغيّسات كثيرة واختلافات جوهرية بين الدول النامية ذاتها بحيث لا يمكن أن نجد صيغة علمية مقبولة يمكن تطبيقها حرفياً بالنسبة لجميع الدول النامية ، نظراً لاختلاف هياكلها الانتاجية واتساع أسواقها المحلية والظروف الدولية كما أشرنا الى ذلك من قبل .

فبالنسبة لسياسة التنمية الصناعية من أجل التصدير يمكن القول بصفة عامة أن إنشاء قطاع صناعى موجه للتصدير فى الدولة النامية ذات الظروف الاقتصادية المناسبة يمكن أن يلعب دوراً كبيراً فى عملية التنمية الاقتصادية للأسباب التالية: (١)

Spetter Henry: Inward Looking and Export Oriented Industrialization in Developing Countries, Studies on Developing Countries # 35, Center for Afro-Asian Research of the Hungarian Academy of Science, Budapest, 1970, p.11.

(١) من خلال توسيع هذا القطاع سواء تم ذلك عن طريق تصنيع سلعة صناعية نهائية أو وسيطة ،تستطيع الدولة أن تزيد من حاصلاتها النقدية لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية .

(٢) أن تطوير القطاع الصناعى بهذا الأسلوب يوسع من أسواق الدولة النامية مما يمكنها من تحقيق ميزات كثيرة منها تطوير التكنولوجيا الانتاجية المستعملة والحصول على الوفورات الاقتصادية للحجم الأمثل Economics of Scale

(٣) أن تحقيق الميزات السابقة يساعد الدولة على تغيير الهيكل الفرعى Branch Structure للصناعة وبالتالي الهيكل الاقتصادى ، مما يؤدى فى النهاية الى انخفاض التكاليف ، وتحسين نوعية الانتاج ، وزيادة المقدرة التنافسية فى الأسواق العالمية .

وإذا استطاعت أغلب الدول النامية تحقيق ذلك فان هذا معناه تحول فى النموذج الحالى لتقسيم العمل الدولى من ناحية ، كما يؤدى فى النهاية الى توسيع السوق المحلية من خلال زيادة الدخول وفرص العمالة المتولدة عن نشاط القطاع الصناعى ، وبالتالي انتقال أثر ذلك الى بقية قطاعات الاقتصاد ولعل هذه هى المحصلة النهائية التى يتطلع اليها المخطط الاقتصادى ورجال السياسة فى البلدان النامية .

ولاشك فى أن "التصنيع للتصدير" تواجهه العديد من القيود ولا تتمثل هذه القيود فقط فى القيود المفروضة من قبل الدول الصناعية المتقدمة على الصادرات الصناعية للدول المتخلفة إنما تكمن هذه القيود فى نواح أخرى ، ذلك أن المستويات السائدة فى الدول النامية من حيث التقدم الفنى والتكنولوجى ومستوى القدرات التنظيمية يجعل من الصعب على الدول النامية الدخول بالصناعة فى أولى سنوات انشائها الى مجال التصدير ، أوقد لا تستطيع هذه الصناعات الوقوف فى وجه المنافسة العالمية السائدة" (١)

أما سياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات ، فإنها تعنى أن تنتج الدولة محليا ما كانت تستورده من الخارج من قبل ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلى للصناعة التى تحل محل الواردات وذلك فى محاولة لتوفير العملات الصعبة للاستفادة منها فى شراء المواد الخام والآلات الاشتاجية للسلع الرأسمالية ، وتسلك معظم الدول النامية طريق الحماية الجمركية برفع التعرفة الجمركية أو منع استيراد السلع التى تريد احلالها بالانتاج المحلى.

ويترتب على فرض القيود على استيراد تلك السلع أمرين "الأول هو أن المنتج المحلى يصبح فى وضع أفضل من المنتج الأجنبى

(١) د. عمرو محيى الدين : التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية

من حيث المنافسة السعرية ، والثانى أن بفرض هذه القيود على الاستيراد ينشأ محليا فائض فى الطلب على هذه المنتجات ، مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها ، وبالتالي ربحية الاستثمار فيها ويستوى فى ذلك أن يقوم بالاستثمار فى هذه الصناعة المنظمون المحليون أو الحكومة. " (١)

ويرى محبذى سياسة اخلال الواردات أن "الواردات الكلية لن تزيد نتيجة لاتباع هذه السياسة ، بل من المحتمل أن تتجه الواردات الكلية نحو الانخفاض . المهم أن هيكل الواردات ، نتيجة لسياسة التصنيع هذه سوف يتغير كلياً ، اذ سوف يترتب عليها انخفاض الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية. " (٢)

كما تؤدي سياسة التصنيع عن طريق اخلال الواردات الى زيادة معدل الادخار والاستثمار على المستوى القومى ، فسياسة الحماية سوف " تؤدي الى تغيير معدلات التبادل المحلى لصالح القطاع الذى يتمتع بالحماية " (٣)

كما أن سياسة التصنيع من أجل اخلال الواردات يمكن تبريرها من وجهة نظر معظم الدول النامية باعتبارها " توجد أعمالاً تستوعب عدداً كبيراً من الطاقة العمالية غير الموظفة الناتجة

(١) د. عمر محي الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٤٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٤٤

(٣) K.B. Griffin & J.L. Enos: Policies for Industrialization in Underdevelopment and Development, Edit H. Bernstien, Penguin Books, 1975, p.217.

عن الانفجار السكاني ، كما أنها وسيلة هامة لرفع مستوى الدخل الفردية". (١)

وإذا كان مفهوم احلال الواردات بمعناها الضيق انما يتعلق بنشاط معين ، أو أنشطة معينة ويقاس اما بالانخفاض فى نسبة الواردات الى العرض الكلى لهذه السلعة أو بزيادة الانتاج المحلى كنسبة من العرض الكلى لها (٢) فان بعض الاقتصاديين يرى أنه "لا يمكن قبول نسبة الواردات الى الناتج القومى الاجمالى كمقياس لاحتلال الواردات . ذلك أن التغير فى هذه النسبة قد يخفى تأثير سياسة احتلال الواردات فى قطاع معين أوفى سلعة بذاتها". (٣) ويعتبر هذا الرأى منطقيا خاصة اذا كنا نتطلع اليه من زاوية أثره على توفير العملات الصعبة التى تفتقر اليها الدول النامية أصلا ، بل وتعتبر ندرة هذه العملات الصعبة احدى المعوقات الرئيسية للتنمية فيها .

وبطبيعة الحال فان لسياسة احتلال الواردات جوانب ايجابية وسلبية تعرض لها كثير من الكتاب فى موضوع التنمية الاقتصادية والصناعية ، ولا يتسع المجال لتقييمها فى هذه الرسالة وانما نشير بإيجاز الى خلاصة ما توصل اليه بعض هؤلاء الكتاب .

(١) Mathew McQueen: The Economics of Development: Problems & Policies, Weidenfeld & Nicolson, London, 1973, p.104.

(٢) H. Bruton: Import-Substitution Strategy of Economic Development, A Survey; Pakistan Development Review, Vol.X, Summer 1970, No.2, p.127.

(٣) دة عمر محيى الدين التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٣م ، ص : ٢٤٦ .

(١) من المسلم به أن كل الدول النامية (غير البترولية) تعاني من ندرة شديدة في رأس المال ، ويترتب على ذلك أن محاولة التصنيع من أجل احلال الواردات سوف تكون ضرورية ————— للبداية في عملية التصنيع . بل هي الخطوة العملية في رأينا . ذلك لانه بالرغم من أن تطبيق هذه السياسة ، لا يؤدي في الاجل القصير الى توفير العملات المعبه كما هو متوقع لان ذلك يتطلب استيراد الكثير من المواد الخام والمنتجات الوسيطة ، خاصة وأن الكفاية الانتاجية منخفضة في الدول النامية . وكما أشار أحد الكتاب فان " على الدولة التي ترغب في تقليل الواردات في الاجل الطويل - أن تزيد الواردات في الاجل القصير، وذلك بشرط أن تتجه الدولة الى تصنيع السلع الرأسمالية حتى لا يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية". (١)

(٢) ويرى أحد الاقتصاديين أن استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات - عند استخدام نمط معين - يؤدي في التطبيق الى نتائج غير مرغوب فيها ، ذلك لأن هيكل الحماية الذي تستند اليه سياسة احلال الواردات يؤدي الى تحيز واضح تجاه صناعات التصدير، حيث أنه من المفروض " بعد انتهاء المرحلة الأولى من احلال الواردات السلع الاستهلاكية ، لابد أن ينتقل الاقتصاد القومي الى المرحلة الثانية وهي

(١) K.B.Griffin and J.L. Enos: Policies for Industrialization Underdevelopment and Development, The Third World to Day, Panguin Books, 1982, p.220.

انشاء الصناعات الوسيطة والرأسمالية ، الآن خبرة التصنيع للدول التى اتبعت أسلوب احلال الواردات قد تجمدت جميعها عند المرحلة الاولى ، وما يمكن تسميته بمصيدة المرحلة الاولى " (١).

وقد بنى الكاتب تحليله السابق على أساس أن هذا النمط يخلق سلبيات عديدة أهمها زيادة اعتماد الاقتصاد القومى على الواردات ، كما يخلق تحيز واضح تجاه الكثافة الرأسمالية العالية للفنون الانتاجية المطبقة ، مما يجعل القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعى ضعيفة ، كما يؤدى الى خطورة احتمال زيمادة مستوى الاستهلاك . وبالتالى انخفاض معدل الادخار عما كان مخططا له (٢) بالاضافة الى أن الظروف التنافسية للتجارة العالمية قد تعوق تصدير السلع المصنعة الى الخارج .

ومن تجربة بعض الدول النامية ، نلاحظ أن اختيار الحكومة لاستراتيجية احلال الواردات يفرض عليها اللجوء لبعض الأساليب لتشجيع بعض الصناعات المحلية مثل التمويل بفوائد أقل من المعدلات السائدة ، مما يزيد من ارتفاع أسعار الفائدة بالنسبة لقطاعات صناعية وزراعية أخرى ، كما أن اعطاء ميزات أخرى يجعل التكلفة الحقيقية للسلعة المنتجة أعلى من السعر الذى تباع به مما يشكل ضغطا على مدخلات الصناعات الأخرى . ويؤدى الى ارتفاع تكاليفها ، كما تؤدى سياسة الأجور العالية فى هذه الصناعات الى التأثير على الأجور بالنسبة للصناعات الأخرى وخاصة القطاع الزراعى . ويرى بعض الاقتصاديين أن مثل هذه الأساليب "تؤدى

(١) د. عمرو محبى الدين : التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٣٦٣ .

(٢) لمزيد من التفصيل ، المرجع السابق ، ص ٣٣٩ - ٣٧٤ .

فى النهاية الى التضخم". (١)

ولكننا مع صحة النتائج التى ذهبوا اليها ، نرى أن التصنيع يودى حتما الى تغييرات فى الأهمية النسبية لبعض القطاعات الإنتاجية وبالتالي الى تغييرات فى هيكل الانتاج والاقتصاد نفسه ، وأن التغييرات فى الأسعار ليست فى الواقع سوى تصحيح لأوضاع اقتصادية كانت قائمة وعلى ذلك فنحن نتفق مع رأى القائل بأن " الواجب الأول للمخطط هو استبعاد الاعتماد على هيكل غير متوازن للحماية مسرفا فى تحيزه لحماية الصناعات الاستهلاكية ، اذ يترتب على ذلك خلق نمط للتصنيع الاستهلاكي متوازن أفقيا من حيث خدمته لاحتياجات الطلب الاستهلاكي متحيزا فى نفس الوقت ضد احوال الواردات عن طريق قوى الارتباط الى الخلف Backward Linkages وضد الصادرات . ومن ثم فان الاهتمام بالتوازن الرأسى ضرورى من أجل نجاح النمو الصناعى بعد المرحلة الأولى". (٢)

ومهما كان الجدل حول الاستراتيجية الصناعية الواجب اتباعها ، فإنه من الواضح أن كلا من سياسة التصنيع من أجل التصدير أو سياسة التصنيع من أجل احوال الواردات ، لا يمكن أن تطبق بصورتها النظرية البحتة فى التطبيق العملى ، حيث أننا لا يمكن عمليا أن نفرق بين هاتين السياستين ، " اذ أنهما تشتملان على عناصر كثيرة متداخلة لا يمكن فصلها فى أثناء عملية التصنيع". (٣) ونرى بناء على ذلك أنه ليس أمام الدول النامية سوى أن تسلك استراتيجية

(١) Mathew Mcqueen: The Economics of Development: Problems and Policies, Weidenfield & Nicolson, London, 1973, p.17.

(٢) د. عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٧٤-٣٧٥ .

(٣) Spetter Henry: Inward Looking and Export Oriented Industrialization in Development Countries, Studies on Developing Countries # 35, Centre for Afro-Asian Research of the Hungarian Academy of Science, Budapest, 1970, p.10.

تعتمد على التكامل الصناعى الاقليمى حتى تتمكن من تحقيق مزايا مختلف الاستراتيجيات الصناعية وتتخلص من أكثر سلبياتها . وسوف نتعرض لمزايا التكامل الصناعى الاقليمى والدولى فى الفصل الاخير من هذه الرسالة .

وعلى ذلك يمكن القول أن التصنيع فى حد ذاته لايعتبر حلاً لجميع مشكلات التنمية الاقتصادية فى الدولة النامية . كما أن استراتيجيات وأنماط التصنيع تخضع لمحددات اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة ، فمن الواضح أن أى دولة نامية (غير البترولية) تعاني من مشكلات فائض العمالة الكبير ، وندرة رؤوس الاموال ، وانخفاض الانتاجية ، وتخلف التكنولوجيا ، بالاضافة الى عدم توفر البنية الاساسية لرأس المال الاجتماعى . فمثل هذه الدولة لابد أن يكون لها عمليا استراتيجية صناعية ومتميزة لايمكن النظر الى أبعادها من منظور اقتصادى فقط ، وانما لابد أن تكون لها أبعاد سياسية واجتماعية حتى لا يودى اختيار السياسة الصناعية المبني على اعتبارات اقتصادية فقط الى الفشل نتيجة للضغط الاجتماعى والسياسية كما حدث فى كثير من البلدان النامية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا .

المبحث الثانى : التصنيع فى البلدان النامية :

مآله وما عليه ..

يتمثل الاتجاه العالمى الراهن فى السير نحو التطور التكنولوجى الصناعى ، بحيث أصبح الدخول فى ذلك المجال الحيوى لأهل الكثير من المجتمعات النامية لحل المشاكل الاقتصادية التى تواجهها . والحقيقة أن هذه الدول أمامها من المزايا مالم يتوفر لغيرها فى الماضى من حيث أنها أصبحت على علم تام بجميع المشاكل التى تتولد عن تطبيق الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وتتفق غالبية الدراسات الاقتصادية والتقارير الدولية على أن اندفاع المجتمعات النامية فى اتجاه التصنيع له مبرراته على اعتبار أنه حجر الزاوية بالنسبة لعملية التنمية ————— بالإضافة الى كونه نمطا متميزا للحياة العصرية . وأسلوبا فعالا لتصحيح الاختلالات البنائية المرتبطة بظاهرة التخلف الاقتصادى . ولقد حاولت عصبة الأمم فى عام ١٩٤٥ أن تعرف المقصود بالتصنيع ، فأشارت الى " أن عملية التصنيع ليس المقصود منها مجرد انشاء وحدات صناعية Manufacturing Industry ولكن تعنى تغيرا فى كامل الهيكل الاقتصادى للدولة المعنية " (١)

League of Nations: "Industrialization and Foreign Trade", Geneva, 1945, p.30.

ثم بعد ذلك عرفت لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة كمايلي: " التصنيع هو عملية التنمية الاقتصادية التي تؤدي الى نمو الموارد والثروات المحلية باستخدام الفن التكنولوجي المعاصر ، ويتم ذلك عن طريق تنوع قاعدة الانتاج المحلي لانتاج سلع انتاجية واستهلاكية ، ويكون هذا التصنيع قادرا على تحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد ككل ، ولتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي". (١)

وبناء على ذلك ، يمكن فهم عملية التنمية الصناعية على أنها توسيع للقاعدة الانتاجية للمجتمع النامي ، الامر الذي يؤدي الى رفع مستوى وحجم قوى الانتاج الفعالة داخل الاقتصاد . كذلك فان تطور قوى الانتاج المصاحبة لعملية التصنيع ، لابد وأن يرافقها تغيير في علاقات الانتاج السائدة التي تؤدي بدورها الى الاسراع في حركة النمو الصناعي ودفع عجلتها الى الامام دوما ، ذلك لان التصنيع حركة ذاتية ديناميكية قادرة على دفع عجلات النمو الى المستوى الذي يحدث فيه تغيير جذري في اساليب الانتاج السائدة مما يترتب عليه القضاء على مظاهر التخلف والتفكك وعدم التجانس فيما بين الهياكل الاساسية المرتبطة بسيادة الاساليب الانتاجية المتخلفة .

(١) UNIDO: International Symposium on Industrial Development, The Role of the State in the Industrialization of Developing Countries, Please see Henry Spetter, p.37.

وعلى ذلك - يمكن القول بأن أهم الدوافع الى التصنيع تتمثل فيمايلى :-

- (١) زيادة الدخل
- (٢) خلق فرص جديدة للعمالمة
- (٣) تنويع الاقتصاد القومى
- (٤) الاستفادة من آثار الانتشار والجذب

(١) زيادة الدخل :

يؤدى الارتفاع المطرد فى الطاقة الانتاجية الصناعية نتيجة لزيادة معدلات الاستثمار فى المجال الصناعى الى ازدياد الأهمية النسبية لذلك النشاط الاقتصادى بالمقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى ، " الأمر الذى ترتفع معه معدلات الدخل المتولد من القطاع الصناعى بالمقارنة بمعدلات الدخل المتولدة عن القطاعات الأخرى ، خاصة القطاع الزراعى " . (١)

(١) د. سليم درويش : محاضرات فى الاقتصاد الصناعى ،

ألقيت على طلبة قسم الاقتصاد - جامعة الملك عبد العزيز

وفي الوقت الذي تتطلع فيه المجتمعات النامية الى التصنيع كأهم خطوة لزيادة حجم الدخل القومي بمعدلات أعلى من تلك التي يمكن الحصول عليها لو وجهت مواردها الى تنمية القطاعات الأخرى للنشاط الاقتصادي ، فإنها تعتمد في ذلك على خبرات وتجارب المجتمعات الأخرى التي سبقتها في هذا المجال ، والتي تمكنت بالفعل من الحصول على معدلات للناتج القومي أعلى بكثير من الزيادة المتحققة في القطاعات الأخرى بالنسبة لكل وحدة من الأموال المستثمرة . وتحقيق ذلك طبعاً يرجع الى المقدرة على التحكم في معدلات النمو السكاني وطريقة استهلاكه ، حتى تساهم الزيادة في الناتج القومي المترتبة على زيادة المعدلات في نمو القطاع الصناعي في زيادة نصيب الفرد من هذا الناتج في رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية المستهدفة .

ومن المعروف أن الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن القطاع الصناعي قد لا تتحقق في بعض الحالات ، اذا كان مجموع قيمة المخرجات الناتجة عن القطاع الصناعي ، أو من صناعة معينة بالذات اقل من مجموع قيمة المدخلات ، اذ يؤدي ذلك الى انخفاض الدخل القومي بدلا من زيادته .

كما يلاحظ أن هناك طرقاً غير مباشرة قد تؤدي الى زيادة قيمة المدخلات الحقيقية عن قيمة المخرجات ، وبالتالي الارتفاع غير حقيقي في قيمة الانتاج الصناعي ، ومعدلات نموه ، مثل رفع

الرسوم الجمركية على الواردات ، أو منع دخول بعض السلع المستوردة من الخارج ، أو رفع أسعار السلع المنتجة محلياً فتحدث بذلك زيادة غير طبيعية في قيمة المنتجات الصناعية .

كذلك يمكن ادخال تخفيض غير حقيقى على قيم المدخلات الصناعية عن طريق " تحمل الدولة لجزء من نفقات الخدمات التى تقدم للخدمات والعمالة الصناعية ، وتخفيض معدلات الاستهلاك والاعفاء من بعض الرسوم وتخفيض تكاليف النقل لوسائل المواصلات المملوكة للدولة وأسعار الوقود المنتج بواسطة المؤسسات الحكومية " . (١)

وإذا كان هذا الأمر مقبولا بصورة مؤقتة بالنسبة لبعض الصناعات الاستراتيجية فإنه لا ينبغي أن يكون القاعدة التى تنطلق منها التنمية الصناعية .

وتفرض هذه الحقيقة على الدول النامية ، أن تعطى اهتماما خاصا للدراسات السابقة لاقامة المشروعات الصناعية " الجدى الاقتصادية " وأن تتابع منجزاتها حتى لاتتحول مشروعات التنمية الى أعباء على هذه التنمية .

(٢) خلق فرص جديدة للعمال ..

ومن مبررات الاتجاه نحو التصنيع . أنه " يترتب على الازدياد المستمر لمعدلات التراكم الرأسمالى فى المجال الصناعى ، الارتفاع

(١) د. عاطف عبيد : التصنيع ، مبرراته ومشاكله فى الدول النامية
جامعة بيروت العربية ١٩٧٣ ، ص ٨ .

فى طاقة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة الناتجة عن زيادة معدل النمو السكاني ، كما يودى ذلك الارتفاع فى القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعى على امتصاص أجزاء كبيرة من فائض القوى العاملة الموجودة داخل المجتمع ، الى زيادة الأهمية النسبية للعاملين فى المجال الصناعى ، وانخفاض الأهمية النسبية للعاملين فى المجالات الاقتصادية الأخرى " (١).

على أن مسألة امتصاص الصناعة للعمالة الزائدة فى القطاعات الأخرى ، وبالأخص القطاع الزراعى ليست أمراً ميسوراً ذلك لأن الفائض السكاني عن احتياجات القطاعات الأخرى لا يصلح بالضرورة للعمل الصناعى ، لأن هذه الصلاحية تتطلب ايجاد برامج تدريبية مكثفة لاستيعاب القدرات والمهارات الفنية الأساسية .

(٣) تنويع الاقتصاد القومى ..

كما يلعب التصنيع دوراً له أهمية قصوى فى تنويع اقتصاديات الدول النامية ، وبخاصة تلك التى تمثل الزراعة فيها النشاط الرئيسى ، ذلك النشاط الذى يجعلها فى قلق دائم من تلك الاختلالات فى موازينها التجارية والنشأة عن انخفاض قيمة صادراتها الزراعية فى الوقت الذى تتزايد فيه قيمة وارداتها من السلع الصناعية .

(١) د. عمرو محى الدين : التنمية والتخطيط الاقتصادى ، منشورات دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٢ م ، ص ٢٢٥-٢٢٦ .

فمع نمو حركة التصنيع يتغير التركيب السلعي للدخل القومي وتنخفض الأهمية النسبية للمحصول الأولي الواحد كمكون أساسي للدخل ، ومن ثم تقلل الآثار السلبية الناتجة عن التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية للاقتصاديات النامية . الأمر الذي يؤدي في نفس الوقت - ونتيجة للبدء في تدفق السلع الصناعية في القنوات التصديرية لتلك الدول - إلى زيادة الأهمية النسبية للمنتجات الصناعية في مكونات الصادرات ، وانخفاض الأهمية النسبية للمواد الأولية . هذا بالإضافة إلى تلافي كافة الآثار الضارة على الاقتصاد والناجمة عن اتجاه معدلات التبادل الدولية في غير صالح المنتجات الأولية .

(٤) آثار الانتشار والجذب ..

ويتميز قطاع الصناعة عن بقية القطاعات الأخرى بقوة جذب ذاتية يمارسها بقوة على مختلف الأنشطة التي يتكون منها الاقتصاد ذلك أنه نتيجة للعلاقات المتداخلة - الأفقية والرأسية - المتبادلة بين الصناعات المختلفة ، فإن الاستثمار في صناعة معينة من شأنه أن يخلق فرصاً استثمارية جديدة في مجالات صناعية أخرى ، كذلك يدفع الاستثمار في هذا المجال على تغيير الظروف القائمة للعرض والطلب على أساس أنه يؤدي إلى ظهور سلع جديدة لم تكن موجودة في الأصل ، كما أنه يخلق دخولا جديدة ، ويرفع من مستواها ، وهذا من شأنه أن يزيد من حجم وهيكل الطلب القائم

الأمر الذى لابد أن تكون له آثارا ايجابية على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ،بالإضافة الى ما يحققه القطاع الصناعى من آثار واضحة على مستوى الانتاجية للفرد ، والمعرفة الفنية والتكنولوجية ومستوى المهارات السائدة .

ومن ذلك نرى أن " نجاح عملية التنمية الاقتصادية يتوقف على القدرة على تصحيح الاختلالات الهيكلية السائدة ، ويعتبر التصنيع الوسيلة الأساسية للقضاء على هذه الاختلالات الهيكلية ، ولا يتوقف نجاح التصنيع على مجرد رفع معدل الاستثمار فى الصناعة . بل يجب ألا يقل حجمه عن حجم أدنى وذلك أولا لمواجهة العقبات الأساسية أمام عملية النمو الصناعى ، والمتمثل فى ضيق نطاق السوق المحلى والناجمة عن الارتباط الأفقى والرأس بين الصناعات ، وثانيا : لتحقيق الاستثمارات المطلوبة فى الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعى واللازمة لنجاح عملية التصنيع " . (١)

وإذا كان التقدم الصناعى " يجب أن يرافقه تقدم زراعى فى نفس الوقت " (٢) كما يرى كثير من الاقتصاديين ، فإن ذلك صحيح بالنسبة للدول النامية التى تتوفر لديها المقومات الزراعية المطلوبة ، أما بالنسبة لدول مثل المملكة العربية السعودية فإننا نرى عدم امكانية تطبيق هذا الشرط لأن المملكة لا تتوفر لديها امكانيات زراعية مناسبة من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنها

(١) د. عمر محى الدين : التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٢٣٧

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

تفتقر الى الايدى العاملة. لذلك فان من المتصور قيام تنمية صناعية على أساس المواد الخام غير الزراعية ، والدخل من صادرات البترول ، ولا يعنى هذا اهمال القطاع الزراعى ، وانما تتم تنميته بصورة تحقق "الامن الغذائى" وقد بنى هذا الرأى على أساس أن الاختيار بين الزراعة والصناعة " يعتمد على التكلفة والدخل المتولد عن المشروعات محل الاختيار فى وقت الاستثمار". (١)

ولعله من المهم الاشارة الى الصناعة وقد أصبح لها دور أساسى فى خطة التنمية فى الدول النامية ، يمكن أن تتوفر لديها مجموعة من الظروف المحلية والدولية المناسبة للدخول فى مجال التطور الصناعى . وفيما يلى استعراض موجز لأهم هذه الظروف الايجابية ..

(١) ان الصناعات التى تقيمها الدول النامية ليست صناعات جديدة تحتاج الى بحوث وتجارب وانفاق رؤوس أموال ضخمة لتطويرها . وانما هى صناعات يمكن استيعاب تقنياتها وشراء معدات بسيطة وبسهولة ويسر .

(٢) ان جزءا من الأموال اللازمة للمشروعات الصناعية الجديدة قد أصبح أكثر توافرا عن ذى قبل ، فرأس المال يمكن الحصول عليه من عدة وكالات دولية ، ومن عشرات المصادر المصرفية

(١) Bruton Henry J.: Principles of Development Economics, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, N.J. 1965, p.349.

الخاصة ، وكذلك من الشركات الصناعية الراغبة فى العمل فى دول أجنبية ، وعليه " فان رأس المال الأجنبى يلعب دورا هاما فى اتجاه زيادة معدلات التصنيع فى الكثير من الدول النامية وبخاصة تلك التى تحظى باهتمام الشركات المتعددة الجنسية والتى تقيم صناعات متطورة فى الدول النامية ذات استثمارات كثيفة ، وذلك اما بهدف المحافظة على أسواقها داخل هذه الدول أو بغية الافادة من انخفاض تكاليف الانتاج والتصدير ، وتعمل هذه المشروعات على تنمية مجالات التعاون مع المشروعات الأم" (١) والواقع أن هذا مجال واسع يستحق أن تفرد له دراسة مستقلة .

ولعل النشاط الصناعى المتزايد والذى استثمرت فيه رؤوس أموال أجنبية ضخمة فى دول جنوب شرقى آسيا - لهو دليل على مثل هذا الاتجاه .

(٣) كما يمكن التغلب على مشكلة نقل واستيعاب التكنولوجيا الحديثة بواسطة مساهمة الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية الوافدة حيث تشترط الدول المضيفة أن تتحمل المشروعات الصناعية الأجنبية مسئولية اعداد وتدريب المهارات المحلية اللازمة للصناعة . وهذه الدول تحقق بهذا الأسلوب أكثر من هدف ، فبجانب الفوائد الاقتصادية للمشروع ، فان تدريب العمال المحليين يساهم فى

(١) ج ٠ غ بديجو: "العالم الثالث وانعكاساته على الدول المتقدمة

" مشكلات اقتصادية ، باريس ، ترجمة د. سليم درويش ، العدد

١٦٠٢ ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٣ .

التغير الاجتماعى ويخلق طبقة عاملة جيدة التأهيل يمكن أن تساهم بدورها فى توسيع قاعدة الخبرات الصناعية فى الاقتصاد الوطنى ، كما يمكن الحصول على المعونات الفنية الى جانب رأس المال من خلال ترتيبات ثنائية مع الوكالات الدولية المتخصصة .

(٤) كما أن ازدياد الاهتمام الحكومى بالنشاط الصناعى فى الدول النامية من شأنه أن يدعم حوافز القطاع الخاص للاستثمار فى المجال الصناعى وهذا طبعا فى ظل الأنظمة الاقتصادية والسياسية التى تعتبر نشاط القطاع الخاص مهما لمساعدة القطاع العام فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية الصناعية .

بعض المظاهر السلبية فى القطاعات الصناعية فى الدول النامية :

نظرا لظروف البلدان النامية الاجتماعية والاقتصادية المتشابهة فان للقطاعات الصناعية فيها مظاهر عامة ، وهذه المظاهر وان كانت تبدو سلبية من وجهة نظر المجتمع الصناعى الغربى ، الا أنها وليدة طبيعية للهياكل الاقتصادية فى البلدان النامية والظروف الاجتماعية والسياسية التى تحكمها ، ويمكن اجمال هذه المظاهر فيما يلى :-

(١) ضعف التنوع فى القاعدة الصناعية :

ان بداية حركة التصنيع فى البلدان النامية ، لم تكن تتمثل مرحلة تطور طبيعى فى بناء اقتصادياتها ، وتنوع هياكلها الانتاجية حيث أن هذه الدول مضطرة فى مواجهة اختلال موازين مدفوعاتها التى

دخول مجالات صناعية لسد احتياجات الطلب المحلي ، فاتخذت سياسات تهدف الى احلال الانتاج المحلي محل الواردات لتوفير العمـلات المصبة ، فاقترنت صناعاتها على تحويل المواد الغذائية أو انتاج المعدات الزراعية البسيطة ، أو النسيج ، أو صناعات أخرى ثانوية ومعظم هذه الصناعات صغيرة لاتكاد تفي باحتياجات السوق المحلية الفقيرة أصلاً.

(٢) هيمنة الوحدات الصناعية الصغيرة ، وانخفاض نسبة القوى العاملة المصنعة :

يلاحظ في البلدان النامية أن الحرف والمهن اليدوية والمشروعات الفردية الصغيرة تشكل النصيب الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي ، وأن نصيب الوحدات الانتاجية الكبيرة - سواء كانت زراعية أو خدمية ، أو صناعية - أقل بكثير من مثيلاتها في الدول الصناعية أو شبه الصناعية ، وهذه الظاهرة تعتبر من السمات الأساسية في البلدان النامية ذات الكثافة السكانية العالية من المظاهر السلبية التي يركز عليها معظم الكتاب الاقتصاديين ولقد رأينا أنه قد يكون لهذه الظاهرة جانب ايجابي هو المحافظة على العلاقات التوازنية داخل النشاط الاقتصادي ذاته ، حيث أن بقاء هذا الوضع يحتوى العمالة الفائضة والدخول المتدنية ويسمح بالتطور التدريجي في مستويات الاستهلاك دون تعريض الاستقرار الاجتماعي لمشكلات جديدة .

(٣) انخفاض الانتاجية الصناعية :

ان الحصة المتناهية فى الصغر لقطاع الصناعة التحويلية فى مجمل الناتج المحلى لغالبية الدول النامية غير الصناعية — تعنى عادة أن الحجم المطلق للانتاج الصناعى ضئيل للغاية ، وهو حجم لايسمح بوجود تصنيع على نطاق كاف لتغطيته حتى المتطلبات المحلية الاساسية بشكل مرضى ". (١) مما يؤدى بالتالى الى انخفاض الانتاجية الصناعية .

(٤) ضعف المقدرة على نقل واستيعاب التكنولوجيا الحديثة :

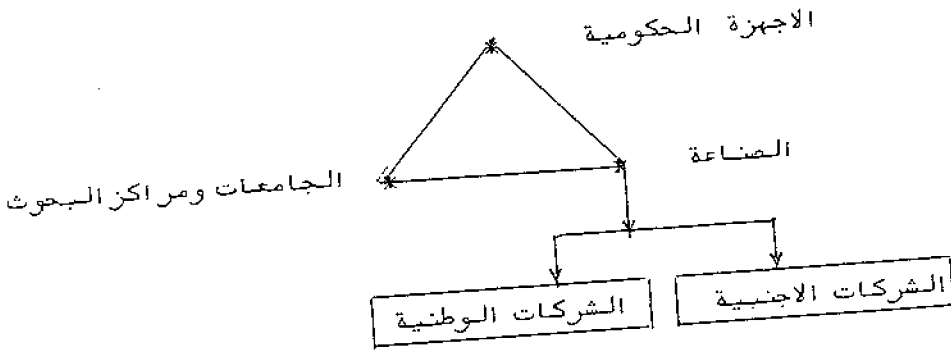
لعل أهم مشكلة تواجه التطور الصناعى فى أية دولة نامية هى مشكلة ضعف المقدرة على نقل واستيعاب التكنولوجيا الحديثة والواقع أنه يمكن النظر الى هذه المشكلة من زوايا عديدة ..

(أ) أن التكنولوجيا قد تستورد مع رأس المال الاجنبى لمشروع معين ، أو يمكن نقلها الى الداخل عن طريق توسيع برامج الابحاث وانشاء معاهد التدريب والتأهيل الفنى والكليات الفنية المتوسطة وتعميمها ، وفى الحالة الاولى تكون الاستفادة محدودة ، وفى الحالة الثانية لايمكن أن تنفذها الدولة بمفردها فى البلدان المتخلفة لارتفاع تكاليفها . وهنا لابد أن تتعاون جهات ثلاث أساسية وهى : الحكومة — الجامعات القطاع الخاص — فى وضع سياسة واضحة للتعليم الفنى والاستفادة من الخريجين فى الصناعات القائمة والمخطط لها .

(١) د. سليم درويش : محاضرات فى الاقتصاد الصناعى ، أقيت على طلبية قسم الاقتصاد جامعة الملك عبد العزيز ، عام ١٩٨٢ ، ص ١٤٣-١٤٤

وبتعبير آخر " يجب انشاء هيكل متكامل لتطوير المفاهيم التكنولوجية وتوسيع قاعدتها من خلال الترابط بين الاجهزة الحكومية من ناحية وبين نشاط الجامعات ومراكز البحوث والتطبيق الصناعى من ناحية أخرى " (١) .

والشكل التالى يوضح هذا الهيكل :



وفيما يتعلق بدول الشرق الاوسط البترولية النامية فان ..
 "نوع التكنولوجيا" المطلوب هو الذى يتمثل فى الكثافة الرأسمالية على الاقل فى الاجل القصير وذلك لقلّة الايدى العاملة ، وهذا يؤدي الى انتاج اكفاً وتكلفة أقل ، ومن ناحية أخرى فان "استيراد الانســـــــــــــــــواع المتوسطة غير المعقدة من التكنولوجيا بالنسبة للقطاعات الانتاجية غير المرتبطة بالبترول مثل الزراعة والبناء والخدمة ، أمر مطلوب لان تصدير الانتاج للدول المتقدمة وبالتالي المنافسة فى الاسواق العالمية ليس عاملاً أساسياً" (٢) .

(١) Ahmed Saied Bamakhramah: Policies for Transfer of Technology to Developing Countries, The case of Middle Eastern oil exporting countries, Ph.D. Dissertation, 1981, University of Miami, Coral Gables, Florida, U.S.A., p.190.

ويصف أحد الباحثين التجربة اليابانية فى نقل واستيعاب التكنولوجيا الحديثة بأن من أهم عوامل نجاح التجربة اليابانية اكتشافها حقيقة اجراء التغييرات الملائمة للظروف العملية على التكنولوجيا المستوردة، لى تتلاءم مع ظروفها المحلية وأستدل على ذلك بما كتبه أحد أساتذة الجامعات اليابانية الذى قال من المهم للتنمية البشرية والاجتماعية ألا تطبق التكنولوجيا بسذاجة ولكن ينبغى مواءمتها بعناية لانتاج بضائع مناسبة تجد لها الأسواق المناسبة". (١)

وفى رأينا أن الذى تحتاجه الدول النامية عموما والدول العربية على وجه الخصوص هو إعادة النظر فى جميع البرامج والنظم المدرسية ووضع استراتيجية تعليمية جديدة تقوم على أساس ربط الشباب بالواقع التكنولوجى العالمى وبعث روح جديدة من الانطلاق نحو الآفاق الجديدة من خلال البحوث العلمية والتطبيق العملى فى الصناعات الوطنية.

الاستراتيجيات الصناعية فى البلاد النامية :

لم يبدأ الاهتمام الحقيقى بالصناعة فى العالم الثالث الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولقد كانت الهياكل الاقتصادية لهذه الدول حينذاك تفتقر الى رؤوس الأموال، والمهارات الفنية ورجال الأعمال والادارة العليا، وفى خلال الثلاثة عقود الماضية استطاعت بعض هذه الدول أن تنجز الثورة الصناعية الثانية، ولقد

(١) د. محمود محمد سقر: التكنولوجيا "نقل أم استنباط" بحث مقدم الى ندوة التعليم العالى والتنمية المعقودة فى البحرين، ٨-٤ يناير ١٩٨٢م، ص ١٦.

حدث هذا التغير بطريقة أكثر جذرية من الثورة الصناعية الأولى التي تمت في بريطانيا في القرن الثامن عشر ، ولقد استطاعت بعض هذه الدول أن تستفيد أيضا من المواد الخام المتوفرة فيها في بناء صناعات متعددة أدت الى رفع مستويات المعيشة فيها .

ولقد تركز النمو الصناعي في هذه الدول على انتاج السلع المتوسطة الأكثر استخداما للتكنولوجيا الحديثة ، مما جعل في الامكان الاستفادة من التطور الصناعي في تنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في هذه المجتمعات ، وكان لابد من الابتداء بحماية الصناعات الوليدة ، ولقد اتبعت بعض الدول في استراتيجيتها الصناعية التركيز على ما يطلق عليه اسم الصناعات الأساسية Basic Industries مثل الهند التي ركزت على الصناعات الكيماوية ، وصناعة الصلب . وطبعاً أن التركيز على مثل هذه الصناعات يتطلب رؤوس أموال ضخمة ، مما يسبب عجزاً واضحاً في الاستثمار في القطاعات الانتاجية الأخرى .

ولكن دولاً أخرى اتبعت سياسات تصنيعية تركّز على صناعات استهلاكية " Market Oriented " وهي الصناعات التجميعية التي تتطلب رأسمال أقل ولكنها في النهاية تعتبر اتجاهها نحو الصناعات الأساسية .

وهناك دولاً أخرى ابتدأت بالتصنيع الزراعي ، والفزل والنسيج لتوفير العملات الصعبة اللازمة لتنويع القاعدة الصناعية .

وفى السنوات الأخيرة اتجهت السياسات التصنيعية فى بعض الدول النامية شبه الصناعية الى دخول الأسواق الخارجية " Export Oriented " كوسيلة هامة لتحسين استخدام مواردها الداخلية ، مما يحقق وفورات اقتصادية بسبب الانتاج الواسع ويعطى للصناعة الوطنية فى مجالات معينة - ولو على حساب صناعات أخرى - الفرصة للنمو واستخدام أفضل للتكنولوجيا الحديثة. ولقد تكلمنا عن هذه الاستراتيجيات فى المبحث الأول من هذا الفصل .

ويرى أحد الباحثين أنه من المعيب " والمشكوك فيه أن نجد تعميما مقبولا للمفاضلة بين الاستراتيجيات المختلفة التى تتبعها الدول النامية نظرا لاختلاف مواردها وتباين هياكلها الاقتصادية " (١)

ومن ذلك نخلص الى أن الدول يجب أن تصح سياساتها التصنيعية لتلائم ظروفها الاجتماعية والسياسة الاقتصادية.

تمويل التنمية الصناعية فى البلدان النامية:

لاشك فى أن تجميع رأس المال الحقيقى شرط أساسى للدخول فى مجالات التنمية الصناعية ، لكن مجرد خلق المؤسسات المالية

(١) Helen Hughes: Policies for Industrial Progress in Developing Countries, A Study jointly sponsored by UNIDO and the World Bank, 1980, p.15.

والتوسع النقدي لا يكفي لتجميع رأس المال الصناعي ، إذا لم يكن هناك توجيه حقيقى للإدخار نحو المشاركة فى النشاط الصناعى ، لأن التوسع النقدي إذا لم نحسن توجيهه لا يؤدى إلا إلى التضخم وزيادة الاستهلاك غيرالانتاجى ، وعليه فلكى تلعب المؤسسات المالية دورها الإيجابى السريع فى عملية التنمية الصناعية فإنه ينبغى على المجتمع النامى أن يسارع إلى دعم السوق المالية بزيادة المدخرات التى توجه للنشاط الصناعى ، وهذا الأمر يتطلب توفر القدر الكافى من التنظيم والإدارة ، لأن عدم توفرها يؤدى إلى إعاقة الاستثمار المربح حتى لا يتجه المستثمرون إلى توجيه مدخراتهم نحو وسائل الاستثمار التقليدية كالمضاربة فى الأراضى والعقارات ، أو الدخول فى مجالات تجارية لاثمها مجالات يجد فيها المستثمرون فى البلاد النامية الأمان من ناحية أو الربح والسيولة من ناحية أخرى .

ويجب إقامة مشروعات التنمية الصناعية على قاعدة داخلية متينة " ذلك أن كل ما تستطيعه القوى الفعالة من الخارج هو حفر القوى الداخلية وتسهيل مهمتها .. أى أنها تقدر على مساعدة عملية تمويل التنمية الصناعية فى مجراها لأعلى الطول محلها " (١)

كما أن "بنوك التنمية الصناعية " فى الدول النامية تلعب

(١) د. سليم درويش : محاضرات فى الاقتصاد الصناعى ، ألقىت على طلبة قسم الاقتصاد - جامعة الملك عبد العزيز ، عام ١٩٨٢ ، ص ٢٥٦ .

دورا هاما فى تنشيط الاتجاه نحو التنمية الصناعية ، ويؤكد البروفسور "لويس" هذا الاتجاه بقوله (ان خير أساس لاشتراك الحكومة فى عملية التمويل الصناعى هو مبدأ العامل المساعد ، أى استخدام قدر محدود من أموال الحكومة فى تشجيع أكبر قدر من الاستثمار الخاص ، ويسمى هذا المبدأ بالعامل المساعد بسبب تشابهه لاستخدام العامل المساعد فى التفاعلات الكيميائية ، وقد يكون العامل المساعد صغيرا فى حجمه وفى تكلفته إذا ما قورن بغيره من المواد ، لكنه كبير الأهمية لأنه يستطيع أن يحدث التفاعل الذى لا يحدث بغيره " . (١)

ولكن يجب أن تتنبه الدول النامية الى أن رأس المال الخاص ينتج بطبيعته نحو مجالات الاستثمار ذات العائد الأكبر ، وبالتالي فإن هذه الدول تعاني من مشكلة ارتفاع أسعار الفائدة فى الخارج فهى أولا تزيد من تكلفة الانتاج إذا ماتم استيراد رأس المال من الخارج وفى نفس الوقت تعاني من هروب رأس المال الوطنى بشكل أو بآخر الى الخارج سعيا وراء الربح والأمان .

وهكذا فلا بد أن تعمل الدولة النامية على أن تحافظ على مستويات أسعار الفائدة محليا لتكون مناسبة للأسعار فى الخارج ، مع توفير الاستقرار والأمان للمستثمر الوطنى والأجنبى على حد سواء . ويلعب الاستقرار السياسى ونوع النظام الاقتصادى هنادورا هاما فى تكوين رأس المال المطلوب للتنمية الصناعية .

(١) موراى ، د . برايس : التنمية الصناعية " ترجمة د . عمر القبانى "

دار الكرنك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص ٢٣٥-٢٣٦ .

كما أن اختلاف النظم والفلسفات الاقتصادية بين الدول النامية يشكل أكبر عائق أمام التكامل الصناعي بين الدول النامية ، ولا بد في رأينا من الاتفاق على فلسفة موحدة على الأقل فيما يتعلق بالنشاط الصناعي ليتمكن قيام تكامل صناعي فعال بين هذه الدول نظرا لضيق الاسواق المحلية من ناحية ، وصعوبة الدخول للاسواق العالمية من ناحية أخرى لاسباب سياسية وتنافسية .

وفيما يتعلق بالدول العربية على وجه الخصوص فإن الفوائض المالية في الدول البترولية شجعت على اقامة موءسات استثمارية عديدة للمساهمة في النشاطات الصناعية والزراعية والتجارية للدول الاعضاء ، ولكن من تجربة واحدة من أهم هذه الموءسات وهي الشركة العربية للاستثمار " التي انشئت في عام ١٩٧٤ م واجهتها صعوبات عديدة عرفتتها عند اشتراك في موءتمر المستثمرين العرب الذي عقد في الطائف عام ١٩٨٢ م ومن هذه الصعوبات ما يتعلق بمستوى اقتصاديات العربية ذاتها والقوانين التي تحكمها ، ومنها ما يتعلق بالمشروعات المقامة ذاتها وما تعانيه من ضغوط حكومية في البلدان المضيقة لرأس المال (١) .

(١) لمزيد من التفاصيل ارجع الى خطاب رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للاستثمار في افتتاح موءتمر المستثمرين العرب بالطائف عام ١٩٨٢ م

ولعل في انشاء مجلس التعاون الخليجي وما تضمنته الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لتشجيع التكامل الصناعى بين دول المجلس ما يتجاوز هذه الصعوبات ، ويعطى فرصة أخيرة لقيام تكامل صناعى بين هذه الدول ينتهى الى توسع هذا التكامل الصناعى ليشمل بقية الدول العربية التى هى فى الواقع فى أمس الحاجة اليه .

وليس من شك فى أن انشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية عام ١٩٧٩م ، كاحدى المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية بهدف رئيسى هوالتنسيق بين الدول العربية فى مجال الانماء الصناعى وتحقيق أكبر قدر من التكامل الاقتصادى الصناعى العربى ، انما يعبر عنالرغبة الأكيدة فى الانطلاق من بدايات صحيحة فى مجال النمو الصناعى لكافة البلدان العربية باعتبارها جزءا من دول العالم الثالث النامية .

وسوف نناقش فى الفصل الاخير من هذه الرسالة - بمزيد من التفصيل - موضوع التكامل الصناعى بين الدول العربية و لاسلامية بوجه عام ، ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة .

الفصل الثاني

الفوائض المالية في الدول العربية البترولية

الفصل الثانى

الفواض المالية فى الدول العربية البترولية

المبحث الاول : أهمية البترول العربى :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تزايدت أهمية البترول العربى عالميا حتى أصبح محورا لاستراتيجية السياسات الدولية فى منطقة الشرق الاوسط ، ولقد ارتفع المعدل اليومى للمصادرات النفطية العربية من حوالى ١٧٦ ألف برميل خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ (١) ، واستمر فى الارتفاع حتى بلغ المعدل اليومى حوالى ١٨ مليون برميل عام ١٩٨٠ (٢) ، أى مايعادل ثلث الانتاج العالمى الذى يقدر بحوالى ٦٠ مليون برميل يوميا . ويظهر الجدول التالى أهمية البترول العربى بالنسبة للانتاج العالمى خلال الاغوام ١٩٧٦-١٩٧٨ م بملايين الاطنان سنويا .

(١) د. على عتيقه : النفط والتنمية العربية ، الكويت ، منظمة

الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٧٨م ، ص ٢

(٢) نشرة الخفجى : شركة الزيت العربية المحدودة ، الخفجى ، المملكة العربية السعودية ، العدد التاسع ، ديسمبر ١٩٨١م ، ص ٣٠

جدول رقم (١)

أهمية البترول العربى بالنسبة للانتاج العالمى

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	
٩٤٢ر٤	٩٧٦ر٥	٩٤٧ر٢	مجموع انتاج البلاد العربية
%٦٤ر٤	% ٦٢	% ٦٢	انتاج الدول العربية نسبة الى انتاج (أوبك)
%٣٠ر٨	% ٣٢	% ٣٢ر٢	انتاج الدول العربية نسبة الى انتاج (العالم)

المصدر: نشرة الخفجى : شركة الزيت العربية المحدودة ، الخفجى .

المملكة العربية السعودية ، العدد التاسع ، ديسمبر ١٩٨١م ، ص ٢٢ .

(١) نشرة منظمة الدول العربية المصدرة للنقط ، أغسطس ١٩٧٧م ، ص ٢١ .

كما يوجد فى دول الشرق الأوسط عموما مخزون بترولى يقدر بحوالى ٣٠٧ بليون برميل ، وهو يعادل نصف مخزون النفط العالمى الذى يقدر بحوالى ٥٩١ بليون برميل . (١)

وبالنسبة للمراتب النسبية لانتاج البترول داخل الدول العربية

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى كما يتضح من

الجدول التالى :

جدول رقم (٢)
أهم الدول العربية المصدرة للبترول حسب كمية
الانتاج اليومي لعام ١٩٨٠م

النسبة الى الانتاج الكلي	الانتاج اليومي برميل	الدولة
٦٣١٪	٩٦٣١٣٦٦	(١) المملكة العربية السعودية
١٦١٪	٢٥١٤٠٠٠	(٢) العراق
٩٠٪	١٣٢٧٨٠٠٠	(٣) الكويت
٨٧٪	١٣٥٠٠٠٠	(٤) أبوظبي
٣١٪	٤٧٢٧١٦	(٥) قطر
١٠٠٪	١٥٣٤٦٠٨٢	الاجمالي

Standard Oil of California: World Energy Outlook, (1)
1981-2000, May, 1981, p.1.

أما بالنسبة للاحتياطيات البترولية فان دول منظمة (أوبك) تحتفظ بحوالي ٧٧ ٪ من مجموع الاحتياطى العالمى للدول غير الشيوعية ، ويبلغ احتياطى دول الشرق الأوسط الاعضاء فى منظمة (أوبك) ٦٤ ٪ من هذه الاحتياطيات ، وتعتبر المملكة العربية السعودية ذات أكبر احتياطى فى الدول غير الشيوعية ، حيث تبلغ النسبة ٣٠ ٪ ومن هنا كان ومازال للمملكة العربية السعودية دور هام لا يمكن تجاهله فيما يتعلق بقراراتها داخل وخارج منظمة (أوبك)

الاحتياطي الموءكد للبترول الخام فى العالم (١) ، فى ١/١/١٩٨١ م .

الاحتياطي مليون برميل	٪ المجموع	جهة الانتاج حسب الاهمية النسبية
٣٦٢٠	٥٦٥٥	(١) الشرق الاوسط
٧٨٠	١٢١٨	(٢) الاتحاد السوفيتى
٥٥١	٨٦٠	(٣) افريقيا
٤٤٠	٦٨٧	(٤) المكسيك
٣٢٨	٥١٢	(٥) امريكا الشمالية
٢٥٥	٣٩٨	(٦) امريكا الجنوبية
٢٣٢	٣٦٢	(٧) أوروبا الغربية
١٩٥	٣٠٤	(٨) بقية العالم
٦٤٠١	١٠٠٠٠	المجموع العالمى
٤٣٤٤	٦٧٨٦	نصيب دول الاوبك من المجموع العالمى

المصدر : أعد الجدول على اساس معلومات من نفس المصدر السابق .

واذا انتقلنا من الانتاج والاحتياطيات الى الاستهلاك نجد أن الدول العربية تملك حوالى ٥٧ ٪ من احتياطي العالم هذا فى الوقت الذى ارتفع فيه معدل استهلاك الطاقة التى تتكون أساسا من البترول من ٦ مليون طن فى عام ١٩٥٠ الى ٤٢ مليون طن فى عام ١٩٧٤ م أى تضاعف ٧ مرات خلال ٢٥ عاما ، وهو أكبر معدل زيادة فى استهلاك الطاقة فى العالم (١) .

ولاشك أن ارتفاع معدلات نمو استهلاك الطاقة فى الدول العربية له ما يبرره ، حيث أنه من المعلوم أن استهلاك الطاقة فى أية

(١) د. احمد الصباب ، المملكة العربية السعودية وعالم البترول ،

نشر دار عكاظ للنشر ، جدة - ١٩٧٩ م . ص ١٤٠ .

دولة يتوقف بصفة عامة على عوامل كثيرة منها الدخل وتكلفة الاستثمار والضرائب والمناخ والعادات ، كما ان هناك ارتباطا وثيقا بين المستوى الاقتصادي للدولة ومستوى استهلاك الطاقة بها .

ومن العرض الموجز السابق نتبين الاهمية الاستراتيجية العالمية للبترول ونظرا لانه ارخص وانظف مصادر الطاقة المستخدمة في الوقت الحاضر فانه من المرجح انه سيمضى وقت طويل قبل ان تتمكن مصادر الطاقة الاخرى التى تعمل الدول الصناعية الكبرى جاهدة على توفيرها بتكاليف اقتصادية كبديل للطاقة ، وعلى كل حال فانه ولو استطاعت هذه الدول ان تتوصل الى بديل للطاقة بتكاليف تنافس البترول فان البترول سوف يحافظ على أهميته المتزايدة ذلك لان مصادر الطاقة البديلة اذا كانت تصلح لتوفير الطاقة المحركة فانها لن تصلح كمادة خام للصناعة الكيمائية التى تعتمد عليها الدول الصناعية نفسها كقاعدة لاهم صناعاتها التحويلية .

= السياسة السعرية للبترول =

اشرنا في مواضع اخرى من هذا البحث الى تطور العلاقات الاستراتيجية بين الدول المصدرة للبترول من جهة وبين الشركات المنتجة للبترول والدول التى تمثلها من جهة اخرى . وبيننا المراحل التى مرت بها سياسة تسعير البترول حتى الوقت الحاضر ، والذي يهمنا مناقشته الآن هو الآثار المترتبة على زيادة اسعار البترول في الفترة الاخيرة أى بعد عام ١٩٧٣ م ، والتى ادت الى تراكم الفوائض البترولية في الدول المصدرة للبترول العربى عموما والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص .

ففى شهر أغسطس عام ١٩٦٠ م ، كان السعر المعلن للبرميل البترول العربى الخفيف (١٨) دولار ثم ارتفع فى ديسمبر ١٩٧٣ م الى (٥٠٣) دولار ، ثم استمر فى الارتفاع حتى وصل فى نهاية عام ١٩٨٠ الى (٢٦) دولار للبرميل . ناهيك عن سعره الآن - الذى تحاول الدول المنتجة أن تحافظ عليه بعد الانخفاض النسبى فى الطلب العالمى على البترول - ويبلغ أقل من ٣٠ دولار للبرميل الواحد .

" ويبدو للوهلة الأولى أن أسعار البترول قد زادت الى حد كبير حيث أن الارتفاع فى الأسعار الاسمية قد بلغ نحو (٢٠٠ ٪) خلال الفترة من عام ١٩٧٤ - ١٩٨٠ م للبترول العربى الخفيف . كما أن هذه الزيادة تعرضت الى تآكل هائل بسبب التضخم فى البلدان الصناعية ، وانخفاض سعر الدولار الذى يشكل العملة الرئيسية للدفع ، واذا ما تم تكميش الأسعار الاسمية بمعدلات التضخم فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، لكان مقدار ارتفاعها ٧٠ ٪ فقط ، واذا أضيف الى ذلك انخفاض قيمة الدولار خلال نفس الفترة ، فان الزيادة الحقيقية فى أسعار البترول خلال هذه الفترة تكون ٥٠ ٪ فقط " (١)

ويختلف رأى حول السياسة السعرية داخل منظمة (الاوپيك) فهناك رأى يدعو الى تجنب رفع الأسعار بشكل حاد ، لأن هذا يدفع البلدان الصناعية المستهلكة الى البحث عن بدائل أخرى للطاقة تؤدى الى تخفيض قيمة احتياضى البترول فى المدى البعيد .

(١) جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام

ويقول الرأي الآخر بربط أسعار النفط بمعدلات التضخم فى البلدان الصناعية وبأسعار مصادر الطاقة الأخرى.

وتتعرض أسعار البترول منذ نهاية عام ١٩٨٠ لضغط مصدرة زيادة المعروض من البترول ، ويرجع ذلك الى عاملين :

(أولا) تأثير فترة الانكماش التى عانت منها الدول الصناعية خلال العامين الماضيين والتى أدت الى انخفاض الطلب العالمى على البترول بمقدار ١٠ ٪ (١)

(ثانيا) سياسة اللجوء الى بدائل للطاقة والمحافظة فى استخدام البترول فى الدول الصناعية .

- ولقد خشى البعض أن يؤثر ذلك على قوة ومركز (أوبك) فى السوق العالمية للبترول ، الآن الدور لهما الذى لعبته المنظمة وموقفها الصارم حول وضع سقف لحصص انتاج الدول الاعضاء وعدم تخفيض الأسعار بنسبة كبيرة يبدد مثل هذه الشكوك .

ولقد أدت الطفرة الهائلة فى عوائد البترول خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٠م الى تكديس ظاهرة اعتماد الدول العربية البترولية على عائداتها من البترول فى تكوين حصيلة الصادرات وفى تمويل الانفاق العام بشقيه الجارى والانمائى . كما أثرت الزيادة الكبيرة فى عائدات البترول على تغيير نمط تخصيص هذه العائدات بالنسبة لماكن عليه الحال فى الخمسينات

والستينات ، حيث تم وضع برامج وخطط استثمارية شديدة الطموح تغطي النصف الثانى من السبعينات فى بعض البلدان البترولية مثل العراق والسعودية وليبيا والجزائر ودول الخليج العربى.

ولقد حقق الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية البترولية خلال السبعينات (١٩٧٠-١٩٧٨) معدلات نمو حقيقية أعلى بكثير من نظيراتها فى مناطق أخرى ، وكان متوسطها كما يلى : (١)

(١) المملكة العربية السعودية أكثر من ١٠ ٪

(٢) دول الخليج العربى حوالى ٨ ٪

■ ■

(١) د. محمود الحلو : أهم المشاكل الاقتصادية التى تواجه الاقطار

العربية فى الثمانينات ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت

الحلقة النقاشية الثانية ، يناير ١٩٨٠ ص ٦٤.

المبحث الثانى : الفوائض البترولية العربية :

مما تقدم ، نرى أن التاريخ الاقتصادى والسياسى المعاصر للمنطقة العربية ، ارتبط ارتباطا وثيقا باكتشاف البترول ، الذى كان له أكبر الأثر فى تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية للمنطقة ، وربط مشكلات التنمية العربية ربطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية العالمية .

وعلاقة البترول بالتنمية فى الوطن العربى - لها جوانب سلبية وإيجابية . فمن سلبيات هذه العلاقة ، أن معظم الإيرادات ان لم تكن كلها - فى بعض الاقطار ، كانت تنفق على استيراد السلع والخدمات الاستهلاكية دون أدنى محاولة للاستثمار الوطنى أو التكامل العربى .

ولاشك فى أن ذلك يرجع الى السياسة الاحتكارية التى كانت تمارسها شركات الانتاج البترولى الاجنبية بنيت على أساس الاحتفاظ بأدنى حدممكن لأسعار البترول ، وبالتالي فإن العائدات البترولية لاتتجاوز كثيرا متطلبات الانفاق الاستهلاكى الضرورى للدول المنتجة .

وظل الحال كذلك الى بداية الستينيات ، حتى انشأت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) فكان انشائها أول اشارة الى بدء ربط السياسة البترولية بمتطلبات التنمية الوطنية والعربية التي اكد اتجاهها العربي انشاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك) وبدأت تظهر في الافق الدعوة الى أهمية استثمار عائدات البترول باعتباره مادة خام مؤقتة شاذية ، كما تبين لكل الدول المنتجة خطورة الاعتماد على مصدر واحد للدخل ، " وأن الخطأ في الاعتماد على مصدر واحد للدخل اكبر بكثير من أى خطأ يرتكب في محاولة إيجاد مصدر آخر " (١) .

وبأنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) دخلت السياسة البترولية مرحلة جديدة تميزت بالخروج من مرحلة سيطرة الشركات المنتجة الاجنبية على الاسعار ، الى مرحلة المفاوضات الجماعية حيث يمكن ممارسة الضغط على تلك الشركات للحصول على اسعار أفضل وان كان هناك فارق بين السعر المحقق وبين القيمة الحقيقية الاقتصادية للبترول ٤ كمصدر رئيس للطاقة في العالم الصناعي .

ومع بداية السبعينات وبالتحديد بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ م دخلت السياسة البترولية العربية المرحلة التالية وهي مرحلة سيطرة دول (أوبك) على الاسعار وكميات الانتاج بحيث اصبحت الاسعار تتناسب مع الطلب على شراء البترول وبذلك تحول سوق البترول العالمي من سوق " مشترين " الى سوق " بائعين " مما حقق للدول المصدرة للبترول إيرادات نقدية ضخمة ، بدأت في التراكم نتيجة لضيق " الطاقة الاستيعابية " للدول المنتجة وأطلق على هذه الإيرادات اصطلاح " الفوائض المالية " .

(١) هشام ناظر : الجديد في السياسة البترولية ، محاضرة ألقى

وبالرغم من ان اصطلاح " الفوائض " استخدمته فى البداية الدوائر المالية الدولية ، فقد اصبح متعارفاً عليه فيما بعد بين السدول المنتجة للبتروول نفسها ، والتعبير يشير الى " فائض الميزان التجارى " للدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للبتروول^(١) ، وعلى هذا فحجم الفوائض يتحدد اساسا بحجم الايرادات البترولية ، ومقدرة السدول المنتجة على الاستيراد سواء ما يتمثل اساسا فى صورة واردات تستلزمها عملية التنمية أو واردات استهلاكية .

ومن منطلق التعريف السابق " الفوائض " يمكننا ان نقسم الفائض الى فرعين اساسيين :

الاول : نطلق عليه " الفائض النقدى " ونعنى به الفرق فى حساب المعاملات الجارية أى (الصادرات - الواردات) السلعية وغير السلعية .

الثانى: نطلق عليه " الفائض الاستثمارى " ونعنى به رأس المال النقدى الفائض عن حاجة الاستهلاك والاستثمار الداخلى أى أنه " الاستثمار الحكومى الخارجى " ، ويتضمن الاحتياطيات فى المؤسسات الدولية والاجنبية والاستثمارات المباشرة والقروض الحكومية والهبات .

والذى يدعونا الى هذا التقسيم ما يلى :

أولاً: ان مقدرة الاقتصاد على امتصاص التدفقات النقدية فى فترة زمنية مقدرة محدودة ، وهى ما نطلق عليه تعبير " الطاقة الاستيعابية " ، ولابد من الاحتفاظ بجزء من الايرادات لاستعماله فى تمويل برامج التنمية الاقتصادية الحالية والمستقبلية .

(١) د . فؤاد هاشم وآخرين : استخدامات عوائد النفط العربى حتى نهاية السبعينات ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧م ، ص ٧ .

ثانياً: عند تقديرنا للفائض المالى فاننا نقصد به الفائض النقدى ، والفائض الاستثمارى معا . أى أنه " الفارق بين متحصلات الدولة من النقد الأجنبى ومدفوعاتها منه ، وتشمل هذه المتحصلات حصيلة الدولة من تصدير السلع والخدمات ، وكذلك متحصلاتها من الهبات والمعونات وبقيّة الدفعات المحولة من جانب واحد ، كما أن استخدام الدولة للنقد الأجنبى يشمل مدفوعاتها عن استيراد السلع والخدمات ، وكذلك مدفوعاتها المحولة من جانب واحد ، ولذلك " فان طرح مدفوعات الدولة من متحصلاتها من النقد الأجنبى يعطى ما يسمى بأرصدة الفائض الكلى القابل للاستثمار^(١)

تقدير حجم الفوائض المالية :

ومن الطبيعى بعد هذا التعريف أن نحاول تحديد كمية " الفوائض المالية " العربية خلال السبعينات وتوقعات المستقبل . وعلى الرغم من أن البيانات الاحصائية من حجم الفوائض العربية فى السنوات الماضية متوافرة بدرجة كافية ، إلا أنها لازالت الى حد كبير - متباينة - لأسباب كثيرة أهمها النقص فى دقة الحسابات القومية للدول البترولية الرئيسية مما يستدعى الرجوع أحيانا الى مصادر أجنبية غير متطابقة . ولهذا - فان حجم " الفوائض المالية - " يتغير تبعاً لاختلاف المصادر ، إلا أن الشئ المهم بالنسبة لهذا البحث ليس هو حجم الفوائض المالية الحقيقية وإنما هو أسلوب وسياسة استخدام هذه الفوائض المالية .

لقد بدأت فوائض عائدات البترول تشير الاهتمام العالمى بعد اتفاقيتى طهران وطرابلس فى عام ١٩٧١ والتى ألغيت بموجبها حصومات التسويق وأدخلت ضريبة حق الامتياز ضمن تكاليف الانتاج (مسألة تنفيق الربح) .

(١) نجلاء الانهوانى : النفط العربى ونمط استخدام عائداته فى الدول

العربية ، النموذج الكويتى ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير ١٩٧٦ ، ص ٦٣

ففى نهاية عام ١٩٧٢م كان اجمالى فوائض أموال النفط (١)
المتجمعة لدى دول الاوبك قد وصل الى حوالى ١٣ بليون دولار .
غير أن الاهتمام الحقيقى بحجم هذه الفوائض المالية بدأ منذ
عام ١٩٧٣م . ولقد نتج عن زيادة أسعار البترول منذ عام ١٩٧٣م
دراسات متعددة للتنبؤ بأثار تلك الزيادات فى الأسعار ، وما
تنتجه من فوائض مالية ستتراكم لحساب الدول المصدرة للنفط
وتوقعت كثير من هذه الدراسات اختلال التوازن الاقتصادى الدولى
بسبب سيطرة دول الاوبك على اقتصاديات العالم ثم تدميرها
ومعظم هذه الدراسات بنيت على أسس سياسية لأهداف معروفة لا مجال
لذكرها .

كما نشرت أيضا دراسات أقل تشاؤما وأكثر واقعية ، أخذت
بعين الاعتبار مقدرة " الطاقة الاستيعابية " لاقتصاديات الدول
المصدرة للبترول وعملية " تدوير " هذه " الفوائض المالية " .
واعادتها للدول المستهلكة للبترول بطريق أو بآخر . فمن
المفروض أن تدفق الإيرادات المالية على الدول المصدرة
للبترول سوف تؤدي الى ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك - على
المستويات الفردية والقطاعية ، وبالتالي ارتفاع الميل الحدى
للاستيراد نتيجة لضعف الهيكل الانتاجى المحلى ، وقصور هذا الهيكل
عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمع من السلع والخدمات
نتيجة زيادة القدرة الشرائية بارتفاع كمية الدخل .

ومن الواضح أن هناك تضخم فى الموازنات العامة نتيجة
لزيادة الانفاق الحكومى على الاستهلاك العام ومشروعات التنمية ومن ثم

(١) د. سعود البريكان : الاستثمارات الخارجية لأموال النفط
بحث مقدم الى دورة الميزانية العامة كأداة للتنمية الاقتصادية
جامعة الرياض ، كلية العلوم الادارية ، محرم ١٤٠١ هـ ، ص ٠٦

تكون النتيجة النهائية ان زيادة دخول دول الأوبك أو " الفوائض المالية " ستؤدي الى زيادة الاستيراد من الدول الصناعية بالإضافة الى حتمية استثمار الجزء الأكبر من هذه الفوائض المالية في الدول الصناعية حيث تتوفر الاسواق المالية والمصرفية المتطورة ، ومهما تكن الارقام التي نستخدمها في هذا البحث فانها كما اسلفت تقريبية خاصة فيما يتعلق بأهم جزء منها وهي " الارصدة والاستثمارات الخارجية " للدول المصدرة للبترول في الدول الصناعية الكبرى ذلك لأن " معظم دول الأوبك تحاول اخفاء حجم استثماراتها الاجنبية ، والبعض الآخر يوقع اتفاقيات مع الدول المستثمر فيها لهذا الغرض (١) .

من اوائل الدراسات الواقعية لتقدير حجم الفوائض المالية تلك الدراسة التي اجرتها شركة (مرجان ترست) في عام ١٩٧٥ ، وقدرت فيها اجمالي الفوائض المالية بمبلغ ١٧٩ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٠ (٢) ،

وأجرى بنك تشيس مانهاتن دراسة (للفوائض المالية البترولية) توصل فيها الى ان اجمالي ارصدة الفوائض بلغ حوالي ١٨٨ بليون دولار في نهاية عام ١٩٧٨ م ، وان حوالي ٧٠٪ من هذه الارصدة يخص المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة (٣)

وفي عام ١٩٧٩ قدر فائض الحساب الجاري لبلدان منظمة (أوبك) للعام نفسه بـ (٧٩) بليون دولار ، كان نصيب دول الخليج العربي

(١) The Washington Post: Plays Choosing Sides on Foreign Investments, July 27, 1979, p.F2.

(٢) Morgan Guaranty Trust Company of New York: World Financial Market, January, 1975, p.7-8.

(٣) Sharif Ghalib: Some of the Oil Dollars become Oil Deutschemark, Euromoney, April, 1979, p.83.

الأربع : (السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر منها (٣٦) بليون دولار ، وبذلك تصل نسبة الفوائض المالية العربية الى أكثر من ٤٥ ٪ من فوائض (الأوبك) (١) .

ولقد قدرت استثمارات منظمة (أوبك) فى أسواق المال والنقد العالمية بـ (٥٣٨) بليون دولار ، أى ما يزيد نسبته على ٦٨ ٪ من مجموع فوائض الأوبك لعام ١٩٧٩ م ، وعلى فرض أن أكثر من ٨٠ ٪ من هذه الاستثمارات تملكها بلدان عربية مصدرة للبترول ، يمكن تقدير الفوائض المالية العربية المستثمرة فى الأسواق العالمية بحوالى (٤٣) بليون دولار لعام ١٩٧٩ م وحده (٢) .

وإذا ما طبقنا نسبة الـ ٨٠ ٪ نفسها على مجموع المتراكم لاستثمارات دول (أوبك) فى أسواق النقد والمال العالمية فى نهاية عام ١٩٧٩ والبالغ (٢٣٦) بليون دولار لوصلت حصة الاقطار العربية منها الى ما يبلغ حوالى (٢٠٩) بليون دولار . وهذا الرقم لا يختلف كثيرا عن الرقم الذى توصل اليه البنك الدولى وقدره : (٢٠٠) بليون دولار لعام ١٩٨٠ م (٣) .

(١) Bank of England: Quarterly Bulletin: June, 1980, pp.154-158.

(٢) د. عبد المنعم سيد على : الوضع الاقتصادى والنقدى الخارجى للاقطار العربية ، ودور الفوائض المالية فى امكانية تحقيق التكامل النقدى العربى ، بحث قدم لندوة التكامل النقدى العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، صندوق النقد العربى بيروت ، ابريل ١٩٨١ م ص ٤٧٨ .

(٣) البنك الدولى : التقرير السنوى ١٩٨٠ ، باللغة العربية ، واشنطن ، ص ٥١ .

ولقد بنى البنك الدولى تقديراته على أساس أن الانتاج الكلى للبتترول قد ازداد من (١٧) مليون برميل يوميا فى عام ١٩٧٠ الى نحو ٢٢ مليون برميل فى عام ١٩٨٠ ، فاذا قدرنا القيمة بأسعار النفط الحالية، نجد أن الايرادات التى حصلت عليها الدول المصدرة كانت (١١٠٠٠) مليون دولار فى عام ١٩٧٠ م ، وارتفعت السحى (٢٠٠ ٠٠٠) مليون دولار فى عام ١٩٨٠ م.

وفى دراسة شملت موازين مدفوعات الدول الرئيسية المصدرة للبتترول العربى وهى : المملكة العربية السعودية - العراق - الكويت - الامارات العربية المتحدة - قطر - ليبيا .. تبين أن حجم الفائض المالى فى الحساب الجارى من موازين مدفوعاتها بلغ حوالى (٢٢٠) بليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ م .. وتطوراتها كما يلى :

جدول رقم (٤) (١)

حجم الفائض فى الحساب الجارى للأقطار العربية ذات الفائض البترولسى - مقدرا ب (بليون من الدولارات)

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الفائض	٤٣	٣١	٣٦	٣٤	٢٠	٥٦

(١) د. فايق عبدالرسول : دور صندوق النقد العربى فى امكانية تحقيق التكامل النقدى بين الاقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ابريل ١٩٨١ ، ص ٦٢٢

وفى تقرير لجامعة الدول العربية ذكر أن حجم الفوائض
للدول العربية المصدرة للنفط بلغ (١٨٥١٥) دولار فى نهاية
عام ١٩٧٩م. (١)

ومما لاشك فيه أن الدول الغربية أعطت للفوائض المالية
العربية أهمية اعلامية لها أبعاد سياسية ، والا فان الوطن
العربى ككل على الرغم من مظاهر الثروة ، هو منطقة نامية
فقيرة نسبيا ، فمجموع اجمالى ناتجه القومى مجتمعا - يزد
قليلًا على الناتج القومى لاييطاليا . وتبين أرقام عام ١٩٧٨م
أن مجموع الناتج القومى العربى هو (٢٢١) بليون دولار مقابل
(٢١٨) بليون دولار لاييطاليا . والاهم من ذلك أن العوائد
البتروولية تساهم مساهمة كبيرة فى اجمالى الناتج
القومى (٧٥ ٪) بالنسبة للدول البترولية ، ٤٦ / بالنسبة
للوطن العربى ككل . (٢)

وهذه العوائد تأتى فعلا من نظوب أصول رأسمالية ، وليس من
القيمة المضافة فى انتاج السلع والخدمات، وهذا يؤيد الآراء التى تقول

(١) جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد
لعام ١٩٨١، ص ٢٣٧ .

(٢) يوسف الشيراوى : نشرة منظمة الدول العربية المصدرة
للبتروول (أوبك) ، العدد ٥ السنة السابعة ، مايو ١٩٨١ ،

" لا يوجد فائض مالى اذا ما نظرنا الى المنطقة العربية فى مجموعها (١) "

نمط استخدام واستثمار الفوائض المالية العربية :

فيما يتعلق بسياسة واستخدام استثمار الفوائض المالية العربية

هناك اتجاهين رئيسيين :-

الاول : يرى انه من المتوقع تراكم فائض مالى كبير فى الدول
====
البتروولية بسبب نمو الايرادات بمعدلات (تفوق الطاقة
الاستيعابية) لاقتصاديات تلك الدول ، ولهذا فلابد
من البحث عن مجال لاستثمار هذه الفوائض فى الاسواق المالية
العالمية .

الثانى : يرى ان وجهة النظر السابقة قاصرة ، لانها تقارن العوائد
====
المتحققة فى سنة معينة بالمقدرة على الاستيعاب فى تلك
السنة بالذات ، بدلا من ربطها باحتياجات خطط التنمية
الحالية والمستقبلية .

والواقع ان الفوائض المالية يجب ان ينظر اليها على أساس
انها ادخار لابد من توجيهه نحو الاستثمار المنتج ، ولايجب
أن ينظر اليه على انه مظهر من مظاهر اختلال التوازن بين " القدرة
على الانفاق " ، و " القدرة على الاستيعاب " كما انه لايجب ان يبدو
الفرق الحسابى عن طريق ادخار أو استثمار سالب لانه يمثل تآكل

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، التكامل النقدى العربى ، بيروت
ابريل ١٩٨١ ، ص ٥٣٥ .

جزئى لجزء من ثروة المجتمع - الاحتياطي البترولى - أنفق على الاستهلاك ، ذلك لان الدول المصدرة للبترول هى جميعها بلاد نامية ، وجدت نفسها فى ظروف فريدة وصعبة فى الوقت نفسه والموارد البترولية التى فى حوزتها ناضبة وغير قابلة للتجديد.

ونظرا لان هذه الدول " تستخرج البترول " فقط ولايمكنها " انتاجه بحيث انه لو استخرج المزيد من البترول اليوم فسيبقى الاقل لاستخراجه غدا... فان " تكلفة استخراج " البترول يجب الا تعتبر هى و " تكلفة الانتاج " شيئا واحدا... وان ثمن البترول يجب ان يحتوى على " ريع للندرة " يستمد قيمته من " اثمان بدائله " وان هذا الثمن يجب ان يتزايد على مر الزمن مع تزايد ندرة البترول^(١)

ويوضح الجدول التالى ان فوائض دول (الأوبك) المتاحة للاستثمار قد بلغت ٢٧٣ بليون دولار للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ م منها ٢٢٠ بليون دولار تعود للأقطار العربية (ذات الفائض) وهى السعودية ، العراق ، الكويت ، الامارات ، قطر، ليبيا) وان ٢٢٥ بليون دولار او ما يعادل ٨٢٪ من مجموع الفوائض المتراكمة استثمرت او اودعت فى بنوك البلاد الصناعية .

(١) د . صلاح الدين الصيرفى : الطاقة الاستيعابية والطلب على المعادن وعرض النفط ، مجلة النفط والتعاون العربى ، العدد الثانى ، المجلد السابع ١٩٨١ م ، ص ٦٢ .

جدول رقم (٥)

تقديرات توزيع استثمارات دول (أوبك) خلال
 ١٩٧٤-١٩٧٩ م " (بليون دولار)

المجموع	١٩٧٩/٧٤	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤
الفائض في الحساب الجاري لدول أوبك	٢٤٨	٦٨	٥	٣٢	٤٠	٣٥	٦٨
الفائض في الحساب الجاري للأقطار العربية	٢٢٠	٥٦	٢٠	٣٤	٣٦	٣١	٤٣
ذات الفائض							
زائدا معاملات القطاع النضي	٢٤-	٨-	٢٨-	١-	٦-	١	١٢-
زائدا صافي الاقتراض	٥٠	١١	١٦	١٠	٨	٣	٢
صافي النقد الأجنبي المتوفر للاستثمار	٢٧٣	٧١	٢٣	٤١	٤٢	٣٨	٥٨
مجالات الاستثمار:							
الاستثمار في الدول الصناعية أو أسواق الدول الأوروبية	٢٢٥	٦٥	١٧	٣٣	٣٣	٢٨	٤٩
الودائع في البنوك	١١٣	٤٠	٥	١٣	١٤	١١	٣٠
سندات الحكومة القصيرة الأجل	٨	٤	١٠	١٠	٢٠	-	٨
غيرها من التدفقات المالية	١٠٤	٢١	١٣	٢١	٢١	١٧	١١
قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	٦	٢-	١-	١-	٢	٣	٤
تدفقات مالية للبلدان النامية	٤٢	٨	٧	٨	٧	٧	٥

المصدر: صندوق النقد الدولي ، توقعات الاقتصاد الدولي، واشنطن ١٩٨٠ ص ١٠

كما يتضح من الجدول السابق أن معظم استثمارات البلدان العربية ذات الفائض المالي تتجه نحو الاستثمار في أسواق الدولار الأوروبية والولايات المتحدة وبقية البلدان الصناعية ، وان هذه الاستثمارات معظمها موزعة في موجودات سائلة معرضة للمخاطر النقدية كالتفخم وتقلب أسعار العملات الدولية ، بالإضافة الى تعرضها للمخاطر غير التجارية مثل التأمين والتجميد، ونزع الملكية والمصادرة . كما قدرت فوائض دول (أوبك) حديثا بحوالى (٣٠٠) بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٠ (١)

وقد يبدو أن الآراء تختلف حول طبيعة " الفوائض المالية " وطرق استخدامها . في حين يرى البعض أن هذه الأموال تعد رأسمالا استثماريا ، مهمته تنويع مصادر الدخل ، ليصح استخدامه لسد عجز الميزانيات الحكومية ، فإنه يجري التعامل مع هذه الأرصدة بشكل عملي ، على أساس كونها احتياطيا جاريا للميزانية العامة — يتم تسيله عند الحاجة لسد عجز تلك الميزانيات ، وهذا الخلاف يستوجب " ضرورة التمييز بين احتياطي مالي محدود يمكن تسميته احتياطي الميزانية العامة وبين المال العام الاحتياطي الفائض الذي يجب اعتباره رأسمالا " . (١)

والواقع أن ظروف التنمية الاقتصادية في البلدان العربية المصدرة للنفط تستوجب الأخذ بالمناسب من كل الآراء في وقت واحد . . . ذلك لأنها وجدت نفسها فجأة أمام " فائض مالي " أو بالأصح " مقدرة شرائية " تفوق " الطاقة الاستيعابية " المحدودة لاقتصادياتها . . . ومن الطبيعي أن يتم الانفاق من أجل رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية لسكان هذه الدول في نفس الوقت الذي يتم فيه التخطيط لتوظيف هذه المقدرة الشرائية في بناء البنية الأساسية لاقتصادياتها المتخلفة المرافق والقدرات الانمائية مما ياعد على توسيع " الطاقة الاستيعابية " بشكل يتلاءم مع التدفقات الاستثمارية الانتاجية . . . وهكذا نسرى أن الانفاق الاستهلاكي يمكن أن يسير جنباً الى جنب مع الانفاق الاستثماري ، إلا أن الشيء الحقيقي الذي لا يتضح الأخذ به هو أن تعتمد دول البترول العربية على عائدات الاستثمار الخارجى في انفاقها الاستهلاكي المباشر

(١) د . علي خليفه الكواري : دور المشروعات العامة في التنمية

الاقتصادية ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ،

الكويت ، يونية ١٩٨١ م ، ص ١٢ .

دون استغلال هذه " الفوائض المالية " المؤقتة وعائداتها في بناء قاعدة صناعية تضمن استمرار النمو الاقتصادي في الاجل الطويل .

ويؤكد اهمية ما اشرنا اليه ان هناك من الاقتصاديين من يتنبأ بأن " فائض مجموع موازين المدفوعات لدول الاقطار المصدرة للبترول سينقلب عجزا خلال سنتين أو ثلاث ... " (١) .

المبحث الثالث : أثر التضخم المالي العالمي على حجم الفوائض :

لعل " التضخم المالي " هو الاصطلاح الذي تندرج تحته اهم عوامل اضعاف " المقدرة الشرائية " وتحويل " الفائض المالي " البترولي الى " عجز " يشل حركة النماء في الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية المصدرة للبترول .

ومن المعروف انه من اهم ما تعانيه الدول المنتجة للبترول، تآكل القوة الشرائية ليراداتها المالية البترولية بسبب التضخم المستورد من الدول الصناعية، وتدهور اسعار الصرف للدولار ، والذي بلغ حسب حسابات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) ما لا يقل عن (٥٠ ٪) من بداية ١٩٧٥ م وحتى نهاية ١٩٧٨ م، ويقابل ذلك زيادة في اسعار النفط لاتتجاوز (١٨ ٪) من القيمة الاسمية المحددة من قبل دول (أوبك) (٢)

(١) د . جورج قرم : بولونيا وديون العالم الثالث ، وأمن المسال العربي في الخارج ، الاقتصاد والاعمال ، بيروت ، فبراير ١٩٨٢ ، ص ١٣ .

(٢) د . عوني شاكرا العاني : الطاقة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد النفط والعلاقات الدولية ، اصدار منظمة (أوبك) ، الكويت ١٩٧٩ م ، ص ٧٥

ويذكر الأمين العام لمنظمة (أوبك) في التقرير السنوي السادس: تعليقات على ادعاءات الدول الصناعية بأن من أهم أسباب التضخم العالمي زيادة أسعار البترول الخام "أن التضخم المالي في الدول الصناعية . هو الذي يدفع بأسعار النفط الى الارتفاع، وأن أسعار النفط الحقيقية في عام ١٩٧٩م لم تتجاوز أسعاره في عام ١٩٧٤م (١) .

وكما أشرنا من قبل ، فليس من شك في أن أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول البترولية هي مشكلة التضخم ، سواء كان ذلك لأسباب محلية ، أو بسبب التجارة الخارجية ، فكلما كان الاقتصاد القومي أكثر انفتاحا على العالم الخارجي ، كلما كانت الأسعار المحلية عرضة للتأثر بالتضخم الخارجي . ذلك لأن تسرب جزء من القوة الشرائية الى الخارج في شكل زيادة في أسعار السلع المستوردة هو السبب الرئيسي في تآكل القوة الشرائية للفوائض ، خاصة وأن دول الفائض البترولي تستورد كل شيء من الخارج في كل المجالات ابتداءً بالطاقات البثرية وانتهاءً بالمواد الغذائية والكماليات .

"ولقد أدركت الحكومات المعنية في الدول البترولية في عامي ٧٦م و١٩٧٧م - أهمية الضغوط التضخمية في أسواق الاستهلاك

(١) نشرة (أوبك) يناير ١٩٨١م ، الكويت ، ص ٦ .

والاستثمار على حد سواء . فاتخذت إجراءات عديدة ، منها الحد من الانفاق العام " (١) .

ولما كانت التجارة الخارجية تهيمن على النشاط الاقتصادي للدول البترولية العربية ، فإن نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى متزايدة تتراوح بين (٧٥-٩٠ ٪) .

ولقد شهد عام ١٩٨٠م زيادة ملحوظة فى الايرادات البترولية حيث تقدر هذه الزيادة بنحو (٢٩) بليون دولار ، أى بزيادة قدرها ٥٢ ٪ عن عام ١٩٧٩م ، وذلك على الرغم من انخفاض الانتاج بمايزيد عن ٩ ٪ .

وكان عام ١٩٧٩م قد شهد بدوره عملية تصحيح جديدة فى أسعار البترول ، تلتها ارتفاعات فى الاسعار عام ١٩٨٠م ، وقد بلغت الزيادة نحو (٦٠ ٪) فى ذلك العام بالنسبة للسعر الرسمى لبرميل النفط العربى الخفيف .

والجدول التالى - يوضح تطور الاسعار مخصومة بمعدلات التضخم وفروقات أسعار الدولار ..

(١) رودلف هابلتزل Rudolf Hohlutzl : "قضايا التنويع الاقتصادي فى البلدان الغنية بالنفط" مجلة التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٨١م ، تصدر عن صندوق النقد الدولى ، واشنطن ، ص ١٢ .

الجدول رقم (٣)
الاسعار الرسمية لبرميل النفط العربي الخفيف مضمومة
بمعدلات التضخم وتراوح سعر الدولار تجاه العملات
الرئيسية

دولار / برميل

السنوات	1974	1975	1976	1977	1978	1979	*1980
العمر الرسمي	9.56	10.46	11.51	12.40	12.90	17.84	28.67
الولايات المتحدة	9.56	9.59	10.01	10.08	9.62	12.05	17.19
اليابان	9.56	9.55	9.61	8.69	6.67	9.47	14.54
المانيا الغربية	9.56	9.38	10.08	9.69	8.39	10.19	15.35
فرنسا	9.56	8.33	9.31	9.42	8.69	9.80	11.69
المملكة المتحدة	9.56	8.00	6.12	5.54	5.74	7.87	11.69
ايطاليا	9.56	8.94	10.78	10.54	9.22	11.00	14.91
المعدل	9.56	8.99	9.66	9.03	8.12	10.11	14.35

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

* تقرير الأمين العام السنوي السابع 1400 هـ - 1980 م .

وبالاستناد الى القيمة الشرائية لعام ١٩٧٤م ، كأساس
يتضح أن الاسعار الاسمية للبترول العربى قد تعرض للتآكل نتيجة
التضخم فى الاقطار الصناعية . فبالرغم من ارتفاعها بنسبة
(٢٠٠ ٪) بالنسبة للنفط العربى خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٠م) فان
الاسعار الحقيقية لم ترتفع سوى (٧٠ ٪) فقط (١)

ولقد أكد وزير البترول السعودى هذه الحقيقة ، عندما ذكر
أن ٣٠ ٪ من قيمة الفوائض النقدية قد ابتلعها التضخم
المالى. (٢)

والرسم البيانى التالى - يؤكد الحقيقة السابق ذكرها. (٣)

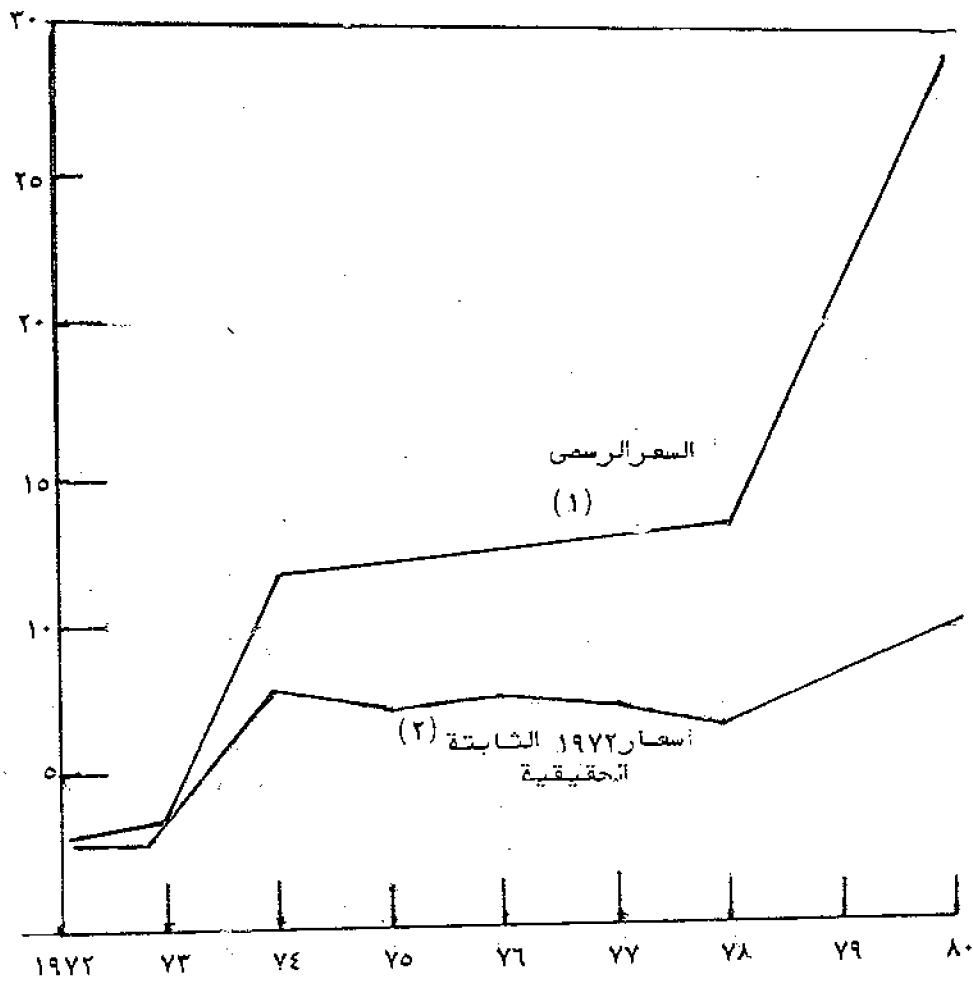
(١) جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد
لعام ١٩٨١ ، ص ٧٦ .

(٢) أحمد زكى يمانى : " الحقوق المشروعة لدول النفط ، " مجلة
التجارة ، الغرفة التجارية الصناعية بجدة ، شعبان ١٣٩٨هـ .

(٣) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم ، واشنطن
١٩٨٠م ، ص ٢٤ .

الاسعار الرسمية والحقيقية للبتترول ١ لعربي الخفيف بالدولار
خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠ م .

دولار أمريكي للبرميل



- (١) الاسعار موزونة بالنسبة لحصص الانتاج .
(٢) مكشاة باسعار الصادرات من السلع المصنعة .

ويقاس التضخم المستورد عادة بالمعادلة التالية (١)

$$(١) \quad ١٠٠ \times \frac{\text{الواردات}}{\text{الناتج القومي الاجمالي}} = \text{نسبة التضخم المستورد}$$

(١) د. علي توفيق صادق : " انماط التجارة الخارجية في الدول العربية المصدرة للبتترول وعلاقتها بمستقبل التنمية العربية " ، المعهد العربي للتخطيط ،

بحث مقدم لحلقة النقاش الرابعة ، الكويت ، فبراير ١٩٧٩ ، ص ٦٠ .

غير أن هذه المعادلة لاتعكس مستوى التضخم المستورد بالنسبة للدول العربية البترولية لان قطاع النفط موجه أساسا الى الخارج ، وأن قيمة الصادرات النفطية تضخم مستوى النشاط الاقتصادي المتمثل في الناتج القومي الاجمالي ، وبالتالي فإن قياس مستوى تضخم الاسعار المستورد على أساس المعادلة السابقة لا يكون دقيقا .

وحيث ان الاستيعاب المحلي متمثلا في الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار اقل من الشاتج القومي الاجمالي في الدول العربية البترولية ، فإن قياس التضخم المستورد باستخدام المعادلة التالية يكون أكثر واقعية (١) .

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{الواردات}}{\text{الاستيعاب المحلي}} \times 100 \quad (٢)$$

وبما أن حجم الفوائض المالية يتوقف على ثلاث متغيرات رئيسية هي :

- ١- سعر البترول .
- ٢- حجم الصادرات من البترول .
- ٣- قيمة السلع والخدمات المستوردة

فإن الآثار التضخمية واقع لايمكن تجنبه وان كان يمكن التخفيف من حدتها ، ذلك لانه اذا كان في الامكان التحكم في المتغيرين الاولين فإن السيطرة على المتغير الثالث امر بالغ المعوية خاصة اذا كان الامر يتطلب نقل التكنولوجيا العصرية .

(١) د . على توفيق صادق : انماط التجارة الخارجية في السدول العربية المصدرة للبترول وعلاقتها بمستقبل التنمية العربية ، بحث مقدم لحلقة النقاش الرابعة ، فبراير ١٩٧٩م ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص ١٣٠ .

ويمكننا ان نشير بايجاز الى اهم الآثار التضخمية على الفوائض المالية العربية فيما يلى :-

١- زيادة الانفاق الداخلى توءدى الى زيادة الطلب المحلى، وبالتالي ارتفاع الاسعار .

٢- زيادة الطلب على السلع المستوردة من ناحية ، ورغبة الدول المصدرة فى التعويض من الزيادة فى اسعار البترول ، من ناحية اخرى ، يوءدى دوما الى ارتفاع الاسعار (التضخم المستورد) .

٣- المضاربة على اسعار الذهب فى محاولة لتخزين القدرة الشرائية مما ادى الى ارتفاعه حتى وصل فى مطلع عام ١٩٨٠ الى (٨٥٠) دولار للاوقية ، ثم انخفض فى بداية عام ١٩٨٢ الى اقل من (٤٥٠) دولار للاوقية فسبب بذلك خسارة للمضاربين .
والمستفيد الحقيقى فى كل الاحوال هى المؤسسات المالية الاجنبية التى تعيد طرح الكميات عندما يجرى تعديل السعر صناعيا فى وقت لاحق وبحسب خطط مدروسة .

٤- تخفيض اسعار الصرف للعملات الرئيسية مما يوءدى مباشرة الى انخفاض القيمة الحقيقية للاحتياطيات النقدية العربية المستثمرة فى الخارج .

وبعد ان بحثنا " الفوائض المالية " العربية من حيث حجمها وطبيعتها ونمط استخدامها واثار التضخم المالى العالمى على قيمتها الحقيقية فانه من المناسب ان نتعرض لنقطة هامة لها علاقة مباشرة بموضوع الفوائض المالية فى المبحث التالى :

المبحث الرابع : أهمية التعاون المالى والنقدى بين الدول العربية

لاستثمار الفوائض المالية :

لقد أدركت دول الخليج العربى أهمية التعاون المالى والنقدى فيما بينها فأنشئ فى نهاية عام ١٩٨٠ م " مجلس التعاون الخليجى " الذى يهدف الى التنسيق الاقتصادى والاجتماعى والصناعى والسياسى بين الدول الخليجية المصدرة للنفط .. وفكرة انشاء هذا المجلس سبق ان نادى بها كثير من الاقتصاديين العرب .

وانبثق عن مجلس وزراء المالية لهذه الدول انشاء " المؤسسة المالية الاستثمارية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجى " فى مطلع عام ١٩٨٢م ، وبرغم ان هذه المؤسسة ستكون الوسيلة الرئيسية لاستثمار الفوائض المالية ، بمعنى انها تفع وتنفذ السياسات العامة فيمسييا يتعلق بتوفير السيولة النقدية للاستثمار فى مجالات معينة وحسب خطط مسيقة فى داخل وخارج المنطقة العربية فانها لن تكون الوسيلة الوحيدة المسؤولة عن كل الاستثمارات .

ولابد من الاشارة الى أن التنسيق المالى والنقدى بين دول المنطقة ليس أمراً سهلاً إذ انه برغم الاتجاه نحو التعاون الاقليمى ، فانه ليس من المحتمل ان يوءدى ذلك الى أى تغيير فى اسلوب حركة رؤوس الاموال ما لم يكن هناك تغييرات جذرية بالنسبة للمؤسسات المالية العربية التى تحد من قدرتها على التعاون والتكامل اعتبارات عديدة أهمها " الاتفاقات الثنائية " ، بدلا من وجود مؤسسة استثمارية واحدة للاقراض ، وعدم وجود طريقة موحدة لتقويم الجدوى الاقتصادية

للمشروعات الاستثمارية ، بالإضافة الى ان المناخ الاستثمارى فى الدول العربية اقل تفضيلا للاستثمار من الدول الغربية " (١) .

ومن الطبيعى فى ظل عدم وجود سياسة استثمارية واضحة ان يؤدي ارتفاع سعر الفائدة فى السوق العالمى الى تسرب كميات كبيرة من الاموال الى خارج المنطقة ، كما أن هناك تسربات كبيرة غير مباشرة من خلال المعاملات الدولية تعمل على تخفيض حجم الفوائض المالية نوجزها فيما يأتى :-

- (١) الاسراف فى الاستهلاك غير الانتاجى الاهلى والحكومى .
- (٢) قيمة التحويلات الخاصة للأفراد بمعدلات كبيرة دون اية ضوابط .
- (٣) النفقات العسكرية الباهظة بسبب الاوضاع السياسية غير المستقرة فى المنطقة .
- (٤) ارتفاع تكلفة استيراد العمالة بصفة عامة والفنية بصفة خاصة .
- (٥) ارتفاع تكلفة تنفيذ مشروعات البنية الاساسية حيث يوءى وهم " وفرة المال لدى الدول البترولية " بالاستشاريين والمقاولين الى المبالغة فى المواصفات والتكلفة على نحو من شأنه - كما يقول وزير الصناعة السعودى (٢) أن يهدر آلاف الملايين .

(١) Ragaei El Mallakh & Others: Implications of Regional Development in the Middle East for U.S. Trade, Capital flows and balance of payments, International Research Centre for Energy & Economics, Development, Boulder, Colorado, 1977, p.32.

(٢) د . غازى القصيبي : التنمية وجهالوجه ، سلسلة الكتاب العربى السعودى ، مؤسسة تهامة ، جدة ١٩٨٠ م ، ص ١٠٥ .

وسائل التعاون المقترحة :

١- حيث ان معظم الانظمة المالية فى دول المنطقة العربية حديثة عهد بالمؤسسات المالية والاستثمارية العصرية ، فمن الضرورى العمل على تنمية وتطوير الهياكل المالية والكوادر البشرية المدربة لادارتها ، وذلك لان هذه الهياكل هى القنوات التى تمر من خلالها الايرادات وتدار بواسطتها الاستثمارات ، فلا مناص اذا من أن تكون هذه الهياكل كاملة النمولى تتمكن من تسهيل عملية عبور الاموال الى منافذ الاستثمار المناسبة .

٢- تطوير وتشجيع المؤسسات المالية التى تقوم على أسس اسلامية باعتبار انها ذات عمق دينى واجتماعى يوفىها لتحقيق اقصى درجات التعاون من خلال الاستثمارات الحكومية والخاصة بين الشعوب العربية والاسلامية التى يجبان تستفيد مباشرة من توظيف الفوائض المالية فى المجالات الانتاجية الانمائية .

وتأكيدا لاهمية هذا الاتجاه يقول وزير المالية السعودى (يمكن للنظام المصرفى الاسلامى ان يحقق نتائج طيبة ففى المجتمع الاسلامى ، فالنظام الاسلامى يقوم على المشاركة ، وليس على الفوائد ، وكلما طورت المؤسسات المالية الاسلامية نظام المشاركة ، وسهلت التعامل عبره ، وبواسطة قنواته ، كلما اقبل الناس على التعامل به والانضمام اليه ، وهذا يتطلب تطوير هذه الوسائل والادوات فى داخل المجتمعات الاسلامية) (١) .

(١) محمد أبى الخيل : المستقبل ، بيروت ، فبراير ١٩٨٢م

((خلاصة))

رأينا فى هذا الفصل كيف ان البترول اصبح قوة اقتصادية هامة فى يد الدول العربية المنتجة له ، وكيف ان دول (الاوبك) عموما والدول العربية عـلى وجه الخصوص حصلوا على ايرادات بترولية ضخمة اثر ارتفاع اسعار النفط فيصاعام ١٩٧٣ وما بعده . وان هذه العائدات تراكمت على شكل فوائض بترولية متاحة لاستعمالاتها فى برامج التنمية القطرية والعربية ، ورأينا ان زيادة الانفاق مع ضيق الطاقة الاستيعابية لهذه الدول ، التى اصيحت دولا مصدرة لرأس المال ، ادى الى آثار تضخمية تضافرت مع السياسات النقدية والمالية العالمية على انخفاض القيمة الاسمية الحقيقية لهذه الفوائض . وكذلك تبينت لنا أهمية التعاون بين الدول العربية المنتجة للبترول فى منطقة الخليج العربى لوضع سياسات استثمارية بغرض المحافظة على الاصول المالية من ناحية ، وأفادة البلاد العربية والاسلامية من ناحية اخرى . وانتهينا الى وجوب تطوير المؤسسات المالية القائمة ليتمكنها التعامل مع الظروف المالية المستحدثة بالمنطقة العربية .

الفصل الثالث

هيكل الاقتصاد السعودي ١٩٦٥-١٩٧٠ م

القسم الثانى

الباب الثانى : الاساس التطبيقي :

الفصل الثالث : هيكل الاقتصاد السعودى (١٩٦٥ - ١٩٧٠ م)

- تمهيد :

- المبحث الاول : بعض سمات الجغرافيا الاقتصادية للمملكة وحالتها

حتى عام ١٩٦٥ م .

- المطلب الاول : الموقع والمساحة .
- المطلب الثانى : مناطق المملكة .
- المطلب الثالث : الحالة الاقتصادية حتى عام ١٩٦٥ م .

- المبحث الثانى : المتغيرات الكلية (١٩٦٥ - ١٩٧٠ م)

- المطلب الاول : السكان .
- المطلب الثانى : الناتج المحلى الاجمالى .
- المطلب الثالث : الاستثمار الخاص .
- المطلب الرابع : القوى العاملة .

- المبحث الثالث : السمات القطاعية (١٩٦٥ - ١٩٧٠ م)

- المطلب الاول : قاعدة الانتاج البترولى .

(أولا) : قطاع انتاج البترول الخام وتصديره :

=====

- أ - تطور انتاج الزيت فى المملكة .
- ب - الايدى العاملة فى قطاع البترول .

(ثانيا) : قطاع تكرير البترول وتسويق المنتجات
=====

البتروولية والتعدينية :

أ - بترومين .

المطلب الثاني : قاعدة الانتاج غير البترولى

(أولا) : قطاع الصناعات التحويلية التقليدية :
=====

أ - الصناعات الاستهلاكية الخفيفة .

ب - قطاع البناء والتشييد .

ج - قطاع الكهرباء .

(ثانيا) : قطاع الانتاج الزراعى والثروة الحيوانية :
=====

أ - الزراعة .

(ثالثا) : قطاع الخدمات :
=====

أ - الخدمات العامة .

ب - التجارة الخارجية .

الباب الثاني : الأساس التطبيقي :

الفصل الثالث

هيكل الاقتصاد السعودي (١٩٦٥ - ١٩٧٠ م) :

تمهيد :

تعتبر المملكة العربية السعودية من دول العالم الثالث النامية ، و اذا كانت مظاهر التخلف الاقتصادي تنطبق على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي السعودي كما هو معروف فانها تتميز عن أكثر البلدان النامية بميزتين هامتين :

الاولى : عدم وجود مشكلة الكثافة السكانية :

ان عدد السكان في ذلك الوقت حوالي (٥ ٠٠٠ ٠٠٠) نسمة بالمقارنة بالمساحة الكلية للمملكة التي تبلغ حوالي (٢ ٢٤٠ ٠٠٠) كم^٢، منخفض نسبيا ، فهي لا تعاني من مشكلة الكثافة السكانية ، بل على العكس تعاني من ندرة الأيدي العاملة .

الثانية : عدم وجود مشكلة تمويل الاستثمارات :

بينما تعاني كل الدول النامية من تدني مستوى الدخل الفردي ، في المتوسط ، بسبب الكثافة السكانية وانخفاض الدخل القومي ، فان دخل المملكة المتزايد من الإيرادات البترولية لا يجعلها تفكر في مشكلات التمويل

لمشروعاتها المختلفة ، وانما تفكر فى مشكلات استثمار مواردها المالية المتاحة .

ومن هذا المنطلق يمكن ان نتناول خلفية التركيب الهيكلى للاقتصاد السعودى فى الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٠ م .

يقول احد الباحثين فى الاقتصاد السعودى " عند أية محاولة لوصف الاقتصاد السعودى يجب التأكيد على انه لا توجد احصاءات دقيقة متتابعة زمنيا للفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٦ م ، وان المصادر الحكومية وغير الحكومية تعطى بيانات متناقضة بدون تبرير ، ويمكن القول أن درجة الاعتماد على البيانات الحديثة اكبر من الاحصاءات خلال الستينات ، أما الاحصائيات فى قطاعى البترول والتجارة الخارجية فإنه يمكن الاعتماد عليها بدرجة من الثقة " (١) .

ومشكلة عدم دقة البيانات والاحصائيات ، ان توافرت أصلا ، تعتبر ظاهرة مسلم بها فى أية دولة حديثة عهد بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة ، والتنمية الصناعية على وجه الخصوص .

وعلى ذلك فمن البديهي والمنطقى ، أننا ننظر الى ما نستطيع الحصول عليه من بيانات احصائية نظرة موضوعية مدققة من زاوية تختلف عن نظرة أى باحث فى بلد متقدم ، يبني ابسط قراراته على منطق الارقام .

(١) Donald A. Wells: Saudi Arabian Development Strategy, American Enterprise Institute for public policy Research, Washington DC., 1976, p.18.

وعلى كل حال فإنه (عندما لا تتوفر الإحصائيات الكافية
فإن من واجب المخطط أو الباحث أن يستخدم كل طاقته الفنية وخبراته
السابقة في الاستفادة من القدر الضئيل المتوفر) (١).

* * *

المبحث الأول : بعض سمات الجغرافيا الاقتصادية للمملكة وحالتها
الاقتصادية حتى عام ١٩٦٥ م .

(المطلب الأول) المساحة والموقع :

تبلغ مساحة المملكة العربية السعودية حوالي (٢٢٤٠.٠٠٠) كم^٢
من شبه الجزيرة العربية، ويمتد ساحلها الغربي على البحر الأحمر
مسافة (١٧٦٠) كم^٢ كما يمتد ساحلها الشرقي على الخليج العربي
مسافة (٥٦٠) كم^٢ ، أما حدودها الشمالية والجنوبية فيزيد طولها
عن (٢٧٠٠) كم^٢ .

وتتكون جيولوجية المملكة من جزئين رئيسيين ، هما الحوض
الرسوبي الشرقي ، وتبلغ مساحته حوالي (٧٣ ٪) من مساحة المملكة
وهو مثالي لتخزين الماء والزيوت ، ولذلك تتركز الثروة البترولية
في شرق المملكة ، والدرع العربي ، وتبلغ مساحته حوالي (٢٧ ٪)
من مساحة المملكة وهو عبارة عن تكوينات بركانية وناحية قديمة ،

(١) United Nations, ECA: Relations between Planning Bodies and Statistics, (E/CN. 14 CAS. 3/14), 1963, p.3.

تمثلها سلسلة جبال السروات على طول الساحل الغربى للمملكة ، وتتجه شرقا الى أن تلتقى بهضبة نجد بوسط المملكة ، وهى منطقة تتركز فيها الثروة المعدنية وتمتد شمالا الى الحدود الاردنية ، وجنوبا الى اليمن .

ومناخ المملكة صحراوى حار ، وهو لذلك شديد الجفاف والحرارة صيفا ، واما المناطق الساحلية فى شرق المملكة وغربها فهى ذات رطوبة عالية خاصة فى اشهر الصيف ، ويتراوح معدل هطول الامطار — (٣٠ مم) سنويا فى المناطق الصحراوية الى (٣٠٠) مم سنويا فى المناطق والمرتفعات الجبلية والغربية ، لذلك فان الزراعة فى المملكة تعتمد على المياه الجوفية . التى تعتمد بدورها على معدل هطول الامطار المنخفض اصلا ، وهذا معناه أن الزراعة تتواجد فى اماكن معينة فقط فى المملكة مثل : منطقة الاحساء فى شـشرق المملكة والقصيم فى شمالها ، وعسير فى جنوبها الغربى .

وقد كان معظم سكان المملكة يعيشون على الرعى ، والزراعة ، وبعض الحرف البدائية ، والتجارة ، وخدمات الحجاج ، ولم يكن هناك تجارة أو صناعة بالمعنى الحديث المعروف حاليا ، وذلك بسبب طول المسافات الصحراوية بين المدن ، ووعورة الطرق بين القرى ذاتها فضلا عن تباعد مناطق المملكة ، مما يشكل عوائق طبيعية أمام انتقال الاشخاص والتجارة ، ولذلك فقد كان من أساسيات خطط التنمية فى المملكة الاهتمام بتطوير شبكة المواصلات البرية والجوية ، مما ساعد على ربط اجزاء المملكة الواسعة فى الوقت الحاضر .

(المطلب الثانى) : مناطق المملكة :

توحدت اجزاء المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٣٢ م ، بقيادة الملك عبد العزيز آل سعود ، وقسمت الى خمس مناطق ادارية ، تتميز كل منها عن الاخرى بمميزات جغرافية خاصة ولكنها تتشابه الى حد كبير فى التركيب الاجتماعى ، والظروف المعيشية والثقافية وهذه المناطق تشمل :

(١) المنطقة الغربية :

وفيهما الحرمين الشريفين ، وكانت أهم مركز حضارى شع منه نور الاسلام ، وامتزجت فيه حضارات الشعوب الاسلامية وأهم مدنها مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، الطائف ، جدة ، وهى الميناء الرئيسى على البحر الاحمر ، وينبع باعتبارها ميناء قديم اكتسب أهمية خاصة فى السنوات الاخيرة حيث سيصبح اكبر ميناء لتجمع صناعات فى غرب المملكة .

(٢) المنطقة الوسطى :

وفيهما الرياض العاصمة السياسية للمملكة ، وهى من أهم واكبر مدن المملكة فى الوقت الحاضر من حيث المساحة وعدد السكان والنشاط الاقتصادى .

(٣) المنطقة الشرقية :

وتشمل مدينتى الدمام والخبر ، ومنطقة الاحساء الزراعية وفى هذه المنطقة يختزن اكبر احتياطى بترول فى العالم .
وبها أهم موانئ تصدير الزيت الخام ، وميناء الجبيل يعتبر اهم مجمع صناعى حديث فى شرق المملكة .

(٤) المنطقة الشمالية :

وتشمل امارات حائل والقصيم وتبوك ، وبها مناطق زراعية ورعوية هامة ، وقد تطورت هذه المنطقة فى الوقت الحاضر الى مجتمعات اقتصادية هامة لتصنيع وتصدير المنتجات الزراعية ، والمواشى ، والابل ، وبعض الصناعات الاخرى الخفيفة ، وصناعة الاسمنت .

(٥) المنطقة الجنوبية :

وهى تتضمن عسير وتهامة جيزان وفيها أعلى المرتفعات الزراعية بالمملكة ، وأجمل الغابات الطبيعية ، وقسود ازدادت أهميتها الزراعية والاقتصادية فى الوقت الحاضر .

استعراض تطور الاقتصاد السعودي خلال الخمسينات

(المطلب الثالث) الحالة الاقتصادية للمملكة حتى عام ١٩٧٠م
 =====
 مع التركيز على الفترة من ١٩٦٥/١٩٧٠ م

تم اكتشاف البترول وتسويقه تجاريا في عام ١٩٣٨ م ، وقد بدأ الإنتاج في ذلك العام في المنطقة الشرقية بواسطة شركة الزيت العربية الأمريكية (ارامكو) ، وكانت كمية الانتاج حوالى نصف مليون طن سنويا ، وحصلت الحكومة على ما يعادل (٢١) سنتا عن السرميل الواحد في ذلك الوقت .

ومنذ ذلك التاريخ بدأت الحكومة تحمل على إيرادات سنوية ثابتة بعد أن كانت تعتمد اعتمادا كليا على رسوم الحج والجمارك ورسوم الخدمات والطوايع .

ونظرا لزيادة الطلب على البترول بعد الحرب العالمية الثانية فقد توسعت الشركات المنتجة للزيت ، في استثماراتها الانتاجية ، مما خلق فرص عمل جديدة ، وطلب متزايد على السلع والخدمات المحلية ، مما استقطب كثيرا من السكان المحليين والزراعيين ، وبدؤ الرحل ، للعمل في مجالات صناعة الزيت .

وبسبب زيادة هذه الإيرادات ، بدأ الانفاق الحكومي على مجالات الخدمات المختلفة مثل التعليم ، والصحة ، والمواصلات ، والدفاع ،

والامن العام والتي كانت تعاني من تخلف شديد نسبيا ، فيما عدا التعليم الدينى فى الحرمين الشريفين ، وكذلك بعض الخدمات الصحية والاجتماعية فى مناطق الحج .

ومن الطبيعى أن تبدأ الدولة فى تنظيم الادارة الحكومية بطريقة تتلائم مع النمو المتزايد فى الدخل القومى ، وبالتالى الدخل الفردى، وما يتطلبه ذلك من تطوير لبقية الخدمات والمرافق ، وحيث أن السكان كانوا يعيشون عيشة متواضعة لتواضع مواردهم وانشطتهم الاقتصادية فى ذلك الوقت ، فقد نمت احتياجاتهم وتطلعاتهم بطريقة موازية ، الى حد كبير ، لنمو الدخل القومى ، وبرغم عدم وجود خطة مرحلية رسمية للتنمية الاقتصادية قبل عام ١٩٧٠ م ، الا أن النمو الاقتصادى كان نموا طبيعيا بحسب المعطيات والمتغيرات الاقتصادية السنوية ، وبمعنى آخر فان الانفاق الحكومى لم يكن حسب خطة متوسطة المدى وانما كانت ميزانية الدولة السنوية توضع على أساس الاحتياجات الآتية .

ولقد أنشأت اول غرفة تجارية بمدينة جدة فى عام ١٩٤٦ م ثم توالى انشاء بقية الغرف التجارية فى المدن الاخرى بعد ذلك . ثم أنشأت مصلحة الزكاة والدخل عام ١٩٥٠ م ، وفى عام ١٩٥٢ م تأسست مؤسسة النقد العربى السعودى وأنيطت بها مسؤوليات : أهمها ، المحافظة على الاستقرار النقدى فى البلاد ، والعمل كبنك مركزى لاصدار العملات ومراقبة البنوك الاجنبية العاملة بالمملكة .

وبإنشاء أول مجلس للوزراء فى عام ١٩٥٢ م أصبحت الادارة الحكومية مهياة للعمل بطريقة افضل تتناسب مع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية . وبدأت بذلك مرحلة جديدة فى التنظيم الادارى والاقتصادى بصفة عامة . وفى هذه المرحلة كان لابد من وضع تصور لاهم دعائم الحكم والنهضة فى البلاد ، وبدأ المسؤولون يركزون على مبادئ هامة يمكن اعتبارها الاسس التى قامت عليها فلسفة الدولة السعودية الحديثة وهى :

- (١) أن أى تنظيم أو تشريع لابد أن يستمد اصوله من حاجة المجتمع وعدم تعارضه مع أحكام الشريعة الاسلامية السمحة .
- (٢) انتهاج سياسة اقتصادية تقوم على أساس نظام اقتصادى حر يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كأطار لوحداة الاقتصادية العاملة من جهة ، وعلى عامل العرض والطلب كوسيلة لتوزيع موارده بين مختلف النشاطات الاقتصادية من جهة أخرى ، وهذا يعنى عدم التدخل الحكومى فى النشاطات التجارية والصناعية والزراعية الا بالقدر الذى تتطلبه حماية أفراد المجتمع كمنتجين ومستهلكين ولا تضر بمصالح المجتمع ككل .
- (٣) عدم فرض أية ضرائب على الدخول الشخصية والارباح التجارية غير الزكاة الشرعية ، وذلك بالنسبة لجميع المواطنين السعوديين .

(٤) ضرورة المحافظة على الامن الداخلى ، والاستقرار السياسى ، وعدم وضع قيود على حركة الاستثمارات وروءوس الاموال فى الداخل والخارج مما يدعم ثقة القائمين بأى عمل اقتصادى ، ولا يضطر روءوس الاموال الى الهجرة أو الاختفاء .

(٥) انشاء مؤسسات حكومية تقوم بالاستثمار فى المجالات التى لا يستطيع رأس المال الخاص الدخول فيها مثل النقل الجوى ، والصناعات البترولية والتعدين الخ .

ولقد ركزت الدولة اهتمامها على التعليم بجميع مراحله الدراسية للبنين والبنات ، باعتباره القاعدة الاساسية للبناء الحضارى ، وكذلك اهتمت بالتعليم الدينى والفنى ، وأنشأت فى تلك الفترة جامعة الملك سعود بالرياض ، عام ١٩٥٧ م وجامعة الملك عبدالعزيز بجدة عام ١٩٦٥ م .

ونتيجة لتطور الوعى التعليمى ، ورغبة الدولة فى اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادى على أسس علمية ، كأساس للتنمية الشاملة ، فقد تم انشاء (لجنة التنمية الاقتصادية) فى عام ١٩٥٨ م ، وحسب ددت مهمتها (بدراسة الامكانيات الاقتصادية للمملكة ، ووضع التخطيط اللازم ، واستثمار تلك الامكانيات على وجه يكفل نهضة اقتصادية متكاملة من شأنها زيادة الدخل القومى ، وارساء قواعد الاقتصاد السعودى على أسس سليمة (١)) .

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٨٢/١٣٨٣هـ جدة ١٣٨٣ هـ .

وفى عام ١٩٦٠ م تم استبدال هذه اللجنة بـ (المجلس الاعلى للتخطيط) ولكن عدم تفرغ اعضائه وتداخل اختصاصات الاعضاء ادى الى الغاء المجلس، وتشكيل جهاز مستقل للتخطيط فى عام ١٩٦٥ م سمي (الهيئة المركزية للتخطيط) وهى التى اضطلعت بأعمال الدراسات الاقتصادية لاعداد اول خطة خمسية للدولة بدأ تنفيذها اعتباراً من عام ١٩٧٠ (١) .

وكان من المفروض بجانب هذا العرض المؤسسى، ونتيجة له، أن اعرض بايجاز الى التطورات الاقتصادية القطاعية فى تلك الفترة، ولكن كما أشرت فى بداية هذا الفصل لا توجد معلومات احصائية ذات قيمة يمكن الاعتماد عليها لاعطاء صورة واقعية عن تلك الفترة . كما وأن اهتمامى منصب على البحث فى الفترة من ١٩٦٥-١٩٧٠م وهى الفترة التى بدأ فيها بالفعل تجميع المعلومات الاحصائية ليستخدمها المجلس الاعلى للتخطيط آنذاك .

ولاشك فى أن تطور الانتاج البترولى فى المملكة وعائداته المالية حتى عام ١٩٦٥ م يعتبر أهم ظاهرة اقتصادية مرت بها المملكة، والجدول التالى رقم (١) يبين تطورات الانتاج وعائدات البترول لعدد مختار من السنوات منذ عام ١٩٣٨ م وحتى عام ١٩٦٤ م .

(١) بعد أن اصدرت الهيئة المركزية للتخطيط الخطة الخمسية الثانية تحولت الى وزارة للتخطيط فى عام ١٩٧٥ م .

جدول رقم (١)

تطورات كميات الانتاج بملايين البراميل
والعائدات بملايين الدولارات لعدد مختار
من السنوات من عام ١٩٢٨-١٩٦٤ م

السنة	كمية الانتاج (جميع الشركات)	العائدات بملايين الدولارات (١)
١٩٢٨	٥-	-
١٩٣٩	٣٩	٣٢
١٩٥٠	- ١٩٩	٥٦٧
١٩٥٥	٣٥٦٦	٢٤٠٨
١٩٥٦	٣٦٦٧	٢٩٠٢
١٩٥٧	٣٧٣٧	٢٩٦٣
١٩٥٨	٣٨٥٢	٢٩٧٦
١٩٥٩	- ٤٢١	٣١٣١
١٩٦٠	٤٨١٣	٣٣٣٧
١٩٦١	٥٤٠٧	٣٧٧٦
١٩٦٢	٥٩٩٧	٤٠٩٧
١٩٦٣	٦٥١٨	٦٠٧٣
١٩٦٤	٦٩٤٣	٥٢٤٢

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوى لعام

وإذا القينا نظرة تحليلية سريعة على البيانات الخاصة باتجاه الكميات المنتجة من البترول الخام والايرادات المتحصلة من تصديره فى الجدول السابق يمكننا استنتاج الملاحظات التالية :

(١) تزايد انتاج البترول ببطء ملحوظ خلال السنوات من ١٩٥٥م - ١٩٦٠م ، وهذا يمكن تبريره بسبب آثار العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ واغلاق قناة السويس ، وانخفاض الطلب العالمى على البترول مما ادى الى تدهور اسعاره .

(٢) فى نفس هذه الفترة ورغم تزايد الانتاج النسبى فان العائدات النسبية اتجهت للانخفاض بسبب تخفيض الاسعار العالمية ثلاث مرات ، الاولى فى عام ١٩٥٧ ، والثانية فى عام ١٩٥٩ والثالثة فى عام ١٩٦٠م^(١) ، وبالتالي انخفض العائد الحقيقى للبرميل الواحد ، وفى الوقت الذى كانت فيه مصالح المملكة مهددة بسبب انخفاض الاسعار المتعمدا اعتبارها من اكبر الدول المصدرة للبترول فى الشرق الاوسط فان شركات البترول الاحتكارية والتي كانت تحمل على البترول بنفقات انتاج زهيدة لم يكن الامر يعنيهها ، ذلك لانها كانت تباع مباشرة الى (الشركات الام) وهذا معناه ان للشركات المنتجة مصلحة فى تخفيض الاسعار ، حيث ان ذلك يضمن من ارباحها العالية المتحققة من تكرير وتسويق المنتجات البترولية .

(١) د . أحمد الصباي : المملكة العربية السعودية ، وعالم البترول ، دار عكاظ للنشر ، جدة ١٩٧٩م ، ص ٢٥٢ .

وكانت هذه التخفيضات المتتالية لأسعار البترول السبب المباشر لاتحاد الدول المنتجة وإنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) فى عام ١٩٦٠ لتحقيق موقف جماعى فى المفاوضات البترولية .

ولعله من المناسب هنا الإشارة الى أن السياسة البترولية للدول المنتجة ومن ضمنها المملكة العربية السعودية مرت بثلاث مراحل هامة :-

أ - مرحلة سيطرة الشركات المنتجة على الاسعار المعلنة وتوزيع الأرباح .

ب - مرحلة المفاوضات الجماعية ، وإنشاء منظمة (أوبك) الى عام ١٩٧٣م .

ج - مرحلة سيطرة الدول المنتجة على الانتاج والاسعار بعد عام ١٩٧٣ والى الآن .

(٣) برغم تدنى القيمة الاسمية لعائد برميل البترول الواحد بسبب تخفيض الاسعار فان اسعار السلع العالمية التى تستوردها الدول المنتجة ، ومن ضمنها المملكة ، زادت فى نفس تلك الفترة ، وهذا معناه انخفاض حقيقى فى عائدات البترول .

(٤) تسبب انخفاض اسعار البترول وانخفاض عائداته المالية اعتباراً من عام ١٩٥٥ م فى أزمة مالية تضخمية عنيفة مرت بها البلاد بسبب اتباع الحكومة لسياسة انفاق حكومى غير مقيدة مما دفع الحكومة الى طبع أوراق نقدية جديدة دوماً على حساب ايسرادات البترول المستقبلية ، ولقد ادى ذلك الى تراكم الابعاء المالية على الدولة حتى بلغت فى عام ١٩٥٧ م (٣٠٠) مليون دولار أمريكى وبلغت قيمة المسحوبات الحكومية على الموءسسة (١٨١) مليون دولار (١) .

وتزايدت حدة التضخم النقدى فى البلاد بدون سيطرة تذكر حتى وصل مستوى الاحتياطى النقدى فى منتصف عام ١٩٥٨ ، ما يساوى صفسراً وارتفع حجم الديون الحكومية الى ما يقرب من (نصف بليون دولار) . ونتيجة لذلك هبطت قيمة الريال السعودى الى ادنى مستوى فى تاريخ الاقتصاد السعودى واصبحت قيمته التبادلية (٦٢٥) ريال للدولار الأمريكى الواحد (٢) ، وانعكس ذلك فى شكل ارتفاعات حادة فى الاسعار .

واتبعت الحكومة سياسة تقشفية متوازنة أدت فى نهاية عام ١٩٦١ الى تسديد ديون الحكومة الداخلية والخارجية بالكامل وعودة سسعر الريال التبادلى الى قيمته الحقيقية السابقة . مما جعل فى الامكان توجيه جميع الايرادات المتحققة نحو الانفاق العادى وبرامج التنمية .

A.N. Young: Financial Reforms in Saudi Arabia, Middle East Journal, Vol.XIV, No.14, 1960, p.467. (١)

D.G. Edens and W.P. Snaveley: Planning for Economic Development in Saudi Arabia, Middle East Journal, Vol.24, No.1, 1970, p.21. (٢)

(المبحث الثانى) المتغيرات الكلية :
=====

أولا : السكان :
=====

كما يتضح من الجدول التالى رقم (٢) فقد قدر صندوق النقد
الدولى عدد سكان المملكة فى عام ١٩٧٠ م بنحو (٦٢) مليون
نسمة .

جدول رقم (٢)

عدد سكان المملكة خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٧٠ م) بالمليون
نسمة (١)

السنة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
العدد	٤١ر٥	٥٥ر٥	٧٠ر٥	٨٦ر٥	٠٣ر٦	٢ر٦

المصدر: International Monetary Fund: International Financial Statistics, Year Book 1981, Washington, U.S.A., p.366-367.

ورغم أن عدد السكان بالمملكة كان محل اختلاف بين كثير من
الباحثين بسبب تناقض الاحصائيات ، وعدم وجود احصاءات رسمية
قائمة على اسس ميدانية شاملة فى تلك الفترة ، فان الارقام التيسى
أوردها صندوق النقد الدولى يمكن أن تكون قريبة من الواقع ، وذلك
على أساس مقارنة عدد السكان الذى قدره الصندوق فى عام ١٩٧٠ بنحو
(٦٢) مليون نسمة بعدد السكان فى عام ١٩٧٤ م الذى تم حصره
رسميا وقدر بنحو (٧٠١٢) مليون نسمة .

كما أن معدل الزيادة الطبيعية في السكان على أساس الإحصائية الحكومية التي تمت في عام ١٩٧٤ م^(١)، أوضحت أن معدل المواليد وصل إلى (٠.٥٤) ومعدل الوفيات (٠.١٥) يتمشى إلى حد كبير مع دراسة قدرت معدل المواليد في المملكة بنحو (٠.٥١) والوفيات (٠.١٥) في عام ١٩٧٨ م^(٢).

وفي الواقع لا توجد أية بيانات ذات درجة ثقة كبيرة عن التركيب السكاني في المملكة خلال الفترة محل البحث . لكن احسد الباحثين السعوديين ذكر ان حجم القوة العاملة بالمملكة للفترة من (١٩٦٣ - ١٩٦٩ م) يقارب (٣٢ ٪) من مجموع عدد السكان^(٣).

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاءات العامة ، المؤشر الإحصائي ، العدد الخامس ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م ، الرياض ،

ص ٣١ .

(٢) Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries: Economic & Social Research and Training Centre for Islamic Countries, Ankara, Turkey, Vol.II, July 1981, No.4, p.66.

(٣) Hussanain, M. Ahmed: An Economic Review of the Saudi Arabian Planning Framwork, University of Pithsburgh, Ph.D., 1971, p.65.

وقدبنى الباحث هذا الرقم على أساس أن عدد السكان كان في عام ١٩٦٣

٣٢ مليون نسمة وان النمو السنوي حوالى ٨ ٪ .

ثانيا : الناتج المحلي الاجمالي :

الناتج المحلي الاجمالي هو ذلك الانتاج الذي يتم داخل الحدود السياسية للدولة ولو أن بعضا من هذا الانتاج قد يكون مستحقا لأشخاص يقيمون خارج الحدود . ويبين الجدول رقم (٣) .. الناتج المحلي الاجمالي حسب عناصر الدخل .

جدول رقم (٣)

الناتج المحلي الاجمالي حسب عناصر الدخل بالاسعار
(١)
الجارية بملايين الريالات للفترة من ١٩٦٧-١٩٧٠م

البيان	السنة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
١- تعويض العاملين	٣٥٧٤ر٨	٣٩١٩ر٢	٤٣٣٣ر٠	٤٤٧٨ر٣	
٢- فائض التشغيل	٩٤٢٣ر٩	١٠٥٩٤ر٢	١١٤٦٥ر٣	١٢٧٥٧ر٢	
٣- الضرائب غير المباشرة ناقصا الاعانات .	١٤٣ر٨	١٤٣ر٢	١٧٧ر٠	١٦٣ر٢	
الناتج المحلي الاجمالي (١ + ٢ + ٣)	١٣١٤٢ر٥	١٤٦٥٦ر٦	١٥٩٧٥ر٣	١٧٣٩٨ر٦	

المصدر : بدوى خليل مصطفى ابراهيم : " الاحصاءات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية " ، دراسات الخليج ، الجزيرة العربية ، جامعة الكويت ١٩٨٠ م ، ص ٥٨ .

ومن الجدول رقم/٣ أعلاه - يلاحظ تطور زيادة الناتج المحلي خلال أربع سنوات

بنسبة (٣٢٤ ٪) ويرجع السبب الرئيس في هذه الزيادة إلى زيادة معدل إنتاج البترول الخام .

كما يبين الجدول التالي رقم (٤) الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي ويتضمن نفقة الاستهلاك النهائية للحكومة ، ونفقة القطاع الخاص ، والزيادة في المخزون ، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت والصادرات من السلع والخدمات مخصصا منها واردات السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٠ م .

جدول رقم (٤)

الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
ملايين الريالات للفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٠ م

البيان	السنة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
١- نفقة استهلاك الحكومة النهائية .	٢٧٣ر٦	٢٧٤٧ر٣	٣٠٢٦ر٤	٤٣٢١ر٤	
٢- نفقة استهلاك القطاع الخاص .	٤٠٠٠ر٦	٤٥٨٤ر٩	٥٣٦٠ر٣	٥٨٥٩ر٣	
٣- الزيادة في المخزون	١٩٧ر٦	٧٣٥ر٢	٧٢١ر٥	٢٠٩ر٠	
٤- إجمالي تكوين رأس المال الثابت	٢١٥٨ر٣	٢٣٩٢ر٣	٢٦٣٢ر٠	٢٥٩٧ر٠	
٥- تصدير البضائع والخدمات	٧٦٥٠ر٣	٨٥٨٨ر٧	٩٠٨٥ر٨	١٠٣٠٢ر٣	
٦- واردات البضائع والخدمات المصرفية	٣٥٣٧ر٩	٤٣٩١ر٨	٤٨٥٠ر٧	٤٩٩٠ر٣	
النفقة على الناتج المحلي الإجمالي (١+٢+٣+٤+٥+٦)	٣١٤٢ر٥	١٤٦٥٦ر٦	١٥٩٧٥ر٣	١٧٣٩٨ر٦	

ومن تحليل الجدول السابق رقم (٤) يتبين لنا أن صادرات الزيت تمثل الأهمية الكبرى ، فقد زادت خلال هذه الفترة بنسبة ٣٤٧٪ وهي زيادة تتناسب مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، كما أن الواردات ثمت بنسبة ٤١٪ وهذه الزيادة وإن كانت تفوق نسبة الزيادة في الصادرات إلا أنها كانت نتيجة للانفاق على برامج التنمية واستيراد العمالة الأجنبية . كما أنما الانفاق الاستهلاك الخاص بنسبة (٤٦٤٪) نتيجة لارتفاع مستويات الدخل الفردية وعدم وضع أية قيود على تحويلات رأس المال .

ويبين الجدول التالي رقم (٥) تطور النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية في عامي ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ :

جدول رقم (٥)

النسبة المئوية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي
حسب النشاط الاقتصادي لعامي ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ م

النسبة ٪	النسبة ٪	نوع النشاط الاقتصادي
١٠٠	٨٠	الزراعة ، الغابات ، صيد الأسماك
٧٥٠	٤٤٠	البترول الخام والغاز الطبيعي
٠٢	٠٢	مهاجر وتعددين
٥٢	٨٢	الصناعة
٤١	٦٤	مصافي البترول
١١	١٩	صناعات أخرى
٠١	١٣	الكهرباء ، الغاز ، المياه
٥٥	٤٩	البناء والتشييد
٢٨	٧٠	التجارة - (والمطاعم - والفنادق)
١٧	٧٢	المواصلات ، والتخزين ، والاتصالات
٣٩	٤٨	الخدمات
٣٩	٨٣	الخدمات الحكومية
١٠٠	١٠٠	((المجموع))

المصدر: Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.29.

ثالثاً: الاستثمار الحكومي والخاص

- للاستثمار في المملكة العربية السعودية خاصتين أساسيتين:
- ١ - على الأقل (٥٠ ٪) من اجمالي الاستثمار السنوي مخصصة ميزانية الدولة حيث ينفق على البنية الأساسية للاقتصاد . . . (رأس المال الاجتماعي) .
 - ٢ - أغلب الاستثمارات (الحكومية والخاصة) متجهة نحو النشاطات الانشائية باستثناء كميات بسيطة نسبياً تستثمر في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي .
- أما فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة الموظفة في المصانع المحلية فلقد أجريت دراسة في عام ١٩٦٩ م ، تبين منهجاً أن (٨٠ ٪) من رأس المال المستثمر تعود ملكيته الى أصحاب المصانع ذاتهم (١) .
- كما أجريت دراسة أخرى تبين منها ما يلي (٢) :
- ١ - الطاقة الاستيعابية للانفاق الحكومي للفترة من ١٩٦٠-١٩٦٨ م تتراوح بين ٤٠ - ٦٠ ٪ من الميزانية المخصصة للانفاق على المشروعات العامة ، كما وصلت نسبة الانفاق الحكومي في عام ١٩٧٠ م الى حوالي ٨٠ ٪ من الميزانية العامة .

(١) Faisal S. Al-Bashir: A Structural Econometric Model of the Saudi Arabian Economy, 1960-1970, A Wiley-Interscience Publication, 1977, p.75.

Ibid., p.78.

(٢)

٢ - ان الاستثمار الخاص يتجه فى نفس اتجاه الاستثمار الحكومى ، وهو مساعدة الحكومة فى تنفيذ مشروعات الخدمات والمباني .

رابعاً: القوى العاملة :

لعل من ابرز ما كانت تواجهه المملكة من مشكلات - ولاتزال - فى طريق التنمية الاقتصادية هى مشكلة القوى العاملة ، التى تتميز بندرة شديدة ، كما ونوعاً ، وفى الواقع أن حجم العمالة مرتبط أساساً بحجم السكان المنخفض نسبياً ، مقارنة بمساحة المملكة من ناحية ، ومتطلبات برامج التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى .

فمشكلة اليد العاملة فى السعودية ليست فقط مشكلة تدريب وتأهيل بقدر ما هى مشكلة عدد السكان ، وكثافة توزيعهم من ناحية ومشكلة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى .

وكما أشرنا من قبل فان حجم السكان فى المملكة - خاصة فى الفترة ما قبل عام ١٩٧٤ م مختلف فى تقديراته . لذلك فـسكان التقديرات الموضحة فى الجدول التالى رقم (٦) تمت على أساس التقديرات الحكومية المبدئية التى قدرت عدد السكان فى عام ١٩٦٢ م نحو ٢٣ مليون نسمة .

جدول رقم (٦) (١)

توزيع النشاط الاقتصادي للقوى العاملة السعودية
في المملكة في عامي ١٩٦٦-١٩٧٠م بالآلاف ، نسبة إلى حجم
العمالة الكلية

اعداد القوى العاملة				النشاط الاقتصادي
النسبة %	١٩٧٠	النسبة %	١٩٦٦	
٤٠ر٤	٤٤٥ر٨	٤٦ر٢	٤٦٤ر٨	الزراعة والري والصيد
٢ر٣	٢٥ر٧	٢ر٥	٢٥ر٢	المناجم والتعدين
٣ر٢	٣٦ر١	٤ر١	٤١ر١	الصناعة
١ر١	١٢ر٢	٠ر٨	٨ر٣	الكهرباء والغاز والمياه
١١ر٨	١٣٠ر٢	٩ر٥	٩٥ر٨	التجارة
١٢ر٨	١٤١ر٥	١٠ر٣	١٠٤ر٠	التشييد والبناء
٥ر٦	٦٢ر١	٤ر٤	٤٤ر٠	المواصلات والتخزين
١٢ر٥	١٣٧ر٥	٢١ر٨	٢١٨ر٩	الخدمات العامة
٥ر٥	١١٢ر٧	-	-	القطاع الحكومي
-	-	٠ر٤	٤ر٥	نشاطات لم تعرف
	١١٠٣ر٨		١٠٠٦ر٦	الاجمالي

المصدر : د . مدني عبدالقادر علاقي : تنمية القوى البشرية ، دار
الشروق ، جدة ١٩٧٦م ، ص ٢٠٠

يلاحظ على الجدول مايلي :

(١) انخفاض ملحوظ في عدد العمال الزراعيين بسبب الهجرة الى المدن

و انتشار التعليم .

(٢) انخفاض العاملين بالصناعة بسبب ارتفاع مستويات الدخل و انتشار

التعليم . وبسبب مشكلات تتعلق بالصناعة ذاتها .

(٢) اجمالي قوة العمل لم يطرأ عليها غير تحسن نسبي ، ولعل السبب يرجع الى أن تلك الفترة كانت في فترة الاستعداد للتنمية حيث لم تبدأ الخطة الاولى الا في عام ١٩٧١ م ، كما يمكن توزيع القوة العاملة بين القطاعين العام والخاص كما هو موضح بالجدول التالي رقم (٧) :

جدول رقم (٧)
توزيع القوة العاملة بين القطاع العام والخاص
بالآلاف حسب النشاط الاقتصادي عام ١٩٧٠ م

النشاط	القطاع العام	القطاع الخاص
الزراعة المستقرة والصيد		٢١١ر٩
الرعي والبدو		١٣٣ر٩
التعدين والبتروول والغاز		٢٥ر٧
تكرير البتروول		١ر٤
الصناعات التحويلية		٣٤ر٧
المرافق		١٢ر٢
البناء والتشييد		١٤١ر٥
التجارة والمطاعم والفنادق		١١٤ر٣
الخدمات الاخرى		١٥ر٩
النقل والمواصلات والتخزين		٦٢ر١
الخدمات الاجتماعية		١٣٧ر٥
الادارة العامة	٦٠ر٨	
التعليم	٣٨ر٥	
الصحة	١٣ر٤	
المجموع الجزئي	١١٢ر٧	٩٩١ر١
المجموع الكلي	١١٠٣ر٨	

المصدر: تقرير وزارة التخطيط لعام ١٣٩٥ هـ ، ص ١٨١ .

ومن الجدول السابق نلاحظ أن نسبة عدد العاملين بالقطاع الحكومي لاتتجاوز (٢٠ر١٠ ٪) من اجمالي عدد العاملين ، واذا قارنا اجمالي عدد العاملين في القطاعين الحكومي والخاص بعدد السكان الاجمالي عام ١٩٧٠ نجد أن نسبتهم تبلغ حوالى (١٨ ٪) (١) ، كما بلغت نسبة العمالة غير السعودية الى اجمالي العمالة السعودية فى عام ١٩٧٠ م حوالى ٢٧ ٪ (٢) .

وبرغم كل سلبيات استقدام العمالة الاجنبية ، فأنى اعتقد ان سياسة توسيع قاعدة التعليم بكافة مستوياته وتخصصاته ، هى السبيل الوحيد لانتاج قوة عاملة وادارية وتخصصية وفنية سعودية فى الاجل الطويل ، وان العمالة غير السعودية ضرورة تحتمها ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المملكة العربية السعودية .



(١) اعتمادا على عدد السكان فى عام ١٩٧٠ م كان ٦٢ مليون نسمة

(٢) Faisal S. Al-Bashir: A Structural Econometric Model of the Saudi Arabian Economy, 1960-1970, A Wiley-Interscience Publication, 1977, p.96.

المبحث الثالث : السمات القطاعية (١٩٦٥ - ١٩٧٠) : =====

يتسم الاعتماد السعودي بخصائص رئيسية هي اعتماده على الزيت كمصدر رئيس للدخل القومي ، واتباعه لنظام الاعتماد الحر ، واحتياجه لعدد كبير من القوى البشرية العاملة ، والتطور السريع في كافة المجالات نتيجة لتزايد إيراداته من عائدات البترول .

ويعتمد هيكل الاعتماد السعودي على قاعدتين هامتين للإنتاج أولهما قاعدة الإنتاج البترولي ، ويمكن تقسيمها الى قطاعين رئيسيين :

- (١) قطاع انتاج البترول الخام وتصديره .
- (٢) قطاع تكرير وتمنيع وتسويق المنتجات البترولية ومشتقاتها والتعدين .

أما القاعدة الانتاجية الثانية فهي قاعدة الانتاج غير البترولي ، ويمكن تقسيمها الى ثلاث قطاعات رئيسية ، تبعاً لطبيعتها الانتاجية كما يلي :

- (١) القطاع الصناعي التقليدي ، ويشمل الصناعات غير البترولية والكهرباء وتحلية المياه ، والتشييد ، والحرف والصناعات الخفيفة والمساعدة وورش الصيانة .

(٢) قطاع الانتاج الزراعى والثروة الحيوانية والسكنية ، ويشمل الزراعة والانتاج الحيوانى ومشتقاته ، ومزارع الدواجن وصناعة الاغلاف والثروة السمكية .

(٣) قطاعات الخدمات ، وتشمل : التجارة والمؤسسات المالية ، والنقل والمواصلات ، والاتصالات ، والتخزين ، والموانئ والتعليم ، والصحة ، والخدمات الحكومية ، والحج . الخ

وبرغم من أن تركيزنا سوف ينصب على هيكل الاقتصاد السعودى فى الفترة من (١٩٦٥-١٩٧٠) ، الا أننا سوف نحاول بقدرمانستطيع الحصول عليه من بيانات احصائية ومعلومات ، أن نستعرض بإيجاز الخلفية الاقتصادية لمراحل نمو القطاعات المختلفة المشار اليها .

المطلب الأول : قاعدة الانتاج البترولى :

أولا : قطاع انتاج البترول الخام وتمديده

تقوم باستخراج الزيت وتمديره ثلاث شركات هى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) وشركة جيتى ، وشركة الزيت العربية اليابانية ، والجدول التالى رقم (٨) يبين تطور انتاج الزيت خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (٨)

تطور انتاج الزيت في المملكة في الفترة من
١٩٦٥ - ١٩٧٠ م والعائدات بملايين الدولارات

السنة	أرامكو	جيتي	اليابانية	المجموع مليون برميل	العائدات مليون دولار
١٩٦٥	٧٣٩٠١	٣٣٠	٣٢٨	٨٠٤٩	٦٦٤٠١
١٩٦٦	٨٧٣٣٣	٣٠٢	٤٦١	٩٥٠٠	٧٨٩٠٠
١٩٦٧	٩٤٨٠١	٢٥١	٥٠٠	١١٢٣٨	٩٠٣٦٦
١٩٦٨	١٠٣٥٨	٢٣٢	٥٤٧	١١١٤١	٩٢٦٤
١٩٦٩	١٠٩٢٣	٢٣٧	٥٨٩	١١٧٣٩	٩٤٩٠٢
١٩٧٠	١٢٩٥٣	٢٨٦	٦٢٦	١٣٨٦٧	١٢١٤٠

المصدر: Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.55, 62.

وباجراء دراسة تحليلية لمكونات الجدول السابق نصل الى الاستنتاج
التالى :

ان حجم الانتاج البترولى زام فى خلال الفترة محل البحث بما يعادل
(٧٢٢٢٨ ٪) وان حجم العائدات زاد بنسبة (٨٠ ر ٨ ٪) وهى نسبة
متوازنة ، ويرجع ذلك الى أن السعر المعين للزيت
السعودى ظل ثابتا عند (٨ ر ١) دولار للبرميل (١)

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٥هـ ، ص

الأيدي العاملة في قطاع البترول *

يوضح الجدول التالي رقم (٩) اجمالي القوى العاملة في قطاع الزيت ، ولا تشمل العاملين في المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) باعتبارها مؤسسة حكومية .

جدول رقم (٩) (١)

القوى العاملة في الشركات الاجنبية المنتجة للزيت ونسبة السعوديين الى المجموع خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٠م

النسبة المئوية للعمال السعوديين الى المجموع			اجمالي القوى العاملة			
السنة	ارامكو	جيتي	العربية	ارامكو	جيتي	العربية
١٩٦٥	١٢٧٨٣	٩٦٣	٩٢٨	٨٠	٨٠	٤٣
١٩٦٦	١٢٦٦٤	٩٥٣	١٠٢٧	٨١	٨١	٤٥
١٩٦٧	١٢٠٧٣	٩٤٥	١٠٩٢	٨١	٨٢	٤٥
١٩٦٨	١١٥٣١	٩٣٥	١١٦٥	٨٢	٨٢	٤٥
١٩٦٩	١٠٨٦٥	٩٢٤	١٢٤٤	٨٣	٨٢	٤٦
١٩٧٠	٩٧٨٢	٩٢٠	١٢٤١	٨٧	٨٢	٥٠

Faisal S. Al-Bashir: A Structural Econometric Model of the Saudi Arabian Economy, 1960-1970, A Wiley-Interscience Publication, 1977, p.119.

وبدراسة هذا الجدول وما توفر لدينا من معلومات أخرى

نستخلص الآتي :-

(١) ان الحجم الكلى لقوة العمل تتزايد فى الشركة العربية اليابانية خلال هذه الفترة بنسبة حوالى (٢٥ ٪) فقط بينما ظل العدد فى شركة (جيتى) فى حدود المتوسط ثابتا ، وانخفض بنسبة (٢٣ر٤ ٪) بالنسبة للعمال فى شركة ارامكو ولعل الانخفاض فى عدد العمال بالنسبة لشركة (ارامكو) يرجع الى تطور استعمال الآلة بدلا من القوى البشرية .

(٢) قد يبدو لاول وهلة أن نسبة استخدام العمال السعوديين فى شركات البترول مناسبة فى ضوء الندرة النسبية لليد العاملة السعودية .. خاصة وان نسبتهم فى شركة أرامكو وهى اكبر الشركات المنتجة حوالى (٨٧ ٪) ، لكن الحقيقة هى ان جميع هؤلاء السعوديين عبارة عن عمال عاديين ، ومشرفين فنيين ، اكتسبوا الخبرة من العمل نفسه ، أما الوظائف الادارية التنفيذية ذات المستوى المتوسط أو الرفيع ، فلا نجد فيها موظفين سعوديين^(١) وهناك أقسام هامة مثل القسم الاقتصادى ، والقانونى ، والتخطيط لم يتمكن أى موظف سعودى من الالتحاق بها ، رغم أن شروط الاتفاقيات بين شركات الزيت والحكومة أن توظف السعوديين ولكنها لم تحدد نوع الوظائف فى هذه الشروط ، ويذكر أحد الباحثين أن السبب وراء عدم توظيف السعوديين أو ذوى الجنسيات العربية فى الوظائف الادارية أو الفنية الهامة فى شركة (ارامكو) هو الخوف من (تأميم) مناعة

Akhdar Farouk M.: Multinational Firms and Development Countries: A Case Study of the Impact of the Arabian American Oil Company "ARAMCO" on the Development of the Saudi Arabian Economy, University of California, Riverside, Ph.D., 1974, p.90.

الزيت اذا أدركت الحكومة أن فى استطاعتها ادارة الشركة
(١)
والانتاج فى غياب الفنيين والاداريين الامريكيين والأوروبيين.

(٢) حيث أن شركات البترول معفاة تماما من الضرائب الجمركية
فان هذا شجعها على استيراد جميع ما تحتاج اليه من أوروبا
وامريكا حتى المواد الغذائية ، ولذلك لم يكن لها نشاط
اقتصادي يذكر فى الداخل ، كذلك لم تهتم بأى نشاط
تعليمى أو اجتماعى ، أو حتى مقدم لابناء المنطقة ، فضلا
عن المملكة ككل .. حتى الطرق التى تربط بين مناطق
الانتاج كانت ضمن تكاليف الانتاج ، ودفعت الحكومة بسذلك
نصف التكلفة ، بل أن (ارامكو) حاربت فكرة انشاء جامعة
البترول والمعادن منذ البداية (٢) ، ولعل ذلك يرجع الى
أن خريجى هذه الجامعة سوف يكونوا موهلين فنيا واداريين
للعمل فى مجال صناعة الزيت بدلا من الخبرات الاجنبية .

٢- قطاع تكرير ، وتصنيع وتسويق المنتجات البترولية ومشتقاتها
والتعدين :

ينبغى أن نلاحظ أمرين هامين قبل الدخول فى مناقشة التفاصيل
الهيكلية لهذا القطاع ، وهما :

(١) Akhdar Farouk M.: Multinational Firms and Development
Countries: A Case Study of the Impact of the Arabian American
Oil Company "ARAMCO" on the Development of the Saudi Arabian
Economy, Univ. of California, Riverside, Ph.D., 1974, p.118.

(٢) د . بكر عبد الله بكر : الحزيرة ، الرياض ، العدد ٣١٥٣ ،

أ - اننا اعتبرنا ان تكرير وتصنيع وتسويق المنتجات البترولية ومشتقاتها قطاعا قائما بذاته تحت قاعدة الانتاج البترولى كما ذكرنا منذ البداية - ذلك لكن يمكننا ان نفرق بين صناعة استخراج وتصدير البترول الخام بواسطة الشركات الاجنبية العاملة بالمملكة من جهة ، وبين (بترومين) المؤسسة العامة للبترول والمعادن ، من جهة أخرى ، وفى الواقع لم تكن هذه التفرقة قائمة حتى تاريخ انشاء بترومين عام ١٩٦٢م .

ب - ان التعدين كان من الطبيعى أن يدخل تحت قطاع الصناعة التحويلية وقد كانت ادارة الثروة المعدنية بوزارة البترول تشرف على اعمال ودراسات التعدين ، ولازالت كذلك حتى بعد انشاء (بترومين) واعطائها حق تنفيذ المشروعات والدراسات التعدينية ، لذلك فإنه من الضرورى ، وحسب نظام انشاء (بترومين) ، ان تدخل الصناعات التعدينية ضمن نشاطاتها .

وتعتبر (بترومين) مسئولة ، بموجب نظام انشائها ، عن تنمية انتاج الزيت بواسطة الشركات الوطنية ، وعن تكرير وتوزيع منتجات البترول فى الاسواق المحلية ، وعن انشاء شركات وطنية صناعية لانتاج المعادن والمواد الكيماوية البترولية والصناعات الاساسية ، كما أن لها انشاء شركات وطنية لتقديم الخدمات الضرورية لهذه الصناعات .

وفى عام ١٩٦٠ م اجريت دراسة تبين منها أن مساهمة القطاع الصناعى (عدا الزيت) (٦٧ ٪) من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى

للقطاع الخاص وتبلغ قيمتها (٣٧١٨) مليون ريال ، وان عمليات (بترومين) تمثل اكثر من نصف الاستثمار الصناعى فى المملكة (١) .

وقد ابتدأت (بترومين) أعمالها منذ انشائها بالسيطرة على عملية توزيع المنتجات البترولية داخل المملكة بشراء مستودعات التخزين التابعة لشركة (ارامكو) ، ثم بدأت فى دراسة الجدوى الاقتصادية لكثير من المشروعات الصناعية ، وفى عام ١٩٦٣ م ، أنشأت وشركت بنجمة (٧٥ ٪) من رأسمال شركة مصفاة جدة (ساركو) وكانت طاقتها الانتاجية (١٢٠٠٠) برميل يوميا ، وفى مجال التنقيب عن البترول انشأت (شركة الحفر العربية) ، وحصلت على امتياز التنقيب عن البترول بالتعاون مع شركة (اوكسيراب) الامريكية فى المنطقة الغربية على ساحل البحر الاحمر ، كما تعاونت مع وزارة البترول والثروة المعدنية فى مجال التنقيب عن المعادن فى المملكة .

والجدول التالى رقم (١٠) يوضح المشروعات التى نفذتها

(بترومين) منذ انشائها فى عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٠ م ، فى قطاع الزيت والغاز الطبيعى .

(١) الهيئة المركزية للتخطيط ، تقرير الهيئة المركزية للتخطيط ، الرياض عام ١٣٩٤ هـ ، ص ٩٩ .

جدول رقم (١٠)

المشروعات التى نفذتها (بترومين)

خلال ١٩٦٣م - ١٩٧٠م م

السنة	اسم المشروع	الموقع	ملاحظات
١٩٦٣	مصفاة جدة	جدة	١٢٠٠٠ برميل يوميا
١٩٦٤	شركة الحفر العربية	الرياض	
١٩٦٥	شركة الاسمدة (سامكو)	الدمام	
١٩٦٦	اركان لعمال الجيوفيزائية	جدة	
١٩٦٧	معمل الطلب	جدة	١٥٠٠ طن سنويا
١٩٦٧	بترولسوب	جدة	٧١ مع موبل أويل
١٩٦٨	الشركة العربية للإنشاءات		
١٩٧٠	بترولأسيد	الدمام	٥٠ طن يوميا

المصدر : مقابلة خاصة مع احد المسؤولين فى (بترومين)

ومن الجدير بالذكر أنه الى نهاية عام ١٩٧٠ ، لم تستعمل الشروة المعدنية تجاريا سوى صناعة الرخام الطبيعى ، وهذه تدخل ضمن نشاطات القطاع الصناعى التقليدى .

والجدول التالى رقم (١١) والمبنى على بيانات غير منشورة من حصر الموءسات لعام ١٣٩١ هـ نهاية ١٩٧٠م ، يعطينا صورة توضيحية عن توزيع رأس المال واليد العاملة للصناعة الكيماوية والبترولية وصناعة الحديد والصلب التى انشأها القطاع العام خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١١)
توزيع رأس المال واليد العاملة في صناعات القطاع البتروكي المعسام
فعام ١٩٧٠ م (بالآلاف الريالات)

القطاع المناعية	عدد الموسسات	رأس المال المدفوع	رأس المستخد	الاول الشابفة	عدد المستخدمين	متوسط رأس المال لكل موسسة	متوسط رأس المال المستخد لكل عامل	متوسط الاول الشابفة لكل عامل
١- المنهجات البتروكية والكيمائية	١٥	٤٢٨٠٠٤	٩٩٨٧٩٩	٥٢٨٨٨٤	٢٦٠٤	٦٦٥٨١	٢٨٤	٢٠٢
٢- الحديد والصلب	١	٢٠٨٠٠	٣٧٢٠٠	٢٥٤٠٥	٢١٨	٣٧٢٠٠	١٧١	١١٧
المجموع	١٦	٤٥٨٨٠٤	١٠٣٥٩٩٩	٥٥٤٢٨٩	٢٨٢٢			

المصدر: مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، " دليل الاستثمار المناعي " ، الرياض ١٣٩٢ هـ ، ص ٥٦ .

المطلب الثانى : قاعدة الانتاج غير البترولى:

علمنا مما سبق ان الاقتصاد السعودى يعتمد بصفة اساسية على المدخل من قطاع البترول وأن أى نقص فى إيرادات البترول ينعكس اثره مباشرة على نشاط جميع القطاعات الاخرى فى الدولة ، وحتى يمكن المحافظة على الاستقرار الاقتصادى الذى يعد دعامة اساسية للتنمية فلا بد من تنويع مصادر الدخل ، والاهتمام بقطاعى الصناعة والزراعة رغم ما يمكن أن تصادفه من عقبات اساسية مثل ندرة الايدى العاملة ، ونقص موارد المياه الشديدة ، وضعف القاعدة الانتاجية .

وعموما يمكن الاشارة الى أن التصنيع فى المملكة كان فى بدء مراحل نموه ، فى تلك الفترة وما يزال ، ومع أن متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع فى الانتاج المحلى الاجمالى اقل من ٢٪ كما رأينا من الجدول رقم (٥) الا أن معدل نموها كان اسرع من معدل نمو الانتاج المحلى الاجمالى ككل (١) .

أولا : قطاع الصناعات التحويلية التقليدية :

أ - الصناعات الاستهلاكية الخفيفة

فى عام ١٩٦١ م قامت شركة (لاهماير) الالمانية بتكليف من المجلس الاعلى للتخطيط (حينذاك) باعداد تقرير عن تنمية الصناعات فى المملكة ، ويعتبر ذلك التقرير أول دراسة

(١) الهيئة المركزية للتخطيط ، خطة التنمية ١٣٩٠ هـ ، الرياض

ميدانية متكاملة لاحصاء النشاط الصناعي ومشكلاته خلال العشر سنوات السابقة لاعداد التقرير ، ويمكن تلخيص أهم ما انتهى اليه التقرير فيما يلي (١) :

(١) تمت زيارة نحو (٢٧٤) مصنعا لانتاج (٥٢) منتجا صناعيا فى جميع مناطق المملكة . وكانت تشمل محطات الكهرباء والفاز السائل ومعامل التكرير ، ومصانع المرطبات والثلج والخلويات وتعبئة التمور ، والمكرونة ، والاشاث المعدنى والخشبى ، والنجارة ومفاح التنك والمسامير والبلاط والرخام والانابيب الخرسانية ومصانع الاسمنت والطوب والجبس .

(٢) بدراسة عدد المستخدمين فى الصناعة بوجه عام ، وحجم رأس المال المستثمر فيها توصل التقرير الى أن معظم المصانع " صغيرة الحجم " ، وتصنف فى البلاد المتقدمة صناعيا فى باب الحرف اليدوية ، الا انه كان من الضرورى تسجيلها لانها تعتبر مهمة فى البلاد المبتدئة فى الصناعة .

ولقد وجد أن اجمالى عدد العمال بلغ (٦٦٠٠) عامل ، وبلغت تكاليف الاستثمارات بالاسعار الجارية حوالى (١٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠) مليون ريال .

(١) دبليو . لاهماير وشركاه : "تنمية الصناعات فى المملكة العربية السعودية" ، فرانكفورت ، مين ، المانيا ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م ،

(٢) ان احوال الصناعة في المملكة ، باستثناءات قليلة ، ليست طيبة ، لان (١٥ ٪) من المصانع - وبينها مصانع كبيرة - مغلقة ، والبقية تعمل بما يتراوح بين (٢٠ - ٢٥ ٪) من الطاقة الانتاجية ، وترجع هذه المشكلات الهيكلية لعسدة أسباب من أهمها : -

أ - عدم اجراء دراسات مسبقة للجدوى الاقتصادية للمشروعات وفي معظم الاحوال كانت الشركات الموردة للمصانع هي التي تقوم باقتناع المستثمر بأهمية المشروع لان لها مصلحة في بيعه ، الآلات ، والمعدات التي لا تجد لها سوقا في بلادها بسبب التقدم الفني هناك .

ب - المنافسة الأجنبية للصناعات المحلية بسبب قلة التمويل والمعوقات الائتمانية ، بسبب رفض فكرة المعاملات الربوية ، المحرمة في الاسلام ، وعدم الأخذ بالبدائل الاسلامية القائمة على المشاركات الانتاجية .

ج - عدم توافر الخبرات الصناعية والتسويقية والفنية والهندسية ، وعدم توافر قطع الغيار اللازمة ، مما يتسبب في وقف الانتاج ، بل وقفل المصانع .

د - الصناعة السعودية مضطرة للانفاق على المواد الخام والاجور والمرتبات اكثر مما تنفق نفس الصناعة في البلاد الاخرى ، بسبب استيرادها من الخارج ، مما يخلق صعوبات هامة في تنمية الصناعة .

وعلى كل حال يمكننا ان نقول أن القطاع الخاص قام بمحاولات جادة في مجال الاستثمار الصناعي ، بدون أى اشراف أو تدخل ، أو تخطيط حكومى فى تلك الفترة من الزمن (١) .

ونظرا لاهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية الشاملة المخططة ، وكما جاء فى عدة تقارير وضعها خبراء استشاريون أو مسؤولون حكوميون فقد ظهرت الحاجة الملحة الى الاهتمام باصدار التنظيمات التى تساعد على تحقيق التنمية الصناعية وتشجيع المحاولات الصناعية الوليدة ، وبناء على ذلك فقد تم التالى :

- ١ - صدر نظام السجل التجارى والصناعى فى عام ١٩٥٥ م .
- ٢ - صدر نظام حماية وتشجيع الصناعة الوطنية فى عام ١٩٦١ م .
- ٣ - صدر نظام تنظيم وتشجيع الاستثمارات الاجنبية فى عام ١٩٦٣ م .
- ٤ - صدر نظام الشركات فى عام ١٩٦٥ م .
- ٥ - انشئ مركز الابحاث والتنمية الصناعية فى عام ١٩٦٧ م .
- ٦ - انشأت الموءمة العامة للتأمينات الاجتماعية فى عام ١٩٦٩ م .

ويلاحظ أن لكل الموءسسات والمراكز والنظم السابقة علاقة مباشرة بالتنمية عموما ، وبالصناعة على وجه الخصوص ، فعلى سبيل المثال انشئ مركز الابحاث والتنمية الصناعية من اجل :-

(١) Badr Fayez I.: Development Planning in Saudi Arabia: A Multidimensional Study, 1968, University of Southern California, U.S.A., Ph.D., p.94.

١ - اجراء الابحاث الصناعية ، ودراسات فرص الاستثمار، ودراسات الجدوى الاقتصادية .

٢ - تقديم المشورة فى رسم السياسات والخطط والبرامج الصناعية للمملكة .

٣ - تقديم المساعدات الفنية التى تحتاج اليها الموءسسات الصناعية .

٤ - الاشراف على تخطيط وانشاء وتشغيل المناطق الصناعية .

وبمجرد انشاء مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، اجرى بحثا شاملا للموءسسات الصناعية فى المنطقتين الشرقية والغربية من البلاد فى عام ١٩٦٧ م ، والترىعمل فيها (٥ عمال فأكثر) - فوجد أن عدد الموءسسات التى تمت دراستها (١٣١) موءسسة ، رأسمالها المدفوع حوالى (١٨١) مليون ريال ، وتستخدم حوالى ٦٠٠٠ شخص بيــــن اداريين وفنيين وعمال (١) .

وفى عام ١٩٧١ م ، اجرى المركز بالتعاون مع مصلحة الاحصاء العامة مسحاً جديداً للموءسسات الصناعية ، تبين منه مايلى (٢) :

١ - ان عدد الموءسسات القائمة فى عام ١٩٧٠م بلغ (٨٤٤٣) موءسسة وأن (٧٤١٨) موءسسة تستخدم من (١ - ٤) عمال فقط

(١) مركز الابحاث والتنمية الصناعية : دليل الاستثمار الصناعى " ،

الرياض ، ١٣٩٢ هـ ، ص ٢٤ - ٢٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

وان ٣٦ مؤسسة فقط تستخدم اكثر من (٥٠) عاملا ، الى أن نسبة
الصناعات أوالوحدات الانتاجية الصغيرة تعادل (٨٨ ٪) من
مجموع عدد المؤسسات تقريبا .

٢ - انه خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٠ م منحت (٢٦١) ترخيصا
صناعيا ، يبلغ رأس المال المدفوع فيها (٢٦٣) مليون ريال
مما يشير الى بطة نسبي في الاستثمار الصناعي الخاص .

٣ - بموجب نظام حماية وتشجيع الصناعة ، تم اعفاء الآلات ومعدات
صناعية من الرسوم الجمركية ، بلغت قيمتها حوالي (٢٥٠)
مليون ريال في الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٠ م ، كما بلغت قيمة
المواد الخام المستوردة ، والتي أعفيت بموجب هذا النظام
من الرسوم الجمركية في نفس الفترة (١٥٢) مليون ريال .

كما اجرت وزارة التجارة والصناعة دراسة للمؤسسات التي انشئت
بموجب نظام حماية وتشجيع الصناعة الوطنية حتى نهاية عام ١٩٧٠/١٣٩٠م
تبين منها أن عدد المؤسسات الصناعية التي تستخدم (٤٠) عاملا فأكثر
بلغ (١٩٠) مؤسسة كما هو موضح بالجدول التالي رقم (١٢)

جدول رقم (١٢)

المؤسسات الصناعية التي انشئت حتى نهاية

١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م

عدد العاملين	رأس المال بآلاف الريالات	عدد المؤسسات	الصناعة
١٨١٢	٤٣٣٥٥٠	٢٨	المواد الغذائية والمشروبات
٤١٧	٩٧٨٤٠	٩	المنسوجات والملابس
٤٩	٥١٠١٢	٢٦	الأثاث الخشبي والمعدني
٤٧٥	١٥٩٧٧٢	٢٨	المنتجات الورقية والطباعة
٢٦٤	١٧١٠٨٠	١٣	منتجات الجلود والبلاستيك والكيماويات
١٣٤١	١٠٢٧٤٨٤	٤٨	مواد البناء والتعمير
٣١٨	٥٠٢٧٦	١٦	المعادن والمنتجات المعدنية
٤٤	٦٩٥٠	٦	الآلات والأجهزة والصيانة معدات وأدوات قطع الغيار
٤٠	٨٦٣٧	٤	وسائل النقل
١٨٢	٥٣٦٠	١٢	صناعات أخرى
٥٣٤٤	٢٠٥٨٤٠١	١٩٠	المجموع

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام
١٣٩٠ هـ ، جدة ، ص ٧٧ .

من الجدول السابق نتبين أن حجم رأس المال المستثمر في الصناعات
التحويلية في القطاع الخاص يبلغ (٢٠٦) مليون ريال ، وأن متوسط
رأس المال المستخدم لكل عامل يبلغ (٣٨٥٠٠) ريال .

كما يوضح الجدول التالى رقم (١٣) عدد المؤسسات الصناعية التى انشئت حتى نهاية ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م ، بموجب نظام الاستثمار الاجنبى .

جدول رقم (١٣)
المؤسسات الصناعية التى انشئت حتى نهاية ١٣٩٠ هـ
بموجب نظام الاستثمار الاجنبى

الصناعة	عدد المؤسسات	مجموع رأس المال بالآلاف الريالات	رأس المال الاجنبى بالآلاف الريالات	نسبة رأس المال الاجنبى
المواد الغذائية والمشروبات	٩	٤٣١٦	٢٨٠٤	٦٥ر٠
المنوجات والملابس	٢	٦٥٠	٥٠٠	٧٧ر٠
الاثاث المعدنى والخشبى	١١	٣٢٣١	٢٣٧٧	٧٣ر٢
المنتجات الورقية والطباعة	١	٧٥٠	٣٦٨	٤٩ر٠
منتجات الجلود والبلاستيك	٢	٩٨٩	٩٨٩	١٠٠ر٠
مواد البناء والتعمير	١٢	٦٩٩٨٩	١٨٨٩٩	٢٧ر٠
المعادن والمنتجات المعدنية	٣	٤٨٨	٢٦١	٥٣ر٤
الالات والاجهزة والميانة	١	٧٥	٧٥	١٠٠ر٠
معدات وادوات قطع الفيار				
ووسائل النقل	٦	٩٤٥	٨٩٥	٩٤ر٧
صناعات اخرى		٤٩١	٤٥١	٩١ر٩
المجموع	٥٠	٨١٩٢٤	٢٧٦١٩	٣٣ر٧

المصدر : Katanani A. Kamal: Policies and Models for Planning the Economic Development of the Non-oil Sector in Saudi Arabia, Iowa State University, Ph.D., 1971, p.78.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن نسبة رأس المال الاجنبي الى مجموع الاستثمارات الصناعية بموجب نظام الاستثمار الاجنبي تبلغ (٣٣٫٧ ٪) واذا نسبنا مجموع رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة بموجب هذا النظام الى مجموع رؤوس الاموال المستثمرة بموجب نظام حماية وتشجيع الصناعة الوطنية ككل في نفس الفترة كما هو موضح بالجدول (١٣) نجد انها لا تتجاوز (٨ ر ١٦ ٪) وهي نسبة غير كبيرة .

والجدول التالي رقم (١٤) يوضح توزيع رأس المال واليد العاملة بحسب الفئة الصناعية في نهاية عام ١٩٧٠ م :

جدول رقم (١٤)

توزيع رأس المال واليد العاملة بحسب الفئة المتصنعية بألاف الريالات في

بهاية عام ١٩٧٠ م

الطبعة الصناعية	عدد المؤسسات	رأس المال المدفوع	رأس المال المستخدم	الاصول الثابتة	مستخدمين	متوسط رأس المال المستخدم لكل مؤسسة	متوسط رأس المال المستخدم لكل عامل	متوسط الاصول الثابتة لكل عامل
١- صناعات استهلاكية: المواد الغذائية والمرطبات المنسوجات والجلود منتجات خشبية ورق ومنتجات طباعة أثاث معدني	٧٧	٧٧٠٢٩	١٢١٨٢٩	٥٧٥٥٢	٣٢٢٣	١٥٨٢	٣٨	١٨
	٧	١٠٥١٤	١٠٤٥٣	٢٥٣٠	٢٢٦	٤٩٣	٤٦	١١
	٢٩	٤١٨٥	٤٠٦٢	٣٤٥٦	٤٨٤	١٤٠	٨	٧
	٣٣	٢٣٧٠٠	٣٨١٨٩	١٩٧٤٢	١٢٩	١٠٥٧	٣٤	١٧
	٦١	١٦٧٠٢٠	٢٣١٤٦٠	١٢٨٢٦٨	٢٩٦١	٣٥٠٧	٧٨	٤٣
المجموع	٢١٢	٢٨٢٤٤٨	٤٠٥٩٩٢	٢١١٥٤٨	٨٠٣٣			
٢- صناعات انتاجية ووسيلة المعادن والالات	٦٢	٢٠١٩٨	٢٨٢١١	١٢١٧٩	١٣٧٥	٤٥٥	٢١	٩
٣- صناعات غير مصنعة	٤	٢٣٠	٣٩٠	٢٢٣	٣٧٥	٩٨	١	١
المجموع الكلي	٢٧٨	٣٠٢٩٧٦	٤٣٤٥٩٣	٢٢٤٠٥٠	٩٧٨٣			

المصدر: مركز الابحاث والتنمية الصناعية " دليل الاستثمارات الصناعية " ، الرياض ، ١٣٩٢ هـ ، ص ٥١

أعد الجدول اعتماداً على بيانات غير منشورة من حصص المؤسسات لعام ١٣٩١ هـ .

وبتحليل الجدول السابق رقم (١٤) نلاحظ أن عدد العمال المستخدمين

في الصناعة في القطاع الخاص تحت نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية يبلغ (٩٧٨٣) عامل ، وإذا أضفنا هذا العدد إلى عدد العمال في الصناعات التي تدخل تحت القطاع البترولي العام ، جدول رقم (١١) نجد أن اجمالي العدد يساوي (١٢٦٠٥) مستخدما في الصناعات المتوسطة والكبيرة .

ولو رجعنا إلى الجدول رقم (٦) لوجدنا أن اجمالي عدد العمال في الصناعة بالمملكة في عام ١٩٧٠ يبلغ (٣٦١٠٠) عامل وإذا طرحنا من هذا الرقم اجمالي عدد العاملين في الصناعات المتوسطة والكبيرة ويبلغ (١٢٦٠٥) عامل ، فإننا نحصل على عدد العمال في حقل الصناعة الفردية الصغيرة ، ويبلغ (٢٣٤٩٥) عامل في عام ١٩٧٠ م .

كما أن اجمالي عدد المؤسسات الصناعية بلغ (٢٧٨) مؤسسة وبمطابقة هذا العدد باجمالي عدد المؤسسات في الجدول رقم (١٢) والجدول رقم (١٣) الذي بلغ (٢٤٠) مؤسسة ، نرجح أن الفرق وهو (٢٨) مؤسسة قبل صدور نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية في عام ١٩٦١ م .

ولعله من المفيد أن نستعرض في الجدول التالي رقم (١٥) مساهمة الصناعات التحويلية في الانتاج المحلي خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٠ م ، والنسبة المئوية لهذه المساهمة .

جدول رقم (١٥)

مساهمة الصناعات التحويلية فى الانتاج المحلى الاجمالى

حسب التكلفة بملايين الريالات بالاسعار الجارية

خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ م

السنة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
حجم المساهمة	٢١٢ر٤	٢٣٧	٢٦٥ر٦	٢٩٩	٣٣٢	٣٧١ر٨
نسبة المساهمة %	١ر٨	١ر٨	١ر٨	١ر٩	١ر٩	١ر٧

المصدر: الهيئة المركزية للتخطيط ، تقرير الهيئة المركزية للتخطيط ،
الرياض ، ١٣٩٤ هـ ، ص ١١٨-١١٩ .

وباستعراض الجدول السابق نلاحظ أنه برغم الزيادة المطلقة
فى حجم الانتاج المحلى حيث ارتفعت المساهمة من (٢١٢ر٤) مليون ريال
فى عام ١٩٦٥ الى (٣٧١ر٨) مليون ريال فى عام ١٩٧٠ م ، أى كانت
نسبة الزيادة هى (٥٧ %) فان نسبة المساهمة المئوية الى
حجم الناتج المحلى الاجمالى تراجعت من ٨ ر ١ % فى عام ١٩٦٥م الى ٧ر١ %
فى عام ١٩٧٠م ويعود ذلك الى نمو الانتاج المحلى ذاته بنسبة كبيرة .

وعموما يمكن القول أن هناك عناصر ايجابية تشجع على الاتجاه

نحو التصنيع لعل من أهمها ما يلى : -

(١) ان السوق المحلية لاستهلاك المنتجات الصناعية فى توسع مستمر لأسباب تتعلق بارتفاع مستوى الدخل ، والاستثمار الحكومى الضخم فى مجالات الطرق والمواصلات ، والبنية الاساسية بصفة عامة .

(٢) وفرة رؤوس الاموال لدى القطاعين الحكومى والخاص .

(٣) توافر مصدر رخيص نسبيا للطاقة ، وهو البترول والغاز الطبيعى .

(٤) نمو الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى فى ظل الاستقرار المالى والسياسى .

كما انه من خلال الدراسة التى اجريتها عن الصناعة التحويلية عموما الى نهاية الفترة محل البحث انتهت الى الملاحظات التالية :-

(١) ان الصناعة السعودية التحويلية تشكل مساهمة ضئيلة بالنسبة لحجم الناتج المحلى الاجمالى .

(٢) معظم الانتاج الصناعى على شكل سلع استهلاكية نهائية . ولا توجد صناعات وسيطة يمكن استعمالها كمادة شبه خام لصناعة نهائية . كما لا توجد صناعات ثقيلة فى القطاع الخاص .

- (٣) الصناعة الوطنية تستورد جميع الخامات ، ومعظم الخبرات الفنية والايدي العاملة .
- (٤) مرونة الاحلال بين اليد العاملة ورأس المال عالية جداً بسبب النقص فى الايدي العاملة .
- (٥) "لا توجد اسواق تنافسية حقيقية سواء فى مجال المدخلات أو المخرجات الصناعية" (١) .

ب - قطاع البناء والتشييد :

"تعتبر صناعة البناء أهم صناعة غير بترولية فى المملكة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية" (٢) ، ونتيجة للدخل المتزايد بدأت الاستثمارات الحكومية والخاصة فى مجالات بناء المرافق الحكومية والمساكن ، وفى الواقع نمت صناعة البناء والصناعات التابعة لها نمواً مضطرباً بسبب ازدياد الانفاق الحكومى على المشروعات العامة ، وتوسع المدن ، والقرى كما أن تطور استهلاك الاسمنت سواء من الانتاج المحلى أو المستورد، يعطى فكرة عن تطور قطاع البناء خلال الفترة محل البحث ، كما نرى فى الجدول التالى .

رقم (١٦) .

(١) Faisal S. Al-Bashir: A Structural Econometric Model of the Saudi Arabian Economy, 1960-1970, A Wiley-Interscience Publication, 1977, p.53.

(٢) Katanani A. Kamal: Policies and Models for planning the Economic Development of the Non-Oil Sector in Saudi Arabia, Jowa State University, Ph.D., 1971, p.19.

جدول رقم (١٦)

تطور كميات الاسمنت المحلى والمستورد خلال ١٩٦٥-١٩٧٠م
بآلاف الاطنان

السنة	الانتاج المحلى	الكمية المستوردة	المجموع	نسبة الانتاج الى المجموع
١٩٦٥	٢٥٠ر٢	٤٩١ر٨	٧٤٠ر٠	٣٣ر٨
١٩٦٦	٣٢٣ر٢	٤٥٦ر٠	٧٧٩ر٢	٤١ر٥
١٩٦٧	٤١٧ر٦	٢٩١ر٦	٧٠٩ر٢	٥٨ر٨
١٩٦٨	٥١٠ر٨	٤٩٠ر٣	١٠٠١ر١	٥١ر٠
١٩٦٩	٥٧٤ر١	٦٨٥ر٧	١٢٥٩ر٨	٥٠ر٧
١٩٧٠	٦٦٦ر٩	٤٦٣ر٧	١١٣٠ر٦	٥٩ر٠

المصدر: مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٩٧٩ م
جدة ، ص ١٦٩ .

ومن الجدول السابق نلاحظ أن الطلب على الاسمنت فى تزايد مستمر
فقد زاد مجموع الاستهلاك فى عام ١٩٧٠ بنسبة (٦٥٤ ٪) عن كمية
الاستهلاك فى عام ١٩٦٥ م ٠٠ كما نلاحظ تزايد نسبة الانتاج المحلى من
الاسمنت بالمقارنة مع الاسمنت المستورد ، فقد ارتفعت من (٣٣ر٨ ٪)
فى عام ١٩٦٥م الى (٥٩ ٪) فى عام ١٩٧٠ .

كما يشير الجدول التالى رقم (١٧) الى مساهمة قطاع البناء
والتشيد فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٧)
مساهمة قطاع البناء والتشييد (الخاص والحكومي) في
الناتج المحلي الاجمالي بملايين الريالات
حسب أسعار ١٩٦٦

السنة	القطاع الخاص	القطاع الحكومي	المجموع	النسبة %
١٩٦٥	٢٢٧ر٢	٢٧٨ر٨	٥٠٦	٤ر٥
١٩٦٦	٢٤٨ر٧	٣٢٧ر٧	٥٧٦ر٤	٤ر٥
١٩٦٧	٢٦٣ر٧	٣٧٧ر٥	٦٤١ر٢	٥ر٥
١٩٦٨	٢٧٤ر٧	٣٧٥ر٣	٦٥٠ر٠	٣ر٥
١٩٦٩	٢٩٠ر٠	٣٤٣ر٠	٦٣٣ر٠	٨ر٤
١٩٧٠	٣٠٥ر٨	٣٣٧ر٧	٦٤٣ر٥	٢ر٤

المصدر : الهيئة المركزية للتخطيط ، تقرير الهيئة المركزية للتخطيط ،
الرياض ، ١٣٩٤ هـ ، ص ١٢٨-١٢٩ .

يوضح الجدول السابق أن أعمال التشييد والبناء نمت بمعدلات
مقاربة ، وأن نسبة مساهمة هذا القطاع في الانتاج المحلي الاجمالي
وإن كانت تتجه نحو الانخفاض فإن هذا بسبب زيادة معدل نمو الناتج
المحلي الاجمالي ذاته بمعدلات اكبر ، فقد بلغ متوسط نموه في خلال
الفترة محل البحث (١٩٩٩ /)[■]

(■) احتسب متوسط معدل على اساس معدلات النمو في السنوات ٦٥-١٩٧٠م

انظر المرجع السابق ص ١٢٢ .

وإذا قورنت نسبة مساهمة هذا القطاع بنسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الانتاج المحلى الاجمالى ، كما فى جدول رقم (١٥) ، فاننا نرى ان مساهمة هذا القطاع واضحة ولها اهميتها الاقتصادية ، لانه القطاع الذى يعتبر المستخدم الرئيسى للموارد المحلية البشرية والمادية ، فهو مجال الاستثمار التقليدى المضمون الربحية .

ج - قطاع الكهرباء :

بدأت الخدمات الكهربائية للاغراض المنزلية ، تقدم لسكان المملكة منذ بداية الخمسينات فى المدن الكبرى ، ولا توجد احصائيات رسمية عن تطور نمو استثمارات شركات الكهرباء فى المملكة للفترة المنتهية بعام ١٩٧٠ م . ويمكن التعرف بطريق غير مباشر على نشاط هذا القطاع من الجدول التالى رقم (١٨) عن تطور الطاقة المنتجة خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٨)

انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية (ألف ك.و.ساعة)

السنة	الطاقة المنتجة	الطاقة المباعة	الاستهلاك الصناعى
١٩٦٦	٣٧٦ر٨	٣٠٦ر١	٢٤ر٢
١٩٦٧	٤٣٠ر٢	٣٥٠ر٦	٢٧ر٦
١٩٦٨	٥٢٨ر٥	٤٢٣ر٧	٢٤ر٠
١٩٦٩	٦٤٠ر٢	٥٢١ر٧	٣٦ر٥
١٩٧٠	٧٠٩ر٨	٥٧٥ر٢	٢٢ر٤

المصدر: المرجع السابق ، ص ١٥٥

من الجدول السابق نرى أن الطاقة المنتجة في عام ١٩٧٠م زادت عن الطاقة المنتجة في عام ١٩٦٦ م بنسبة (٨ ر ٥١ ٪) كما أن الطاقة المباعة ازدادت بنسبة (٢ ر ٥٣ ٪) في نفس الفترة .

أما بالنسبة للطاقة المستهلكة في الإنتاج الصناعي فقد بقيت كما هي في المتوسط ، ولعل سبب هذا راجع الى أن انخفاض اسعار الاستهلاك الكهربائي الذي يحصل على اعانة من الدولة ، وصغر الوحدات الانتاجية ، لم تشجع على طلب تركيب عدادات الاستهلاك الصناعي . مما يستنتج منه عدم تطور الوحدات الصناعية في تلك الفترة .

ثانيا : قطاع الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية :

أ - الزراعة : =====

ان ظروف المناخ الاستوائي الصحراوي الذي تقع تحته المملكة يتحكم في كمية ونوعية الانتاج الزراعي والحيواني ، وتبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في المملكة حوالي ١٥ - ٢ مليون هكتار في حين لا تزيد مساحة الارض المزروعة فعلا عن (٥٢٥٠٠٠ هكتار) وباقي المساحة عبارة عن اراضي بور وصحاري .

والجدول التالي رقم (١٩) يوضح مساحة الاراضي حسب نوع الاستعمال في المملكة .

جدول رقم (١٩) (١)

مساحات الاراضى حسب نوع الاستعمال فى المملكة

نوعية الارض	استعمال الارض	المساحة بالآلاف هكتار	النسبة %
١- صالحة للزراعة	اراضى مزروعة	٥٢٥	٠.٢٤
	مراعى	١٧٠٠	٠.٧٧
	غابات	٢٧٨٠	١.٢٦
٢- اراضى	شبه صحراوية	١٤٠.٠٠٠	٦٣.٦
	صحراء	٧٥.٠٠٠	٣.٤١
	المجموع	٢١٩.٤٨٠	٩٩.٧
٣- اراضى غيرزراعية	مستوطنات وطرق		
	الخ	١١٦	٠.٠٦
	المجموع	٢٢٠.١٢١	١٠٠%

(١) وزارة الزراعة والمياه ، دليل الاستثمار الزراعى فى المملكة
العربية السعودية ، الرياض ١٩٧٩ م ، ٩٥ .

المحاصيل الزراعية:

يتمدر محصول الذرة والدخن المرتبة الاولى بين المحاصيل
الزراعية ويمثل حوالى (٥٧ %) من اجمالى المساحات المزروعة
ويقدر انتاج الشعير بحوالى ١٠٠ الف طن سنويا ، وتعتبر القصيم
من اهم المناطق الزراعية فى المملكة تليها مرتفعات المنطقة

الجنوبية (عسير) ، ويعتبر التمر أهم محصول زراعى فى المملكة على الاطلاق حيث توجد حوالى (١١) مليون نخلة بالمملكة .

ودعما للقطاع الزراعى فقد تم انشاء بنك التسليف الزراعى فى عام ١٩٦٢ م ، ولقد كان لانشاءه اثرا هاما فى توفير السيولة النقدية للمزارعين لشراء الآلات الحديثة ، والاسمدة ، والتوسع الزراعى، دون ان يدفع المزارع أية فوائد على قروضه ، كما اهتمت وزارة الزراعة برفع مستوى الارشاد الزراعى وتقديم الخبرات الفنية لهم فى مواقع العمل .

ونستعرض فى الجدول التالى رقم (٢٠) تطور قروض بنك التسليف الزراعى خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٠ م حسب الاسعار الجارية .

جدول رقم (٢٠)

قروض بنك التسليف الزراعى السعودى للفترة من

١٩٦٥ - ١٩٧٠ م

السنة الهجرية	السنة الميلادية	عدد القروض	اجمالى قيمة القروض
٨٥/١٣٨٤	١٩٦٥	٦٢٥	٤٣٩٠٠٠٠
٨٦/١٣٨٥	١٩٦٦	١٩٢٢	٩٩٢٧٠٠٠
٨٧/١٣٨٦	١٩٦٧	٣١٤٩	١٣٢٩٢٠٠٠
٨٨/١٣٨٧	١٩٦٨	٣٧٣٢	١٢٠٠٠٠٠٠
٨٩/١٣٨٨	١٩٦٩	٣٦٦٧	١٣٨٦٣٠٠٠
٩٠/١٣٨٩	١٩٧٠	٤٣٥٦	١٦١٣٤٠٠٠

المصدر: مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٨٢/١٣٨٣ هـ

جدة ١٣٨٣ هـ . ص ٩٥ .

وكما نلاحظ من الجدول السابق فإن عدد القروض ازداد من (٦٢٥) قرضا في عام ١٩٦٥ الى (٤٣٥٦) قرضا في عام ١٩٧٠ م ، كما أن حجم اجمالي القروض المقدمة في عام ١٩٧٠ م قد تضاعف اربع مرات تقريبا عن حجم القروض التي قدمت في عام ١٩٦٥ م ، وهذا يدل على رغبة الدولة في تشجيع المزارعين على البقاء في مزارعهم ، وزيــادة انتاجيتهم .

وقد تم انشاء خمس مدارس زراعية ابتدائية منذ عام (١٩٦٠) كما انشأت وزارة الزراعة بمساعدة " منظمة الاغذية الدولية " مركز التدريب الزراعي المهني في عام ١٩٦٩ م .

وعموما ، يوضح الجدول التالي رقم (٢١) قيمة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، واهمية النسبة خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (٢١)
المساهمة المطلقة والنسبة لقطاع الزراعة في
الانتاج المحلي الاجمالي (ملايين الريسمالات)
(حسب التكلفة بالاسعار الجارية)

السنة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
حجم المساهمة	٨٣٩ر٤	٨٦٢ر٤	٨٩٥ر٧	٩٧٤ر٤	١ر٠٠٢ر٧	١ر٠٣٥ر٩
النسبة %	٧ر١	٦ر٦	٦ر٢	٦ر٢	٥ر٨	٤ر٩

المصدر: الهيئة المركزية للتخطيط ، تقرير الهيئة المركزية للتخطيط ،
الرياض ، ١٣٩٣ هـ ، ص ١١٨-١١٩ .

وإذا كان هذا الجدول يشير إلى ارتفاع حجم المساهمة المطلقة للقطاع الزراعي - في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة - فإنه من الملاحظ أن نسبة المساهمة المئوية تتجه نحو الانخفاض ، والسبب في ذلك يعود حتما إلى ارتفاع مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلي الإجمالي ، وليس هذا دليلا على انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الواقع ، بل أن أهمية قطاع الزراعة تتجلى في نسبة عدد السكان العاملين في الزراعة إلى الحجم الكلي للسكان . فقد ذكر أحد الباحثين أن ٦٥ ٪ من السكان في عام ١٩٦٩ م لا يسكنون المدن ، وأن حوالي ٤٥ ٪ منهم يشتغلون بالرعي والزراعة ، وأن ٤٦ ٪ من القوة العاملة تشتغل بالزراعة^(١) .

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك تحول من الزراعة التقليدية المحبوب والتمر إلى الزراعة الخضروات والفواكه بما يعادل حوالي ٥٠ ٪ من الانتاج^(٢) .

٥٥

(١) Katanani A. Kamal: Policies and Models for Planning the Economic Development of the Non-Oil Sector in Saudi Arabia, Jowa State University, Ph.D., 1971, p.73.

Ibid., p.72.

(٢)

ثالثا : قطاع الخدمات :

=====

أ - الخدمات العامة :

الاقتصاد السعودي اقتصاد مورد واحد واقتصاد خدمات ، فهو اقتصاد مورد واحد لأن (٩٠ ٪) من دخله النقدى يأتى من تصدير سلعة واحدة هى البترول ، وهى تحت سيطرة الحكومة . وهو اقتصاد خدمات لأن (٨٠ ٪) من جملة الانفاق الكلى يتم بواسطة اعتمادات الميزانية ، لأن الانفاق على المشروعات العامة وتنميتها فى المملكة ، وأغلبية الصناعات الأساسية اما مملوكة للدولة أو تخضع للملكية المشتركة ، أو تعتمد على القروض والاعانات الحكومية ، والحماية الجمركية .

ودور الحكومة واضح تماما فى كافة المرافق والمجالات فالتعليم والصحة مجاناً ، والطيران حكومى ، ووسائل الاعلام حكومية ، أو شبه حكومية (الصحف والمجلات) ، والدولة تتدخل فى التجارة تنظيماً للأسعار ، والأرباح بالنسبة للسلع الضرورية حماية للمستهلكين . كما أن للحكومة دور أساسى فى الخدمات الاجتماعية ، ورعاية الشباب .

وأهم مصدر للتمويل الاستثمارى ، هى ودائع الحكومة لدى مؤسسة النقد العربى السعودى التى تقوم باستثمارات ضخمة نيابة عن الحكومة فى الخارج ، وذلك بفرض استقرار القيمة النقدية للريال . ومنع الآثار التضخمية .

لهذا فان حجم نشاط القطاع الخاص ضئيل نسبيا اذا ما قورن بحجم النشاطات الحكومية وانفاقها. أما الانتعاش الظاهري للقطاع الخاص ، خاصة فى مجال التجارة فهو نتيجة لتدفق نسبة من الإيرادات البترولية الى القطاع الخاص ، على شكل اجور ومرتبات أو خدمات وتعاقدات مع الحكومة أو الشركات التى تنفذ المشروعات الحكومية .

وعلى كل حال ، فان دور القطاع الخاص أخذ فى النمو بصورة متزايدة ، خاصة بعد دخوله فى المجالات الانتاجية ، كما أوضحنا سابقا .

ومن الجدول التالى رقم (٢٢) تتضح أهمية الانفاق الحكومى على قطاع الخدمات .

جدول رقم (٢٢)
اعتمادا الميزانية للانفاق الحكومى على قطاع الخدمات
بملايين الريالات للفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ م

السنة	الزراعة	المواصلات والاتصالات	البشاء	الخدمات	الصناعة	المجموع	المصرف الفعلى %
١٩٦٥	١٤٩ر٠	٤٤٣ر٤	٧٠٣ر١	٢٧٢ر٨	١٠٢ر٦	١٧٧٠ر٩	٤٦ر١
١٩٦٦	٢٠٣ر٨	٢٨٢ر٠	٤٠٤ر٨	٥٧٥ر٢	١٠٤ر٥	١٥٧٠ر٣	٥٣ر٥
١٩٦٧	٢٥١ر٣	٥٣٨ر٨	٤٧٧ر٠	٦٢٨ر٤	٦٧ر٥	١٩٦٣ر٥	٥٣ر٥
١٩٦٨	٢٨٠ر٢	٥٣٦ر٩	٥٥٥ر٠	١١٨ر٧	٤٩ر٥	١٦٣٠ر٤	٧٣ر٥
١٩٦٩	٣٩٨ر٨	٧٩٤ر٤	٦٣٨ر٥	١٠٠٤ر٢	٧٠ر٦	٢٩٠٦ر٥	٧٣ر٥
١٩٧٠	٣٠٠ر١	٧٠٥ر٦	٥٥٩ر٤	١٠٤٥ر٩	٦٦ر٤	٢٦٧٧ر٤	٨٢ر٠

المصدر: Faisal S. Al-Bashir: A Structural Econometric Model of the Saudi Arabian Economy, 1960-1970, A Wiley-Interscience Publication, 1977, p.97.

وكما يتضح لنا من الجدول السابق نلاحظ تطور الاعتمادات المالية لقطاع الخدمات خلال الفترة محل البحث ، وانها تتجه للزيادة المطردة كما نلاحظ أن الحكومة لم تتمكن من صرف كامل الاعتمادات السنوية في الميزانية وذلك لاسباب منها خيوط الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى على انه من الجدول نفسه نلاحظ توسع هذه الطاقة الاستيعابية وقدرتها على امتصاص نسبة اكبر من هذه الاعتمادات المالية المتزايدة . فقد ارتفعت هذه النسبة من (١ ر ٤٦ ٪) من اعتمادات عام ١٩٦٥ الى (٨٢ ٪) من اعتمادات عام ١٩٧٠ م ، وهى تعبر عن الزيادة المطلقة والنسبية فى توسع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى .

ب - التجارة الخارجية :

اما فى مجال التجارة الخارجية فان الحكومة كانت ملتزمة - ولا تزال بسياسة الاعتماد المفتوح - الحر - ، ولذلك لا توجد قيود على تحويل العملات الاجنبية ، ولا قيود على ترحيل رأس المال والارباح ، كما لا توجد أية قيود على الواردات .

ومن خلال الجدول التالى رقم (٢٣) عن التركيب السلى للواردات نستطيع أن نتبين أثر الخصائص القطاعية على التجارة الخارجية .

جدول رقم (٢٣)

التركيب السلعي للواردات للفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٠م
بملايين الريالات (حسب الاسعار الجارية)

التركيب السلعي للواردات	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩
١- مواد غذائية	٦٠٠	٦٩٣	٦٦٦	٨٩٤	٨٦٥
٢- مواد بناء	٢٤٨	٣٠٥	١٩٩	٤٣٠	٤١٣
٣- اقمشة ومنسوجات	١٥٤	١٤٨	١٤٧	١٥٤	١٥٧
٤- مكائن والآلات وادوات كهربائية ووسائل مواصلات	٦٥٦	٧٠٨	٧٠٩	٨٨٠	١٠٢٢
٥- المنتجات الصناعية الكيميائية	١٠٠	١١٨	١١١	١٥٩	٢٣٨
٦- متنوعات	٢٩٩	٢٨٦	٣٨٠	٢٨٧	٥١٨
	٢٠٨٥	٢٢٥٨	٢٢١٢	٢٨٠٤	٣٢١٣

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام ١٣٩٠ هـ -
جدة ، ص ٩٤ - ١٠٩ .

ومن تحليل الجدول السابق نرى أن استيراد المواد الغذائية
يمثل المركز الاول في قائمة الواردات من الناحية الفعلية ، لان البند
الرابع في الجدول المذكور يتضمن مواد تتعلق بعدد من القطاعات

الانتاجية والخدمات ، وتأتى مواد البناء فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية ، ونظرا للتوسع العمرانى كما اشرنا من قبل ، ولم يختلف ترتيب هذه الأهمية خلال الفترة المشار إليها فى الجدول .

أما علاقة حجم الواردات وتطورها بحجم الصادرات فيمكن تحديدها من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٢٤)

تطور حجم الصادرات والواردات (بملايين الريالات)
بالأسعار الجارية للفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ م

١٩٧٠/٦٩	٦٩/٦٨	٦٨/٦٧	٦٧/٦٦	٦٦/٦٥	
٩٤٤٩ر٢	٨٩٥٢ر٨	٧٨٥٢ر٧	٧٦١٤ر٣	٦٨٣٨ر٤	قيمة الصادرات (١)
٣٢١٣ر٠	٢٨٠٤ر٠	٢٢١٢ر٤	٢٢٥٨ر٣	٢٠٥٨ر٤	قيمة الواردات (-)
٦٢٣٦ر٢	٦١٤٨ر٩	٥٦٤٠ر٣	٥٣٥٦ر٠	٤٧٨٠ر٠	فائض الميزان التجارى
					نسبة الواردات المئوية
٧٣٤	٧٣١ر٣	٧٢٨ر١	٧٢٩ر٦	٧٣٠ر١	الحجم الصادرات

المصدر : مؤسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٣٩٥هـ
جدة ، ص ١٢٣ .

١- مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٨٨-١٣٨٩هـ
جدة ، ص ٩٨ .

وشرى من الجدول السابق أن الزيادة فى قيمة الصادرات خلال السنوات محل البحث تبعثها زيادة متناسبة فى قيمة الواردات ، من

ناحية ، ومن ناحية أخرى فان نسبة قيمة الواردات الى قيمة الصادرات لم تتغير كثيرا خلال الفترة محل البحث . فقد كانت (٣٠ /) فى عام ١٩٦٦/٦٥ م ، ثم انخفضت فى العامين التاليين ثم عادت فارتفعت الى (٣٤ /) فى عام ١٩٧٠/٦٩ م مما يدل على أنها ثابتة فى المتوسط.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية نل الى ملاحظتين أساسيتين :

(١) ان الصادرات من المواد البترولية الخام والمكررة تشكل أكثر من ٩٠ / من صادرات المملكة . وبالتالى من حصيلتها من العملات الأجنبية .

(٢) تعتمد المملكة الى حد بعيد على الاستيراد بسبب ظروفها الطبيعية وأوضاع التنمية الاقتصادية فيها ، وحصيلة صادراتها من البترول . ولذلك لاينتظر أن تنخفض نسبة الواردات الى الصادرات فى الاجل القريب .

خاتمة الفصل :

أوجزنا في بداية الفصل بعض سمات الجغرافيا الاقتصادية للمملكة ، فتكلمنا عن الموقع ، والمساحة ، ومناطق المملكة الادارية ، وعرضنا الى الحالة الاقتصادية في المملكة حتى عام ١٩٦٥ م ، ثم انتقلنا الى المتغيرات الكلية للفترة محل البحث من ١٩٦٥/١٩٧٠ م ، وتعرضنا فيها للسكان والنتاج المحلى الاجمالى والاستثمار الخاص والقوى العاملة ، ثم انتقلنا الى السمات القطاعية في نفس الفترة فتكلمنا عن انتاج البترول واستعمال عائداته في تطوير القطاعات الانتاجية للمجتمع ، وعرفنا من خلال العرض ان الاقتصاد السعودى يتميز بسيطرة القطاع البترولى على مجمل الفعاليات المالية في الدولة ، ومحدودية الانتاج المحلى من السلع والخدمات ، وان هناك مشكلات هيكلية تتعلق بالسكان ، والعمالة ، والزراعة ، والصناعة ، والخدمات العامة وبهذا العرض أعطينا فكرة واضحة عن السمات العامة للهيكـل الاقتصادى السعودى خلال الفترة من ١٩٦٥/١٩٧٠ م لتكون أساسا لدراسة مشكلات التنمية الصناعية في الفترة من ١٩٧٠/١٩٨٠ م من خلال خطتي التنمية الاقتصادية السعودية الاولى والثانية ، واثـر الفوائض المالية المتحصلة من تصدير البترول على التنمية الصناعية .

الفصل الرابع

الفوائض المالية في المملكة العربية السعودية

الفصل الرابع : الفوائض المالية فى المملكة العربية السعودية :

التمبىحث الاول : تطور أسعار الزيت وكميات الانتاج :

شهدت صناعة الزيت تطورات هامة خلال عام ١٩٧٣ م ، كان من أهمها تلك التى تتعلق بالأسعار . فعقب تخفيض قيمة الدولار الأمريكى للمرة الثانية وإعادة تقويم العملات الرئيسية الأخرى ، التى ارتفع سعرها بالنسبة للدولار ، عدلت اتفاقية جنيف الأولى التى وُقعت فى عام ١٩٧٢ م ، ووقعت اتفاقية أخرى فى عام ١٩٧٣ م بين دول (أوبك) الرئيسة (والشركات) المنتجة للزيت . وكانت الظروف السياسية العالمية ، وفى الشرق الأوسط على وجهه الخصوص ، هى التى أعطت دول (أوبك) زمام المبادرة والسيطرة على (أسعار) البترول العالمية ، وبرغم محاولة السـدول الصناعية الضغط ، بطرق مباشرة وغير مباشرة ، للحد من تطلعات دول (أوبك) إلا أنها لم تحقق النجاح المطلوب ، وتطسورت أسعار الزيت خلال الفترة من ١٩٧٠/٨/٣١ الى ١٩٧٤/١/١ م على النحو المبين فى الجدول التالى رقم (١) .

جدول رقم

تطور الاسعار المعلنة للزيت السعودى الخفيف وعائدات الحكومة السعودية
عن كل برميل منذ اتفاقية طهران بالسددولار

السعر المعلن قبل اتفاقية طهران	اتفاقية طهران	اتفاقية جنيف	تعديل اتفاقية جنيف	اول سعر حددته دول الخليج	ثانى سعر حددته دول الخليج	تعديل السعر فى
١٩٧٠/٨/٣١	١٩٧١/٢/١٥	١٩٧٢/١/٢٠	١٩٧٣/٦/١	١٩٧٣/١٠/١٦	١٩٧٤/١/١	١٩٧٥/١٠/١
١٨	٢١٨	٢٤٧٩	٢٨٩٨	٥١١٩	١١٦٥١	١٣٣٧٦
٠٩٨٩	١٢٦١	١٤٤٨	١٧٠٢	٣٠٤٨	٧٠٠٨	٩٩٤٨
سعر برميل الزيت العربى السعودى الخفيف	عائد الحكومة السعودية من تعدير كل برميل					

المصدر: تم اعداد الجدول بناء على معلومات متوفرة بتقرير مؤسسة النقد العربى السعودى لعام ١٩٧٢/١٩٧٣ م وما بعدها
وكذلك تقرير نفس المؤسسة لعام ١٩٨٠/١٩٨١ م ص ٦٩ وما بعدها .

ويلاحظ من الجدول السابق أن تعديل أسعار الزيت زاد عائدات الحكومة السعودية خاصة منذ تعديل اتفاقية جنيف في عام ١٩٧٢م حيث بلغت إيرادات المملكة العربية السعودية من تصدير البترول الخام عام ١٩٧٣ م ٢٢٥٧٣ مليون دولار ٠٠ أى أكثر من مجموع الإيرادات التي تحققت للمملكة من تصدير بترولها الخام منذ عام ١٩٥٧ حتى ١٩٧٣م (١) ، ثم تطورت زيادة هذه العائدات بعد ذلك بسببين رئيسيين : -

- (١) ارتفاع أسعار البترول .
- (٢) ارتفعت نسبة مشاركة المملكة في ملكية مرافق إنتاج أرامكو الى ٦٠ ٪ اعتباراً من يناير ١٩٧٤م .

ونتيجة لذلك فقد سجلت قيمة الصادرات السعودية من الزيت ، وإيراداتها منه نمواً يفوق بشكل ملحوظ معدل النمو في انتـسـاج المملكة من الزيت . وبعبارة أخرى فقد ازداد حجم صادرات المملكة من المنتجات البترولية في عام ١٩٧٣ م بنسبة (٢٨٣ ٪) منه في عام ١٩٧٢ م . كما ازدادت إيرادات المملكة من العائدات البترولية بمقدار (٥٨٤ ٪) للعام نفسه بينما بلغت نسبة الزيادة في معدل الانتاج في عام ١٩٧٣ (٢٦ ٪) بالنسبة للعام السابق .

(١) د . أحمد الصباب : المملكة العربية السعودية ، وعالم البترول ، دار عكاظ للنشر ، جدة ١٩٧٩ م ، ص ٢٥٣ .

وحتى نتبين كيف تحققت الفوائض المالية السعودية خلال
 الفترة من ١٩٧٣ م الى ١٩٨٠ م لابد لنا من متابعة تطور أسعار
 الزيت الخام ثم نمو الإيرادات الحكومية من الزيت خلال هذه
 الفترة . والجدول التالي يبين تطور أسعار الزيت للفترة من
 ١٩٧٥/١٠/١ - ١٩٨٠/١١/١ م .

جدول رقم (٢)

تطور الاسعار المعلنة للزيت الخام
 الخفيف بالدولار للبرميل

التاريخ	السعر بالدولار
١٩٧٥/١٠/١	١٢٢٧٦
١٩٧٧/١/١	١٣٠٠٠
١٩٧٧/٧/١	١٣٦٦
١٩٧٩/٤/١	١٤٥٤
١٩٧٩/٧/١	١٨٠٠
١٩٨٠/١/١	٢٦٠٠
١٩٨٠/٤/١	٢٨٠٠
١٩٨٠/٨/١	٣٠٠٠
١٩٨٠/١١/١	٣٢٠٠

المصدر: نشرات وزارة البترول في المملكة العربية السعودية من عام

١٩٧٥ الى ١٩٨٠ م . الرياض

ويتضح من الجدول السابق أن برميل البترول العربي الخفيف ارتفع من حوالى ١٢ر٢ دولار فى عام ١٩٧٥ الى ٣٢ دولار فى نهاية عام ١٩٨٠ م أى بنسبة تبلغ (١٥٨ ٪) .

أما فيما يتعلق بتطور انتاج البترول الخام ، وقيمة المادرات ونصيب الحكومة السعودية من هذه العائدات فيمكن توضيحه فى الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

كميات وعائدات الزيت الخام والمكرر المصدر
وعائدات الحكومة السعودية

السنة	الانتاج بملايين البراميل سنوياً	صادرات الشركات بملايين الدولار سنوياً	ايرادات الحكومة السعودية بملايين الدولارات
١٩٧٢	٢١٩٥ر٨	٥٤٥٩	٢٧٤٤ر٦
١٩٧٣	٢٧٦٩ر٤	٨٩٩٤	٤٣٤٠ر٠
١٩٧٤	٣٠٩٨ر٦	٣٥٦٢٢	٢٢٥٧٣ر٥
١٩٧٥	٢٥٨١ر١	٢٩٥٧٩	٢٥٦٧٦ر٢
١٩٧٦	٣١٤٠ر٣	٣٨٥٠١	٣٠٧٤٧ر٤
١٩٧٧	٣٣٢٤ر٨	٤٣٥٣٧	٣٦٥٤٠ر١
١٩٧٨	٢٩٨٥ر٦	٣٧٣٩٠	٣٢٢٣٣ر٨
١٩٧٩	٣٣٩٣ر٠	٥٧١٣٤ر٠	٤٨٤٣٥ر٢
١٩٨٠	٣٦٢٣ر٨	١٠١٤٢١	٨٤٤٦٦ر١

المصادر : (١) مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الاحصائية لعام ١٩٨٠ ، ص ٦٩ - ٧٠

(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الاحصائية لعام ١٩٨١ م ، ص ١٤٢ - ١٤٥

(٣) وزارة البترول والثروة المعدنية السعودية ، التقرير السنوى لعام ١٩٨٠ ، ص ٣ - ١٠

ومن الجدول السابق اعلاه نستخلص الملاحظات
التالية : -

(أولا) : زاد الانتاج فى عام ١٩٨٠ م عن الانتاج
فى عام ١٩٧٢ م بنسبة (٦٥ ٪) .

(ثانيا) : زادت ايرادات الحكومة فى عام ١٩٨٠ م عن
ايراداتها فى عام ١٩٧٢ م بنسبة (٣٠٧٧ ٪) .

(ثالثا) : يجب أن نلاحظ أن الزيادة الكبيرة فى ايرادات
الحكومة ليست فقط بسبب زيادة الانتاج والاسعار
وانما بسبب زيادة حصتها فى نسبة المشاركة فى
ملكية مرافق انتاج الشركات المصدرة للبترول حتى
أصبحت الحكومة تملك منذ عام ١٩٨٠ كامل شركة
ارامكو وهى اكبر الشركات المنتجة للزيت فى
المملكة فبينما كانت الحكومة تحصل على حوالى
(٥٠ ٪) من قيمة صادرات الشركات المنتجة فى
عام ١٩٧٢ م كما يتضح من الجدول السابق فانها قد
حصلت فى عام ١٩٨٠ م على حوالى (٨٥ ٪) من اجمالى قيمة
الصادرات .

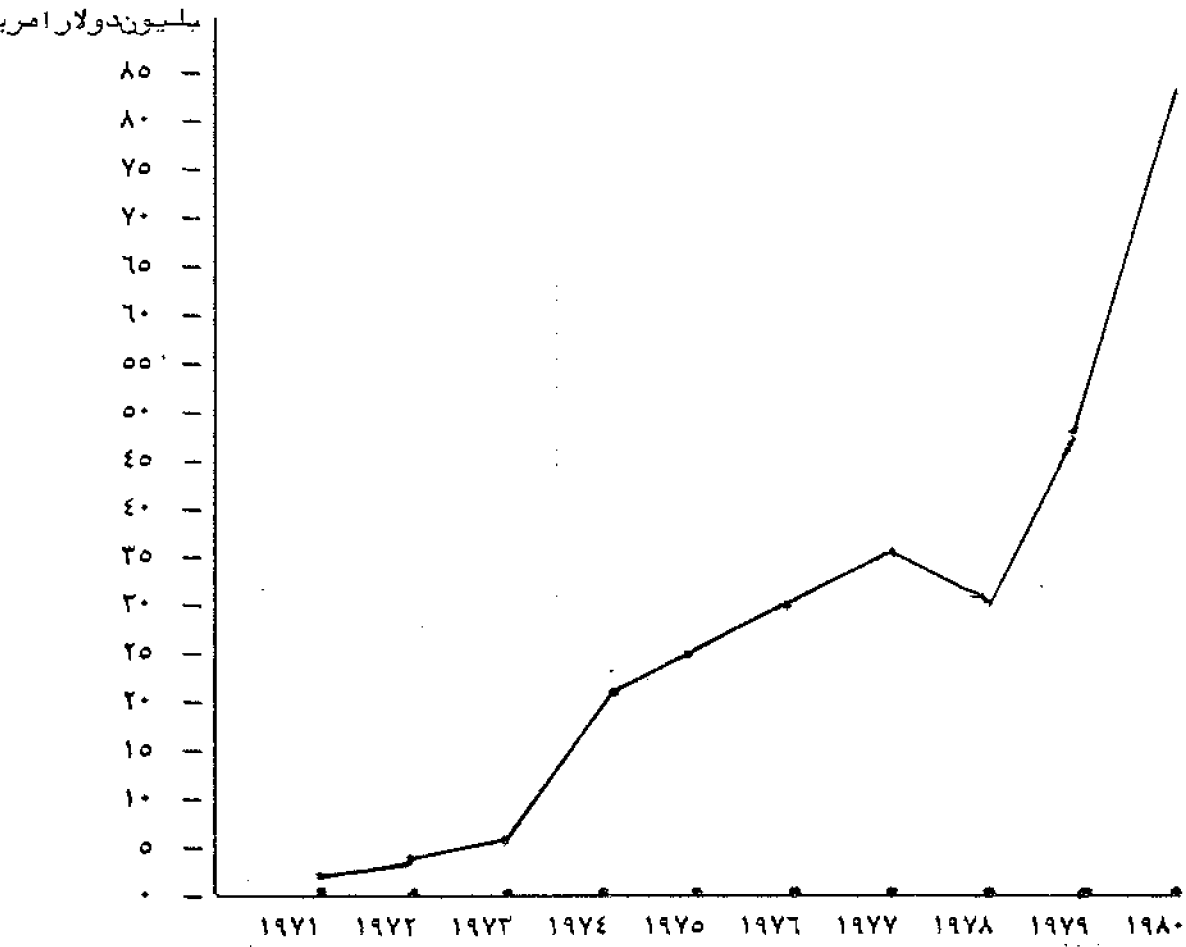
والرسم البيانى التالى يوضح تطور المبالغ المدفوعة للحكومة
السعودية من شركات الزيت العاملة بالمملكة ببلايين الدولارات
الامريكية خلال الفترة من عام ١٩٧١ م - ١٩٨٠ م .

رسم بياني رقم (١)

المبالغ المدفوعة للحكومة السعودية خلال الاعوام

١٩٧٠ - ١٩٨٠ (١)، بـبلايين الدولارات الامريكية

من عائدات الزيت الخام (الشركات الاجنبية)



(١) المصدر : الجدول السابق رقم (٢)

وفي الرسم البياني السابق يتضح أن إيرادات المملكة من البترول ارتفعت في عام ١٩٧٩ بعد انخفاضها في عام ١٩٧٨ ثم ارتفعت مرة أخرى في عام ١٩٨٠ م وذلك على اثر اتخاذ المملكة قرارها بزيادة الانتاج لتعويض النقص العالمي بسبب الحرب العراقية - الايرانية .

المبحث الثاني :

تقدير حجم الفوائض المالية السعودية :

ان دقة تقدير الحجم الحقيقي للفوائض البترولية السعودية وأماكن ونوعية استثمارها ، أمر غير ممكن عمليا ، وذلك بسبب أن بعض دول (أوبك) تريد أن تحتفظ بسرية المعلومات الاستثمارية ولتأكيد هذه الحقيقة ذكر مسؤول امريكي " انه لا يستطيع الافصاح عن البيانات الشخصية للاستثمارات الخاصة بدول (الاوبك) لان الكويت والسعودية طلبتا أن تكون استثماراتها سرية " (١) كما تذكر أحد المصادر أن نقص المعلومات عن استثمارات (الاوبك) كان نتيجة اتفاقية وقعت بين وزير الخزانة الامريكي والسعودية (٢) .

ومن المفهوم أن المعلومات والاحصائيات التي تنشرها المصادر الاجنبية يجب أن تؤخذ بحذر شديد فهي اما أن تكون موجهة أو تقديرية بسبب سياسة كتمان المعلومات التي اشرنا اليها .

(١) The Washington Post, U.S.A., July 27, 1979, p. P.F 2.

(٢) Arab Oil and Economic Reveiw, U.S.A., OPEC's American Investments, September, 1979, p. P.24.

وبناء على ذلك فان تقديرنا لحجم الفائض المالي البترولى فى المملكة العربية السعودية لابد أن يعتمد اساساً على الاحصاءات والمعلومات الواردة فى التقارير الرسمية الحكومية . ولاشك فى أن ميزان المدفوعات هو أهم مصدر يمكن الاعتماد عليه فى تقدير حجم الفائض المالي فى المملكة .

والجدول التالى رقم (٤-١) يبين تطور الفوائض المالية السعودية خلال الاعوام ١٩٧٢/١٩٧٦ وقد تم تحويل الارقام الاصلية من الريال الى الدولار على أساس الوزن المرجح لسعر الصرف فى كل عام :

جدول رقم (٤-١)
الحساب الحارى بميزان المدفوعات السعودى بملايين
الدولارات

١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
٢٥٢٤٧	٢١٢٣٥	٢٩٠٩٦	٤٠١٤	١- الميزان التجارى (أ ب - ج)
٣٥٥١٠	٢٧٢٣٢	٢٢٥٨٧	٥٨٤٩	أ- صادرات الزيت
١٢١	١١٩	٧٩	٢٦	ب- صادرات اخرى
١٠٣٨٤	٦٠١٥	٣٥٧٠	١٨٦١	ج- الواردات (-)
١٠٩٦٥	٦٩٩٥	٦٠٠٠	١٤٨٥	٢- الخدمات والتحويلات (أ ب -)
٤٥٦٧	٣٢٠٧	٢٦٠٢	٧٧٦	أ- التحصيلات
٢٩١١	١٨٦٢	١٢١٨	٢٠٦	١- عائدات الاستثمار (+)
١٦٥٦	١٣٤٥	١٣٨٤	٥٧٠	٢- اخرى
١٥٥٣٢	١٠٢٠٣	٨٦٠٣	٢٢٦١	ب- المدفوعات (-)
٢٢٠٦	١٦١٧	٤٨٩٥	٣٤٢	١- عائدات استثمار (-) قطاع الزيت
١٣٣٢٦	٨٥٨٦	٣٧٠٧	١٩١٩	٢- اخرى
١٤٢٨٢	١٢٧٤٩	٢٣٠٩٦	٢٥٢٩	فائض أو عجز الحساب الجارى (٢-١)

المصدر: اعد الجدول على أساس الارقام الواردة بتقرير مؤسسة النقد العربى
السعودى السنوى لعام ١٩٨١ ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

جدول رقم (٢-٤)
الحساب الجارى بميزان المدفوعات السعودى
بملايين الدولارات

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	
٧٢٦٢٨	٣٤٤٨٨	١٧٠١٨	٢٥٦٩٠	١- الميزان التجارى
١٠٠٧٦٥	٥٧٨٧٤	٣٦٩٥١	٤٠٢٨٦	أ - صادرات الزيت
١٥٦	١٥٠	١٤٤	١٢٢	ب - صادرات اخرى
٢٨٢٩٣	٢٣٥٣٦	٢٠٠٧٧	١٤٧١٨	ج - الواردات
٣١١٣٨	٢٣٤٠٧	١٩٢٣٨	١٣٧٦٦	٢- الخدمات والتحويلات (آ - ب)
١١٢٨٩	٧٧١٩	٦٤٨٦	٥٩٩٩٧	أ - المتحصلات
٧٤٥٨	٤٩١٦	٤٣١٣	٣٩٩٣	١- عائدات الاستثمار (+)
٢٨٣١	٢٨٠٣	٢١٧٣	٥٦٠٠٤	٢- اخرى
٤٢٤٢٨	٣١١٢٦	٢٣٠٧٠	١٩٨٧٦	ب - المدفوعات:
٩٦٤٢	٢٠٦٦	١١٦٦	٢٤٤٩	١- عائدات الاستثمار (-)
٣٢٧٨٦	٢٩٠٦٠	٢١٩٠٤	١٧٤٢٧	٢- اخرى
٤١٤٩٠	١١٠٨١	٢٢٢٠-	١١٩٢٤	فائض أو عجز الحساب الجارى (٢ - ١)

ومن تحليل الجدولين السابقين (١-٤) ، (٢-٤) نلاحظ أن مجموع الحساب الجارى للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٨٠ يبلغ (١١٢٢٧٠) عاشر واثني عشر ألفا ومائتين وسبعين مليون دولار ، كما أنه حدث عجز فى عام ١٩٧٨ م بسببين أولهما انخفاض انتاج المملكة من الزيت من (٣٢٥٨) مليون برميل فى عام ١٩٧٧ م الى (٣٠٣٨) مليون برميل عام ١٩٧٨ م

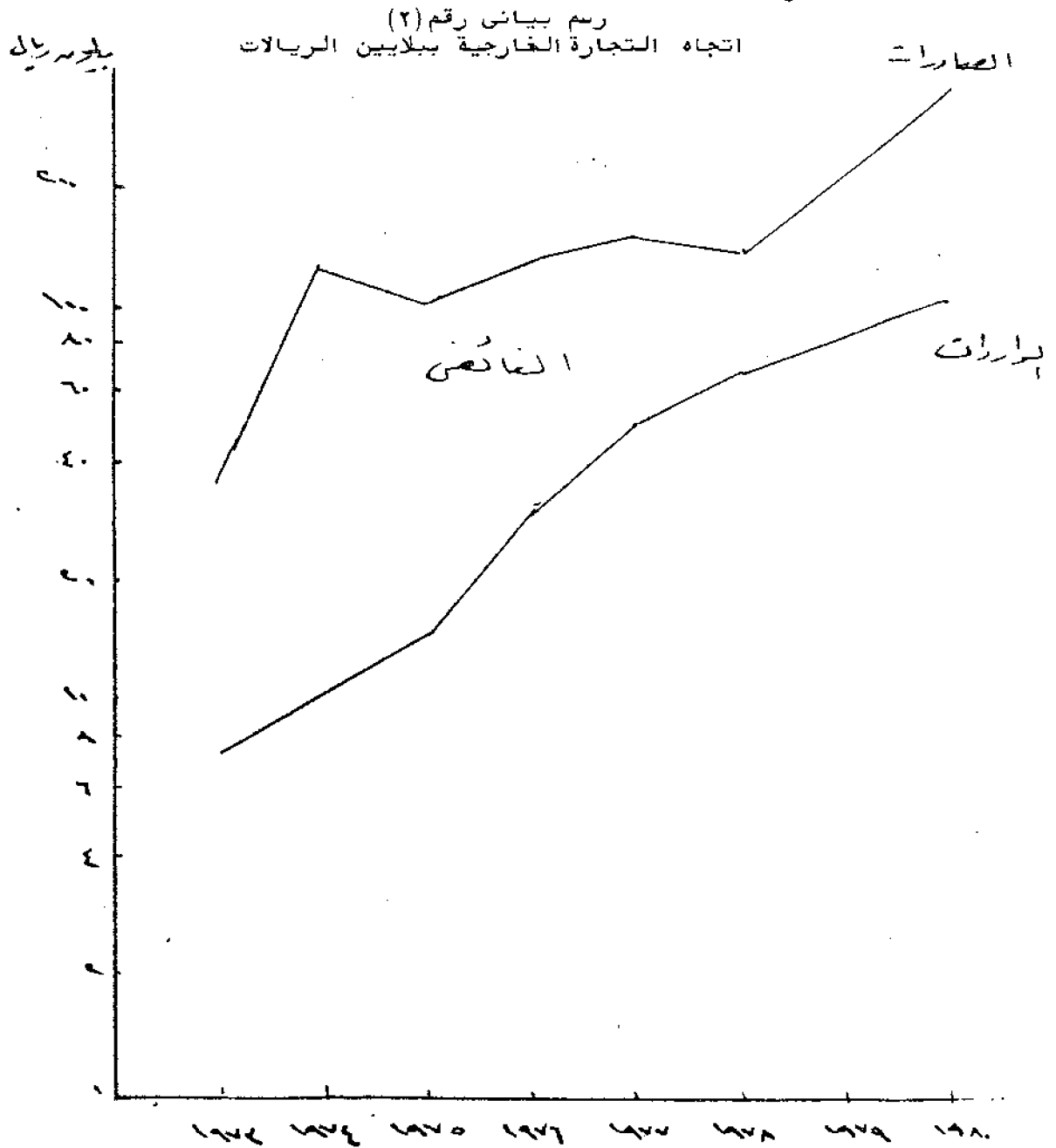
بسبب "عوامل فنية" (١) والثانى هو أن النمو فى الانفاق الحكومى قد فاق النمو فى الإيرادات نظراً لتنفيذ برامج خطة التنمية الاقتصادية الثانية والذى صاحبه ارتفاع اسعار السلع المستوردة . ثم عـــاد الانتاج الى اتجاهه المتزايد بعد ذلك .

ولقد زاد حجم الإيرادات المالية من المصادرات البترولية فى عام ١٩٨٠ بحوالى ١٧ ضعف حجم الإيرادات المالية فى عام ١٩٧٣ م . كما تضاعفت قيمة الواردات فى عام ١٩٨٠ بحوالى ١٥ ضعف حجم الواردات من السلع والخدمات فى عام ١٩٧٣ م .

ويلاحظ أن قيمة إيرادات تصدير الزيت التى تحصلها الحكومة من شركات الانتاج الاجنبية العاملة بالمملكة بموجب الجدول رقم (٣) تقلل عن البيانات الواردة فى ميزان المدفوعات لكل الاعوام ويرجع السبب فى ذلك الى أن الجدول رقم (٣) لا يتضمن المصادرات البترولية للمؤسسات العامة للبترول والمعادن (بترومين) باعتبارها شركة وطنية حيث تضاف قيمة صادراتها فى ميزان المدفوعات .

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٩٧٩ م ،
جدة ، ص ١٨ .

والرسم البياني التالي يوضح حجم الفرق بين الصادرات والواردات
الملحقة فقط - للفترة من ١٩٧٣ م - ١٩٨٠ م حيث أن حجم
الفائض النقدي .



الفصل الرابع :

المبحث الثاني: نمط وأسلوب استخدام الفوائض المالية السعودية

(١) الاستثمارات الداخلية :

ان الهدف الاساس للحكومة العربية السعودية هو استخدام عائداتها البترولية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة مع الاخذ في الاعتبار ظروف الاقتصاد العالمى ومساعدة الدول العربية والاسلامية على تنفيذ برامجها التنموية . ولقد أعطت الحكومة اهتماما خاصا لايجاد البنية الاساسية التى هى أساس التنمية الاقتصادية ، ونلاحظ ذلك بوضوح فى خطط التنمية التروضعت اعتبارا من عام ١٩٧٠ م .

ومن خلال الجدول التالى رقم (٥) نستطيع أن نتعرف على اتجاه وحجم الميزانيات العامة للدولة ونصيب المشروعات العامة من هذه الميزانيات

جدول رقم (٥)

الميزانيات السنوية للمملكة ونفقات المشروعات

خلال الفترة من ١٩٧٣-١٩٨٠ بملايين الريالات والدولارات *

السنة الهجرية	السنة الميلادية	الميزانية		نفقات المشروعات	
		ريال	دولار	ريال	دولار
١٣٩٣/٩٢	١٩٧٣	١٣٢٠٠	٣٥٧٧	٦٧١٧٦	١٨٢٠
١٣٩٤/٩٣	١٩٧٤	٢٢٨١٠	٦٤٢٥	١٤٢٦٣	٣٨٦٥
١٣٩٥/٩٤	١٩٧٥	٩٨٢٤٧	٢٧٩٩٠	٢٦٣٩٧	٧٤٣٥
١٣٩٦/٩٥	١٩٧٦	٩٥٨٤٧	٢٧١٥٢	٧٤٣٧٩	٢١١٩٠
١٣٩٧/٩٦	١٩٧٧	١١٠٩٣٥	٣١٥١٥	٧٤٤٣٣	٢١٠٨٥
١٣٩٨/٩٧	١٩٧٨	١٤٦٤٩٣	٤٣٠٩٩	٧٤٨٦٦	٢٢٠٨٤
١٣٩٩/٩٨	١٩٧٩	١٣٠٠٠٠	٣٨٦٩٠	٨٣٠٤٨	٢٤٧١٦
١٤٠٠/٩٩	١٩٨٠	١٦٠٠٠٠	٤٨١٩٣	١٠٥٦٦٨	٢١٨٣١
١٤٠١/١٤٠٠	١٩٨١	٢٦١٥١٦	٧٨٠٦٤	١٧٤٧٣٧	٥٢١٦٠
المجموع			٣٠٤٧٠٥		١٨٦١٨٦

المصدر: تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي

عام ١٩٧٨ ص ١٩١ - ١٩٢

" ١٩٧٩ ص ١٦٣

" ١٩٨١ ص ١٦٦

* تم احتساب قيمة الدولار على أساس السعر المرجح لكل عام .

ومن تحليل الجدول السابق نجد أن ما اعتمد صرفه على المشروعات

خلال هذه الفترة يبلغ حوالى ٦١٪ من حجم الميزانيات العامة للدولة

والتي بلغ مجموع قيمتها (٣٠٤٧٠٥) مليون دولار .

ويلاحظ من هذا الجدول أن الطفرة في الانفاق ابتدأت في عام ١٩٧٦ وهي في الواقع أول سنوات الخطة الخمسية الثانية ، ثم تتابع الانفاق بعد ذلك بصورة طبيعية ، مما نستنتج منه أن الانفاق الحكومي متلائم مع التوسع التدريجي في المقـــــــدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى .

ولعل أهم مايلفت النظر في موضوع الفوائض المالية هو تزايد الانفاق الحكومى ، وبالتالي تزايد الطلب الاجمالى ، وأن محاولة توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى تستلزم بالضرورة زيادة الاستثمارات " طويلة الاجل " وهى التى أخذ القطاع الحكومى على عاتقه مسؤولية تمويلها خارج نطاق النظام المالى ، الذى لازال يحبو خلف القدرة الحكومية المتزايدة على الانفاق .

أما بالنسبة للقطاع الخاص فإنه لايزال فى معظمه يميل الى الاستثمارات " قصيرة الاجل " ، والمضاربات المحلية على الاراضى من أجل تحقيق ارباح سريعة ، وهذه النوعية من الاستثمارات لاتحتاج الى تنظيم دقيق أو خبرة عريقه ، ولقد أدى هذا الوضع الى تسرك السوق السعودية مفتوحة أمام الشركات الاجنبية دون منافسة تذكر. ولقصور الاستثمارات الداخلية فى المنطقة العربية عموما وفى المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص أسباب عدة لعـــــــمل من أهمها أن النشاط المالى يعتبر نظاما تابعا لأنظمة مالية أجنبية يعتمد عليها ، ويدور فى فلكها ، بل ويخدم اهدافها فى كثير من الاحوال ، وكان من الاثار السلبية لهذا الارتباط الاخلال بقدرة دول المنطقة على أن تستكمل ايجادها كليا المالية المستقلة .

وليس من شك في أن هذه الهياكل المالية المستقلة لا تتمثل فيما هو موجود حالياً من مؤسسات النقد المركزية أو التوسع في عدد البنوك التجارية ، بل أن إدارة هذه الفوائض المالية يتطلب هيكل مالى يحتوى على مؤسسات مالية متخصصة لتجميع الاموال وتخطيط مساراتها ، وتحديد الوسائل التى يتم بها التعرف على كميه ونوع واتجاه الطلب على النقود والسياسات التمويلية فى اطار الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى . وهذه عمليات مضميصة تحتاج الى توفر الكفاءات المالية المدربة ، وهيكل مالى ونقدي متكامل .

ومن الاثار السلبية أيضا لعدم وجود الهيكل المالى والنقدي المشار اليه هو اتخاذ العملات الرئيسية الاجنبية أساسا لعر الصرف ولذلك نجد أن جزءا كبيرا من الاستثمارات يستثمر فى أوراق مالية حكومية وأجنبية مساهمة بذلك فى تمويل نشاطات اقتصادية اجنبية ، ودعم موازين مدفوعاتها على حساب النشاطات الاقتصادية المحلية .

ونخلص من ذلك الى أن السوق المحلية هي سوق نقدية ، وليس سوقا مالية ، حيث نلاحظ أن العملة النقدية تمثل نسبة عالية فى التداول بالنسبة للودائع الادخارية ، التى لاتزال تقوم بدور محدود فى تمويل الاستثمار الانتاجى .

وفى الجدول التالى رقم (٦) نرى مشالا يوضح مكونات السيولة

النقدية فى المملكة العربية السعودية لإلاعوام ١٩٧٣ - ١٩٨٠م

جدول رقم (٦) (١)

مكونات السيولة النقدية في المملكة العربية السعودية

بالريال السعودي (مليون)

العام	النقد المتداول	ودائع تحت الطلب	ودائع ادخارية ولاجل	ودائع أخرى شبه نقود
١٩٧٣	٢٤٨٧ر٨	٢٢٥٩ر٣	٨١٤ر٣	٦٥٦ر٤
١٩٧٤	٣٣٧٤ر٧٤ر٤	٣١٩٥ر٢	٩١٣ر٥	١٢٤٨ر١
١٩٧٥	٥٠٥١ر٦	٥٦٣٢ر٥	١٥٣٩ر١	١٨٣٦ر٦
١٩٧٦	٨٥٥٨ر٥	١١٠١١ر٨	١٥٧١ر٩	٣٣١٠ر٤
١٩٧٧	١٣٦٠٧ر١	١٧٦٠٩ر٦	١٨١٠ر٦	٤٣٠٧ر٦
١٩٧٨	١٧٩٦٩ر٦	٢٧٣٢٧ر٤	٣٠٦٠ر٢	٥٢٥٩ر٩
١٩٧٩	٢١٠٠٩ر٦	٢٩٤٧٦ر٣	٤١٦٥ر٢	٦٧٢٨ر٨
١٩٨٠	٢٥١٩٨ر٨	٣٠٤٤٨ر٥	٩٥١٠ر٠	٧٥١١ر٢

وإذا نظرنا الى نسبة الودائع الادخارية ولاجل في الجدول السابق الى مجموع النقد المتداول والودائع تحت الطلب، نجد أن الودائع الادخارية تشكل نسبة ضئيلة . مما يعبر عن عدم رغبة أو مقدرة البنوك التجارية على زيادة وتنشيط الائتمان طويل الاجل، لاسباب قد ترجع الى انخفاض سعر الفائدة الحقيقية، مخاطر التضخم، مخاطر الصرف الأجنبي، أو تفضيل السيولة النقدية لأغراض المضاربة أو

(١) بنى الجدول على أساس أرقام واردة في تقرير مؤسسة النقد

العربي السعودي لعام ١٩٧٨م ص ٤٠ عام ١٩٨١ ص ٢٩ - مع ملاحظة

أنه اعتبر منتصف العام الهجري بداية للعام الميلادي.

الدوافع الدينية لدى بعض المستثمرين - التي تمنعهم من التعامل بالطرق الربوية المحرمة شرعا ، هذا بالإضافة الى عدم وجود أسواق مالية كما أشرنا من قبل تساعد على تسهيل حركة التداول والاستثمار .

ولعل من الضروري عقد مقارنة بين حجم القروض الاستثمارية التي تمنحها البنوك المحلية للمقترضين في الداخل وحجم استثمارات هذه البنوك في الخارج لنرى حجم وسائل التمويل المتاحة التي لاتجد منافذ استثمارها في الداخل .

جدول رقم (٧)

حجم ايداعات البنوك السعودية بالخارج مقارنا
بالاستثمارات والقروض التي تقدمها محليا
(بملايين الريالات)

السنة	قروض شخصية وتجارية	استثمارات	المجموع	موجودات لدى البنوك في الخارج
١٩٧٣	١٧١٥	٦٥	١٧٨٠	١٣١٢
١٩٧٤	٢٢٨٣	١١٥	٢٣٩٨	١٨٣١
١٩٧٥	٤٤١٠	١٠٤	٤٥١٤	٢١٢٦
١٩٧٦	٦٥١٢	٢١٠	٦٧٢٢	٣٤٧١
١٩٧٧	٩٦٣٨	٢٤٦	٩٨٨٤	٨٠٣٦
١٩٧٨	٩٧١٤	٤٠٥	١٠١١٩	٩٣١٩
١٩٧٩	٢٠٨٢٨	٧٤٢	٢١٥٧٠	١٠٩٧٥
١٩٨٠	٣٠١٤٨	٧٣٥	٣٠٨٨٣	١٧٠٧٣

المصدر: بنى الجدول على أساس تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي لعام

١٩٧٨ ص ١٦٢ و عام ١٩٨١ ص ٢٤ .

ومن الجدول رقم (٧) نلاحظ زيادة القروض الشخصية والتجارية زيادة مضطردة بينما أن القروض الاستثمارية تشكل نسبة ضئيلة فهي لم تزد عن ٧٤٢ مليون ريال في عام ١٩٧٩ م ، ونلاحظ كذلك أن استثمارات هذه البنوك في البنوك الخارجية تنمو بسرعة كبيرة مما لا يدع مجالاً للشك في أن القطاع الخاص لا يجد مجالاً للاستفادة من القروض للاغراض الاستثمارية .

والسبب في ذلك كما ذكرنا هو طبيعة النظام المالي والنقدي نفسه الذي يقوم على أساس أن العمليات المالية الحكومية هي المصدر الرئيسي لزيادة سيولة القطاع الخاص ، حيث " ساهم التدفق النقدي الحكومي بحوالي (٩٤ ٪) من السيولة الاحتمالية التي استوعبها الاقتصاد المحلي خلال السنوات التالية لعام ١٩٧٣ م ، بينما ساهم القطاع الائتماني المصرفي بنسبة (٦ ٪) فقط (١) .

ولقد كان دور الحكومة في زيادة السيولة النقدية في الداخل للاغراض الاستثمارية دوراً واضحاً فقد تمكنت من إنشاء مؤسسات اقراض متخصصة لتقديم القروض (بدون فوائد) بما في ذلك القروض المتوسطة والطويلة الاجل الى مختلف القطاعات الاقتصادية حيث تطورت قيمة ما اقترضته هذه المؤسسات من (٢٠٨) مليون ريال عام ١٩٧٣ الى (١٩٠١٤) مليون ريال في عام ١٩٨٠ .

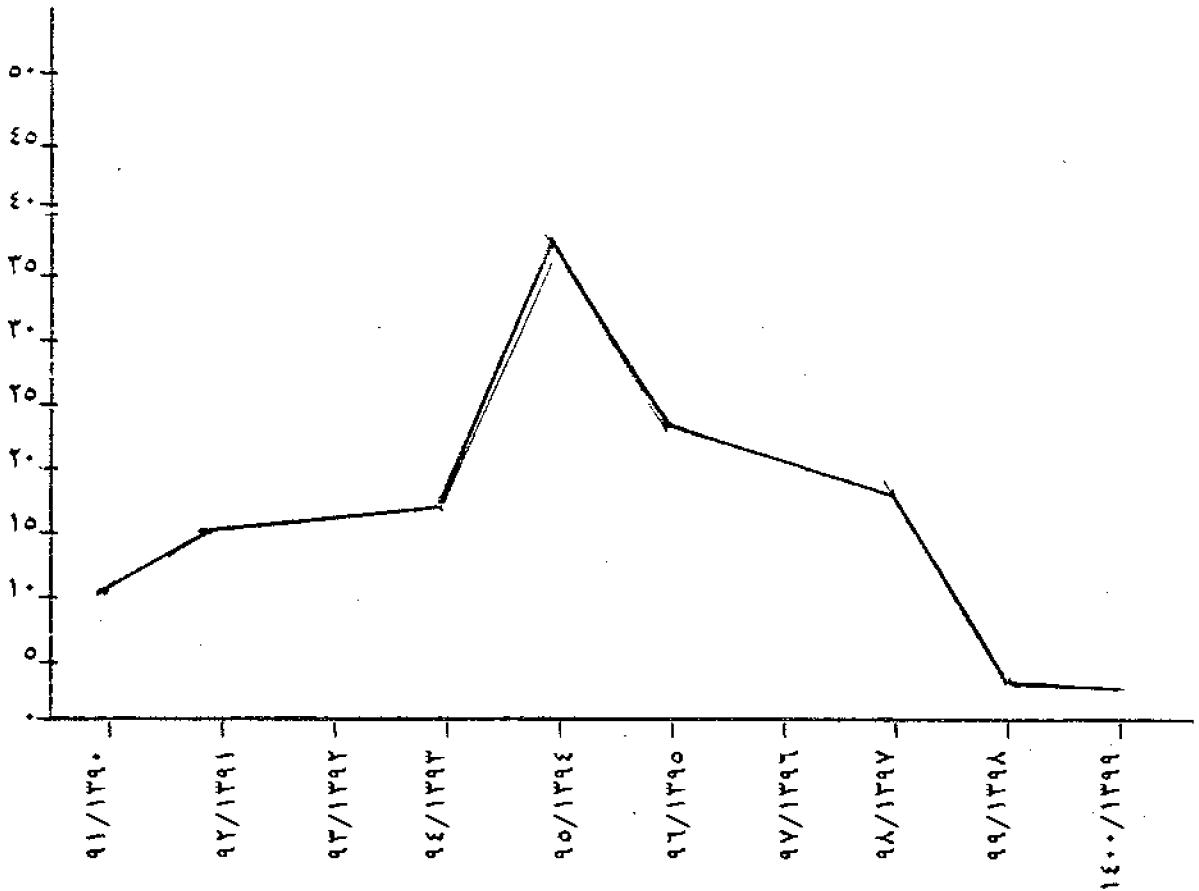
(١) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام

١٤٠٠ - ١٤٠١ هـ ، جـدة ، ص ١٥ .

ولقد نجمت عن هذا الانفاق الحكومي المتزايد ضغوط "تضخمية" فقد
 نمت وسائل الدفع كما رأينا بسرعة فاقت المقدرة الاستيعابية
 للاقتصاد غير أن الحكومة تمكنت من السيطرة على التضخم بوسائل عدة منها
 ترشيد الانفاق الحكومي ودفع الاعانات للمنتجين المحليين ودعم
 اسعار المستوردات الغذائية كما نرى في الرسم البياني التالي:

الفجوة التضخمية

بعدل التغير السنوي



المملكة في بداية تدفق إيرادات البترول مشكلة حفظ هذه الفوائض المالية فلجأت الى البنوك الشهيرة والمؤسسات المالية الكبيرة لتحفظ بأموالها في شكل استثمارات قصيرة ومتوسطة الاجل تمهيدا لاستيعابها محليا متى أصبحت الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى تسمح بذلك . ويرى المسؤولون أن هذه السياسة هي الأفضل في سبيل تجنب المخاطر . . برغم انخفاض معدلات الفائدة على مثل هذه الاستثمارات . لذلك فان سياسة الاستثمارات من وجهة النظر الحكومية في المملكة العربية السعودية ضد المخاطر وهدفها الرئيس هو سلامة ارمدها وليس عائد هذه الارصدة .

(٢) الاستثمار في الاجل القصير والمتوسط :

تمشيا مع سياسة المحافظة والابتعاد عن المخاطر لجأت مؤسسة النقد العربى السعودى الى استثمار فوائض عائدات البترول المالية في الاجل القصير والمتوسط الذى لايزيد عن خمس سنوات لاعتقاد المسؤولين فيها بأن الاستثمار لفترات قصيرة هي الضمان ضد التضخم (١) .

والتفسير الرسمى لقرار الاستثمار ، لفترات قصيرة هو أن هذه الاموال ارمدة حكومية محتفظ بها لمشاريع التنمية الاقتصادية ويمكن احتياجها لهذا الغرض ، في أى وقت لذلك لابد من تجنب تجميدها

(١) Business Week: New Targets for Saudi Cash, November 7, 1977, p.88.

في استثمارات اجنبية طويلة الامد^(١)، لذلك فان معظم ارصدة الحكومة السعودية كما ذكرنا تستثمر لآجال قصيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة وأوروبا في البنوك والاوراق المالية الحكومية .

لكن هناك دلائل على أن مؤسسة النقد العربي السعودي بدأت تستثمر لفترات أطول وتزيد من استثمارات في المؤسسات الخاصة مما يدل على حدوث تغيير في سياسة الاستثمار أو أن ظروف سوق الاستثمار قد حتمت مثل هذا التغيير ، بمعنى أن فرص الاستثمار لآجال قصيرة غير متوفرة مما اضطر المؤسسة الى الاستثمار لآجال طويلة^(٢) .

(٣) عدم الاستثمار في العقارات :

تهدف سياسة الاستثمار السعودية الى تجنب استثمار فوائض اموالها البترولية في العقارات في الدول الغربية لما يثيره هذا النوع من الاستثمارات من حساسيات في الدول المستثمر فيها^(٣) .

(٤) عدم الاستثمار في الذهب :

ان شراء كميات كبيرة من الذهب ستؤدي الى ارتفاع اسعاره ومن ثم اضعاف قيمة العملات العالمية وبالتالي رفع نسبة التضخم العالمية ، ونظر الخطورة المضاربة في أسواق الذهب العالمية .

(١) Michael Prest: Investment of Surplus Revenues Leaves Gulf States much of think about, MEED, August 3, 1974, p.7.

(٢) د. سعود البريكان : الاستثمارات الخارجية لاموال النفط ، بحث مقدم الى دورة الميزانية العامة كأداة للتنمية الاقتصادية الادارية ، محرم ١٤٠١ ص ١١ .

(٣) TIME: The Saudis & Dollars, Nov.27, 1978, p.91.

كــان من ضمن سياسة الاستثمار السعودي تجنب شراء الذهب بكميات كبيرة من أجل الاستثمار^(١).

(٥) عدم التركيز على اسهم الشركات الاجنبية الكبيرة:

لقد وجد المسؤولون عن سياسة الاستثمار في المملكة أن شراء نسبة كبيرة من رأس مال الشركات الاجنبية يسبب قلقا في الدول المضيفة ، غالبا ما ينتج عنه بعض المضايقات للدول المستثمرة لذلك وضعت المؤسسة سياسة عدم شراء أكثر من (٥ ٪) من رأس مال الشركة ، كما أن كشف هذه المعلومات قد يؤدي الى استغلالها سياسيا واعلاميا للتشهير بالدول المستثمرة .

ويجب ألا يغرب عن الذهن انه برغم هذه السياسة الاستثمارية المتحفظة التي تسلكها الحكومة السعودية فان اموالها المودعة في الخارج قد تتعرض لكافة انواع المخاطر التي يمكن ايجازها فيما يلي :

- ١- العجز عن تسديد الديون
- ٢- المصادرة
- ٣- التفضيم

TIME: The Saudis and Dollars, November 27, 1978, (١) p. 91.

ولابد من الإشارة الى أن حوالى ٨٥ ٪ من ارصدة المملكتـة العربية السعودية بالخارج بالدولار الأمريكى ، ويعتقد بـمـسـسـض الاقتصاديين أن هذا الوضع قد حتمه عدم وجود سوق مالى خارج نطاق سوق الدولار قادر على استيعاب فوائض اموال النفط الضخمة (١) .

وتجب الإشارة هنا الى أن العلاقات الدولية أصبحت متداخلة ومعقدة للغاية ، بحيث أن القرارات الاقتصادية لم يعد بالامسكان اتخاذها في معزل عن القرارات السياسية ، والطول الاقتصادية المثلى كما يراها الاقتصاديون قد لا تكون هى افضل الحلول من وجهة نظر صائعى القرارات السياسية .

حجم ونوعية الاستثمارات الحكومية السعودية فى الخارج :

لعل من المناسب ايضاح حجم ونوعية الاستثمارات الحكومية فى الخارج بواسطة مؤسـسة النقد العربى السعودى لعام ١٩٨٠ م ، باعتباره نهاية الفترة محل الدراسة ، ولانه يعطى فكرة واضحة عن أهمية حجم هذه الاستثمارات التى لا تشمل حصص مساهمة الحكومة فى المنظمات الدولية ويوضح ذلك الجدول التالى رقم (٨) .

(١) Louis Turner and James Bedore: Saudi Arabia: The Power of the Purpose Strings, International Affairs, Vol.54, No.3 (July, 1978), p.419.

جدول رقم (٨) (١)

حجم ونوعية استثمارات مؤسسة النقد السعودي في الخارج
في عام ١٩٨٠ بالدولار الأمريكي

نوعية الاستثمار	بالريال السعودي مليون	بالدولار الأمريكي مليون
ودائع لدى البنوك في الخارج	٦٩٠٧٥٨	٢١٠٥٩٧
استثمارات في سندات عالية أجنبية	١٧٨٠٤٥٨	٥٥٠٢٥٠
ذهب وفضة	١٥	٤
موجودات أخرى متنوعة	٤٠٦٤٠	١٠٤٣٦
المجموع	٢٥٢٠٨٧٢	٧٨٠٢٨٨

ومن الجدول السابق يتضح لنا أن مجموع قيمة استثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي في نهاية عام ١٩٨٠م يبلغ حوالى (٧٨) بليون دولار أمريكي في حين قدرنا سابقا بموجب الجدول رقم (٤-٢) أن حجم الفوائض المالية يبلغ حوالى (١٠٩) بليون دولار. وبمقارنة الرقمين يمكن القول بأن الفرق يشكل الاحتياطات الرسمية الحكومية ومساهمتها في المنظمات الدولية . وكذلك الاستثمارات الشخصية التي لم تتمكن مؤسسة النقد من حصر بياناتها.

(١) أعد الجدول على أساس الأرقام الواردة في تقرير مؤسسة النقد السعودي لعام ١٩٨١م، ص ١٢٤.

وفى النهاية يجب أن نشير الى أن تراكم " الفوائض المالية " جاء نتيجة أن الدولة تنتج كمية من البترول ، تفوق احتياجاتها المالية ، بل وتتجاوز طاقتها على استيعاب العائد من هذا الانتاج ، وقد يتسأل البعض عن السبب فى ذلك ، ويجب أحد المسؤولين قائلا .. " ان المملكة لاتستطيع محليا ودوليا أن تحدد انتاجها لانها تعرف الابعاد الخطرة لهذا الاجراء على الاقتصاد العالمى والصناعة الدولية ، وعلى المملكة نفسها ، ونحن فى مواجهة دخل يتراكم باستمرار ، دون أن تكون لنا السيطرة على ذلك ، وليس امامنا الا أحد الخيارات الثلاثة التالية (١) .

(١) اما أن نترك هذه الاموال فى البنوك ليأكلها التضخم ،
أو المعونات الخارجية .

(٢) واما أن نستثمر هذه الاموال فى الخارج ، دون أن تكون لنا سيطرة عليها ، مما يعنى انها قد تضع فى أى وقت وهى امور حدثت لبلدان كثيرة ، ولايوجد أبدا ما يحول دون حدوثها للمملكة .

(٣) البديل الثالث وهو الذى تبنته المملكة ، وهو التنمية الاقتصادية .

(١) هشام ناظر : المدينة المنورة ، العدد ٢٧٤١ ، ١/٨/١٣٩٦هـ
جدة ، ص ٤ .

الفصل الخامس

الاقتصاد السعودي ومشكلة الطاقة الاستيعابية

الفصل الخامس

الاقتصاد السعودي ومشكلة الطاقة الاستيعابية

لا شك في أن الكتابات الاقتصادية في مجال التنمية - مليئة بآراء مختلفة حول معنى الطاقة الاستيعابية Absorptive Capacity ولقد بدأ استعمال هذا التعبير عند الدول المتقدمة صناعياً حين استخدمته لقياس المساعدات المالية التي تقدم للسدول النامية ، بناء على ما يمكن انفاقه ليزيد من طاقتها الإنتاجية في خلال فترة زمنية معينة . وبذلك لا يوجد تعريف واضح متفق عليه بحيث يمكن فعلياً قياس الطاقة الاستيعابية رقمياً .

لكن الفكرة العامة للطاقة الاستيعابية يمكن توضيحها بأنه تحت شروط معينة فإن زيادة الاستثمار في أحد المدخلات الإنتاجية سيؤدي إلى انخفاض معدل العائد بحيث يميل إلى نقطة يكون فيها من الأجدي تحويل الاستثمار والموارد إلى أغراض إنتاجية أخرى .

وتشير الطاقة الاستيعابية إلى "أقل معدل متوقع لعائد استثمار رأس المال والذي يقبل به المستثمر" (١) وبمعنى أوسع يمكن تعريف الطاقة الاستيعابية "بأنها الكمية الإجمالية لرأس المال - سواء كان رأس المال محلياً، أو أجنبياً أو رأسمال مضاف إلى مساعدات فنية ، والذي يمكن لدولة نامية أن تستخدمه استخداماً منتجاً" (٢) .

(١) El-Mallakh, Ragaei: "Where Does the OPEC Money Go?", The Wharton Magazine, Winter, 1980, p.36.

(٢) Adler, Jhone Hans: Absorptive Capacity: The Concept and its Determinants, Brookings Staff Paper, The Brookings Institution, Washington, D.C., June, 1965, p.iii.

كما يمكن تعريف الطاقة الاستيعابية بأنها "مقدرة الاقتصاد على استيعاب السلع والخدمات الحقيقية، خاصة المستوردة". (١)

ولأغراض تتعلق بهذا البحث فإنه يمكننا قبول التعريف التالي لاصطلاح الطاقة الاستيعابية: "عندما يواجه أى اقتصاد معوقات محلية، مثل نقص الأيدي العاملة المدربة، طاقة صناعية محدودة موانئ ذات تسهيلات محدودة، فإنه لابد أن يكون هناك حداً أعلى لما يمكن إنفاقه داخل هذا الاقتصاد، دون حدوث آثار جانبية ضارة، وبمعنى آخر - يمكن الانفاق في حدود معدل معين، بحيث لايسبب تضخماً حاداً. أما إذا كان معدل الانفاق مرتفعاً، فإن هذه المعوقات سوف تساعد على ارتفاع التكلفة والأسعار، واحداث التضخم غير المرغوب فيه". (٢) وعند ذلك، يمكن أن نصف الاقتصاد بأن طاقته الاستيعابية أضيق من أن تمتص التدفقات الرأسمالية سواء في مجالات الاستثمار أو الاستهلاك.

(١) Abol Fathi, Farid et. al. The OPEC Market to 1985, Lexington Books, Lexington, Mass., 1977, p.23.

(٢) Roman Knaucrhas: The Economic Development of Saudi Arabia: An Overview, Current History, Vol.72, No. 423, (January, 1977), p.32.

وتعانى معظم الدول البترولية فى الشرق الأوسط مشكلة عدم التوازن بين رأس المال كأحد عناصر الانتاج من ناحية ، وبقية عناصر الانتاج من ناحية أخرى . حيث تتوفر رؤوس الأموال بينما هناك نقص حاد فى الموارد البشرية ، والمهارات الفنية والأراضى الصالحة للزراعة ، وإذا أمكن لزيادة الكثافة الرأسمالية أن تحل محل النقص فى بعض عناصر الانتاج فان هذا سوف يكون " الرحد معين ينطبق بعده قانون تناقص الغلة " .

وبناء على ذلك فقد قسم أحد الباحثين ^(١) ، الدول العربية الممطرة للبترول الى قسمين من حيث " الطاقة الاستيعابية " .

المجموعة الأولى تتضمن : الجزائر ، والعراق ، على أساس توفر اليد العاملة ومقدرة التنوع فى الانتاج الاقتصادى ، بحيث يمكنها امتصاص والاستفادة من جميع دخولها البترولية .

المجموعة الثانية : السعودية ، الكويت ، قطر ، ليبيا ، والامارات العربية المتحدة . وتعتبر المقدرة الاستيعابية - لاقتصادياتها محدودة بسبب محدودية عدد السكان واعتماد دخلها النوعى على مصدر أساسى وحيد هو البترول .

(١) Ahmed Saied Bamakhramah: Policies for Transfer of Technology to Developing Countries, The Case of Middle Eastern Oil Exporting Countries, Ph.D. Dissertation, 1981, University of Miami, Coral Gables, Florida, U.S.A., p.81.

وفى رأينا - أن هذا التقسيم وان كان يبدو منطقيا ، الا أنه ليس صحيحا بالضرورة ، ذلك لانه طبقا للتعريفات السابقة لمفهوم الطاقة الاستيعابية ، يمكن اعتبار جميع هذه الدول ذات طاقة استيعابية محدودة . لانه لا يمكن القول بأن التجهيزات الأساسية متوفرة فيها ، أو أن القوى العاملة الوفيرة مهيأة للإنتاج بكفاية عالية . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى - فان مسألة ضيق واتساع الطاقة الاستيعابية تتعلق بعناصر ومحددات كثيرة ، كما سنرى فى نهاية هذا الفصل.

ولقد استخدم عدد من الاقتصاديين طرقا مختلفة للتعرف على الطاقة الاستيعابية فى أى اقتصاد ، نذكر منها الطـــــــرق التالية :

(١) طريقة الفجوتين : Two-Gap-Approach Model:

وهى طريقة استعملها (شينرى)^(١) H.B. Chenery لايضاح معوقين أساسيين للدول المتخلفة هما انخفاض معدل الادخار المحلى ونقص كمية العملات الأجنبية المتاحة لاستيراد المعدات الرأسمالية . وهذا المفهوم لا ينطبق بالتأكيد على واقع المملكة العربية السعودية حيث لا يوجد هذان المعوقان أصلا فى التجربة السعودية . فليست هناك علاقة حقيقية بين معدل الادخار المحلى وكمية العملات الأجنبية المتاحة للاستيراد نظرا لوجود الفوائض المالية بالعملات الصعبة .

(١) H.B. Chenery and A. Strout: Foreign Assistance and Economic Development: American Economic Review, 56 (September, 1966), pp.676-733.

(٢) طريقة رأس المال / الانتاج : The Capital Output Approach

وهذه الطريقة استخدمها (هورفات)^(١) Branko Horvat حيث عرف الطاقة الاستيعابية بأنها عبارة عن جدول يوضح العلاقة بين أحجام مختلفة من الاستثمارات ، أى أن الاقتصاد فى نظره - عبارة عن طاقة انتاجية عملاقة يمكن أن تتمدد الى حد معين فى فترة زمنية محددة ، ولكن لا يمكن أن تزيد الانتاج بمجرد زيادة رأس المال ، لأن اضافة أية " استثمارات " ستؤدى الى نقص الانتاج بدلا من زيادته .

وهذا معناه أن هورفات يتصور امكانية قياس الطاقة الاستيعابية ، لكن هذا التصور يعانى من القصور حين نحاول تطبيقه باستخدام الطرق التحليلية والرياضية .^(٢)

(١) Branko Horvat: The Optimum Rate of Investment, Economic Journal, Vol.68 (December, 1968), pp.747-767.

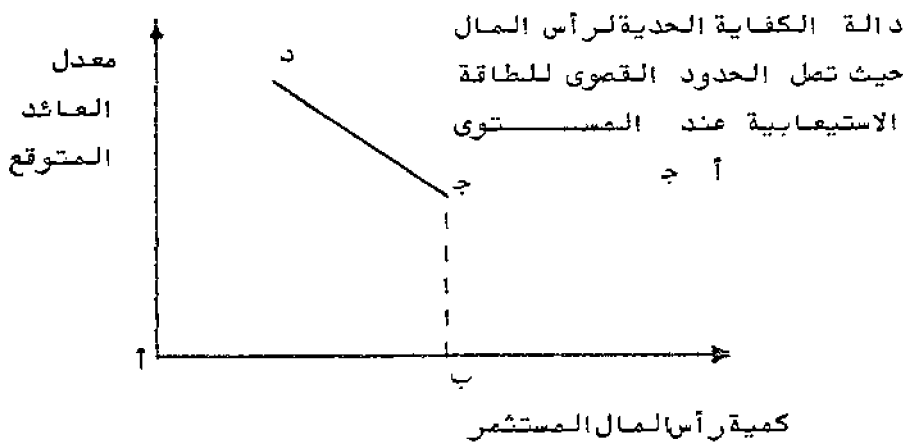
(٢) Omair, Saleh A.: A Study of the Association between Absorptive Capacity and Development Strategy in Saudi Arabia, Texas Technical University, Ph.D., 1976, p.28.

٣- طريقة المعدل الحدى للعائد: The Marginal Rate of Return

وهذه طريقة أدلر Adler (١)، حيث بنى افتراضاته على أساس أن الدول النامية تعاني من نقص خطير في العوامل الانتاجية المساعدة، ومن المفهوم أن هناك حد معين للطاقة الاستيعابية لمثل هذه الاقتصاديات النامية، وبالتالي فإن الكفاية الحدية لرأس المال سوف تنخفض بدرجة فجائية الى معدلات سالبة بمجرد إضافة أى كميات من رأس المال بسبب نقص العوامل الانتاجية المساعدة كما يتضح من الشكل التالى :

شكل رقم (١)

استخدام دالة الكفاية الحدية لرأس المال
فى قياس الطاقة الاستيعابية



(١) John Adler: Absorption Capacity: The Concept and its Determinate, Brookings Institution, Washington DC., 1965, p.5-10.

ويرجع (أدلر) ضعف الطاقة الاستيعابية الى عوامل عديدة
أسماها العوامل المساعدة ، وأهمها :-

- أ - نقص المعرفة والمهارات .
- ب - عدم استقرار التشريعات والنظم الحكومية .
- ج - المعوقات الاجتماعية والثقافية .

وبرغم أن هذا المفهوم قد ينطبق على بعض الدول النامية
الا أنه ذو فاعلية محدودة بالنسبة للاقتصاد السعودى مثل المفهومين
السابقين ، وذلك لامكانية معالجة العامل الاول عن طريق استقدام ايدي
عاملة فنية منتقاه ، كما أن العامل الثانى يكاد يكون غير متوافر
فى التجربة السعودية ، اما العامل الثالث فهو متغير تابع للخدمات
التعليمية والثقافية ، والتي يمكن أن تأخذ مكانا اكثر اهمية ففى
التنمية المخططة وهو ما تسعى المملكة العربية السعودية جـادة
لتحقيقه .

ويرجع البعد النسبى لهذه المفاهيم عن ظروف التجربة السعودية
الى اعتبارات هامة منها :

- (١) فى حين تعاني المملكة العربية السعودية من ندرة جـادة
فى الايدي العاملة الا انه من الممكن - مرحليا - معالجة
ذلك كما ذكرنا بالاستقدام من الخارج .

(٢) ان المملكة ليست في حاجة الى تمويل من الدول المتقدمة بسبب توفر فوائدها المالية .

(٣) أن هناك نقصا نسبيا في العوامل الانتاجية المساعدة ، ولكن يمكن التغلب عليه عن طريق الاستثمار الهيكلي. اذ لا بد من تعديل لتوجيه اكبر نسبة من الاستثمارات في بناء القاعد الأساسية للاقتصاد والمجتمع في مجالين رئيسيين هما :

أ - التعليم والتدريب في محاولة لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة .

ب - بناء التجهيزات الأساسية مثل الطرق والموانئ ومرافق المدن الصناعية ، ولتنفيذ هذه الاهداف لتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي فلا بد من اتباع استراتيجية للتنمية الاقتصادية تأخذ في حساباتها الاعتبارات التالية :

- ١- الابعاد المختلفة للمعوقات المعروفة .
- ٢- استخدام الكفاءة الرأسمالية في معدات الانتاج لتوفير الايدي العاملة .
- ٣- معرفة فرص الاستثمار المتاحة ، والبديلة على أساس يعكس طبيعة وخصائص الموارد الانتاجية المتاحة .
- ٤- اعطاء مكان هام للتنمية الاجتماعية والثقافية ، في استراتيجية التنمية المخططة الشاملة على أساس

النموذج الاسلامى ، مع تحديد واضح للقطاعات محل التنمية وفقا لبرامج وأولويات محددة .

٥- تنظيم برامج محددة تهدف الى رفع الكفاية الانتاجية والادارية بصفة مستمرة .

٦- البحث فى امكانيات التعاون والتكامل الانتاجى ، وفتح الاسواق بين الدول العربية والاسلامية .

٧- التوازن النسبى فى توزيع الانفاق الاستثمارى عسى القطاعات المختلفة - انتاجية وخدمية ، مع التركيز على مشروعات زيادة الترابط بين الوحدات الانتاجية المكونة للاقتصاد القومى .

نخلص من هذا الى ان مجرد توافر كميات ضخمة نسبيا من رأس المال فى صورة نقدية لا يعنى بالضرورة حتمية الوصول الى مجتمع اقتصادى متقدم تلقائيا ، وبدون حدوث تفاعل بين رأس المال من جهة ، وبقية عناصر الانتاج فى الاقتصاد من جهة اخرى ، لا يمكن تصور معالجة مشكلة الخيق النسبى فى القاعدة الانتاجية ، والمحدودية النسبية فى الطاقة الاستيعابية .

وهناك من الاقتصاديين من يرى انه " يجب استبعاد فكرة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد من مفهوم التنمية ، وخاصة فى الاقتصاد

البترولى ، ففرص الاستثمار متوافرة ، غاية الامر نحتاج الى تعديل فى الهيكل التنظيمى ، وفى اساليب وطرق تحويل رأس المال النقدى الى رأس مال صناعى . وما يسبب التضخم ليس هو حجم الانفاق الاستثمارى ، وانما نوعية هذا الاستثمار" (١) .

واعطى د . شيهه دليلا على صحة استنتاجه بأن " معدلات التضخم فى المملكة العربية السعودية قد تحددت منذ أن بدأت المملكة فى التخلي عن سياسة الاكتنار ، وتعقيم الثروة النقدية فى اصول نقدية اجنبية ، وتخصيص الجزء الاكبر من مواردها للانفاق على التنمية الاقتصادية ، وعلى خلق فرص التوظيف الاستثمارى" (٢) .

كما أن هناك رأيا اقتصاديا يقول أصحابه " صحيح أن المملكة العربية السعودية تواجه كثيرا من مشكلات التخلف فى كافة المرافق .. ولكنها ستكون غلظة لو طبقت فكرة الطاقة الاستيعابية لرأس المال . بحيث تحدد مقدرة الحكومة على زيادة سعة الانفاق ، وأنه من المهم التفرقة بين " الطاقة لاستيعاب رأس المال Capital Absorptive Capacity وبين ما يسمى " الطاقة الاستيعابية للانفاق " Expenditures Absorptive Capacity ويستطرد هذا الرأى الى القول بأنه من الافضل أن يوجه ، بجانب الانفاق الاستثمارى ، انفاق آخر ضرورى لرفع مستوى معيشة السكان بزيادة الاستهلاك ، حيث ان هذا يعتبر من اهداف استراتيجية التنمية" (٣) .

(١) د . مصطفى شيهه : " مشكلة التضخم فى الاقتصاد البترول " نموذج الاقتصاد السعودى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨١م ، ص ١٠٦ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٣) Donald A. Wells: Saudi Arabian Development Strategy, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Wahsington DC., 1976, p.16.

ان الذى نريد التوصل اليه هنا ليس شرحا لمفاهيم الطاقة الاستيعابية من الناحية النظرية فى حد ذاتها، أو نفى عدم وجود محدودية نسبية فى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودى أصلا، لان هذا معناه عدم وجود حدود لآطار الانفاق العام، على الاقل فى الفترات القصيرة نسبيا، والمانود تأكيد حقيقة أن المشكلة قائمة آنيا، ولكنها ليست مشكلة مستعصية الحل، اذ يمكن معالجة تدريجيا خلال الزمن، فبجانب حدوث بعض الموجات التضخمية، أمكن أيضا توسيع الطاقة الاستيعابية نسبيا .

ونحن نختلف مع رأى القائل بأن " محاولة زيادة مستوى الانفاق من إيرادات البترول على أوجه الاستثمار فى القطاعات غير النفطية سوف يصطدم بالحدود القصوى الحالية للطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودى (١) ، لأنه لا توجد مثل هذه الحدود - منطقيا وعمليا - خلال الزمن .

كما أن " عدم كفاية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد باتجاه العائد الحدى لرأس المال نحو الانخفاض حتى يصل الى مستوى المفرر فى بعض المجالات نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجى ، الذى ينعكس فى عدم استجابة العرض الكلى للسلع والخدمات لآى زيادة اضافية للاستثمار، فى تلك القطاعات المشار اليها ، هو ما يترجم فى صورة ارتفاع متزايد فى معدل التضخم " (٢) . أمر مشكوك فيه لسببين :-

(١) د . محمد احمد سالم : " حول مستقبل الاقتصاد السعودى "

الجزيرة ، - العدد ٣٤٤٥ ، ١٩٨٢/١/٨ م . ص ١٦

(٢) المرجع السابق ، ص ١١

١- ان الاقتصاد السعودى مازال فى بداية عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم سيظل العائد الحدى لرأس المال ايجابيا لفترات ليست بالقصيرة فى كثير من القطاعات الانتاجية .

٢- ان ترجمة تزايد الموجات التضخمية على أساس انها نتيجة مباشرة لعائد حدى صفرى أمر مشكوك فيه ، لان هناك العديد من أسباب التضخم - المحلية والعالمية - بجانب الجمود النسبى فى الجهاز الانتاجى آنيا .

وتأسيسا على ذلك لايعقل القول بأنه يجب ابقاء جميع القطاعات الانتاجية فى حالة تخلف وجمود ، بحجة عدم قسسية الطاقة الاستيعابية على امتصاص مزيد من الاستثمارات ، وكأن التنمية الاقتصادية فى تصور اصحاب هذا الرأى هى مجرد استثمار فى قطاع معين - مع بقاء كافة العوامل الديناميكية ثابتة دون تغيير - على أساس اقتصادية بحته .

"وان القول بوجوب الانتظار لبناء جميع التجهيزات الاساسية التى تحتاج اليها عملية تنمية القطاعات الانتاجية قبل البدء فى برامج التنمية ذاتها، معناه قبول أسهل حل للبقاء فى مرحلة التخلف" (١) .

(١) Henry J. Bruton: Principles of Development Economics, Prentice-Hall Inc., Englewood clifts, N.J., 1965, p.352.

نخلص من هذا الى أن الفرق بين التخلف والنمو هو المقدرة على الحركة وبالتالى - فاق الاعتساف بفكرة المقدرة الاستيعابية ليس سببا لايتهرب في التدفقات الرأسمالية الاستثمارية الى قطاع معين ، لأن فكرة الطاقة الاستيعابية ليست أكثر من أداة من أدوات التحليل الاقتصادي ، لوصف وضع اقتصادي معين تحت ظروف اقتصادية معينة ، قابلة بالتأكيد للتغير خلال الزمن أى أنها بتعبير آخر مقياس لمعرفة أى القطاعات أولى بزيادة الانفاق الاستثمارى ، وإلى أى حد ، حتى يمكن تحقيق التوازن بين القطاعات الانتاجية من ناحية ، والطلب الكلى على السلع والخدمات من ناحية أخرى ، أى أنها نظرة التخطيط الى الاهداف والوسائل فى الاجلين المتوسط والطويل .

وان فكرة الطاقة الاستيعابية لانقلابها على علاقتها، ولانرفضها برمتها ، ولكن نستعملها كمؤشر اقتصادى يخدم اهداف التخطيط الاقتصادى دون خوف كبير من الآثار التضخمية ، التى يمكن التصدى لها باستخدام الرقابة على الاسعار ، والاعانات ، وتخفيض الضرائب ، بدلا من اللجوء الى الحد من الانفاق الحكومى .

ولاشك فى أن " كل اقتصادى يعرف أن كل دولة لها حدود معينة فيما يتعلق بمعدل تكوين رأس المال الذى ينتج عنه زيادة فى الإنتاجية ، خلال فترة زمنية قصيرة ، كما أن هناك محددات فنية ، مثل : حجم صناعة الانشاء ، ومدى توافر المواد الخام ، والقوة العاملة ، وكفاءه البنية الاساسية والتجهيزات ، مثل : الموانئ

ونظم المواصلات والاتصالات ، وتوافر الاسكان للعمال الجديدة القادمة من الداخل والخارج ، والمجمعات الصناعية المتكاملة ، ومن المحددات أيضا ما يتعلق بحجم السكان ، وعدد القوة العاملة الفنية والادارية ، والنظم الانتاجية والادارية ذاتها ، والقيم الاجتماعية ، والدوافع الذاتية للعمل المنتج ، والقيم الاخرى التى تتعلق بمقدرة القطاع الحكومى على محاربة الاسراف وفساد الذمم وسوء استخدام الامسـسـوال المتاحة للاستثمار " (١) .

والواقع أن المملكة العربية السعودية - مثل أى دولة نامية - تواجه كل هذه المشكلات ، ولكن السؤال هو .. هل تحول هذه المعوقات دون أن تنفق الحكومة السعودية ما قررتـه فى برامج التنمية بصرف النظر عن المقدرة الاستيعابية ؟ .

يقول برفوسور "ويلسز Wells" الحقيقة أن فكرة المقدرة الاستيعابية ليس لها علاقة محدودة بالوضع التى تعيشها المملكة ، ذلك أن المملكة فى الوقت الحاضر تتوافر لديها نسبة إيرادات عالية وليس من الضروري أن تنفق الحكومة فوراً إيراداتها على الاستثمارات الانتاجية بل انه من المعقول أن توجه الحكومة نصف إيراداتها على

Everett E. Hagen, *The Economics of Development*, (Homewood, 111. Richard D. Irwin Inc., 1975) pp.430-431.

الانفاق الاستهلاكي بدلا من الانفاق الاستثماري ، وان هذا يعتبر ضروريا ، حيث ان أية خطة اقتصادية لاتسمح بارتفاع مستوى المعيشة المادي للمواطن السعودي تعتبر وجهة نظر ضيقة " (١) .

ونحن وان كنا نتفق مع " ويلز " فيما انتهى اليه بصفة عامة ، الا انه يجب التأكيد على أن الاقتصاد السعودي ، شأنه شأن أى اقتصاد نامى آخر من ناحية ، ولاعتماده على مصدر دخل اساسى واحد من ناحية أخرى ، يحتاج الى تكثيف استثمارى لتنويع القاعدة الانتاجية بصفة عامة ، وتوسيع الطاقة الاستيعابية على وجه الخصوص ، وهنا تتضح الاهمية القصوى للتنمية المخططة للقدرات الانتاجية للمملكة .

وهناك من الاقتصاديين من يرى " أن قدرة الدول المنتجة للنفط ، ولاسيما المملكة العربية السعودية ، على استيعاب الفوائض المالية الضخمة قدرة محدودة جدا - فى اطار زمنى محدد - بالنظر لغياب البنية الاساسية للهيكل العمرانى ، والى قلة عدد السكان النسبية ، مما يحد من أى توسع فى السوق المحلية ، وأيضا نظرا الى أن الخبرة المحلية اللازمة لضمان تنفيذ المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى محدودة " (٢) .

(١) Donald A. Wells: Saudi Arabian Development Strategy, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington-DC., 1976, p. 16.

(٢) محسن قنديل : أموال النفط ومشكلات إعادة الدورة الاقتصادية مطابع مؤسسة روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٧٦ م ، ص ٥٤ .

القومى .. وبالتالي محدودية المتاح من السلع والخدمات ، فى فترة زمنية محددة ، وبالتالي ترتفع الاسعار .

واذا كان هناك من الاقتصاديين من يقترح الحد من الانفاق خوفا من حدوث التضخم - فهل يعنى ذلك أن ننتظر نموا تدريجيا فى الطاقة الاستيعابية، بطريقة عادية ، وفقا للنموذج الانجليزى الكلاسيكى ، مما يستغرق مئات السنين .

لقد أعاد الاقتصادى الأمريكى المعروف " ايرفينج فريدمان Erving Freedman " تنقيح كتابه " التضخم " كارثة عالمية" فى عام ١٩٨٠م ، وهاجم وجهة النظر التقليدية هذه ، والقائلة انه يمكن معالجة التضخم بانقاص الطلب ، واكد ان هذا الحل يوءدى الى البطالة وانخفاض مستويات المعيشة ، وأوضح أن الركود الاقتصادى لا يعالج التضخم وانما يوءدى الى التضخم الركودى (١) .

وكان "فريدمان " من القائلين بفكرة "اقتصاديات العرض" وهى فكرة شائعة حديثا ، وموعداها أنه بدلا من مجرد محاولة تخفيض التضخم ، فإنه يمكن القضاء عليه عن طريق برنامج "التضخم المغيرى " .. وتقوم هذه الفكرة على أساس انه ينبغى ألا نعتبر أن مستوى الانتاج العالمى خارج عن ارادة المستهلكين ،

(١) مجلة فوزيز ، التضخم ليس أمرا محتوما ، مؤسسة فوزيز نيويورك ، المطبعة العربية ١٩٨١ م ، ص ٤٦ .

فالانتاجية ، والاستهلاك ، والاستثمار جميعها متغيرات قابلة للتغيير وكلما غيرنا مستوياتها ، استطعنا القضاء على التضخم الذى هو من صنع الانسان ، وليس أمرا محتما" (١) .

ويمضى فريدمان قائلا : ان زيادة الانتاج لن ترفع بالضرورة من مستوى معيشة كل فرد على الفور، فسيذهب الكثير من زيادة الانتاج الى السلع الرأسمالية لزيادة الانتاجية .

ويخلص فريدمان الى أن معالجة التضخم ستختلف ، كبرنامج محدد، من بلد الى بلد ، وان السياسة الاقتصادية يجب أن تصمم على أساس " زيادة العرض " ، فقد لاحظت جميع دول العالم ، بما فيها الدول النامية ، أن رخاء الولايات المتحدة الامريكية لم يكن قائما على التقشف ، وانما على الانتاج ، ومن الطبيعى أن تمر بحالات ركود وأزمات ، ولكن الحافز الاول هو أن تنتج بكفاءة وتنتج بوفرة .

ونخلص من ذلك ، الى أن المعالجة الحقيقية للتضخم تكمن فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نفسها ، فإذا ما قامت هذه العملية بصورة جادة ومتجددة ومستمرة ، ستتبع المقســــــدرة الاستيعابية للاقتصاد ، ويرتفع بالتالى مستوى انتاجيته ، ويزداد

(١) المرجع السابق، ص ٤٧

عرض السلع والخدمات ، مما يخفف كثيرا من الضغوط التضخمية ، ان لم يعالجها تماما . وعلى كل حال فان " قبول قدر معين من التضخم ، يعتبر حتميا وثمنا معقولا للتنمية السريعة " (١) .

وفى مجال ضرورة ترشيد الانفاق الحكومى - وليس الحد منه - للسيطرة على التضخم والوصول الى الاهداف المخططة ، يقول أحـد المسؤولين السعوديين " اننا نعيش اوهاما أولها أن مالدينا من مال لا ينتهى ولا ينضب ، ويتسع لكل وجه من وجوه الانفاق على كل حقل من حقول التنمية ، ويشجع هذا الوهم قصور الوعى ، وانخفاض الشعور بالواجب ، ان كل مبادئ الادارة السليمة تستهدف الاستخدام الامثل لموارد اقتصادية محدودة ، ولقد كنا خلال السنوات الماضية نتصرف منطلقين من قانون مضاد لقانون الندرة ، وهو قانون " الوفرة " ، ومعنى ذلك أن الكثير من تصرفاتنا لم تكن قائمة على أساس اقتصادى سليم " (٢) .

وتأكيدا للحقيقة التى سبق ذكرها فان المشكلة الاساسية فى الاقتصاد السعودى ، ليست هى زيادة الانفاق العام أو تقييده بقدر ما هى مشكلة نوعية هذا الانفاق ، وتنظيمه أو ترشيده وتوزيعه على فترات زمنية ، وتقديره ، بما يتفق مع الاحتياجات الحقيقية للنمو ومع تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

(١) دافيد مورجان : صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، " السياسة المالية فى البلدان المصدرة للنظ من عام ١٩٧٢-١٩٧٨م " ، التمويل والتنمية ، واشنطن ، مارس ١٩٨٠ ، ص ٢٣ .

(٢) د . غازى القصيبي : التنمية وجهها لوجه ، سلسلة الكتاب العربى السعودى ، مؤسسة تهامة جدة ١٩٨٠ م ، ص ١٠٤ .

ويذكر أحد الباحثين أن " الجزء الأكبر من الانفاق الحكومي يتسرب في شكل نفقات لا إنتاجية مخصصة للجهاز الإداري، والنفقات الجارية" (١)، ولعل هذا هو السبب في ضرورة ترشيد الانفاق الحكومي .

(١) د . مصطفى شبيخ : مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي ، " نموذج الاقتصاد السعودي " الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨١ م .

الفصل السادس

تقويم لتنمية الصناعية في ظل الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٠ - ١٩٧٥ م

((الجزء الثانى))

التنمية الصناعية واسـتراتـيجيتها

الباب الثالث

- - - -

الفصل السادس : تقويم التنمية الصناعية فى ظل الخطة الخمسية الاولى(١٩٧٠ - ١٩٧٥ م) :المبحث الاول : أساسيات الخطة (الاستراتيجية والاهداف)لمحة تمهيدية عن تاريخ التخطيطالاقتصادى فى المملكة العربيةالسعودية

بدأ الاهتمام بالتخطيط الاقتصادى فى عام ١٩٥٨ م بعد أن تبين
 اثر الازمة الاقتصادية التى مرت بها البلاد فى الفترة من ١٩٥٧/١٩٥٥ م
 ان الحاجة ماسة الى نوع من الادارة الاقتصادية للعائدات الحكومية
 من تصدير البترول الخام تحقق الاستقرار الاقتصادى .

ففى عام ١٩٥٨ شكلت لجنة من الخبراء الماليين ، ثم شكلت
 فى عام ١٩٥٩ لجنة التنمية الاقتصادية من بعض المسؤولين
 الحكوميين ، وفى عام ١٩٦٠ طلبت الحكومة من البنك الدولى
 للانشاء والتعمير ان توفد بعثة لبحث المشكلات الاقتصادية واقتراح
 افضل السبل لتطوير موارد الدولة لتكون أساسا صالحا تبني عليه
 خطط التنمية الاقتصادية فى المستقبل ، وبناء على اقتراح هذه
 البعثة فقد انشئ المجلس الاعلى للتخطيط فى عام ١٩٦١ ، الذى
 شكل من عدد من الوزراء ولاسباب فنية وإدارية لم يستطع المجلس
 الاعلى أن يحقق النجاح المطلوب ، واستعانت الحكومة بمجموعة
 فورد فاونديشن : Ford Foundation Group

وخبراء من الامم المتحدة ، اللذان قدما تقريريهما منفصلين
 للحكومة فى عام ١٩٦٤ م ، تم على اساسهما اعادة تنظيم
 المجلس الاعلى للتخطيط فصدر فى عام ١٩٦٥ م مرسوم ملكى بانشاء
 الهيئة المركزية للتخطيط ، وبدأت الجهود الحقيقية للتعاون
 مع باقى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة فى وضع الاسس العلمية
 النظرية للتخطيط الاقتصادى ، فاعدت خطة التنمية الاقتصادية
 الخمسية الاولى التى صدرت عام ١٩٧٠ ، والتى هى موضوع بحثنا
 فى هذا الفصل من حيث اهدافها واستراتيجيتها ومكوناتها ، وآثار
 ومشكلات تطبيقها ، والدروس المستفادة من المعوقات التى
 صادفتها .

المبحث الاول : أساسيات الخطة (الاهداف والاستراتيجيات) :

=====

ان معرفة هيكل وطبيعة النظام المالى للمملكة العربية السعودية ، تعتبر ضرورة لتقدير ابعاد الدور الذى يلعبه القطاع العام فى التنمية الاقتصادية فى البلاد ، فايرادات الزيــــــــــــست بالعملات الاجنبية تشكل المصدر الرئيسى لدخل الحكومة ، ولا يترتب على تحصيلها من قبل الحكومة ، اى انخفاض فى القوة الشرائية للقطاع الخاص ، كما هو الحال بالنسبة للايرادات الناتجة عن الضرائب ، بل على العكس من ذلك ، فان الانفاق الحكومى المحلى من ايرادات الزيت ، تبدأ معه سلسلة من التوسع فى الدخل ، وفى الطلب من قبل القطاع الخاص ، وفى ضوء هذا المفهوم تتضح مدى الاهمية التى يتمتع بها القطاع العام فى التأثير على الاتجاهات الاقتصادية فى البلاد. ويعنى ذلك أن التنمية الاقتصادية فى المملكة بوجه عام ، والتنمية الصناعية باعتبارها احد اركانها تعتمد فى نموها اعتمادا أساسيا على حجم الانفاق الحكومى سواء كان انفاقا استهلاكيا ، أو استثماريا ، أو دعما مباشرا .

ومما لاشك فيه أن اقتصاد المملكة يواجه تحديا مزدوجا ، فمن جهة هو مطالب باستخدام ايرادات الزيت لاغراض التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل ، وهو من جهة اخرى مطالب بتخفيف الضغوط التضخمية التى تلازم زيادة الانفاق مع محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى ، وليس من السهل مواجهة هذا

التحدى فى اقتصاد يولد فيه الانفاق المحلى الحكومى ليس فقط طلبا مباشرا على السلع والخدمات ، بل ويساعد على زيادة السيولة فى القطاع الخاص .

وفى ضوء مسح واقع الاقتصاد السعودى ، وعلى أساس خصائصه الهيكلية ، والظروف التى يمر بها ، ووفقا للاعتبارات الفنية ، تم تحديد اهداف الخطة فى ظل تقشف مالى شديد فرضته ظروف الفترة التى اعقبت حرب الشرق الاوسط عام ١٩٦٧ م .

وكما هو معلوم ، فان هناك اساسا عوامل رئيسية تتحكم بدرجات متفاوتة فى تحديد الاهداف الوطنية العامة لاي خطة تنموية على المستوى الكلى أو القومى ، لعل من أهمها مايلى:-

١- المراحل الزمنية لعملية التخطيط نفسها ، وهذه تتضمن المراحل التالية :

أ - المرحلة قصيرة الاجل ، وهذه تتعامل مع المشكلات الانية الفورية ، وتتعلق غالبا بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة والتى تتطلب قرارات فورية أو عاجلة ، وعادة ما يكون بعدها الزمنى سنة أو أقل .

ب - المرحلة متوسطة الاجل : وعادة ما يكون طولها خمس سنوات . وهى فترة مناسبة لتنفيذ مرحلة من مراحل التنمية ، ومعطياتها ، وتحليل نتائجها ، وملاحظة معوقاتها ، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية ، حيث أن عملية التخطيط بطبيعتها عملية ديناميكية ومستمرة تتطلب اعادة النظر ، والتعديل فى البرامج كلما كان ذلك ضروريا ، ووفقا للظروف المتغيرة والمتجددة .

ج - المرحلة طويلة الاجل : وهذه قد تمتد من (١٥ - ٣٠) عاما والتخطيط لهذه المرحلة يستمد وجوده من الاهداف الوطنية العامة . . وهى الاهداف الاساسية التى تحكم اتجاهات التخطيط فى الخطة متوسطة الاجل ، ويرتكز التخطيط فى هذه الحالة على تحديد عام للاتجاهات العامة والمسارات الكلية لعملية التنمية .

٢- الاهداف المحددة للتنمية الاقتصادية ، وهى تتأثر بعاملين هما :

أ - اهداف التنمية ، وتشمل الغايات العامة التى يتوخاها المجتمع من عملية التنمية .

ب - امكانيات التنمية ، ونعنى بها القدرات الانتاجية المتاحة والمحتمل اتاحتها خلال البعد الزمنى للخطة ، والتسعى لتعظيم حشدها لاجداث عملية التنمية وتحقيق غاياتها .

٣ - الخصائص الهيكلية للقطاعات التي يتكون منها الاقتصاد الوطنى ، من معدلات تغير ، ومحددات فنية ، ومشكلات واحتمالات تنمية .

٤ - المعوقات الداخلية والخارجية لبرامج التنمية ، وهذه تتعلق بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى ، والاستقرار الداخلى ، والعلاقات الدولية ، ومدى توافر مصادر المواد الخام واسواق التصدير ،

وفى أغسطس عام ١٩٧٠ انجزت الهيئة المركزية للتخطيط خطة التنمية الخمسية الاولى للدولة للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥ م) ، بعد أن وضعت خطط القطاعات المكونة للاقتصاد الوطنى بالتعاون مع كافة الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية ذات الصلة .

ولقد اوجزت الخطة الاهداف والاستراتيجيات العامة لهذا فيما يلى (١) :-

الحفاظ على القيم الدينية والاخلاقية وزيادة الرفاهية ، ورفع مستوى المعيشة لشعب المملكة العربية السعودية ، مع الحفاظ على الارض والاستقرار الاقتصادى والاجتماعى وذلك بالعمل على تحقيق الاهداف العامة التالية :-

- (١) زيادة معدل نمو الانتاج المحلى الاجمالى .
- (٢) تطوير الموارد البشرية لتتمكن عناصر المجتمع المختلفة من زيادة مساهمتها الانتاجية ، وتمكينها من المشاركة الكاملة فى عملية التنمية .

(١) الهيئة المركزية للتخطيط ، خطة التنمية ١٣٩٠هـ الرياض ١٣٩٠

(٣) تنويع مصادر الدخل الوطنى ، وتخفيف الاعتماد على البترول عن طريق زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى فى الانتاج المحلى الاجمالى .

(٤) وضع الاسس التى تقوم عليها التنمية الاقتصادية مستقبلا .
ان تحقيق اهداف التنمية المذكور يتطلب تركيز الجهد فى المجالات التالية : -

(١) وضع سياسات مالية ونقدية ، تعمل على تمويل عمليات التنمية فى ظروف من الاستقرار النقدى .

(٢) تشجيع ومساعدة القطاع الخاص على المشاركة فى تحمل اعباء تمويل عمليات التنمية وتنفيذ البرامج .

(٣) تنفيذ برنامج مخطط له بعناية فائقة ، يستهدف رفع مستوى الكفاءة الادارية فى الاجهزة الحكومية ، وذلك لاستثمار الطاقات الانتاجية بأعلى درجة ممكنة .

(٤) القيام بأعمال التخطيط ، وتشجيع ودعم اجراء البحوث العلمية للمساعدة على وضع السياسات والبرامج ..
واستغلال كافة الموارد المتاحة بطريقة اقتصادية .

(٥) تدعيم برامج التنمية الادارية الخاصة بالاجهزة الحكومية ، وخاصة تلك التى تقدم خدمات مركزية ، وتطوير عمليات الاستفادة من نظام الحاسب الآلى الكمبيوتر " .

(٦) العمل على توعية المواطنين ، واقتناعهم بالمشاركة الجادة في تحقيق الاهداف العامة للخطة ، لان ايجابية التعاون بين الدولة والمواطنين هي في ذاتها أحد أطراف التخطيط الاقتصادي السليم .

وتهدف خطة التنمية الخمسية الاولى للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥م الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي من (١٦) بليون ريال في بداية الخطة الى (٢٦) بليون دولار خلال الخطة بمعدل نمو متوسط سنوي حوالى ٧.٩٨٪

ولتحقيق هذا الهدف فقد قدرت الاعتمادات المالية لتنفيذ الخطة بحوالى (٤١٣) بليون ريال تمثل المبلغ الاولى لمجموع تقديرات تكاليف البرامج والمشاريع التى شملتها الخطة . الا أن هذه التقديرات ستراجع سنويا على الاسس التالية :-

(١) التقديرات المعدلة لتكاليف ، وتوقيت تنفيذ البرامج والمشاريع التى شملتها الخطة ، شريطة اجراء دراسات اضافية قبل اعتمادها النهائى .

(٢) اعادة النظر فى تكاليف البرامج الجارية لتحديد احتمالات التوفير فى نفقات تلك البرامج .

(٣) المعوقات التى قد تعترض تنفيذ البرامج المختلفة .

(٤) معدلات النمو الفعلية لانتاج البترول واليرادات المحصلة

من هذا المصدر .

(٥) نمو مصادر الإيرادات الأخرى .

الاهداف القطاعية المكونة للخططة :

يبين الجدول التالي رقم (١) قيمة الاعتمادات المالية المقدمة

لتنفيذ الخطة بحسب القطاعات المختلفة .

جدول رقم (١)

الاعتمادات المالية (المقدرة) لتنفيذ الخططة

الخمسية الاولى (حسب القطاعات " بملايين الريالات")

القطاع	نفقات متكررة *	مشروعات **	المجموع	
			المبلغ	النسبة %
الإدارة العامة	٦٧٩٤٦	٩٢٢٨	٧٧١٧٤	١٨٦
الدفاع	٣٩٨٠٠	٥٥٧٥٠	٩٥٥٥٠	٢٣١
التعليم والتدريب المهني	٦١٥٠٢	١٢٢٧٥	٧٢٧٧٧	١٧٨
والشئون الثقافية	١٦١٢٩	٣٠٨٢	١٩٢١١	١٤٧
الصحة والشئون الاجتماعية	١٢٤٦٩	٢٣٢٥٤	٤٥٧٢٣	١١١
المرافق العامة وتطوير المدن	١٧٦٧٣	٥٧٠٩٢	٧٤٧٦٥	١٨١
النقل والمواصلات	٣٢١٨	٧٧٦٧	١٠٩٨٥	٢٧
الصناعة	٩٧٣٨	٤٩٣٩	١٤٦٧٧	٣٦
الزراعة	٨٣٥	٤٣٨	١٢٧٣	٠٣
التجارة والخدمات	٢٢٩٣١٠	١٨٢٨٢٥	٤١٢١٣٥	١٠٠٠
المجموع				

المصدر : المرجع السابق ص ٥٠ .

(*) تشمل نفقات الباب الاول والثاني والثالث من الميزانية السنوية .

(**) تشمل نفقات الباب الرابع من الميزانية السنوية .

وبتحليل الجدول السابق نرى أن (١٨٤) بليون ريال
 أى (٤٤٦ ٪) من حجم الخطة للمشروعات والباقي وقدره (٢٢٩)
 بليون ريال أى (٤٥٥ ٪) للنفقات المتكررة ، وحسب
 أن تنفيذ معظم هذه المشروعات يتم بالتعاون مع القطاع الخاص
 لذلك نلاحظ أهمية التركيز عليه فى الخطة . وإذا استثنينا قطاع
 الدفاع نجد أن الخطة أعطت اهتماما مركزا لتطوير الإدارة العامة
 وقطاع النقل والمواصلات والتعليم المهنى ، وتطوير المرافق والمدن
 جل اهتمامها .

كما نلاحظ من الجدول رقم (١) أن الخطة عمدت الى الاعتماد
 على نشاط القطاع الخاص فى مجالى الصناعة والزراعة ، وذلك لتخفيف
 الاعتماد على الموارد البترولية ، ولذلك كانت نسبة الاعتمادات
 المالية المخصصة لها ضئيلة نسبيا ، فقد بلغت نسبة المبالغ
 المعتمدة لهذين القطاعين حوالى (٦٣ ٪) من اجمالى حجم الخطة
 أى ما يعادل (٦٩ ٪) من اجمالى نفقات المشروعات .

وفيما يلى ملخصا للاهداف والاستراتيجيات العامة للخطة قطاعيا:
 قطاع انتاج البترول الخام وتكريره وتصديره (١).

- أ - زيادة انتاج وايرادات البترول الى اقصى حد ممكن ، وفقا
 للسياسة المقررة حاليا .
- ب - التعاون مع الدول الاخرى المنتجة للبترول للمحافظة على
 الاسعار المعلنة للزيت .

(١) الهيئة المركزية للتخطيط ، الخطوط العريضة لخطة التنمية ،

ج - العمل على التخفيف من آثار عدم الاستقرار السياسى فى
البلدان المجاورة على انتاج الزيت .

د - اجراء الدراسات الاقتصادية لتحديد امكانيات تطوير
صناعات بترول كيمياوية أخرى .

٢ - قطاع النقد والاعمال المصرفية :

أ - المحافظة على وجود اقتصاد مفتوح مستقر دون قيود على
تحويل العملة أو الاستيراد .

ب - اعادة تنظيم السياسة المالية بما يوءى الى الاحتفاظ
باحتياطي أجنبى يعادل قيمة ما تحتاجه المملكة من
واردات لمدة عام ونصف ، وليس أقل من عام واحد
بأية حال .

ج - مواصلة تطوير قطاع قوى " متنوع " وقادر ، للاعمال
المصرفية بحيث يساعد على تحقيق معدل مرتفع للنمو
الاقتصادى مع تجنب الآثار السيئة للتضخم .

د - العمل على جعل ملكية الجزء الاكبر من البنوك العاملة
بالمملكة عائدة للسعوديين .

٣ - القطاع الخاص :

- أ - تشجيع القطاع الخاص على زيادة إنتاجه والمساهمة بأكبر قدر مستطاع فى عملية التنمية .

٤ - القطاع الحكومى (الإدارى)

- أ - تطوير فعالية المصالح التى انشئت للقيام بمهام حكومية مركزية
ب - اعطاء المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بالمهام الأخرى الى المصالح الحكومية المتخصصة .
ج - العمل على زيادة توضيح مهمات الاقسام والادارات والافراد فى الاجهزة الحكومية .

٥ - قطاع العمل والعمالة :

- أ - سيكون معدل زيادة السكان والقوى العاملة خلال فترة الخطة أعلى مما كان عليه خلال الخمس سنوات السابقة لهذا مباشرة ، وستكون الزيادة المقدرة فى القوى البشرية العاملة خلال فترة الخطة فى حدود (٢٢٥) ألفا .
ب - من الواضح أن الطلب على القوى البشرية العاملة خلال فترة الخطة سوف يتجاوز العرض الناشئ عن الزيادة الطبيعية للسكان بحوالى (١٥٤) ألفا .

٦ - قطاع التعليم والتدريب المهنى والشؤون الثقافية :

- أ - استمرار التوسع لاتاحة الفرصة للتعليم على جميع المستويات ولتوفير الامكانيات اللازمة لاستيعاب الطلبة

فى كل مراحل الدراسة ، ولقبول جميع المتخرجين المؤهلين
من المستويات الدنيا ، ممن يرغبون فى التسجيل فى
فصول أعلا .

ب - تدعيم اجهزة التعليم على كافة المستويات ، مع تركيز
الجهود بصفة خاصة على اتخاذ كافة الترتيبات التى من
شأنها الارتقاء بنوعية التعليم وفاعليته .

ج - بذل الجهود المركزة للحفاظ على المواقع ذات الاهمية
التاريخية الخاصة .

د - ادخال التحسينات الممكنة على نوعية شبكات الاذاعة
والتليفزيون الحالية ، وزيادة امكانات الاعتماد عليها ،
وتوسيع نطاق شمولها .

هـ - تهدف الخطة الى معدل نمو سنوى فى حدود (١٩ ٪) .

٧ - قطاع الصحة :

أ - التوسع فى الخدمات الصحية ، وتحسين مستواها مع التركيز
على رفع المستوى الحالى لهذه الخدمات ، وتطوير خدمات
الطب الوقائى ، ونشر الثقافة الخاصة بالصحة والتغذية .

ب - التوسع فى البرامج الخاصة برفاهية المجتمع وتحسينها .

ج - تنفيذ الانظمة المادرة حديثا بشأن شروط استخدام العمال .

د - رفع المستوى الصحى للمساكن ، خاصة مساكن ذوى الدخل
المحدود .

وقد رت الخطة أن مساهمة الخدمات الصحية فى الانتاج المحلى الاجمالى سوف تنمو بمعدل سنوى قدره ٩٥ ٪ .

٨ - قطاع الشؤون الاجتماعية :

- أ - تحسين وتدعيم الخدمات الموجودة حاليا .
- ب - تحديد نقاط الضعف فى الخدمات الحالية ، ومحاولة القضاء عليها .
- ج - تشجيع مساهمة الافراد والجماعات فى برامج الشؤون الاجتماعية .

٩ - قطاع الاسكان :

- أ - انشاء مؤسسة لتمويل مشاريع الاسكان ، وتطوير العقارات فى العام الثانى للخطة .
- ب - اعداد التصاميم الخاصة لبناء احياء سكنية نموذجية فى العام الثانى للخطة .
- ج - تنفيذ برنامج شامل لتنمية قطاع الاسكان فى العام الثالث للخطة ، بشكل يتكامل مع الخطط الخاصة بتطوير المدن .

١٠ - قطاع الكهرباء :

- أ - توفير متطلبات القطاع الصناعى من الطاقة الكهربائية بأسعار لاتعيق برامج التنمية الصناعية .
- ب - توفير الكهرباء للمستهلكين الآخرين بأسعار تقل عن الاسعار الحالية .

- ج - تحسين وتوحيد الخدمات الكهربائية بصورة عامة .

١١ - قطاع المياه والصرف الصحي :

- أ - تحديد مصادر المياه المحتملة لغير الاستعمالات الزراعية وتنميتها حسب الحاجة .
- ب - نقل المياه من مصادرها وتوزيعها على المستهلكين .
- ج - إنشاء جهاز إداري للإشراف على المياه والمجارى .
- د - استكمال برامج محطات تحلية مياه البحر .

١٢ - قطاع النقل والمواصلات :

- أ - تطوير النظم والجراءات التى تعمل على توفير أكفأ استخدام للطرق .
- ب - استكمال الطرق الرئيسية التى هى تحت الإنشاء ودراسة إنشاء طرق رئيسية جديدة ، مع إعادة بناء بعض الطرق القديمة .
- ج - تنفيذ برنامج لدراسة وتصميم وبناء طرق فرعية .
- د - الاستمرار فى إنشاء وصيانة الطرق الريفية .
- هـ - رفع مستوى الخدمات البريدية والسلكية واللاسلكية والموانئ والسكك الحديدية .

١٣ - قطاع الزراعة :

- أ - ايجاد وتبنى الوسائل التكنولوجية الحديثة اللازمة للتطوير الزراعى .
- ب - ارشاد المزارعين ، وتقديم القروض لهم .
- ج - مضاعفة الجيد فى موضوع بحوث مصادر المياه وحسن استغلالها .
- د - دعم وتشجيع الهيئات الحكومية والخاصة التى تقوم بالاستثمارات التأسيسية والعمل على اقامة الهيئات التى تساعد على الانتاج والتسويق على أسس اقتصادية وتجارية .

١٤ - قطاع التجارة والخدمات :

- أ - زيادة فاعلية التجارة فى اداء مهمتها الاساسية وهى اىصال الانتاج الى الاسواق المحلية أو العالمية وتلبية احتياجات كافة القطاعات الانشائية ، والاستهلاكية من المنتجات الاولى والوسيطه والنهائية من مصادرها .
- ب - التأثير على نمو التجارة بالشكل الذى يودى السبى تشجيع الانتاج الزراعى والصناعى مما تنفع جـدواه الاقتصادية ، وبالتالى مساعدة هذه القطاعات على زيادة انتاجها وتوزيعه .
- ج - رفع مستوى الخدمات الاستهلاكية والوسيطه كما وكيفا .

١٥- قطاع الصناعة :

كان الهدف الرئيسى لقطاع الصناعة فى خطة التنمية الاولى هو الافادة من فرص التنمية الصناعية العديدة المتوفرة بالمملكة بأسرع وقت تسمح به الامكانيات التنظيمية والبشرية والفنية والمالية ، وبذلك يمكن لقطاع الصناعة أن يساهم مساهمة كبرى فى نمو الاقتصاد وتنويعه .

أما السياسات العامة التى نمت عليها خطة التنمية الاولى على صراحة أو ضمناً لتحقيق الاهداف المحددة لقطاع الصناعة فهى : -

- (١) التوسع فى اعمال تكرير الزيت الخام وفقاً لامكانيات التصريف فى الاسواق العالمية ومواجهة الاحتياجات المحلية .
- (٢) المشاركة مع مؤسسات اجنبية فى تنمية الصناعات البتروكيماوية والاسمدة أو تصنيع المعادن الاساسية ، مع التركيز بصفة خاصة على استغلال موارد الغاز فى المملكة .
- (٣) الاعتماد على القطاع الخاص فى تطوير وتنمية كل اوجه النشاط للصناعات التحويلية غير البترولية .
- (٤) دعم التنمية الصناعية عن طريق اجراءات حكومية ، منها اعداد دراسات الجدوى^(١) ، واتشاء المناطق الصناعية^(٢) ، وتأسيس البنك الصناعى^(٣) .

-
- (١) فى عام ١٩٧٩م تحول مركز الابحاث والتنمية الصناعية الى هيئة استشارية تسمى الدار السعودية للخدمات الاستشارية ، تعمل على أسس تجارية .
 - (٢) تسمى الآن (المدن الصناعية)
 - (٣) تم فى عام ١٩٧٤م اتشاء صندوق التنمية الصناعية السعودى .

(٥) استقدام الایدی العاملة الاجنبیة حسب الحاجة لدعم عملیة التصنیع ، مع الاسراع فی اعداد برامج لتدرب الایسندی العاملة السعودیة (١) .

(٦) العمل على انتشار الصناعة فی مناطق المملكة المختلفة .

(٧) الاعتماد على السیكل التنظيمی القائم لتنفیذ هذه السیاسات.

أما اهداف قطاع الصناعات التحویلیة غیر البترولیة فقد حددت بالآتی (٢) :-

١- رفع طاقة الاقتصاد الوطنی الانتاجیة ، بحيث یتمكن من انتاج مجموعة متنوعة من السلع ، وبتكاليف تساعده على المنافسة فی الاسواق المحلیة والخارجیة .

٢- الاستفادة من المزايا النسبیة الكبیرة التي تتيحها الاسعار المنخفضة للطاقة ، والكمیات الوفیرة من المواد الخام الناتجة عن البترول ومشتقاته الصناعیة ، والثروات الزراعیة والمعدنیة ، واستغلال هذه المزايا والمسوارد لتنویع القاعدة الاقتصادية .

٣- توسیع وتعمیق صلات المملكة بالتكنولوجيا العالمیة الحدیثة .

٤- تشجیع الاستفادة من كامل طاقات القطاع الخاص فی الصناعات التحویلیة .

(١) فی عام ١٩٨٠م تم انشاء المؤسسة العامة للتدرب المهنی .

(٢) مركز الابحاث والتنمية الصناعیة ، دلیل الاستثمار الصناعی فی

المملكة العربیة السعودیة ، ١٩٧٨ م ، الرياض ، ص ٣٨ .

- ٥- تحقيق تنمية صناعية اقليمية متوازنة .
- ٦- رفع انتاجية القطاع الصناعى بتشجيع قيام الممانع ذات الطاقات الانتاجية المثللى .
- ٧- تقليل اعتماد القطاع الصناعى على العمال غير السعوديين وذلك من خلال تطوير الممارات الوطنية بتنمية امكانيات التعليم الفنى والعام ، والاخذ بأسلوب التدريب على رأس العمل .
- ٨- زيادة نسبة التعاون والتكامل والتشايك بين مختلف الصناعات القائمة .
- أما الاهداف المتوقع أن تساهم بها مكونات القطاع الصناعى فى القيمة المضافة للاقتصاد الوطنى خلال السنة الاخيرة من الخطة؛ فقد تم بيانها فى الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

القيمة المضافة لمكونات القطاع الصناعى
المتوقعة فى نهاية الخطة بملايين الريالات

القطاع الصناعى	القيمة المضافة		متوسط معدل النمو السنوى
	١٩٧٠/٦٩	فى نهاية الخطة	
١- انتاج الزيت الخام	٧٧٣٦٦	١١٩٥٩١	٩١
٢- تكرير الزيت	١٠٦٤٣	١٦٤٩٦	٩١
٣- البتروكيماويات والاسمدة	٣٠٠	١٤٠٠	٣٦٣
٤- التعدين	٥٠٠	غير متوفر
٥- المحاجر	٤٣٦	٧٥١	١١٥
٦- الصناعات التحويلية	٣٣٤٧	٥٦٢١	١٠٩
٧- التشييد والصيانة	٧٩٠١	١٢٩٧٨	١٠٤
٨- مجموع الصناعات	٩٩٩٩٣	١٥٧٣٣٧	٩٥

المصدر: الهيئة المركزية للتخطيط ، خطة التنمية ١٣٩٠هـ ، الرياض ١٣٩٠ ،

من الجدول السابق نرى أن متوسط معدل الزيادة السنوية فى القيمة المضافة للقطاع الصناعى يبلغ (٩ ٪) خلال فترة الخطة الخمسية الاولى .

أما فيما يتعلق بتحقيق الاهداف الخاصة بإنتاج الزيوت وتكريره فأنها تعتمد بصورة رئيسية على قدرة شركات الزيوت و تساهم (بترومين) فى ذلك . كما أن الهدف (المتوقع) لمساهمت به صناعة البتروكيماويات ، والاسمدة قد تم تقديره " بصورة متحفظة (١) " ، نظرا لكثرة العوامل الخارجية التى تتأثر بها هذه الصناعات الكبيرة بطبيعتها .

وقدر المعدل السنوى للنمو فى هذا القطاع بحوالى (١٠.٩ ٪) .

وعموما يمكن ان نقول أن الخطوط العريضة لخطة التنمية الاولى فى المملكة تعتبر امتدادا للسياسة العامة للدولة لسنوات ما قبل الخطة . فأن الاهتمام بمشروعات البنية الاساسية استحوذ على ما يقرب من نصف الاعتمادات المخصصة للمشروعات فى الخطة . وبرغم أن هناك رغبة اكيدة فى تنويع الاقتصاد وتخفيف الاعتماد على البترول ، فأن ما خصص للصناعة ، والزراعة حوالى (٦.٦ ٪) من مجموع الاعتمادات المالية لخطة التنمية ، ولعل ذلك يرجع الى عدة اعتبارات فنية وإدارية وإلى ضيق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، فى هذه المجالات .

(١) الهيئة المركزية للتخطيط ، خطة التنمية ١٣٩٠ هـ ، الرياض

وأهم ما جاءت به الخطة فى الواقع هو أن الحكومة استطاعت أن تكون تصورا عاما لمتطلبات التنمية الاقتصادية فى البلاد ، وأنها استخدمت الميزانية السنوية كوسيلة ميكانيكية لتنفيذ اهداف الخطة العامة مرحليا بعد أن كانت الميزانية تصمم على أساس التـمـسـورات والاحتياجات الآنية السنوية .

الفصل السادس

(المبحث الثانى)

انجازات الخطة ومعوقاتهما



أولا : نظرة عامة لانجازات الخطة ككل :

بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الاولى فى ١/١/١٣٩٠هـ الموافق ٩/٣/١٩٧٠م برغم أن خطة التنمية الخمسية الاولى للمملكة العربية السعودية تعتبر الآن جزءا من التاريخ الاقتصادى لها ، فان تحليل منجزاتها ، والتعرف على المشكلات والصعوبات التى واجهت تنفيذ الخطة ، يعطينا مؤشرات هامة لمتابعة دراسة وتحليل خطط التنمية الاقتصادية التالية .

ويعتبر المسؤولون فى الحكومة أن الخطة قد حققت المطلوب منها فى كثير من المجالات ، وهى بذلك خطة ناجحة على الاسس التالية (١) :

(١) ان الانفاق الحكومى الفعلى ، للنفقات المتكررة والمشروعات

لفترة تنفيذ الخطة من ١٩٧٠ - ١٩٧٥ م ، قد تجاوز بنسبة

كبيرة الاعتمادات المخصصة اصلا لتنفيذ الخطة ، كما يتضح

من الجدول التالى رقم (٣) .

(٢)

(٢) ان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى المتحقق وقدره (١٣٣٪)

تجاوز المعدل المتوقع فى نهاية الخطة وقدره (٩٨ ٪) .

(١) Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.156.

(٢) مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٦هـ جدة ،

جدول رقم (٣)

المساعدات والنفقات الحكومية خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى
(بـلـلـيـن الـرـيـالـات) بالاسـمـار الجـاريـة

توقعات الخطة	الإجمالي	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٤/٧٣	١٩٧٣/٧٢	١٩٧٢/٧١	١٩٧١/٧٠	السنة
							البيان
٣٧٨٤-٣٧٨	١٨٠٦	١٠١٤	٤٤٨	١٥٤	١١١	٧٩	المساعدات الحكومية
٤١٣	٨٦٥	٤٢٢	١٩٥	١٠١	٨٣	٦٤	إجمالي النفقات الحكومية
٢٢٩	٥١٣	٢٧٢	٩٢	٥٩	٤٩	٤١	١ - النفقات المتكررة
١٨٤	٢٥٢	١٥٠	١٠٣	٤٢	٣٤	٣٢	ب - النفقات على المشروعات

وبوضـح الجدول رقم (٤) كيف حقق الانتاج المحلى الاجمالى نمواً معدله (١٣٥ ٪) كما أشرنا من قبل .

جدول رقم (٤)

معدلات النمو المقدرة فى الخطة الاولى والمحقة
فعلا للقطاعات المكونة للانتاج المحلى الاجمالى

الارقام المتحققة	تقديرات الخطة	القطاع
١٣٥	٩٨	الانتاج المحلى الاجمالى
١٤٩	٩١	قطاع الزيت
١١٠	١٢٠	القطاع الخاص (عدا الزيت)
٣٦	٤٦	الزراعة
١١٦	١٤٠	الصناعات
١٨٦	١٠٤	الانشاءات
١٧٠	١٢٩	النقل والمواصلات والتخزين
٧٨	٧٠	القطاع الحكومى

المصدر : موعسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٦ هـ ،

جدة ، ص ٥٢ .

وقبل أن نخوض فى تفاصيل التقديرات عند بداية الخطة المتوقعة أو مقارنتها بالارقام المحقة فى نهاية الخطة ، كما وردت فى الجدول السابق ، لابد أن نستعرض باجياز بعض الظروف التى رافقت تنفيذ خطة التنمية .

فلقد أعدت خطة التنمية - كما ذكرنا سابقا - في ظل احتمالات من القيود المالية الشديدة ، فقد تراوحت تقديرات الإيرادات في الخطة الأولى - كما هو موضح بالجدول رقم (٣) مابين رقم متحفـظ قدره (٢٣ر٨) بليون ريال وآخر مبني على التفاؤل وقدره (٣٧ر٤) بليون ريال ، اما تقديرات الانفاق الاجمالي فقد بلغت (٤١ ر ٣) بليون ريال منها (٢٢ر٩) بليون ريال للنفقات المتكررة (١٨ر٤) بليون ريال للمشروعات ، ومن ثم فقد كان " من المتوقع حدوث عجز " (١) .

غير أن الإيرادات الفعلية - كما في الجدول (٣) - بلغت حوالى (١٨٠ر٦) بليون ريال ، وقدر الانفاق الفعلى بحوالى (٨٦ر٨) بليون ريال (*) ، وكانت الزيادة الملحوظة في إيرادات الزيت اعتبارا من عام ١٩٧٤/٧٣م كما في الجدول (٣) - من أهم اسباب زيادة الانفاق الحكومى ، حيث (اصبح واضحا في السنة الثانية من الخطة أن المصادر المالية لم تعد تشكل في حد ذاتها معوقا لتنفيذ برامج التنمية ، وجرى بعد ذلك اتباع سياسة للاسراع بتنفيذ الخطة و " توسعتها " ببرامج ومشروعات جديدة ، كانت متلائمة مع الاهداف الاساسية للخطة (٢) ، أى أن الانفاق الحكومى

(١) المرجع السابق ، ص ٦٢

(*) تدخل في ذلك المعونات للدول العربية والاسلامية والاجنبية (المرجع السابق ص ٦٢) .

(٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية ، الرياض ، ١٣٩٥هـ

الفعلى بلغ اكثر من ضعف الانفاق المقدّر فى الخطة جدول (٣)
ولاشك فى أن تحقيق معدل نمو فى الانتاج المحلى الاجمالى قسـدـره
(١٣ ٪) فى نهاية فترة الخطة ، جدول رقم (٤) مـمـع
أن تقديرات الخطة لم تتجاوز (٩٨ ٪) ٠٠ كان بسبب النمو
الذى حققه قطاع الزيت .

ونظرا لوجود معوقات غير مالية ، يرجع معظمها الى ضيق
الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى ، مثل ، اختناقات فى الموانع
والاسكان والعمالة رافقتها موجة تضخمية حادة ذات شقين ، الاول
محلى بسبب زيادة الانفاق الحكومى والثانى مستورد بسبب ارتفاع
اسعار المستوردات من الدول المتقدمة - نتيجة لرفع اسعار البترول-
فقد جاء معدل النمو فى بعض القطاعات الهامة دون المستوى المقدّر
فى الخطة رغم الجهود الايجابية المبذولة فى الخطة ، ويعتـسـرف
المسؤولون عن اعداد الخطة بأن " بعض المعوقات التى واجهت
تحقيق الاهداف متوقعة وجرى ذكرها فى الخطة ، خاصة المشـكـلات
المتعلقة بالقوى البشرية ، والصناعة المستندة الى المـسـوود
الهيدروكربونية ، وقطاعات أخرى" (١).

هذا وتجدر الاشارة الى أن الارقام الواردة فى الجدول رقم (٣)
والخاصة بايرادات ونفقات الحكومة اثناء فترة الخطة ، لـمـم
تدخل فيها اعتبارات التضخم ، الناتج عن ارتفاع الاسعار العام
سواء فى داخل المملكة أو خارجها ، بعد الارتفاع العام فى أسعار
البترول .

ولقد ذكرت إحدى الدراسات التي تمت عن الاقتصاد السعودي أنه بالنسبة للقطاع غير البترولي ، ارتفعت الأسعار بمقدار ٥٠ ٪ تقريباً خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٥ م (أثناء تنفيذ الخطة) وأن معظم هذه الزيادات في الأسعار كانت خلال الثلاث سنوات الأخيرة من الخطة ، وكذلك فإن معدلات التضخم كانت (١٠ ٪) في عام ١٩٧٣ ، (١٢ ٪) في عام ١٩٧٤ م ، (١٥ ٪) في عام ١٩٧٥ م وانتهت الدراسة المذكورة إلى أن معدل التضخم ربما يكون قد وصل إلى معدل سنوي بلغ (٥٠ ٪) مع بداية عام ١٩٧٦ م^(١).

ويذكر وزير التخطيط السعودي أن متوسط الزيادة في الأسعار عموماً خلال فترة تنفيذ الخطة بلغ ٨٦ ٪ تقريباً^(٢) ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

الزيادة في أسعار البضائع المستوردة
للمملكة خلال فترة تنفيذ الخطة الأولى

نوع البضاعة المستوردة	النسبة المئوية للزيادة في الأسعار
المواد الغذائية	١٠٠ ٪
المواد المصنعة	٦٠ ٪
المنتجات الصناعية	٧٠ ٪

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لمؤسسة النقد

العربي السعودي لعام ١٣٨٢ - ١٣٨٣ هـ جدة ١٣٨٣ ، ص ١٨ .

(٢) الرياض - ١٣٩٦/٣/٢٠ هـ .

كما يوضح الجدول التالى رقم (٦) تطور الرقم القياسى للمعيشة خلال فترة خطة التنمية الاولى ١٩٧٠ - ١٩٧٥ م ، ومنه يتضح الاتجاه العام للاسعار وأثر الضغوط التضخمية .

جدول رقم (٦)

الرقم القياسى لتكاليف المعيشة خلال تنفيذ الخطة

الاولى (١٩٧٠ = ١٠٠)

الاوزان*	٥٢,١٩	٢٤,٨٨	٦,٥٨	٣٥ ر ١٦	١٠٠
السنة	الاغذية	السكن	الملبوسات	متنوعة	الرقم القياسى للمعيشة
١٩٧١	١٠٢,٧٤	١١١,٤٦	١٠٧,٠٥	١٠٠,٦٨	١٠٤,٨٦
١٩٧٢	١٠٤,٤٤	١٢١,٥٥	١١٧,٥٥	١٠٢,٨٩	١٠٩,٣٢
١٩٧٣	١٢١,٠٦	١٣٦,١٨	١٣٤,٩٦	١٢٨,٧٨	١٢٧,٠٠
١٩٧٤	١٤٢,٧٢	١٨٩,٢٢	١٥٢,٧٣	١٣٨,٠٨	١٥٤,١٩
١٩٧٥	١٧٠,٩٤	٣٣٢,٨١	١٥٥,١٠	١٥٤,٨٤	٢٠٧,٥٥

المصدر: مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٩٧٧ م
جدة ، ص ٦٩ .

ومن الجدول عاليه يتضح لنا أن متوسط الزيادة فى الرقم القياسى للمعيشة خلال سنوات الخطة بلغ اكثر من (٤٠ ٪) سنوياً .

وكانت استراتيجية الدولة فى التغلب على الضغوط التضخمية تقوم على أساس تقليل معدل نمو التضخم الى ادنى حد ممكن ، وذلك بتتنظيم معدلات النمو فى الطلب ، وزيادة المعروض من السلع والخدمات ومنع الاحتكار ، وتشجيع التنافس التجارى لصالح المستهلك وتخفيض الرسوم الجمركية ، ومنح الاعانات لبعض السلع الغذائية المستوردة والمنتجة محليا ، كما " ساعدت إعادة تقييم الريال بالنسبة للدولار فى جهود الدولة لمكافحة التضخم (١) " .

ولقد امكن السيطرة على التضخم حتى وصل معدله فى عام ١٩٧٨ م الى (٩ ٢ ٪) .

(١) مديحة الدغيدى : النفقات العامة للمملكة العربية السعودية
الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة ، ١٤٠٠ هـ ، ص ٦٩

المبحث الثانى : انجازات الخطة ومعوقاتها

(١) قطاع البترول :

قدرت الخطة معدل النمو فى قطاع الزيت بحوالى (٩١ ٪) على أساس النمو فى السنوات السابقة للخطة ، ولكن النمو الفعلى الذى تحقق بعد تنفيذ الخطة وصل الى (١٤٩ ٪) .

ولقد كان السبب الرئيس وراء هذه الزيادة هو زيادة الكميات المنتجة من ناحية الذى تحقق نتيجة لزيادة الطلب العالمى على البترول فى عام ١٩٧٣ م وما بعده من ناحية ، وارتفاع أسعار البترول العالمى من ناحية اخرى ، ارتفاعا غير متوقع .

ولقد كان معدل الانتاج اليومى للبترول فى بداية تنفيذ الخطة فى عام ١٩٧٠م (٨ ر ٣) مليون برميل ، وارتفع معدل الانتاج فى عام ١٩٧٤ الى (٨٥ ر) مليون برميل يوميا ، ثم تراجع الى (٧٠٧ ر) مليون برميل يوميا عام ١٩٧٥ م .

والجدول التالى يوضح تطور اسعار الزيت العربى الخفيف الذى حددته (أوبك) خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٥ م .

جدول رقم (٧)

الزيادة في انتاج البترول وعائداته خلال ١٩٧٥/٧٠م

البيان	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
السعر المعلن للنفط العربي الخفيف (بالدولار) للبرميل	١٨	٢٢٩	٥٠٤	١١٢٥	١٢٢٨
انتاج المملكة بملايين البراميل يومية	٣٨	٤٧٧	٧٦٠	٨٤٨	٧٠٧
الدخل السنوي من البترول بالمليون دولار	١٢١٤	١٨٨٥	٤٣٤٠	٢٢٥٧٤	٢٥٦٧٦

المصدر : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية ، الرياض ١٣٩٥ هـ ،
ص ٣٦ .

ومن الجدول عاليه نلاحظ أنه بينما تضاعفت الكمية المنتجة
من الزيت خلال فترة الخطة ، فقد زاد الدخل في عام ١٩٧٥ (العام الاخير
من الخطة) الى حوالى ٢١ ضعفا عما كان عليه في بداية الخطة
عام ١٩٧٠ م .

ولقد جرى اثناء الخطة تنفيذ برنامج واسع لزيادة الانتاج ، وتركيب
خطوط انابيب جديدة ، وازافة طاقة جديدة لمحطات فصل الغاز عن
الزيت ومنع لتصنيع الغاز الطبيعي ، وتوسيع المرافق المساعدة .

كما زادت العوائد البترولية عن طريق زيادة العوائد والضرائب من جهة ، وزيادة حصة الدولة فى ملكية قطاع النفط من جهة اخرى حتى تم فى عام ١٩٧٤ م تملك كامل شركة (ارامكو) للدولة *

(٢) تكوين رأس المال الاجمالى :

ارتفع تكوين رأس المال الاجمالى (بالقيمة المطلقة) من (٢٧) بليون ريال فى عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ م الى حوالى (٣٦) بليون ريال فى نهاية الخطة ، كما يشير الى ذلك الجدول التالى :

جدول رقم (٨)

تكوين رأس المال الاجمالى حسب القطاعات

اشياء الخطة الاولى (بملايين الريالات)

بالاسعار الجارية

القطاع	١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١	١٩٧٣/٧٢	١٩٧٤/٧٣	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٦/٧٥
القطاع الحكومى	١٢٠٤	١٤٤٣	١٩٨٥	٣٤١٦	٧٣٤٨	٢٣٤٢١
القطاع الخاص (غير البترول)	١١٥١	١٢٩٠	١٦٦٩	٢٣٥١	٣٨٥٣	٥٩٢٦
قطاع الزيت	٥٧٧	٦٧١	٢٠٤٠	٢٦٣٣	٣٦٥٩	٤٣٩٦
تكوين رأس المال الثابت الاجمالى	٢٩٣٢	٣٤٠٣	٥٦٩٤	٨٤٠٠	١٤٨٦٦	٢٣٧٤٣
المخزون تكوين رأس المال الاجمالى	٢٠٥-	٩٥	١١٣-	٣٣٥	٢٤٠٢	٢٠٩١
	٢٧٢٧	٣٤٩٨	٥٥٨١	٨٧٣٥	١٧٢٦٨	٣٥٨٣٤

المصدر: مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٩٧٧

جدة • ص ٤٥ •

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل تكوين رأس المال الاجمالي خلال فترة الخطة ارتفع بنسبة مئوية متوسطة مقدارها ٤٥٦ ٪ .

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص غير البترولي فقد حدث نشاط استثماري ملحوظ ، ازدادت قيمته المطلقة من (١١٥) بليون ريال في بداية الخطة الى (٥٩٢) بليون ريال في نهايتها . وذلك رغم أن معدل نمو القطاع الخاص في نهاية الخطة بلغ (- ر ١١) مع أن المعدل المقدر عند بداية الخطة كان (- ر ١٢) .

كما أن معدل النمو السنوي لتكوين رأس المال الاجمالي الثابت حسب القطاع كان كالتالي (١) :

القطاع	معدل النمو
القطاع الحكومي	٤٣ر٤
القطاع الخاص غير البترولي	٤٤ر٦
قطاع الزيت	٦٢ر١
المجموع	٤٦ر٨

والجدول التالي يوضح اجمالي التكوين الرأسمالي حسب نوع السلع

الرأسمالية خلال الفترة من ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٥/٧٤ .

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام

١٤٠٠ هـ جدة ١٤٠١ هـ ، ص ٦ .

جدول رقم (٩)

إجمالي المتكوبين الرأسمالي الثابت حسب نوع السلع الرأسمالية بمليين الريالات
(بالاسعار الجارية) للفترة من ٦٩ / ١٩٧٠ - ١٩٧٥/٧٤م

	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١	١٩٧٢/٧٢	١٩٧٤/٧٣	١٩٧٥/٧٤	إجمالي معدل النمو لخمس سنوات	١٩٧٦/٧٥
١- البناء والتشييد	١٩٦٩	٢١٩٦	٢٥٩٦	٤٧٠٦	٦٢١٤	١١٥٠٥	٤٥٧	٢٧٠٦٠
٢- معدات النقل	٣٠٩	٣١٣	٣٢٥	٤٦٨	٧٥٧	١٣٣١	٨٥٣	١٣٥٣
٣- الاجهزة والالات	٣١٩	١٣	٧٣	٣٩٧	٦١٨	٧٥٨	٣٧١	٤٧٣
معدل النمو			٤٣٣	٥٢٠	١٤٢٩	٢٠٣٠		٤٧١٧
معدل النمو		٣٢٦	١١٨	٩٩	١٧٤٨	٤٢١	٥٤٣	١٣٢
إجمالي الكلي	٢٥٩٦	٢٩٣١	٣٤٠٣	٥٦٩٤	٨٤٠٠	١٤٨٦٦		٣٣٧٤٣
معدل النمو		١٢٩	١٦١	٦٧٣	٤٧٥	٧٧٣	٤٤٣	١٢٧٣

ومن الجدول السابق نرى المعدلات المرتفعة التى حققها اجمالى
 التكوين الرأسمالى الثابت للسلع الرأسمالية ، وهو انجاز هام
 لخطة التنمية اذا أخذنا فى الاعتبار الظروف الاقتصادية الداخلية
 والخارجية التى صاحبت تنفيذ الخطة ، ومستوى الكفاءة الادارية
 فى القطاعين العام والخاص لتنفيذ برامج التنمية حيث انه
 أول خطة تنمية ، وهى بذلك أول تجربة عملية ومحدودية النجاح
 أمر طبيعى ومقبول فى تجارب جميع الدول النامية .

(٣) قطاع الزراعة ————— :

كان المعدل المتوقع لنموه فى نهاية الخطة (٤٦) ، ولكن معدل النمو المتحقق فعلا كان (٣٦) ، والواقع أن الخطة توقعت مثل هذا المعدل ذلك لان " هذا المعدل بنى على اساس معلومات غير شاملة ، ومن المحتمل جدا أن يكون المعدل الحقيقى لنمو القطاع الزراعى أقل من متوسط المعدل عند بداية الخطة " (١)

وتذكر الخطة (ان المعدل المتوقع لو تحقق فعلا ، فذلك لايعدى بالضرورة امكانية الاحتفاظ به. أو زيادته دون القيام بمجهود كبير ، وتنفيذ مشروعات متناسقة مصحوبة بتغييرات اساسية فى هيكل ونظام الاقتصاد الزراعى فى المملكة (٢) .

وبعبارة اخرى ، فهناك عوامل تحد من امكانية تحقيق معدلات كبيرة فى القطاع الزراعى - رغم الدعم الذى تقدمه الدولة عن طريق التدريب والارشاد الفنى ، وتوفير مصادر المياه ، وقروض البنك الزراعى واقتطاع واستصلاح الاراضى الصالحة للزراعة لاحتياجاتها، وشراء القمح بسعر مدعم الخ .. وهذه العوامل هى :

- ١- ان تغيير نظام وهيكل الاقتصاد الزراعى يتطلب خطة طويلة الامد.
- ٢- ندرة الايدى العاملة تحد من التوسع فى البرامج الحكومية ولا تشجع الاستثمارات الاهلية .

(١) الهيئة المركزية للتخطيط ، الخطوط العريضة لخطة التنمية

الرياض ، ١٣٩٠ - ١٣٩١ هـ ، ص ٣٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٧ .

٣- بدائية وسائل الانتاج والتخزين والتسويق .

(٤) قطاع الصناعة :

حقق قطاع الصناعة فى نهاية الخطة معدل نمو قدره (١١,٦) مع أن المقدّر له كان (١٤) ويرر مصدر حكومى ذلك حين ذكر — أن " النمو الذى حققته بعض القطاعات (خصوصا قطاعى الصناعة والزراعة) كان دون المستوى المقدّر له فى الخطة برغم الجهود الايجابية التى بذلت فى هذا الصدد ، ويمكن أن يعزى ذلك الى بطء مقدرة تلك القطاعات على الاستيعاب كنتيجة لوجود بعض المعوقات غير المالية (١) .

وتعليقا على هذا التبرير هنالك رأى مخالف لآحد الباحثين يقول فيه " ان الاعتراف بفشل قطاعى الزراعة والصناعة ، رغم الجهود التى بذلتها الحكومة ، اذا كان يمكن قبول مبرراته بالنسبة للصناعة ، فان الوضع يختلف بالنسبة للزراعة ، وذلك عندما ننظر الى اعتمادات الميزانية السنوية لهذا القطاع — فأننا

نرى أن الاعتمادات المالية للمشروعات فى مجال الصناعة والتجارة بلغت حوالى (٢٧,٨ ٪) فقط مما تخيلته الخطة ، وأن ما اعتمد فعلا لا يزيد نسبه عن (٤-٥ ٪) من مجموع المبالغ المعتمدة للمشروعات فى الميزانيات اثناء فترة الخطة (٢) ، ويستطرد قائلاً ، (١) مؤسسية النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٥ هـ

جدة ، ص ١٦ .

(٢) Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.156.

وفى مقابل تركيز الحكومة الضعيف على التنمية الصناعية فإن معدل النمو الذى تحقق انما يرجع فضله الى القطاع الخاص رغم انه اقل من المعدل المطلوب تحقيقه فى نهاية الخطة .

والواقع انه يمكن تفسير ذلك بأن عدم التركيز على قطاع الصناعة فى الاعتمادات المالية الحكومية يرجع الى رغبة الحكومة فى الاعتماد على القطاع الخاص ، وذلك تمشيا مع سياسة الاقتصاد الحر وتطبيقا لما ورد فى الخطة نفسها حيث ذكر فيها " أما الهدف الخاص بمساهمة الصناعات الانتاجية (غير البترولية والتعدينية) فيعتمد على دراسة فرص الاستثمار فى القطاع الصناعى ، وقد تكون السياسات الحكومية عاملا مشجعا على استغلال هذه الفرص ، ولكن هذا الاستغلال يعتمد بصورة رئيسية على مبادرات القطاع الخاص (١) . واتفق مع رأى القائل بأن الخطة قد لا تعتبر ناجحة بحسب مقاييس النمو التى حققتها (٢) ، وذلك لسببين :

(١) ان الانفاق الحكومى (المتكرر والمشروعات) الذى تم اثناء تنفيذ الخطة كان اكثر من ضعف المبلغ الذى قدرته الخطة ، فلـو فرضنا أن الانفاق الحكومى كان بنفس المعدل الذى قدرته الخطة فإنه بالتأكيد سوف تكون معدلات النمو المتحققة فى هذه الحالة أقل بكثير مما وصلت اليه ، وبناء على ذلك نقول :

(١) الهيئة المركزية للتخطيط ، خطة التنمية ١٣٩٠ هـ ، الرياض

١٣٩٠ هـ ، ص ٢٣٨ .

أ - ربما كانت المعدلات المتوقعة متفاعلة في حدود الانفساق
المقدر أصلا .

ب - ان معدل انتاجية رأس المال المقدرة اصلا ، انخفضت
لاعتبارات تتعلق بضيق الطاقة الاستيعابية ، والضغط
التضخمية .

(٢) ان قطاعي الزراعة والصناعة يعتبران أهم قطاعين انتاجيين في
هيكل الاقتصاد السعودي - باستثناء قطاع البترول - وتؤكد
أهمية هذين القطاعين بسبب ضرورة تنوع القاعدة الاقتصادية
Diversification ، فاذا لم تحقق

الخطة المعدلات المتوقعة فان هذا يعبر عن معوقات كبرى
لابد من دراستها ومعالجتها ، وهي حتما على حساب نجاح الخطة
خاصة وان المعدلات المرتفعة في قطاع البترول لم تكن نتيجة
لتنفيذ الخطة .. وعلى كل فليس من المستغرب ألا تحقق الخطة
اهدافها - كما اشرنا - بالنسبة للقطاع الزراعي ، اما بالنسبة
للأمال الكبيرة في التنمية الصناعية فان الامر يتطلب اهتماما
بالغا وجدية حقيقية ، وسنعرف الاجراءات التي يتم اتخاذها في
هذا الصدد عند مناقشة وتحليل انجازات الخطة الخمسية الثانية
في الفصل التالي .

ولا يدعي وزير التخطيط السعودي النجاح المطلق في خطط التنمية
عندما يقول " ان حجم التنمية في المملكة كلها اكبر بكثير من
الوضع الاداري ، ومن امكانياتنا في مرافق متعددة " (١)

(١) هشام ناظر: اليمامة، الرياض العدد ٦٤٦ ، ١٤٠١/٦/٦ هـ ،

(٥) قطاع التعليم والتدريب المهني والشؤون الثقافية :

تجاوزت المنجزات الاهداف الموضوعة مثل التعليم بجميع مستوياته (ذكور و أناث) والبرامج التعليمية الاخرى (١) .

(٦) قطاع المحسنة :

فى خلال الفترة من ١٣٩٠ - ١٣٩٤ (١٩٧٠ - ١٩٧٤) زاد عدد المستشفيات التى تديرها وزارة الصحة من ٤٧ الى ٥٨ مستشفى كما زاد عدد الاطباء فى نفس الفترة من ٧٨٩ طبيباً الى ١٩٠٠ طبيب ، مع أن العدد المتوقع فى الخطة لعام ١٩٧٥/١٩٧٤ كان (١٤٠٠) طبيب فقط (٢) .

(٧) قطاع الشؤون الاجتماعية :

توسعت مساعدات الضمان الاجتماعى الذى تقدمه الحكومة للأسر المحتاجة كما يلى :

جدول رقم (١٠)
تطور مساعدات الضمان الاجتماعى خلال الخطة الاولى

الحنة	المساعدات بملايين الريالات	عدد المنتفعين
١٣٩١/٩٠	٤٧ر٦	٢٢٥ر٦٤٢
١٣٩٢/٩١	٤٩ر٩	٢٣٩ر٧٥٥
١٣٩٣/٩٢	٦٨ر٢	٢٢١ر٩٢٠
١٣٩٤/٩٣	٢٧٤ر٠	٢١٨ر٢٠٣

المصدر : وزارة التخطيط ، تقرير عام ١٣٩٥ هـ ، ص ٨٥

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية ، الرياض ١٣٩٥ هـ ، ص ٢٢

(٢) وزارة التخطيط ، تقرير وزارة التخطيط لعام ١٣٩٥ هـ ، ص ٧٧

وقد بلغ اعتماد المعاشات الاجتماعية في عام ١٣٩٤ هـ ٢٧٤ مليون ريال ، أى أكثر من خمسة اضعاف مما انفق فى بداية الخطة عام ١٣٩٠ (١) ، كما بلغ عدد الجمعيات التعاونية فى نهاية الخططة ٨٣ جمعية .

(٨) قطاع الاسكان :

سأنت حالة الاسكان فى مدن المملكة بصفة عامة ، نتيجة للهجرة السريعة من الداخل والخارج الى المدن ، ونقص الايدى العاملة وارتفاع اسعار الاراضى والمواد الانشائية ، وفى خلال الخطة تم بناء ما يقرب من (٧٥) ألف مسكن ، بينما يقدر عدد المساكن المطلوبه لـ (١٥٤) ألف وحدة سكنية (٢) ، مما سبب مشاكل كثيرة فى مجال الاسكان مما ادى الى ارتفاع غير عادى فى الايجارات ، مما حدى بالحكومة الى تجميد الاجور القديمة تقريبا ، لكن هذا الحل لم يكن مملياحيث ان أزمة الاسكان ازدادت حدتها نتيجة لزيادة الطلب وأيضاً بسبب نتيجة ارتفاع اسعار الاراضى والمواد ، والايدى العاملة ، مما وضع صعوبات كبيرة امام القطاع الخاص ، للبناء لعدم توفر رؤوس الاموال اللازمة ، مما دفع الحكومة فى السنة الاخيرة من الخطة الى انشاء بنك التنمية العقارى الذى يقرض ٧٠٪ من تكاليف بناء المساكن للقطاع الخاص دون فوائد ، وقد كان للبنك دور هام

(١) المرجع السابق ، ص ٨٥

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٢

فى زيادة عدد الوحدات السكنية الا أن ذلك تم على حساب زيادة التكاليف وجودة البناء ، وهذا طبيعى فى الظروف التى مرت بهـ المملكة ، والتى سيطر فيها التضخم على تكلفة جميع السلع والخدمات دون استثناء . وقد تم اطلاق حرية العقار فى بداية عام ١٤٠٣ هـ عندما نجح صندوق التنمية العقارية فى أداء مهمته .

(٩) قطاع البناء والتشييد :

استطاع قطاع البناء والتشييد ، رغم جميع المعوقات التى اعترضت بقية القطاعات الاخرى ، غير قطاع الزيت ، ان يحقق نمواً ، فـاق معدل النمو المتوقع ، بل كاد يصل الى ضعفه ، فقد كان معدل النمو المتحقق فى نهاية الخطة (١٨٫٩ ٪) بينما كان المتوقع أن يبلغ (١٠٫٤ ٪) ويرجع السبب فى ذلك الى مايلى :

أ - نفذت الحكومة كثيراً من المشروعات الانشائية خلال فترة الخطة فكمما رأينا فى الجدول رقم (٣) زاد الانفاق الحكومى على المشروعات بما يعادل ضعف المقدّر فى الخطة ،

ولقد سجل تكوين اجمالى رأس المال الثابت فى قطاع الانشاءات خلال فترة الخطة بكاملها اقصى معدل نمو سنوى قدره (٤٣٪) (١) .

ب - انشاء صندوق التنمية العقارى ، وكذلك أمرت الحكومة الشركات المنفذة للمشروعات الكبرى أن تتولى بنفسها انشاء المجمعات السكنية لعمالها .

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٦ هـ

(١٠) قطاع النقل ، والمواصلات ، والتخزين :

كما لاحظنا في الجدول رقم (٤) فقد تجاوز هذا القطاع معدل النمو الذي قدرته الخطة وهو (١٢ر٩ الى ١٧٪)، وهذا برغم انه قد تأخر تنفيذ بعض البرامج مثل شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية نتيجة لوضع اهداف اقل من المطلوب في الواقع ، كما أن تحقيق اهداف اخرى مثل انشاء الطرق قد فاق الاحتمالات الواقعية للتنفيذ بالنسبة للوقت المطلوب (١).

(١١) قطاع الماء والكهرباء والصحة والتجارة :

وهذه تدخل تحت القطاع الحكومي ، الذي حقق معدل نمو في نهاية الخطة قدره (٧ر٨ ٪) أى بزيادة قدرها (٨ر ٪) عما هو مقدر في الخطة ، ولقد اضطلع هذا القطاع في الواقع بمهمة اساسية في تطوير المدن ومحطات تحلية المياه وتمديد الشبكات الكهربائية .

(١٢) قطاع العمل والعمالة :

خلال خطة التنمية الاولى قدر معدل زيادة الايدي العاملة في المملكة بحوالى (٣ر٨ ٪) سنوياً (٢)، أى من (١٣) مليون عامل في بداية الخطة الى (١٦) مليون عامل فى نهايتها .

(١) وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الثانية ، ١٣٩٥-١٤٠٠ هـ ، الرياض ١٣٩٥ ، ص ٣٣ .

(٢) Donald A. Wells: Saudi Arabian Development Strategy, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington DC., 1976, p. 29.

وبلغ معدل نمو الايدى العاملة السعودية (٣٧ ٪) وتشكل حوالى (٨٠ ٪) من مجموع القوى العاملة بالمملكة حتى نهاية الخطة ، بينما كان معدل نمو الايدى العاملة غير السعودية (٤٢ ٪) (١) .

ولا شك فى ان تنمية وتطوير القوى العاملة فى المملكة هى من أهم عناصر استراتيجية التخطيط الاقتمادى ، حيث أن ندرة القوى العاملة عموماً ، والمدرية تدريباً ادارياً وفنياً عالياً على وجه الخصوص ، تعتبر من أشد القيود التى تعوق تنفيذ برامج التنمية الاقتمادية لجميع القطاعات الانتاجية ، وتحقيق اهدافها الاستراتيجية .

ولقد بلغ الطلب على الايدى العاملة المدرية من كافة المستويات فى عام ١٩٧٠ م (١٨٠ ألف شخص ، بينما لستم يتجاوز العرض (٩٧٣) ألف شخص (٢) ، وكان هذا اكبر دافع لاستيراد العمالة الاجنبية خلال فترة الخطة .

والجدول التالى يبين توزيع النشاط الاقتمادى المحقق للقوى العاملة السعودية بالمملكة خلال فترة الخطة .

(١) وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الثانية ١٣٩٥-١٤٠٠ ، الرياض ، ١٣٩٥ هـ ، ص ٣٤ .

(٢) محاضرة لوزير التخطيط السعودى فى نيويورك فى عام ١٩٧٣/ص٣

جدول رقم (١١)

توزيع النشاط الاقتصادي للقوى العاملة بالملكة العربية السعودية خلال الخطة الاولى ١٩٧٥/٧٠ م حسب القطاع

نسبة التغير % خلال الخطة	اعداد القوى العاملة بالآلاف			النشاط الاقتصادي	
	النسبة %	١٩٧٥/٧٤	النسبة %		١٩٧١/٧٠
- (٤ر٤)	٢٨ر٠	٤٢٦ر١	٤٠ر٤	٤٤٥ر٨	الزراعة والرعي والصيد المناجم والتعدين الصناعة الكهرباء والغاز والمياه التجارة التشييد والبناء المواصلات والتخزين الخدمات العامة القطاع الحكومي
٧٧ر٤	٣٠	٤٥٦	٢ر٣	٢٥٧	
٢٨ر٨	٣٠	٤٦٥	٣ر٢	٣٦١	
٥٠ر٠	١ر٢	١٨٣	١ر١	١٢ر٢	
٦٢ر١	١٣ر٩	٢١١ر٠	١١ر٨	١٣٠ر٢	
١٢٢ر٠	٢٠ر٦	٣١٤ر٢	١٢ر٨	١٤١ر٥	
٦٦ر٢	٦ر٨	١٠٣ر٢	٥ر٦	٦٢ر١	
٣٧ر٠	١٢ر٨	١٨٨ر٤	١٢ر٥	١٣٧ر٥	
٤٩ر٨	١١ر١	١٦٨ر٨	٥ر٥	١١٢ر٧	
	١٠٠	١ر٥٢ر١	١٠٠	١ر١٠٢ر٨	
				العدد الاجمالي :	

المصدر : - مدني عبد القادر - لاقى ، تنمية القوى البشرية ، دار الشروق ، جدة ١٩٧٦ ، ص ٢٠٠

ومن الجدول السابق نلاحظ أن عدد العمال في الزراعة الرعى والصيد انخفض في نهاية الخطة بنسبة (٤٤ ٪) عن عددهم في بدايتها والسبب في ذلك هجرة السكان الداخلية الى مجالات وفرص العمل الاخرى بالمدن ، مما شكل ضغطا اضافيا على القطاع الزراعى فأدى كما رأينا الى انخفاض معدل انتاجه . كما نلاحظ أن أقل نسبة للتغيير خلال الخطة كانت في قطاع الصناعة ، فقد بلغت (٢٨,٨ ٪) فقط وهذا يشير الى ان فرص العمل التي كانت متاحة في قطاع الصناعة كانت قليلة بسبب ظروف الصناعة ذاتها .

ونرى من الجدول السابق ايضا أن اكبر نسبة في تغير التركيب العمالى كان في قطاع التشييد والبناء ، فقد زاد عدد العمال فى هذا القطاع خلال الخطة بنسبة (١٢٢ ٪) وهذا يرجع الى توافر فرص العمل فى هذا القطاع بأجور مرتفعة نسبيا (بلغ متوسط أجر العامل العادى يوميا ٨٠ ريالاً) فى عام ١٩٧٥ م (١) ، بسبب زيادة الانفاق الحكومى من خلال تنفيذ المشروعات المختلفة ، كما أوضحنا سابقا . ويلاحظ أن هذا القطاع هو اكبر قطاع يستخدم اليد العاملة فى المملكة بعد القطاع الاساس الذى يعمل فيه غالبية السكان (قطاع الزراعة والرعى والصيد) . حيث ارتفعت نسبة العاملين فيه الى مجموع عدد العاملين من ١٢,٨ ٪ فى بداية الخطة الى ٢٠,٦ ٪ فى نهايتها .

(١) مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، دليل الاستثمار الصناعى فى المملكة العربية السعودية ، الطبعة الخامسة ، الرياض ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ،

اما فيما يتعلق بالعمالة العربية والاجنبية الوافدة وتركيبها الاقليمي والنسبي في نهاية سنوات الخطة ، فان الجدول التالي رقم (١٢) يمكن أن يعطينا صورة تقريبية .

جدول رقم (١٢)

العمالة الوافدة وتركيبها الاقليمي والنسبي في عام

١٩٧٥م (بالآلاف)

النسبة الى العدد الاجمالي	العدد بالآلاف	الجنسية
٢٦٣	٢٨٠٤٠٠	اليمن الشمالية
٥٤٣	٤١٩٥٠٠	بقية البلاد العربية
٩٠٦	٦٩٩٩٠٠	مجموع العرب
١٩	١٥٠٠٠	الباكستان
١٩	١٥٠٠٠	الهند
١٠	٨٠٠٠	بقية الدول الآسيوية
١٩	١٥٠٠٠	أوربيين وأمريكيين
١٣	١٠٠٠٠	ايرانيين
١٣	١٠٠٠٠	افريقيين وغيرهم
٠١	٥٠٠	اتراك
٢١٠٠	٧٧٣٤٠٠	العدد الاجمالي

المصدر : International Business Opportunities, Saudi Arabia, Published by: International Communications, London, 1981, p.41.

ومن الجدول السابق يتضح لنا أن أكثر من ٩٠ ٪ من العمالة الوافدة الى المملكة من البلدان العربية المجاورة ، وان العمال القادمين من اليمن الشمالية يشكلون نسبة كبيرة من هذه العمالة الوافدة .

كما أننا اذا نسبنا العدد الاجمالي للعمال غير السعوديين فى نهاية الخطة الى مجموع العاملين فى المملكة - عدا قطاع الزراعة والرعى والصيد - نجد أن نسبة الايدى العاملة غير السعودية تمل الى (٧٠.٥ ٪) ، وبرغم أن هذه النسبة تبدو مرتفعة ، الا أنها تدل على أن الايدى العاملة السعودية لاتزال فى مرحلة التأهيل والاعداد العلمى فى المدارس والمعاهد والجامعات

(١٢) قطاع التجارة الخارجية :

نمت الواردات نموا مطردا لسببين رئيسيين أولهما البدء فى تنفيذ الخطة وثانيهما زيادة قيمة الصادرات ، والجدول التالى يبين لنا تطور كل من الصادرات والواردات خلال فترة تنفيذ الخطة الاولى .

جدول رقم (١٣) (١)

التجارة الخارجية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥م
بملايين الريالات (أسعار جارية)

السنة	الصادرات	النسبة % (التغير)	الواردات	النسبة % (التغير)
١٩٧٠	١٠٩٠٧ر٢	١٤ر٩	٣١٩٦ر٨	- ٥ر٣
١٩٧١	١٧٣٠٢ر٧	٥٨ر٦	٣٦٦٧ر٥	١٤ر٧
١٩٧٢	٢٢٧٦١ر٢	٣١ر٦	٤٧٠٨ر٣	٢٨ر٤
١٩٧٣	٣٣٣٠٩ر١	٤٦ر٣	٧٣١٠ر٢	٥٥ر٣
١٩٧٤	١٢٦٢٢٢ر٩	٢٧٨ر٩	١٠١٤٩ر٢	٣٨ر٨
١٩٧٥	١٠٤٤١١ر٧	- ١٧ر٣	١٤٨٢٣ر٠	٤٦ر١

وكما نلاحظ في الجدول السابق رقم (١٣) فقد قفز رقم الواردات من (٣١٩٦ر٨) مليون ريال في عام ١٩٧٠ الى (١٤٨٢٣) مليون ريال في عام ١٩٧٥ م ، أى حوالى أربعة اضعاف قيمة الواردات ، وكان هذا الارتفاع في حجم وقيمة الواردات لمقابلة الطلب على السلع الذى نشأ من الانفاق الحكومى الواسع على المشروعات الانشائية ، وكذلك زيادة السيولة النقدية في أيدي الافراد ، مما دفعهم الى زيادة الاستهلاك وتنويعه ، وهذه الزيادة في الواردات أدت الى تراكمات في الموانئ ، مما سبب اختناقات حقيقية ، أدت الى ارتفاع

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى ، النشرة الاحصائية ، العدد الأول

أجور الشحن الى الموانئ السعودية ، لان انتظار البواخر حتى يتم تفريغها بلغ حوالى ٥ - ٦ أشهر ، مما يكلف يوميا من ٣ - ٦ آلاف دولار حسب حجم الباخرة^(١) . وكل هذه النفقات تضاف بالطبع الى أسعار السلع فى الاسواق المحلية - وبالتالى تزيد تكلفة المشروعات الحكومية - ، كما تساعد على زيادة حدة التضخم ، ولكن مشكلة ازدحام الموانئ قد حلت تماما بإنشاء المؤسسة العامة للموانئ عام ١٩٧٦ م والاعتمادات الفورية التى اتخذتها .



(١) المؤسسة العامة للموانئ : التقرير السنوى ، ١٩٧٨ ، الرياض ، ص ١٦٠ .

تقويم اجمالي للخطـة :

" ان حجم التنمية في المملكة أكبر بكثير من الوضع الاداري ، ومن امكانياتنا في مرافق متعددة ، والنظام الحر في المملكة يجعل التخطيط عملية صعبة ، لانك لا تستطيع أن تتنبأ طول الوقت بما يمكن أن يقوم بادائه القطاع الاقتصادي" (١) .

يعترف وزير التخطيط السعودي بأن هناك " نواقص كثيرة " في الخطة ويؤكد ذلك قائلا " نحن كممارسين للتخطيط في المملكة نعرف أسباب القصور ، مثلا خطة التنمية الاولى تمت بدون احصائيات للسكان ، وكانت المعلومات المتوفرة لدينا عن كثير من القطاعات مثل الانتاج الزراعي ، العمالة ، الاستيراد ، أعمار الناس ، كلها أما غير متوفرة أو متوفرة بشكل عام " تعطى مؤشرا ، ولا يمكن الاعتماد عليها (٢) .

وعلى هذا يمكن القول - كما اشرنا من قبل - أن أولى العقبات هي قصور المعلومات ، وبالتالي عدم دقة القرار ، وبطبيعة الحال لا يمكن انتظار التخطيط للتنمية حتى تتوافر الاحصائيات ، وانما من الممكن أن يبدأ الاهتمام بجمع المعلومات وتحليلها خلال فترة التطبيق ، وهذا ما حدث بالفعل .

(١) هشام الناظر: اليمامة، الرياض، العدد ٦٤٦، ١/٦/١٤٠١هـ، ١٠/٤/١٩٨١،

ص ١٩ :

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩ .

وفى تقرير رسمى غير منشور ذكر أن هناك صعوبات فنية وإدارية أدت الى عدم تنفيذ أو اكتمال مشروعات الخطة الاولى المتعلقة بالتجهيزات الاساسية كمشروعات الاسكان ، والتدريب المهنى، والموانئ والنقل ، والاسمنت، مما تسبب فى عجز هذه القطاعات عن مواكبة حركة التطور المطلوبة ، وبالتالى ارتفاع الاكلاف على حساب الجودة فى بعض الاحيان ، كما ارتفعت أسعار الاراضى ، ومن ثم تكلف انشاء المساكن لايواء الاعداد الهائلة القادمة من الداخل والخارج للمشاركة فى عملية التنمية ، وبالتالى الى ارتفاع الاجور ، وأجور السكن بشكل حاد لم يعرف من قبل ، ولم تستطع الخدمات والمرافق ان تقدم سوى الحد الأدنى من الخدمة المطلوبة منها .

كما وأن استقدام الايدي العاملة خاصة فى مجالات الخدمات التى لاتحتاج الى مهارات أو تدريب عالى ، له سلبيات اجتماعية واقتصادية ، لابد من التعامل معها بحذر ، والحقيقة انه يجب اعادة النظر فى موضوع العمالة ، بالتنسيق مع الدول العربية والاسلامية للمساعدة فى تدريب واختيار افضل العناصر حرصا على سمعة بلادها ، وخدمة اقتصادياتها .

ولقد أدى تحسن بعض الشركات العالمية والمحلية لرغبة الدولة فى الاسراع فى عملية تنفيذ مشروعاتها الى المبالغة فى تكاليف عروفيها ، وساعد فى ذلك الشعور السائد بتوافر المقدرة المالية (١٠) والرغبة فى سرعة الانجاز .

(١٠) لقد اشرنا فى موضع آخر من البحث الى ملاحظة وزير الصناعة السعودى فى هذا الخصوص .

وعلى كل حال فلا بد لنا من الاعتراف بحقيقة انه " عمليا لا توجد خطة تنفذ بكامل تفاصيلها " .

ورغم العقبات التي ذكرت في السابق ، فقد تم تحقيق تقدم ملموس وفيما يلي بعض ملامح الاقتصاد في نهاية فترة الخطة الاولى :

(١) تم بذل جهود كبيرة في سبيل تنمية موارد المياه للاستخدامات المنزلية والزراعية ، وتم انشاء سبع محطات لتحلية المياه .

(٢) نما الانتاج الزراعي ببطء - كما رأينا - بسبب عدم توافر الايدي العاملة بأسعار مناسبة .

(٣) تم التوسع في الشبكات الكهربائية ، مع تخفيض اسعار الاستهلاك .

(٤) حصل نمو نسبي في قطاع الصناعات التحويلية ، بينما لم يحقق النشاط في الصناعات البترولية كل البرامج المخططة له .

(٥) تطورت البرامج التعليمية على كافة المستويات حتى وصل عدد الجامعات الى ستة جامعات .

(٦) حدث تطور كبير في مجالات الخدمات الصحية والاجتماعية والمعاهد الخاصة بالتدريب الفني .

(٧) حدث تطور كبير في بناء الطرق ، وتطورت نسبيا وسائل الاتصالات السلوكية واللاسلكية .

- (٨) ظهرت الحاجة الى عدم توفر الصيانة الفنية اللازمة .
- (٩) اهتمت الادارات الحكومية ببرامج التدريب لموظفيها اثناء العمل ، والتوسع في ابقائهم في دورات تدريبية بالخارج .

المبحث الثالث : تقويم الصناعة في فترة الخططة

أولا : الصناعات المستندة الى المواد الهيدروكربونية من خلال
نشاطات المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) :

برغم ما ذكرنا من أن النشاط الصناعي في قطاع الصناعة المستندة الى المواد الهيدروكربونية لم يحقق جميع ما هدفت اليه الخططة فإنه قد تحققت الانجازات التالية : -

(١) ارتفع انتاج مصفاة رأس تنوره من (١٥٦) مليون برميل في عام ١٩٦٩ الى اكثر من (٢٢٤) مليون برميل عام ١٩٧٤ م . كما تم انشاء مصفاة جديدة في الرياض طاقتها (١٥٠٠٠) برميل يوميا وبدأ تشغيلها في عام ١٩٧٤ م .

(٢) ارتفع انتاج الاسفلت الى اكثر من الضعف خلال فترة تنفيذ الخططة فوصل الى (٦٧٠٠) برميل يوميا في نهاية الخططة .

(٣) تم في عام ١٩٧٢ م انشاء مصنع خلط الزيوت والتشحيم في جدة بطاقة انتاج سنوية مقدارها (٧٥٠٠٠) برميل .

(٤) بدأت شركة الاسمدة العربية السعودية (سافكو) انتاجها في عام ١٩٧٢ م ، وعملت في نهاية الخططة بكامل طاقتها الانتاجية البالغة (٣٠٠) الف طن من (اليوريا) سنويا .

- (٥) تم اعداد الخطط لجمع الغاز المصاحب لانتاج البترول والذي كان يحرق سابقا ، ومعالجته ، واستغلاله ، وبلغ حجم الغاز الطبيعى والسائل (٢٦) مليون قدم مكعب يوميا ، بمعدل (٤٥٠) قدما مكعبا من الغاز مع كل برميل ينتج من الزيت.
- (٦) بلغ انتاج قضبان الحديد المستخدم فى تسليح المباني فى مصنع درفلة الحديد والصلب فى جدة حوالى (٢٢٠٠٠) طن سنويا عندما بدأ تشييده على أساس فترتى عمل فى آخر عام ١٩٧٤م (اقل من الطاقة الانتاجية لاسباب تتعلق بعدم توفر الايدى العاملة) .

* *

ثانيا : الصناعات التحويلية الاخرى :

ان الصناعات التحويلية التى نقصدها فى هذا البحث تعنى مايلى :-

- ١ - الصناعات غير البترولية .
- ٢ - الصناعات التى لا يقل عدد العمال فيها عن ١٠ عمال والمرخص لها صناعيا .
- ٣ - ان كل الصناعات محل البحث مملوكة للقطاع الخاص فيما عدا صناعة صوامع الغلال ، ومصنع الصلب بجدة .

ولقد اجرى مركز الابحاث والتنمية الصناعية فى عام ١٩٧٥/١٩٧٤م مسحا ميدانيا للمصانع التى تستخدم اكثر من عشر عمال ، وقد شمل

هذا المسح مناطق المملكة الوسطى ، والشرقية ، والغربية
فقط .. وكانت نتيجة المسح كما هو موضح فى الجدول
التالى رقم (١٤) .

جدول رقم (١٤)
المنتجات المرخص لها في المناطق الوسطى والشرقية والغربية من المملكة
في عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ (بالآلاف الريالات)

المجموعة الصناعية	عدد الوحدات الصناعية التي تم مسحها	عدد المعاملين	متوسط رأس المال لكل وحدة	متوسط عدد المعامل لكل وحدة	صافي القيمة المضافة لكل وحدة	متوسط رأس المال لكل وحدة	صافي القيمة المضافة لكل وحدة
المنتجات الغذائية	٤٩	٢٩٩٨	٢٠٥٧	٦١	١٠٨٠	٣٣	١٧٠٦
صناعة النسيج	٩	٤٤٣	١٠٩٩٣	٤٩	٦٠٤	٤٠	١٢٠٣
صناعة منتجات الأخشاب	١٦	٣٢٥	٦٧١	٢٠	٦٣٩	٣٣	٣٢٠٠
صناعة الورق والطباعة	٤٠	١٦٩٧	٢٠٠٨	٤٢	١٠٥٣	٤٧	٢٤٠٨
صناعات غير معدنية (مواد البترول)	٣٤	٤٥٧٧	١٣٨١٦	١٠٤	٣٤١٥	١٣٢	٣٢٠٩
صناعة المعادن الأساسية	١	٣٠١	٥٤٠٩٥	٣٠١	٧٠١٧١	١٨٠	٢٣٠٨
المنتجات المعدنية	٧٩	٢٧٧٠	١٠٣٨٤	٢٥	٩١٨	٢٠	٢٩٠٢
صناعات أخرى	٦	٣٢٣	٤٨٥٤	٣٥	٣٧٦٨	٩٠	٧٠٠٠
الإجمالي / المتوسط	٢٦٦	١٥٢٢٧	٥٦٠٢	٥٧	٢٠٧٨	٩٨	٣٦٠٢

وقد ذكر في الدراسة التي اجراها مركز الابحاث والتنمية الصناعية بهذا الخصوص ان نتائج المسح الصناعي الذي قام به في عام ١٩٧٥/١٩٧٤ يمكن اجمالها فيما يلي (١) :-

- أ - زاد اعتماد قطاع الصناعات التحويلية على الايدي العاملة الاجنبية فأرتفعت نسبة استخدامهم من ٣٩ ٪ من مجموع القوى العاملة الى ٥٨ ٪ .
- ب - ارتفعت انتاجية العمال الصناعيين الى اكثر من الضعف مما ادى الى تحسين في نسبة رأس المال المستثمر الى الانتاجية ، وفي معدل استغلال الطاقات المركبة .
- ج - حدث تحول ملحوظ عن صناعة السلع الاستهلاكية التقليدية الى الصناعات التي تنتج السلع الوسيطة مثل مواد البناء .
- د - تتمثل في صناعة البلاستيك والصناعات الكيماوية ، اكبر نسبة من رؤوس الاموال المستثمرة الى عدد العاملين .
- هـ - قدر المركز عدد المنشآت الصغيرة غير المرخص لها بنحو (٩٠٠٠) منشأة ، يتركز معظمها في بعض الأنشطة مثل الخياطة ، والمخابز ، والنجارة الخ ..

(١) مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، دليل الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية الطبعة الخامسة ، الرياض ١٣٩٨ هـ

ومن الجدول السابق يتبين أن عدد الموءسات السعودية يبلغ ضعف عدد الموءسات ذات رأس المال المشترك ، وأن رأس المسال الاجنبى يساهم بنسبة (١٥٥ ٪) من مجموع الاموال المستثمرة فى قطاع الصناعة . . ولقد زادت العمالة فى قطاع الصناعة التحويلية من (٣٦١٠٠) عامل فى بداية الخطة الى (٤٦٥٠٠) فى نهايتها (١) ، أى بنسبة (٢٨٨ ٪) ، ويلاحظ أن معظم هؤلاء العمال يشتغلون فى الصناعات الصغيرة ، غير المرخص لها صناعياً .

صناعة الاسمنت :

وتعتبر صناعة الاسمنت شانى اكبر صناعة فى المملكة ، فقد بلغ انتاجها خلال فترة الخطة (٤٧١٧٠٠ رة) طنا ، كما يتضح من الجدول التالى رقم (١٦) .

(١) وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ - ١٤٠٠ هـ الرياض ، ١٣٩٥ ، ص ٢٦٣ .

جدول رقم (١٦)

كميات الاسمنت المنتجة محليا خلال فترة الخطـــــة
بآلاف الاطنان

السنة	الانتاج المحلى	المستورد	المجموع	نسبة الانتاج % الى المجموع
١٩٧٠	٦٦٦ر٩	٤٦٣ر٧	١١٣٠ر٦	٥٩ر
١٩٧١	٧٠٣ر٤	٥٤٩ر٩	١٢٥٣ر٣	١ر٥٦
١٩٧٢	٩١١ر١	٢٩٩ر٥	١٤١٠ر٦	٢ر٧٥
١٩٧٣	١٠٠٨ر٣	٢٨٠ر٥	١٢٨٨ر٨	٢ر٧٨
١٩٧٤	١٠٥٦ر٦	١٥١٠ر٧	٢٥٦٧ر٣	٢ر٤١
١٩٧٥	١١٢٥ر٤	١٨٢٥ر٨	٢٩٥١ر٢	١ر٣٨
المجموع	٥٤٧١ر٧	٤٩٣٠ر١	١٠٤٠١ر٨	٦ر٥٢

المصدر : مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٨ هـ /

١٩٧٨ م ، ص ١٩٧ .

ويلاحظ فى الجدول رقم (١٦) تطور كمية انتاج الاسمنت سنويا مسن
(٦٦٦ر٩) الف طن فى (عام ١٩٧٠ الى ١١٢٥ر٤) الف طن فى عـــــــام
١٩٧٥م أى بنسبة (٧٦٠ %) تقريبا كما أن متوسط نسبة الانتاج بالمجلس
خلال سنوات الخطة الى مجموع الاسمنت المستهلك (المستورد والمحلى)
بلغت (٥٢ر٦ %) .

وفى الواقع يعتبر انتاج الاسمنت واستيراده فى مجموعه موشرا حقيقيا يدل على التطور الانشائى فى المملكة خلال فترة الخطة ، وهذا يفسر المعدل المرتفع الذى حققته الخطة فى هذا القطاع كما رأينا من قبل . هذا وقد تم هذا الانتاج بواسطة الثلاث مصانع التى كانت موجودة فى ذلك الوقت فى كل من جدة والرياض والدمام .

محطات القوى الكهربائية :

كان من الممكن معالجة هذا القطاع ضمن المكونات القطاعية لمنجزات الخطة فى المبحث الثانى من هذا الفصل ، ولكن نظرا لكون الكهرباء تعتبر صناعة قائمة بذاتها فى التصنيف الصناعى ولانها تعتبر اهم قطاع صناعى يقدم خدماته مباشرة لجميع القطاعات الانتاجية والاستهلاكية فى المملكة كما أن التنمية الصناعية تعتمد عليه اعتمادا اساسيا من حيث تكلفة الانتاج ، لذلك سوف نناقش تطوره تفصيلا فى هذا المبحث .

تعمل شركات الكهرباء الست التابعة للقطاع الخاص على انتاج التيار الكهربائى بطاقتها القصوى لامداد المدن التسع الرئيسية فى المملكة بحاجتها من الكهرباء ، حيث زاد استهلاك الكهرباء بصورة لم يسبق لها مثيل نتيجة للزيادة فى التوسيع العمرانى ودخول الافراد ، والنشاط الاقتصادى عموما ، فكما نلاحظ من الجدول التالى أن استهلاك الطاقة زاد فى سنة واحدة ٣٧٪ وهى السنة الاخيرة للخطة .

جدول رقم (١٧)

الكهرباء المولدة في المدن الرئيسية في المملكة خلال

فترة الخطة (مليون كيلووات/ساعة)

السنة المدينة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
جدة	٢٥٤ر٣	٢٦٢ر٣	٣١٧ر٧	٣٦٥ر٣	٤٥١ر٨	٦١٨ر -
منها كهرباء من						
محطة التحلية	-	٩٢ر -	٢٠١ر -	٢١٤ر٧	٢٤٤ر -	٣٠٣ر٣
الرياض	٢٠٨ر٥	٢٢٣ر٤	٢٨٣ر٢	٣٤٦ر٧	٤١٩ر -	٥٤٧ر٤
مكة والطائف	٩٢ر٢	١٠٤ر٦	١٢٢ر -	١٤٨ر٤	١٨٠ر٣	٢٤٩ر٤
الظهران، الخبر	١٢٢ر٢	١٤٣ر -	١٨٩ر -	٢٤٤ر٧	٣٢٣ر٦	٤٦١ر٢
المدينة المنورة	٢٧ر -	٢٩ر٦	٣٧ر٩	٤٦ر٣	٥٥ر٢	٧ر٧
الاحساء	١٥ر٤	١٧ر٥	٢٧ر٨	٣٤ر٨	٤٤ر١	٦٦ر١
المجموع	٦٩٩ر٦	٧٨٠ر٤	٩٧٧ر٦	١١٨٦ر٢	١٤٧٤ر -	٢٠١٣ر٨

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام ١٣٩٦ هـ ،
جدة ، ص ١٤٨ .

ونرى من الجدول رقم (١٧) مساهمة الطاقة الكهربائية المنتجة من
محطة تحلية المياه في جدة وانها تساهم في السنة الاخيرة من الخطة
بحوالى (٥٠ ٪) من مجموع الطاقة المنتجة .

ومن الجدول السابق أعد جدول آخر يبين لنا نسبة الزيادة في إنتاج الطاقة الكهربائية في خلال فترة الخطة حسب المدن ، وكذلك نسبة الزيادة في عام ١٩٧٥ عنها في العام السابق له ، لتبين مقدار تطور الطلب على الكهرباء في خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٨)
نسبة الزيادة في إنتاج الطاقة الكهربائية

نسبة الزيادة المئوية		المدن الرئيسية
١٩٧٥ - ١٩٧٤	١٩٧٥ - ١٩٧٠	
٣٦ر٨	١٦٣ر٨	جدة
٣٠ر٦	١٦٢ر٥	الرياض
٤٢ر٥	٢٧٧ر٤	الدمام / الظهران / الخبر
٢٨ر٣	١٧٠ر٥	مكة / الطائف
٢٩ر٩	١٦٥ر٦	المدينة المنورة
٤٩ر٩	٣٢٩ر٢	الاحساء
٣٦ر٦	١٨٧ر٨	المجموع

وفي عام ١٩٧٤ صدر قرار مجلس الوزراء بتخفيض أسعار استهلاك الكهرباء لتكون ٧ هللات لكل كيلوات/ساعة للاستهلاك العادي، وخمسة هللات للاستهلاك الصناعي .

ثالثا : التسهيلات الحكومية المقدمة للقطاع الصناعى :

=====

تهدف السياسة الحكومية ، كما اشرنا ، الى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى الصناعات الوطنية ، وتقديم لهم حوافز كثيرة فى ظل نظام حماية وتشجيع الصناعة الوطنية ، واجراء الدراسات الاقتصادية للمشروعات ، فأنشأت مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، وأنشأت المناطق الصناعية ، لتعمل لاقامة المصانع عليها بأجور رمزية ، كذلك توسعت فى القروض التى تقدمها للقطاع الصناعى لمساعدته على التمويل ، وفيما يلى عرض موجز لاهم الحوافز الحكومية المقدمة للقطاع الصناعى فى المملكة .

(١) المناطق الصناعية :

قامت الحكومة بانشاء عدد من المناطق الصناعية ، مقسمة الى قطع للتأجير على اصحاب المصانع بايجار رمزى هو (٨) هللات للمتر المربع فى السنة ، ويعتبر هذا من اهم الحوافز التى تقدمها الحكومة نظرا لان الخدمات متكاملة فى المناطق الصناعية ، كما أن الاراضى أسعارها مرتفعة ، قد تشكل من حيث التكلفة عائقا لا يمكن تجاوزه بالنسبة للصناعة الوطنية ، ويبلغ عدد قطع الاراضى التى تتم التعاقد على استئجارها داخل المناطق الصناعية حتى نهاية الخطة (٢٠٩) قطعة ، فى كل من الرياض ، وجدة ، والدمام ، كما أن عدد المصانع التى اقيمت فعلا فيها الى نهاية الخطة كانت (٤٧) مصنعا .

(٢) صندوق التنمية الصناعية السعودي :

في عام ١٩٧٤ م انشئ صندوق التنمية الصناعية السعودي برأس مال قدره (٥٠٠) مليون ريال سعودي، قابل للزيادة لتقديم قروض متوسطة وطويلة الاجل بلا فوائد الى المشاريع الصناعية الجديدة أو لتوسعه القائم منها في القطاع الخاص ، ونص قانون انشاء الصندوق على تعاونه مع الهيئات الحكومية الاخرى المعنية بالتنمية الصناعية ، وان يقوم بمراجعة جميع دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي يتقدم أصحابها بطلبات للحصول على قروض ، ولاتزيد القروض الممنوحة مقابل ضمانات عن ٥٠٪ من اجمالي رأس مال المشروع ، أو المبلغ المخصص لتوسعة المشروع القائم ، كما لاتمنح قروض لتغطية رأس المال العامل ، ولاتزيد مدة القرض عن ١٥ سنة .

وقد منح الصندوق للتنمية الصناعية ، منذ انشائه في عام ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م قروضا طويلة الاجل بلغ مجموعها (٢٩٠٢١) مليون ريال سعودي (١) .

كما اعتمد الصندوق ما جملة (٢١٢٧) مليون ريال ، قروضا لشركات الكهرباء بالمملكة ، دفع منها فعلا حتى منتصف عام ١٩٧٦ (١٤٠٤) مليون ريال (٢) .

(١) Saudi Industrial Development Fund Annual Report. Fiscal Year, 1396/1397H.

(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي ، تقرير المؤسسة لعام ١٣٩٦ هـ ، جدة ، ص ٦٩ .

(٣) صندوق الاستثمارات العامة :

انشء فى عام ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م وبلغ رأسماله فى ١٣٩١هـ ١٩٧٦م
(٧٤) مليون ريال .

اغراضه :

- (١) تمويل الاستثمارات فى المشاريع الانتاجية التجارية .
- (٢) شراء الاسهم فى الشركات الجديدة ومن ثم بيع هذه الاسهم
بسر اسنى وبشروط سهلة لدوى الدخل المحدود، اذا أثبتت
الشركات درجة ربحيتها .

من شروط التمويل :

- (١) ان تكون المشروعات الانتاجية المطلوب تمويلها مملوكة
للحكومة أو تابعة لاحدى مؤسسات التمويل الصناعى
الحكومية ، أو المؤسسات العامة .
- (٢) ان يكون فى الامكان تنفيذ هذه المشروعات بواسطة أى من
الجهات المذكورة فى (١) بمفردها أو بالتعاون بينها
وبين القطاع الخاص .

هذا وقد بلغ مجموع المبالغ التى قام بالمشاركة بها منذ
انشائه وحتى نهاية عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م (٢٣٧٨) مليون ريال (١).

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٩٧٩ م ،

رابعاً : مبادئ السياسة الصناعية :

شعرت الحكومة بأهمية تنويع القاعدة الاقتصادية الانتاجية ،
لذلك اصدرت فى عام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م بياناً يحدد مبادئ السياسة
الصناعية التى تبنتها المملكة لتحقيق التنمية الصناعية المرجوة
وكان الدافع لهذا البيان رغبة الحكومة فى ايضاح سياسة الدولة
تجاه التنمية الصناعية وقد نص البيان على مايلى (١) : -

١ - تهدف الحكومة الى تشجيع وتوسيع مجالات الصناعات التحويلية
والصناعات المعتمدة على الزراعة وذلك لما استحقته هذه
المجالات من مساهمات فى الدخل القومى ، وما ستتيحه من
فرص العمل ، وما ستجنيه الدولة من فوائد لتنويع القاعدة
الاقتصادية للبلاد .

٢ - أن مبدأ التنافس الحر السائد بين المؤسسات التجارية
والصناعية هو أساس النشاط الاقتصادى بالمملكة ، وادراك الحكومة
لهذه الحقيقة يجعلها تؤمن انه لا بد لها فى النهاية من اعطاء
هذه المؤسسات الخاصة كامل الحرية لتحمل مسؤولية تنفيذ
هذه المشاريع الصناعية ، وفى سبيل ذلك تستقدم الدولة كسل
العون والدعم لرجال الاعمال .

(١) مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، دليل الاستثمار الصناعى فى
المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٧٨ م ، ص ٤٢ وما

ويشمل الدعم الحكومى المساعدة فى انشاء المشاريع الصناعية ، وتمويلها والمشاركة فى ادارتها ، اذا كان حجمها ونوعية التكنولوجيا التى ستستخدمها فوق طاقة القطاع الصناعى وحده .

٣ - تعتبر الحكومة ان المنافسة التى تستهدف مصلحة المستهلكين هى التى تحقق انخفاض لتكاليف الانتاج ، ثم الاسعار العادلة لكل من المنتج والمستهلك ، ولن تسمح الحكومة بالمنافسة الاجنبية الضارة بالمنافسة الاغراقية .

٤ - وللتأكد من أن رجال الاعمال الراغبين فى المساهمة فى التنمية الصناعية للمملكة على علم بكل البيانات والمعلومات اللازمة لاختيار وتنفيذ وتشغيل وادارة المشروعات الصناعية ذات الجدوى بنجاح تام ، فستقوم الحكومة بنشر المعلومات عن المشروعات المجدية التى يمكن الاستثمار فيها ، مع تقديم كافة التسهيلات والخدمات الفنية والادارية للمنشآت الصناعية القائمة .

٥ - ستقوم الحكومة بتقديم الحوافز التشجيعية ، والمالية المختلفة لكل القطاعات الصناعية وتشمل هذه الحوافز : -

أ - تقديم القروض والمشاركة الرأسمالية ، وبشروط سهلة وميسرة .
ب - مساعدة رجال الاعمال فى تكوين شركات صناعية بينهم مع المساعدة فى تنظيمها .

ج - المساعدة فى اختيار المشاريع الصناعية ، واعداد دراجات الجدوى الاقتصادية لها وتقييمها .

- د - تقديم العون الفني والمالى اللازم لتشغيل المصانع .
 - هـ - اعفاء حصص الشركاء الاجانب فى رؤوس أموال المشاريع ،
من ضرائب ارباح الشركات .
 - و - اعفاء المكائن والمعدات والمواد الخام من الرسوم
الجمركية .
 - ز - اعطاء الافضلية للمنتجات الوطنية فى المشتريات الحكومية .
 - ح - فرض الضرائب الجمركية على المنتجات الاجنبية المنافسة
حماية للمنتجات المحلية .
 - ط - منح قطع الاراضى فى المناطق الصناعية لاقامة المصانع
عليها .
 - ى - تقديم الدعم اللازم لتدريب العاملين السعوديين بها .
 - ك - المساعدة على تصدير المنتجات الوطنية .
- ٦ - تطبيق مبدأ الترخيص الصناعى ، لتتمكن الحكومة من تنسيق وتنظيم انواع الدعم للمشاريع المرخصة ، لضمان ارياساح عادلة للمستثمر الصناعى .
- ٧ - تهدف سياسة الحكومة بالنسبة للمشاريع الصناعية كبيرة الحجم والتي لايمكن ان يقوم بها القطاع الخاص بمفرده ، ان تتكفل الحكومة بانشائها على أن تتيح للقطاع الخاص المساهمة فيها

حسب امكانياته ، وفى هذه الحالة ، وكذلك فى بعض الحالات التى تقوم الحكومة فيها بتمويل جزئى للمشروعات الصناعية الخاصة ، فان سياسة الحكومة تهدف الى بيع أسهمها فى هذه المشاريع فى السوق المناسب .

(وهذه كما نرى طريقة مشجعة تسير وفقا للتكامل اليابانى بين القطاع العام أو الحكومة ، والقطاع الخاص) .

أما فى الحالات التى لا بد من تسلم الحكومة لمقاليـد الادارة بسبب عدم قدرة رجال الاعمال على ادارتها ، فانها ستعمل على اعتادة شؤونه الى القطاع الخاص بأسرع وقت ممكن (أى أن الحكومة ستدير هذه المشروعات بصفة مؤقتة) ، ولذلك فان الاهداف البعيدة لسياسة الحكومة الصناعية تجعل الحكومة شريكا للمنتجين فى القطاع الخاص وليست منافسة لهم .

٨ - ستبذل الحكومة قصارى جهدها لتتجنب اللجوء الى فرض القيود الكمية ، أو طريقة تحديد الاسعار ، كوسائل لتنفيذ سياستها الصناعية . كما لن تحاول فرض أى نوع من القيود الا فى الحالات التى يثبت فيها فشل الاسلوب التنافسى ، وينطبق هذا على السلع التى تتسم طبيعتها بالصفات الاحتكارية .

٩ - وكل ما لا يتعارض مع الانظمة القائمة ، فان الحكومة تعترف بحق القطاع الخاص العامل فى حقل الصناعة فى اختيار

واستغلال وإدارة الموارد الاقتصادية ، والتي تشمل القوى البشرية العاملة في هذا الحقل ، بهدف رفع مستوى الكفاءة الانتاجية الصناعية الى اقصى حد ممكن .

١٠ - ترحب الحكومة بدخول رؤوس الاموال والخبرات الاجنبية الى قطاع الصناعة بالمملكة ، وليس هذا الا اعترافا من الحكومة بما سيحققه هذا التعاون من فوائد لتنمية الصناعة بالمملكة خاصة في مجالات الادارة الصناعية والقدرات الفنية ، وامكانيات التسويق العالمى التى تصحب رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى الصناعة الوطنية ، (وتطبيقا لهذه السياسة فقد دخلت الحكومة فى مشروعات صناعية مشتركة عن طريق الشركة السعودية للاستثمارات الصناعية (سابك) مع شركات كبرى عالمية فى امريكا وأوربا واليابان فى مجالات الصناعات البتروكيماوية كما سنرى بالتفصيل فى الفصول القادمة من هذا البحث ، ولهذا فان الحكومة تود أن تؤكد حرصها على تفادى فرض أية قيود على حركة نقل الاموال الى المملكة أو خارجها ، كما انها تؤكد على التزامها بسياساتها فى احترام ملكيات الافراد ، والنابعه من مبادئ الشريعة الاسلامية .

١١ - ستوفر الحكومة كل المرافق العامة ، والتجهيزات الاساسية التى لا بد منها لقيام الصناعات ذات الجدوى الاقتصادية .

وبما أن الحكومة تدرك أهمية التنمية الشاملة ، وضروتها لتحقيق التقدم الصناعى المرتقب ، فإنها ستبذل كل امكانياتها فى تطوير كافة القطاعات الاقتصادية بالمملكة ، بحيث توفر للمنتجين ما يكفيهم من الموارد المحلية الملائمة وترفع من مستوى القدرة الشرائية لدى المستهلكين .

ملاحظات عامة :

نخلص من دراسة وتحليل القطاعات الاقتصادية عموماً ، وقطاع الصناعة على وجه الخصوص ، خلال فترة الخطة ، الى ملاحظات عدة واعتبارات عامة كان لها فى اعتقادنا تأثير مباشر على معدل النمو المنخفض نسبياً الذى حققه قطاع الصناعة فى نهاية الخطة ، كما رأينا من قبل وهى : -

- (١) ان مشكلة نقص الايدى العاملة السعودية تعتبر فى الواقع أهم مشكلات التنمية والتصنيع فى المملكة ، أضـسـف الى ذلك الضعف العام فى الجهاز الفنى والادارى ، مما سبب ارتباكاً فى تنفيذ المشروعات ، أو تأخيرها أو سوء ادارة على مستوى القطاعين العام والخاص .
- (٢) تسبب ضيق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى ، مع زيادة التدفقات المالية من خلال الانفاق الحكومى ، فى زيادة السيولة النقدية فى أيدي الافراد ، وزاد الطلب

على السلع المستوردة والنشاطات التجارية عموماً وفي مثل هذه الظروف ، كان لابد من استمرار رجال الأعمال في توسيع أعمالهم التجارية ، ودخول عدد كبير من المواطنين في مجال التجارة ، باعتبارها ذات عائد سريع مرتفع ومضمون ، كما دخلوا في عقود حكومية للتوريد والخدمات .

ورغم الحوافز الحكومية التي أشرنا إليها، لم تستطع الصناعة أن تجتذب اهتمام رجال الأعمال لأسباب كثيرة أهمها:

- أ - عدم توافر الخبرة الإدارية والصناعية .
- ب - الشعور بأن فترة الرواج الاقتصادي والتجاري قصيرة، ولابد من استغلالها لتحقيق طموحاتهم في الشراء السريع .
- ج - تحتاج المشروعات الصناعية البروءوس أموال وفترة دراسية وتأسيس ، وهي بالنسبة لكثير من رجال الأعمال مغامرة بالوقت والمال .
- د - ارتفاع تكاليف الإنتاج ، ومشكلات العمال الفنيين وإمكانهم وعدم توفر قنوات التوزيع والتسويق لأسباب كثيرة .
- هـ - منافسة السلع الأجنبية ، لأن تطبيق نظم الحماية الجمركية في مثل هذه الظروف التي مرت بها البلاد لم يتحقق عملياً

- و - ادت ظاهرة المتاجرة بالاراضى والعقارات أثناء فترة تنفيذ الخطة الى تحويل اهتمام رجال الاعمال عموما وكبارالمستثمرين خصوصا الى الاتجاه نحو هذا النوع الجديد من الاستثمار الذى حقق لهم ارباح خيالية لم تكن فى تصور أحد من قبل ، وكان هذا بالتأكيد على حساب الدخول فى أية صناعة مهما كانت حوافرها.
- ز - تهافت أصحاب الدخول المتوسطة ورجال الاعمال على شراء أسهم الشركاتمضمونة الربحية مثل شركات الكهرباء والاسمنت مما رفع اسعارها وبالتالي قلت نسبة أرباح الاسهم .
- ح - عدم وجود سوق ماليةتنظم شؤءون الاستثمارالداخلى .
- ط - عدموجود نظام متكامل يضع أولويات للاستثمارفى صناعات ومشروعات تحت ضمانات ورقابة الدولة المباشرة ، مما يشجع الافراد على شراء أسهمها .
- ى - من الطبيعى أن يأتى التحول من التجارة الى الصناعة تدريجيا لان المملكة هى دولة ناميةتحتاج الى وقت وكثير من التجارب والخبرة الصناعية والتسويقية .

الفصل السابع

تقويم التنمية الصناعية في ظل الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٥-١٩٨٠م

الفصل السابع : تقويم التنمية الصناعية فى ظل الخطة الخمسية
الثانية (١٩٧٥ / ١٩٨٠ م) :

مقدمة :

- المبحث الاول : أساسيات الخطة
المبحث الثانى : انجازات الخطة ومعوقاتها
المبحث الثالث : تقويم الصناعة فى فترة الخطة



الباب الثالث

((الفصل السابع))

تقويم التنمية الصناعية في ظل الخطة الخمسية

الثانية

١٩٧٥ - ١٩٨٠ م

مقدمة :

كتب آرثر لويس Arthur Lewis ، قائلا أن أى خطة للتنمية الاقتصادية يجب أن تحتوى على كل أو بعض العناصر التالية : (١)

- أ - دراسة عن الأوضاع الاقتصادية السائدة .
- ب - قائمة بالانفاق العام المقترح .
- ج - مناقشة لدور القطاع الخاص فى التنمية المطلوبة .
- د - تصور كلى Macro-economics للاقتصاد المقترح الوصول اليه .
- هـ - ايفاح للسياسات الحكومية .

والواقع أن خطة التنمية الثانية فى المملكة العربية السعودية تحتوى على كل العناصر السابقة بالإضافة الى انها حددت مسبقا طريقة ادارة خطة التنمية (٢) .

(١) Arthur Lewis: Development Planning, The Essentials of Economic Policy, (New York, Harper and Row, 1966). P.15.

(٢) Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.167.

وليس من شك في أن استراتيجية الخطة الثانية ليست إلا امتداداً لاستراتيجية الخطة الأولى على وجه العموم ، والفرق الهام في الخطة الثانية هو التركيز على فك الاختناقات في القطاعات الاقتصادية المختلفة واعطاء أهمية اكبر لتنويع القاعدة الاقتصادية وذلك بالتركيز على مجالات الصناعات الهيدروكربونية ، والصناعات التحويلية والزراعة والتعليم بكافة مستوياته .

ولقد أعدت الخطة الثانية ، في ظروف مالية تختلف عن ظروف وضع الخطة الأولى التي كانت تحكمها ضوابط مالية عديدة ، والسبب في ذلك هو الدخل البترولي غير المتوقع الذي تدفق اعتباراً من عام ١٩٧٣م كما أشرنا من قبل ، والمشكلة التي واجهت خطة التنمية الثانية ليست مشكلة تمويل وإنما هي إيجاد قنوات لامتصاص الفوائض المالية " ذلك لأن المملكة العربية السعودية ، حتى إذا قورنت بدول الأوبك الفنية ، تعتبر (طاقتها الاستيعابية) ضعيفة (١) .

وإذا لوحظ أن برامج التنمية الاقتصادية السريعة في المملكة تعتمد أساساً على زيادة الكميات المنتجة من البترول ، بدلاً من أن يكون إنتاج البترول متغير تابع لمتطلبات الخطة الاقتصادية ، فإن هذا يعتبر (قرار سياسي) لا يمكن تجنبه ، ذلك لأن مسألة " إيجاد مصادر بديلة للبترول ، ليست عملية سهلة ، بل ستأخذ الكثير من

(١) - Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.163.

الجهد والمال ، ولكنها فى نهاية المطاف قضية وقت ، ثم أنهـــا
موضوع قرار سياسى اكثر منها قضية تكلفة مادية (١).

بمعنى أن أى تناول للخطة يجب أن يأخذ فى الاعتبار جميع المنطلقات
الاساسية التى تقف وراءها ، وأن ترتبط بالهدف السياسى المحيـــــط
بانتاج البترول ، ثم حجم الاموال المتراكمة من هذا الانتاج ، وحتمية
التنمية لاستثمار هذه الاموال استثمارا رشيدا ، وأخيرا المدة الزمنية
المتاحة لنا قبل أن ينضب بترولنا ، أو يستغنى العالم عنــــه ،
لذلك يجب أن نعمل بكل طاقاتنا. لا أقول لانجاز تحول المملكة الكامل
الى مصادر بديلة للدخل ، ولكن لاتمام تجهيز البنية الاساسية على الاقل.

(١) هشام ناظر ، المدينة المنورة ، جدة ، العدد ٣٧٤١ ،
١٣٩٦/٨/١ هـ ، ص ٤ .

المبحث الاول : أساسيات الخطة الاستراتيجية والاهداف :

التخطيط يعنى فيما يعنيه الاستخدام الفعال المنتج للموارد المتاحة لبلد ما وفقا لاولويات معينة تحدد على أساس مـدروس لتحقيق اهداف تقتضيها المصلحة العامة الوطنية ، ولما كانت هذه الاهداف تستند الىنوعية القيم الدينية والتاريخية والاخلاقية والسياسية فانه منالضرورى أن تعكس خطة التنمية فى جوهرها المبادئ والقيم الروحية والاجتماعية لذلك البلد .

وبعد انجاز خطة التنمية الاولى تجسدت بوضوح أهداف التنمية واستراتيجيتها ، واتضحت المشكلات الاساسية التى كان لابد من ظهورها ، ومن ثم ايجاد الوسائل لحلها ، والتخلص من آثارها السلبية .

وقد رت الدولة اجمالى تكاليف تنفيذ خطة التنمية الخمسية الثانية بمبلغ (٤٩٨٠٠٠) أربعمائة وثمانية وتسعين ألف مليون ريال سعودى حسب الاسعار السائدة فى عام ١٣٩٤/١٣٩٥هـ (١٩٧٥/٧٤ م)

أو ما يعادل حوالى تسعة اضعاف حجم خطة التنمية الخمسية الاولى
والتي كان حجمها (٤١٣) واحد واربعين ألف مليون ريال فقط .

ولقد تم اعداد خطة التنمية الثانية فى ظل الاعتبارات
التالية : -

أولاً : ان سياسة المملكة العربية السعودية الاقتصادية تواجهه
====
خيارات اجبارية ليست من صنعها ولا سيطرة لها عليها . .
وتتحرك بموجب هذه الخيارات ، كما أشرنا من قبل .

ثانياً : ان الفترة الزمنية المتاحة التى سىظل فيها البترول مادة
====
استراتيجية ميطرة وطاقة لابديل لها قدلا تزيد عن عشرين
عاما وانه يجب خلال هذه الفترة القصيرة أن تعمل الدولة
بكل امكاناتها المادية والبثرية المتاحة على اتمام
تجهيزات البنية الاساسية الجيدة التى يمكن أن تساعد على
التحول التدريجى نحو ايجاد مصادر بديلة للدخل والتنمية
الاقتصادية .

وعلى هذا الاساس بنيت اهداف الخطة واستراتيجيتها، وكان
لابد من أن تعيد الدولة دراسة السياسة المالية والنقدية للبلاد
بشكل يواكب متطلبات التنمية وتطورات الاقتصاد ، وتطوير الانظمة
التجارية وأسلوب اداائها وغيرها من الانظمة القائمة ، كذلك
تحديد العلاقة بين المواطنين ومرافق الخدمات وطريقة استخدامها .

وبذلك يمكن القول أن خطة التنمية الخمسية الثانية انطلقت
من الاساسيات التالية : -

- (١) الاعتماد على مبدأ الحرية الاقتصادية في حق المواطن على
التمتع بجهوده الذاتية ودوافعه الشخصية .
- (٢) التشجيع الحكومي لجميع أوجه النشاط الاستثماري الخاص
والاستفادة من الدعم الحكومي للقطاع الصناعي .
- (٣) تطوير جميع الامكانيات البشرية السعودية للتعامل مع خطط
التنمية على أساس تساوى الفرص أمام جميع المواطنين .
- (٤) تسخير الدخل الحكومي الناتج عن تصدير البترول لبناء
المرافق الاساسية من طرق وخدمات صحية وتعليمية واجتماعية
وخدمات الاتصال ، وبناء رأس المال الاجتماعى لخدمة
كافة المواطنين .



اهداف واستراتيجيات الخطة :

نصت خطة التنمية الخمسية الثانية للفترة من ١٣٩٥ / ١٤٠٠ هـ
(١٩٧٥ / ١٩٨٠ م) على الاهداف المحددة التالية (١) : -

- (١) الحفاظ على القيم الدينية والاخلاقية الاسلامية .
- (٢) تعزيز الدفاع عن المملكة واستمرار ترسيخ الأمن الداخلى فيها .
- (٣) تحقيق (والحفاظ على) معدل مرتفع للنمو الاقتصادى عن طريق تنمية الموارد الاقتصادية والحصول على اقصى قدر ممكن من ايرادات الزيت خلال اطول فترة ممكنة ، مع الحفاظ على الموارد القابلة للنضوب .
- (٤) تخفيف اعتماد اقتصاد المملكة على صادراتها من الزيت الخام عن طريق توسيع القاعدة الاقتصادية للمملكة .
- (٥) تنمية القوى البشرية عن طريق التوسيع فى التعليم والتدريب ورفع المستوى الصحى .
- (٦) زيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع ودعم الاستقرار الاجتماعى فى مواجهة التغيرات الاجتماعية السريعة .
- (٧) بناء التجهيزات الاساسية اللازمة لتحقيق الاهداف العامة المحددة فى الخطة .

(١) وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ - ١٤٠٠ هـ ،

وقد تم تفصيل هذه الاهداف فى شكل سياسات داخلية عريضة
كما يلى : -

أولا : تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادى ، وذلك بالتعجيل
====
باستغلال جميع الموارد البشرية والطبيعية بشكل فعال
لتحقيق (والمحافظة على) معدل مرتفع من النمو
الاقتصادى وتخفيف اعتماد المملكة على مصدر واحد للدخل
قابل للنضوب هو البترول . وتدرك الدولة أن تحقيق هذا
الهدف يتطلب بالضرورة تنوع القاعدة الانتاجية عن طريق
تشجيع التوسع فى قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين مع
التركيز بصفة خاصة على الصناعات البتروكيمياوية والصناعات
التعدينية حيث تتمتع المملكة بمزايا نسبية مقارنة مع
غيرها من الدول .

وتعمل الدولة دائما على تشجيع القطاع الخاص على
التوسع فى أوجه النشاط هذه عن طريق توفير التسهيلات
والحوافز الكافية لانطلاقته ، وذلك وفقا لمبادئ السياسة
الصناعية التى تكلمنا عنها فى الفصل السابق .

ثانيا : تنمية القوى البشرية :

====
وذلك بآتاحة الفرصة لجميع المواطنين فى الحصول على
التعليم والتدريب على جميع المستويات وفى نفس الوقت
حماية المواطن صحيا وآتاحة الفرصة له فى الحصول على
العناية الطبية فى أى بقعة فى المملكة .

وللافادة الكاملة من امكانات الطاقة البشرية لابد من ايجاد البيئة الاجتماعية والصحية المناسبة ، وكذلك لابد من ايجاد المناخ الاقتصادي الذى يساعد الفرد فى الحصول على العمل الذى يتناسب مع امكاناته وقدراته .

ثالثا: الرخاء الاجتماعى :

وتهدف الخطة الى تطوير الخدمات الاجتماعية بشكل يكفل لكل فرد مهما كانت ظروفه غير مواتية التمتع بحد ادنى من مستوى المعيشة الكريمة ، بينما تبقى مستويات المعيشة فوق الحد الادنى مكافأة للفرد على جهوده وانجازاته .

وتحقيقا لهذا الهدف ستعمل الحكومة على توسيع وزيادة برامجها الاجتماعية بالطرق التالية :-

أ - توفير السلع الضرورية وخاصة المواد الغذائية بأسعار مستقرة ومعقولة ، وتقديم الاعانات لها اذا اقتضت الضرورة مع الاخذ بعين الاعتبار نتائج ذلك على انتاج المملكة من المواد الغذائية .

ب - توفير فرص التعليم المجانى على كافة المستويات واقامة البيئة الصحية النظيفة واقامة الصرافى العلاجية المجانية .

ج - تأمين السكن المناسب لذوى الدخل المحدود بواسطة مشروعات اسكانية تقوم بها الحكومة وتوزع بموجبها

المساكن بشروط سهلة وتشجيع اعمال البناء والتشييد
من قبل الفئات الاخرى بمنحهم قروضا دون فائــــــدة
وتقديم الاعانات لهم ، والهدف الاخير أن يكون لكل
اسرة سعودية بيت تملكه .

د - توسيع نطاق شمول الضمان الاجتماعى وتقديم منافع
أخرى ومساعدات للمعوقين .

هـ - توفير القروض والحلف دون فائدة لذوى الدخل المحدود
الذين يعانون من مصاعب مالية ، ولصغار المستثمرين
ورجال الاعمال .

رابعاً: التجهيزات الاساسية :

ركزت الخطة على أهمية مواصلة الحكومة التوسع فى بناء
التجهيزات الاساسية وتحسينها مثل النقل ، ووسائل المواصلات
والبلديات والاسكان بالقدر الذى يكفل انجاز الاهداف الاقتصادية
والاجتماعية التى تعتمد على هذه التجهيزات .

خامساً: الحرية الاقتصادية ضمن اطار الرعاية الاجتماعية :

كما أشرنا من قبل فأن النظام الاقتصادى للمملكة يركز على
مبادئ الحرية الاقتصادية وتمشياً مع هذه السياسة فان خطة التنمية
تهدف الى ان تشرك الدولة جزءاً كبيراً من عمليات انتاج وتوزيع
السلع والخدمات للأفراد (القطاع الخاص) وتضمن لها الحرية

في تعاملها ولكن الدولة تحتفظ لنفسها بسلطة اتخاذ كافة الاجراءات
الضرورية لتجعل نظام السوق الحر يتفق مع المصلحة الاجتماعية
العليا لجميع المواطنين .

وتتحقق الاهداف المشار اليها عن طريق السياسات التالية :

أولا : تنوع القاعدة الاقتصادية عن طريق التركيز على زيادة
الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي .

ثانيا : سرعة تنمية الموارد البشرية في المملكة .

ثالثا : تحقيق التنمية الاقتصادية لمناطق المملكة باتباع الوسائل
التالية :-

أ - توزيع الاستثمارات الانتاجية على أساس توفر الموارد
الطبيعية والبشرية الخاصة بكل منطقة .

ب - تطبيق البرامج الاجتماعية حسب الحاجة .

وبذلك يمكن توزيع معطيات التنمية الاقتصادية على جميع
القطاعات دون ازالة الحوافز الخاصة بالمجهودات والمنجزات الفردية
ويفع عنصر الاستراتيجية الاولى الأساس الممتين للاكتفاء الذاتي
الاقتصادي مستقبلا لان ذلك اجراء وقائي ضد النفاذ التدريجي
للبيترول ، وهذا يقتضى توجيه الاستثمارات الكبيرة الى المشروعات
الصناعية التى تعتمد على الغاز الطبيعى ، والموارد المعدنية
بالدرجة الاولى .

كما أن استراتيجية الخطة تركز على تشجيع الاستثمارات الفردية والمشاركة فى الصناعات الأخرى التى لاتعتمد على الزيت مع منح الحوافز الخاصة كالقروض وتقديم الأجهزة الأساسية والخدمات المعاونة وكذلك دعم الانتاج الزراعى عن طريق القيام بالدراسات والبحوث ومنح القروض والاعانات للمدخلات مع زيادة رقعة الأرض الزراعية بتوزيع الاراضى البور مجانا للراغبين فى استصلاحها وزراعتها .

أما عنصر الاستراتيجية الثانى فإنه يعتبر التطوير السريع للموارد البشرية ، ضروريا لكل مظاهر تقدم المملكة ، وتشمل مقومات هذا التطوير دعم القوى العاملة بزيادة عدد العاملين من السعوديين ، وغير السعوديين ورفع الكفاية الانتاجية للعاملين عن طريق التدريب والتعليم مع مرونة تحويل العمال من القطاع الزراعى الى القطاعات الأخرى التى تتزايد فرص التوظيف فيها بمستويات أعلى من الانتاجية والدخل ، ولابد من الإشارة هنا الى أنه قد يتبادر الى الذهن أن مرونة تحويل العمال من القطاع الزراعى الى القطاعات الأخرى يتم على حساب الزراعة ، ولكن اذا عرفنا أن طبيعة التركيب السكانى للمملكة اما مزارعين ويشكلون حوالى ٤٦٪ من مجموع السكان أو رعاة رحل وتبلغ نسبتهم حوالى ٢٩٪ من مجموع السكان^(١) ، فان تعليمهم وتدريبهم وتوجيههم نحو القطاعات الأخرى أمر ضرورى لان هناك بطالة مقنعة فى سوق العمالة الزراعية

Katanani A. Kamal: Policies and Models for Planning the Economic Development of the Non-oil Sector in Saudi Arabia, Jowa State Univ., Ph.D., 1971, p.20.

نظرا لعدم نمو وتطور القطاع الزراعى بدرجة كافية ، ومن ناحية أخرى فان اتجاه الدولة الى تحديث وسائل الانتاج بادخال الآلات الزراعية الحديثة تخفض الحاجة الى استعمال العدد المتوفر من الایدى العاملة فى الانتاج الزراعى المحدود بطبيعته نتيجة لعوامل البيئة والمناخ الصحراوى .

أما عنمر الاستراتيجية الثالث فإنه يركز على تنمية الموارد الاقتصادية الاقليمية وتوزيع الخدمات الانتاجية والاجتماعية حسب متطلبات المناطق والتي ستؤدي الى عدالة توزيع الخدمات والثروة على كافة مواطنى المملكة كما يلي : -

أ - المنطقة الوسطى :

التطوير المستمر لمدينة الرياض عاصمة المملكة السياسية وتنمية الصناعات التى لاتحتاج الى كميات كبيرة من المياه . كذلك تطوير المشروعات الزراعية ذات الحجم الكبير فى المناطق الزراعية .

ب - المنطقة الشرقية :

تنمية الصناعات التى تعتمد على استغلال المواد الهيدروكربونية وانشاء مجمع صناعى كبير فى منطقة (الجبيل) الواقعة على الخليج العربى ، الساحل الشرقى للمملكة العربية السعودية . مع تطوير

الزراعة فى الجهات المتوقع لها امكانات زراعية كبرى مثل -
(مقاطعة الاحساء) .

ج - المنطقة الغربية :

نقل المواد البترولية والهيدروكربونية بواسطة الانابيب الى المنطقة الغربية لتكوين قاعدة صناعية كبرى ثانية فى مدينة (ينبع) على البحر الاحمر ، الساحل الغربى للمملكة ، كذلك استمرار تطوير التجارة وخدمات الحج وكافة أوجه النشاط الصناعى فى المدن الرئيسية ، مع تطوير الامكانات الزراعية فى المنطقة .

د - المنطقة الجنوبية :

نظرا لطبيعة هذه المنطقة الجغرافية فإنه سيتم التركيز على تطوير المشروعات الزراعية فى مناطقها الخصبة وانشاء السدود المائية والطرق البرية وتنمية السياحة المحلية فى مناطق (عسير وأبها) ، كذلك دعم الصناعات الخفيفة الاستهلاكية واعطاء اهتمام خاص بالصناعات الزراعية مع تطوير المناطق التعدينية .

هـ - المنطقة الشمالية :

التركيز على المشروعات الزراعية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية ودعم الصناعة عندما يكون ذلك مناسباً .

من العرض الذى تقدم نلاحظ أن الخطة الثانية الخمسية للمملكة للفترة من ١٣٩٥ / ١٤٠٠ هـ (١٩٧٥ / ١٩٨٠ م) ركزت على الاولويات التالية :-

(١) زيادة الدخل الحقيقى للأسرة السعودية برفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية ، وخدمات الاسـسـكان لذوى الدخل المحدود .

(٢) فك الاختناقات التى واجهت خطة التنمية الاولى وذلك بالتوسع فى اعتماد وتنفيذ التجهيزات الاساسية اللازمة للقطاعات الانمائية مثل الصناعة والزراعة والمواصلات والاتصالات .

(٣) تطوير وتدريب القوة البشرية على كافة المستويات .

هذا ويمكن القول أن استراتيجية التنمية فى الخطة الثانية تركزت على أربع نواح رئيسية :

- (١) انجاز اكبر قدر ممكن من التجهيزات الاساسية الانشائية .
- (٢) بدء تصنيع المواد الهيدروكربونية .
- (٣) تطوير وتحديث النظم الادارية .
- (٤) دعم وتشجيع القطاع الخاص .

حجم الخطة ومتطلباتها المالية :

برغم أن سياسة انتاج الزيت ليست جزءاً من خطة التنمية وانما يحددها المجلس الاستشارى الاعلى للبترول والمعادن^(١)، فقد ساعد ازدياد دخل المملكة من عائدات تصدير البترول على توفير الموارد المالية الضرورية لاعداد وتنفيذ خطة للتنمية تفوق باى مقياس التصورات عند وضع الخطة الاولى الخمسية .. ونظراً لاعتبارات تتعلق بالظروف الدولية من ناحية والطاقة الاستيعابية المحلية من ناحية أخرى ، فقد أوضحت الخطة أن هناك احتمالات بعدم امكانية انجاز كل الاهداف الكبيرة المتوقعة .

كما أن الخطة توقعت أن الدخل من البترول خلال فترة تنفيذها يكفى تماماً لمقابلة جميع المتطلبات المالية المتوقعة حتى لو حدث تضخم كبير فى الاسعار ، وهو ما حدث فعلاً أثناء تنفيذ الخطة .

(١) وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ - ١٤٠٠ هـ ، الرياض ، ١٣٩٥ ، ص ١٢٨ .

جدول رقم (١)

مقارنة بين اجمالي المتطلبات المالية لخطتي التنمية
الاولى والثانية ، بملايين الريالات على أساس أسعار

١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

نسبة الخطة الثانية للأولى	خطة التنمية الثانية		خطة التنمية الاولى		قطاعات التنمية
	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
					أولاً: قطاعات التنمية الرئيسية:
١٥٢ ضعفا	١٨٥	٩٢١٣٥٠	١٠٧	٦٠٣٣٣	(١) الموارد الاقتصادية
" ٧٩	١٦١	٨٠١٢٣٩	١٨١	١٠١٩٨٧	(٢) الموارد البشرية
" ١٣٦	٦٧	٣٣٢١٨٨	٤٤	٢٤٤٣٠	(٣) التنمية الاجتماعية
" ٨٠	٢٢٧	١١٢٩٤٤٦	٢٥١	١٤٠٨٦٨	(٤) التجهيزات الأساسية
" ٩٧	٦٣٩	٣١٨٤١٦٣	٥٨٣	٣٢٧٦١٨	المجموع الفرعي
					ثانياً: الادارة وبقية القطاعات:
" ٧٧	٣٦١	١٧٩٨١٣٩	٤١٧	٢٣٤٦١٢	المجموع الفرعي
" ٨٩	١٠٠	٤٩٨٢٣٠٢	١٠٠	٥٦٢٢٣٠	المجموع الكلي

المصدر : المرجع السابق ، ص ٧٥٨

من الجدول السابق يتبين مايلى : -

١ - تتطلب قطاعات التنمية الرئيسية الاربعة اعتمادات قدرها — (٢١٨٤١٦٣) مليون ريال أو ٦٤ ٪ من مجموع المتطلبات المالية للخطـة .

٢ - البند الخاص بتنمية الموارد الاقتصادية يشكل حوالى ١٥ ضعفا تقريبا لنظيره فى الخطـة الاولى ، ويأتى فى المرتبة الثانية بعد بند التجهيزات الاساسية من حيث المتطلبات المالية ، الامر الذى يعكس اهتمام الخطـة ورغبتها فى بناء القاعدة الاقتصادية الانتاجية .

٣ - البند الخاص بتنمية الموارد البشرية اكبر من مثيله فى خطـة التنمية الاولى بمقدار ٨ أضعاف تقريبا .

٤ - تضاعفت المتطلبات المالية للتنمية الاجتماعية حوالى أربعة عشر ضعفا فى الخطـة الثانية .

ونفصل فى الجدول التالى تكاليف برامج التنمية بحسب القطاعات ونصيبها النسبى من اجمالى تكلفة الخطـة الخمسية الثانية .

جدول رقم (٢)

تكاليف برامج خطة التنمية الخمسية الثانية

النسبة المئوية تكاليف الخطة %	التكلفة بملايين الريالات	القطاع
٦٨٢	٣٤٠٦٥	المياه وتحلية المياه
٠٩٥	٠٤٦٨٥	الزراعة
١٢٥	٠٦٢٤٠	الكهرباء
٩٠٥	٤٥٠٥٨	الصناعة والتعدين
١٤٨٩	٧٤١٦١	التعليم
٣٤٨	١٧٣٠٢	المحطة
		البرامج الاجتماعية ورعاية
٢٩٤	١٤٦٤٩	الشباب
		الطرق والموانئ والسكك
٤٢٢	٢١٢٨٣	الحديدية
٢٩٨	١٤٨٤٥	الطيران المدني
٠٨٥	٠٤٢٢٥	المواصلات والاتصالات
١٠٧٠	٥٣٣٢٨	البلديات
٢٨٦	١٤٢٦٣	الاسكان
١٠٠	٠٥٠٠٠	مشروعات الحج
١٨٧	٠٩٣١٢	مشروعات أخرى
١٥٦٩	٧٨١٥٧	الدفع
٧٦٦	٣٨١٧٩	الإدارة العامة
١٢٧٣	٦٣٤٧٨	صناديق التمويل
١٠٠	٤٩٨٢٣٠	المجموع الكلي

ويجب أن نلاحظ هنا أن هذه المتطلبات المالية لتشمل الاستثمارات

التالية :-

- ١- استثمارات القطاع الخاص فى التنمية الزراعية .
- ٢- استثمارات شركات الزيت فى زيادة الطاقة الانتاجية .
- ٣- استثمارات الحكومة والافراد فى الخارج .
- ٤- استثمارات القطاع الخاص والمشروعات المشتركة مع الرأسمال الاجنبى فى مجالات الانتاج الصناعى والزراعى والمقاولات .
- ٥- استثمارات القطاع الخاص فى مجالات التجارة والنقل والخدمات
- ٦- الاستثمارات فى قطاع الاسكان الخاص والتى لاتمول عن طريق صندوق التنمية العقارى .

ومن تحليل بيانات الجدول رقم (٢) السابق نتبين ماياتى:-

- ١- ان دعم الدفاع العسكرى اعطى الاولوية المطلقة حيث بلغت نسبة متطلباته المالية خلال الخطة (١٥٦٩ ٪) من اجمالى حجم الخطة .

- ٢- فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعطيت الاهمية الاولى للتعليم (١٤٨٩ ٪) يليه صناديق التمويل (١٢٧٣ ٪) وذلك بهدف زيادة النشاطات التمويلية فى الداخل والخارج ، ثم الشئون البلدية والقروية (١٠٧٠ ٪) لرفع مستوى الخدمات البيئية . كما خصص للصناعة والتعدين (٩٠٥ ٪) من اجمالى حجم الخطة .

فى الصناعة وتنمية الزراعة ، وسوف نوالى بحث الموضوعات حسب ترتيبها فى الجدول .

(١) المياه :

تهتم خطة التنمية بتطور مصادر المياه وتنميتها ، ويدخل فى ذلك المياه الجوفية ومحطات تحلية المياه من البحر ، وقدرت الخطة أن كميات المياه سوف تزداد فى نهايتها بنسبة ٥١ ٪ أى من (٦٦٨١) مترا مكعبا الى (١٠٠٠٠) مترا مكعبا ، وحسب تقدير الخطة فان (٢٥٣٧٤) مليون ريال أى حوالى ربع المبلغ الاجمالى المعتمد للمياه سوف تصرف على محطات التحلية . وأن محطات المياه سوف تنتج حوالى (٣٥٢٥) ميجاوات من الكهرباء سنويا .

والجدول التالى يوضح الطاقة الانتاجية من المياه المتوقع الحصول عليها فى نهاية الخطة .

جدول رقم (٤)

استعمالات المياه في المدن الرئيسية في بداية
ونهاية الخطة الثانية بآلاف الامتار
المكعبة / يوميا

الكميات المتوقعة لعام ١٩٨٠ م	الكميات في عام ١٩٧٤ م	استعمالات المياه
		<u>المدن الرئيسية</u>
١٦٣	٥٧٥	الرياض
١٤٢	٥٧٠	جدة
٧٤	١٨٥	مكة المكرمة
٤١	٦٠	الطائف
٢٥	٢٢٠	المدينة المنورة
٩٠	٥٠٠	الدمام وماحولها
٥٤٥	٢١١	الاجمالي الفرعي
		<u>المجمعات الصناعية</u>
٧٦	-	- الجبيل
١٩	-	- ينبع
٩٥	-	الاجمالي الفرعي
٢٤٠٠	١٠٠	حقن آبار البترول
٢٠٦٠	٥٣٧٠	ري الزراعة
١٠٠٠	٦٦٨١	الاجمالي الكلي

ومن الملاحظ في هذا الجدول أن الخطة اعطت اهتماما كبيرا لمياه الشرب والاعراض الصناعية في المدن ، أما بالنسبة للزراعة فأعطتها الاولوية الثانية ، وذلك تمشيا مع السياسة العامة لتطوير المسدن والظروف الصحية للمواطنين والمقيمين في المدن الرئيسية ولأن كميات المياه للاغراض الزراعية متوفرة نسبيا في المناطق الزراعية كما نلاحظ من الجدول .

(٢) قطاع الزراعة :

تقوم سياسة الحكومة الزراعية على اساس زيادة الانتاجية الزراعية فنيا وذلك لان الخطة تهدف الى وضع الاسس العلمية للاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية في الاجل الطويل ، وان تطوير البرامج المخصصة لزيادة مصادر المياه سوف يساعد على تحقيق هذا الهدف ذلك لان القطاع الزراعي يعاني من قلة الايدي العاملة وضعف الانتاجية مثلما يعاني من قلة المياه ، وتعنى زيادة الانتاجية الزراعية ببناء السدود وميكنة طرق الانتاج وتوفير الارشاد الزراعي ومكافحة الآفات الزراعية .

وكما نلاحظ من الجدول رقم (٣) السابق فان المبلغ المعتمد للزراعة في الخطة هو (٨٨٥٨٠٧) مليون ريال ، وقد أوضحت الحكومة انها تعتمد أساسا على نشاط القطاع الخاص في تطوير الزراعة ، ولقد ضاعفت كميات الاموال التي خصصت للاغراض الزراعية

كما شجعت زراعة القمح وشراؤه بأسعار مجزية من قبل الدولة لتزويد صوامع الغلال التي أنشأت بالمملكة والتي قدرت الخطة أن ترتفع طاقتها الاجمالية من (٤٠.٠٠٠) طن متري فى بداية الخطة الى (٢١٠.٠٠٠) طن متري فى نهايتها .

(٣) قطاع الصناعة :

تهدف الحكومة الى توسيع القاعدة الصناعية باعتبارها أساساً لتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطنى ، وبالمطبع سوف تعتمد على الميزات النسبية التى تتوفر لها بجانب انتاج الزيت وهى الطاقة الرخيصة واستغلال المواد الاولى التى يهدر بعضها بدون ثمن مثل الغاز المصاحب ، ولقد اوضحت أهداف وسياسات الخطة تفاصيل تطوير هذا القطاع ، ومن الجدول السابق رقم (٣) نلاحظ أن المبالغ المعتمدة فى الخطة تبلغ (٤٤٢٨٠.٦) مليون ريال وتهدف الخطة الى الاتفاق على مشروعات (سبك) ، (بترومين) وصناعات الاسمنت :

أ - برنامج الصناعات المستندة الى المواد الهيدروكربونية
أعد برنامج واسع لمدة عشرة أعوام (الخطة الثانية ،
والثالثة) ويبلغ اجمالى الاستثمارات المقدرة فيه
(٥٠.٦٩٠) مليون ريال ، كما يبلغ عدد العمال
المتوقع تشغيلهم (٢٦.٩٥٠)^(١) ، عاملاً .

(١) وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الثانية " ١٣٩٥-١٤٠٠ هـ ،
الرياض ، ١٣٩٥ هـ ص ٢٨٣ .

ب - برنامج الصناعات الزراعية ، والمواد الغذائية

قدرت الخطة بناء على عدد طلبات الترخيص عند اعتماد الخطة انه ستقيم (٢٣) مصنعا تبلغ تكلفتها الاجمالية التقديرية (٥٤٨٢٥٠) مليون ريال .

ج - صناعة الاسمنت

قدرت الخطة أن التوسع في الطاقة الانتاجية لصناعة الاسمنت سوف ترتفع من ١٤٥٠٠٠٠ طن في اليوم الى (١٠٣٦٠٠٠٠) طن يوميا في نهاية الخطة .

د - برنامج الصناعات التحويلية

قدرت الخطة بناء على عدد طلبات الترخيص عند اعتماد الخطة انه ستنشأ (٩٦) صناعة مختلفة يقدر حجم رأسمالها المعد للاستثمار مبلغ ٧٤٩٢٢٢ مليون ريال حسب الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

الصناعات الجديدة المتوقعة خلال فترة الخطة الثانية
بملايين الريالات

نوع الصناعة	عدد المصانع	التكلفة التقديرية
١- صناعات مواد البناء ومنتجاتها	٣١	٢٣٩٩٢
٢- صناعات المنتجات المنزلية والتجارية	٤٩	٤٠٣٤١
٣- صناعات السلع الاستهلاكية الاخرى	١٦	١٠٦٨٩
المجموع :	٩٦	٧٤٩٢٢

المصدر: وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ، الرياض ، ١٤٠٠ هـ

(٤) قطاع الكهرباء :

اعتمدت خطة التنمية الثانية مبلغ ٦٤٢٠ مليون ريال لانفاقها على قطاع الكهرباء وذلك بهدف رفع الطاقة الانتاجية الحالية الى ٣٢٨٢ ميغاوات ، كما وضع برنامج مستقل لبناء خطوط ومحطات كهربائية يبلغ طولها ٣٥٤٠ كيلو متر لتوزيع الطاقة الكهربائية على القرى والارياف ، هذا بالإضافة الى الكهرباء المتوقع انتاجها من محطات التحلية وكميتها ٣٥٢٥ ميغاوات أثناء فترة الخطة .

كما أعد برنامج تدريبي لمدة خمسة عشر عاما لتدريب الشباب السعودي للعمل في مجال انتاج وصيانة الطاقة الكهربائية .

* * *

ثانيا : الموارد البشرية :

حرصت خطة التنمية الخمسية الثانية على ابراز أهمية تنمية وتطوير وتدريب القوى البشرية السعودية على كافة المستويات ، وكما يتفح من الجدول رقم (١) فان نسبة ما يتطلبه تنفيذ برامج تعليم وتدريب القوى البشرية من اعتمادات مالية بلغت (١٦ ٪) من اجمالي تكلفة الخطة أى مبلغ يزيد قليلا عن (٨٠) ألف مليون ريال ، وذلك لتحقيق برنامج لتنمية القوى البشرية ، حددت أهدافه فى الخطة كما يلى : -

١ - رفع مستوى انتاجية العمال الملتحقين بالقوى العاملة

حديثا ، وتأهيلهم للمنصب الادارية والفنية .

٢ - زيادة معدلات مساهمة السعوديين فى مجموع القوى العاملة
 ٢ - استخدام اليد العاملة الاجنبية الى المدى الذى يكمل
 النقص فى اليد العاملة السعودية ، مع التركيز على
 اجتذاب افضل الكفايات ممن لديهم المهارات المناسبة .

٤ - قدر معدل الزيادة السنوية فى مجموع العمالة بحوالى
 ٦٦٪ خلال خطة التنمية الاولى ومن المتوقع أن يرتفع
 هذا المعدل الى ٨٩٪ سنويا خلال الخطة الثانية
 حيث سيصل مجموع اليد العاملة فى المملكة الى ٣٣ ر ٢
 مليون نسمة فى نهاية الخطة .

ولقد وضعت استراتيجية تنمية الموارد البشرية فى الخطة على
 أساس الاعتبارات التالية : -

١ - قدر نمو احتياجات القطاع الخاص للقوى العاملة خلال
 خطة التنمية الثانية بنسبة ٧٩٪ سنويا .

٢ - قدر نمو احتياجات القطاع العام للقوى العاملة خلال
 خطة التنمية الثانية بنسبة ٩ ر ١٥٪ سنويا .

وهذه الزيادة سيكون لها آثار مباشرة على جهود التدريب
 المطلوبة من قبل القطاع العام وقطاع الصناعة للاسباب التالية : -

١ - ضرورة تدريب نسبة عالية من الايدى العاملة السعودية على شتى المهارات والعمل في الوظائف ذات الانتاجية العالية .

٢- توءدى التنمية السريعة بطبيعتها الى زيادة الطلب على الايدى العاملة زيادة كبيرة خاصة في قطاع البناء والتشييد بصفة خاصة ، ولاشغال الوظائف الفنية والادارية بصفة عامة .

٣ - ترتفع الاجور وبسرعة وعلى الاخص في القطاع الخاص نتيجة لزيادة النشاط التجارى والصناعى وزيادة الطلب على الايدى العاملة .

٤ - تسرب عدد كبير من القوى العاملة الى العمل بمفردهم فى القطاع الخاص نتيجة ارتفاع معدلات الارباح وفـسـرصـ الاثراء السريع .

٥ - نسبة مساهمة الرجال فى القوى العاملة خاصة السعودية هى المهيمنة .

٦ - معظم الايدى العاملة الجديدة تأتى من المناطق الريفية وغالبا ما تكون انتاجيتهم ضعيفة بسبب عدم الخبرة والتدريب .

٧ - برامج التدريب قاصرة كما وكيفا عن امداد سوق العمل بالخبرات المطلوبة .

٨ - لاتزال برامج التدريب فى أثناء الخدمة غير مجدية
فى معظم القطاعات .

٩ - لاتزال الاعداد المؤهلة جامعيا أقل بكثير من متطلبات
خطط التنمية السابقة والحالية .

وقد رت الخطه حجم العمالة السعودية والاجنبية خلال فترة الخطه
الثانية كما يتضح من الجدول التالى رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

تقدير حجم القوى العاملة السعودية والاجنبية خلال خطة التنمية الخمسية
الثانية بحسب فئاتهم الوظيفية

مجموع القوى العاملة في نهاية الخطة	عدد غير السعوديين		عدد السعوديين		الطبعة الوظيفية
	عند نهاية الخطة عام ١٩٨٠/هـ ١٤٠٠ م	عند بداية الخطة عام ١٩٧٥/هـ ١٣٩٥ م	عند نهاية الخطة عام ١٩٨٠/هـ ١٤٠٠ م	عند بداية الخطة عام ١٩٧٥/هـ ١٣٩٥ م	
٤٥٣٣٠٠	٢٤٦٨٠٠	٨٤٨٠٠	٢٠٥٥٠٠	١٥٧٢٠٠	اداريون وكتبة
٤٩٥٥٠٠	٢٥٨١٠٠	١١٩٣٠٠	٢٣٦٩٠٠	١٨٣٥٠٠	مهن فنية
١٣٨٣٣٠٠	٣٠٧٧٠٠	١٠٩٩٠٠	١٠٧٥٦٠٠	٩٤٥٣٠٠	عمال
٢٣٣٠٦٠٠	٨١٢١٠٠	٣١٤٠٠٠	١٥١٨٠٠٠	١٢٨٦٠٠٠	المجموع

المصدر : وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الثانية " ١٣٩٥ - ١٤٠٠ هـ ،
الرياض ، ١٣٩٥ هـ ، ص ٣٣١ .

ومن الجدول السابق نعرف أن حجم القوى العاملة من المقدر
أن يزداد خلال فترة الخطة على النحو التالي :

العدد	نسبة النمو الى عددهم	
٢٣٢٠٠٠	١٥٢٨ %	١ - السعوديين
٤٩٨٦٠٠	٦١٣٥ %	٢ - غير السعوديين

شالسا : التنمية الاجتماعية :

حيث أن هناك تلازما وثيقا بين التقدم الاقتصادى والتنمية الاجتماعية ، فقد حرصت الخطة على التأكيد على أن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتم الا اذا بذلت الجهود للتنمية الاجتماعية واعتدت لتنفيذ اهداف هذا القطاع مبلغ ٣٣٢١٢٠٨ مليون ريال ، توزع على القطاعات الرئيسية التالية :

- ١ - الصحة ١٧٣٠١٦٦ مليون ريال
- ٢ - الضمان الاجتماعى والشؤون الاجتماعية ١١٨٩٦٩٩ مليون ريال
- ٣ - الخدمة الاجتماعية الاخرى ٤٠١٤٩٩ مليون ريال .

وهدفت الخطة الى زيادة عدد الاسرة فى المستشفيات من (١٠٠) سرير لكل (١٠٠٠) شخص الى ٢٠ سرير لكل (١٠٠٠) شخص فى نهاية الخطة ، وهذا الرقم وان كان يبدو متواضعا بالنسبة للدول المتقدمة الا انه هدف ممكن تنفيذه نظرا لقصور خدمات هذا القطاع أصلا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الخطة ، اعتدت على مشروعات القطاع الخاص فى تقديم الخدمات الطبية وينسب للمستشفيات الخاصة بدعم مالى حكومى .

وحيث أن الخطة حرصت على اىصال الخدمات الاجتماعية الى كافة المواطنين فان برامج الجمعيات التعاونية والخيرية ، والرعاية

الاجتماعية هي من صميم أهداف التنمية الاجتماعية خاصة في مجتمع اسلامي يقوم على مبدأ التكافل الاجتماعي وأن الرعاية الاجتماعية فيه من المهام الأساسية للدولة .

رابعاً : تنمية وتطوير البنية الأساسية :

تحتل تنمية وتطوير البنية الأساسية الأهمية الأولى في خطة التنمية الثانية كما رأينا في الجدول رقم (١) ، حيث كانت الأهمية النسبية للتجهيزات الأساسية في متطلبات الخطة المالية تعادل ٢٢,٧ ٪ ، حيث رصد لها مبلغ ١١٢٩٤٤٦ مليون ريال .

ويمكن تفصيل بنود انفاق هذا المبلغ في الجدول التالي : -

جدول رقم (٧)

الاعتمادات المالية للإنفاق على التجهيزات
الأساسية خلال الخطة الثانية بملايين الريالات

بنود الإنفاق	نفقات متكررة	مشروعات	الإجمالي الكلي
الطرق	٣٢٢٩ر٩	١٠٨٥٢ر١	١٤٠٨٢ر٠
الموانئ	٨٨ر٠	٦٨٢٧ر٠	٦٩٢٥ر٠
المطارات	١٢٣٦ر٤	١٢٤٧٦ر٢	١٣٨١٢ر٧
وسائل الاتصالات	٦٨٦ر٥	٣٥٣٨ر٩	٤٢٢٥ر٤
البلديات	٧١٩٠ر٠	٤٦١٣٧ر٨	٥٣٣٢٧ر٨
السكان		١٤٢٦٣ر٠	١٤٢٦٣ر٠
أخرى (السكك الحديدية والطيران، ومشروعات الحج)			٦٣٠٨ر٧
المجموع			١١٢٩٤٤ر٦

المصدر: Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development
CROOM HELM, London, 1982, p.189.

ومن هذا الجدول نلاحظ أن ضخامة المبالغ المقدرة ، تعنى أن التنمية الاقتصادية لا تبني إلا على أساس متين من خدمات البنية الأساسية ، لأن أي تطوير للقطاعات الاقتصادية يحتاج إلى أن تسبقه التجهيزات الأساسية اللازمة ، وخاصة في دولة شاسعة الأطراف مثل

المملكة العربية السعودية ، التي تحتاج الى طرق برية طويلة وخطوط سكك حديدية ، وموانئ ، ومطارات ، ونظم اتصالات حديثة ، وتهدف الخطة الى بناء طرق برية أساسية بما طولها (١٣٠٦٦) كم وطرق ثانوية طولها (١٠٢٥٠) كم ، وتعميم ودراسة طرق فرعية طولها (٢٠٠٠٠) كم ، وفيما يتعلق بالاسكان فقد ذكرت الخطة انه لايمكن بناء جميع الوحدات السكنية المطلوبة اثناء الخطة ، ولكن سوف تكون مشكلة الاسكان عموما في طريقها للحل نتيجة للانفاق الحكومي والقطاع الخاص .

ويكفى أن نقول أن نجاح خطة التنمية فيما يتعلق بقطاعات التجهيزات الأساسية يعني فعلا توفير أسباب نجاحها في باقي القطاعات التي تعتمد تنميتها أساسا على بناء التجهيزات الأساسية ، وأهم مثال على ذلك هو فك الاختناقات الموجودة في الموانئ في بداية الخطة الثانية نتيجة لتراكم الاستيراد ونمو حجمه خلال الخطة الاولى .

المبحث الثانى : انجازات الخطة ومعوقاتها :

نستعرض فى هذا المبحث الملامح الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة خلال خطة التنمية الثانية وما تم تحقيقه قياسا بالاهداف العامة للقطاعات الرئيسية .

وكما هو معروف فان الخطة (أى خطة تنمية) تفع الاطار العام للقرارات المتعلقة بمستوى النشاط واتجاهاته الاقتصادية والاجتماعية أما السياسات - وهى عادة قصيرة المدى - فتوضع لتنفيذ التعديلات المطلوبة بين الخطة والظروف المتغيرة محليا ودوليا . وتبرز الحاجة لهذا التعديل من واقع محاولة التخطيط فى المملكة ادخال تغييرات اساسية فى بنية الاقتصاد وخلق قطاعات انتاجية جديدة لجعله اقتصادا ناميا بدلا من محاولة التوسع للبنية القائمة .

لذلك كان لابد أن يواجه التخطيط مشكلات فنية وتنظيمية معقدة ومعوقات ادارية وهيكلية تحد من قدرته على تحقيق كامل أهدافه . وبالنسبة لواقع الخطة الثانية فان المعوقات الاساسية التى واجهت التنفيذ تعود الى نقص الامدادات - خاصة فى السنوات الاولى - وعدم توفر أو استكمال التجهيزات الاساسية والنقص الحاد فى مجال الاسكان والعمالة والنفوط التضخمية .

وسوف نركز على إنجازات الخطة في القطاعات غير التصنيعية لان النمو المضطرب خلال الخطة تحقق فيها ، ومع أن استثمارات كبيرة ومجهودات تخطيطية واسعة اتجهت نحو قطاع الزيت لتوسعة قاعدة الموارد وزيادة قيمة منتجاته الا أن العلاقة بين قطاع الزيت وغيره من القطاعات في الاقتصاد السعودي ظلت في جوهرها علاقة مالية فقط .

ويرى بعض الاقتصاديين ان خطة التنمية الثانية لم تتسم بالتنسيق المطلوب لوضع أولويات محددة . وانما تركت للقطاعات المختلفة صرف الاموال المعتمدة لها مما خلق في الواقع جو مسن التنافس على الموارد مما ادى الى زيادة حدة التضخم حتى وصل الى معدل سنوى قدره ٥٠٪ نتيجة لضيق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد (١) الوطنى .

ويمكن الرد على ذلك بأن المملكة تتبع أسلوب التنمية من خلال الخطة ولكنها لا تتبع أسلوب التخطيط الاقتصادى (٢) ، بمعنى أن يحل جهاز التخطيط محل جهاز الثمن والسوق فى عملية تخصيص الموارد الانتاجية بين القطاعات أو عملية توزيع الدخل الناشئ عن الموارد الانتاجية ، اما أسلوب الخطة فهو يحافظ على اقتصاد السوق المرسل، وقوانين الاستثمار ، غاية مايفعله هو تصور عام لبرامج حكومية وتحديد المتطلبات التمويلية ، سواء ما يتعلق منها بالحكومة أو القطاع العام فى اطار النفقات أو المشروعات . ووضع سياسة أو اجراءات لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة فى المشروعات

(١) International Business Opportunities: Saudi Arabia, Published by: International Communications, London, 1981, p.60.

(٢) A. Barrere: According to: سب

وترتبط مصادر التمويل بالميزانية العامة للدولة ، وتـدرج الاعتمادات سنويا ، وعلى أساس أن الدولة تعتمد كلياً على الإيرادات البترولية لتغطية تلك النفقات . فالاقتصاد السعودي يتبع أسلوب اقتصاد المشاركة وهو الصورة المتطورة لطريقة الانتاج الرأسمالي^(١) .

وسالتالى فانه يمكن القول ان التضخم الذى حدث لم يكن نتيجة الانفاق الحكومى وحده ، رغم انه خلق فعلاً تنافساً على الموارد المحلية المتاحة ، ولكنه أيضاً نتيجة للمؤثرات الخارجية الدولية التى لا تستطيع الخطة ان تتحكم فيها وانما كل الذى امكن عمله هو محاولات ناجحة داخليا لتوزيع أعباء هذا التضخم والتحكم فى حدته عن طريق ترشيد الانفاق الحكومى .

وعموماً يمكن أن يقال أن حالة التضخم بالنسبة للتركيب الهيكلى للاقتصاد السعودى تمثل " حالة مضايقة تماماً لصور التضخم التقليدية^(٢) حيث أن الدولة تسيطر على سياسة الاجور ، ومؤسسة النقد تسيطر على حجم السيولة النقدية ، كما أن الدولة توفر السلع والخدمات بعدم فرض قيود على الاستيراد بجانب أن الاقتصاد يتمتع اصلاً بفائض كبير فى ميزان المدفوعات ، كما انه لا توجد بطالة ، وتحارب الدولة التضخم بوسائل عديدة أهمها برامج القروض والاعانات المباشرة وغير المباشرة .

(١) د. مصطفى شيهه : مشكلة التضخم فى الاقتصاد البترولى " نموذج الاقتصاد السعودى " الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ص ٩٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٠ .

والجدول التالي رقم (٨) يوضح تطور الفجوة التضخمية في الاقتصاد
السعودي خلال فترة خطى التنمية الاولى والثانية .

جدول رقم (٨)

الفجوة التضخمية خلال فترتي الخطة الاولى والثانية
(١٩٧٠ - ١٩٨٠) ومعدلات التغير السنوية)

الرقم القياسي للكلفة المعيثة	الرقم القياسي لأسعار الواردات (*)	الفجوة التضخمية	المعروض الحقيقي من السلع والخدمات	بيشغل الدفع	
٤ر٩	٣ر٣	١١ر١	١ر٠	١٢ر١	٩١/١٣٩٠
٤ر٢	١ر٦	١٦ر٦	١٠ر٨	٢٧ر٤	٩٢/١٣٩١
١٦ر٢	٤ر٦	١٧ر٥	٢١ر٣	٣٨ر٨	٩٣/١٣٩٢
٢١ر٤	١٩ر٩	١٨ر٦	٢١ر٨	٤٠ر٤	٩٤/١٣٩٣
٣٤ر٦	١٩ر٧	٤٢ر٣	١٨ر٧	٦١ر٠	٩٥/١٣٩٤
٣١ر٧	٠ر٧	٢٦ر٢	٤٧ر٧	٧٣ر٩	٩٦/١٣٩٥
١١ر٤	٧ر٦	٢٣ر٩	٢٨ر٨	٥٢ر٧	٩٧/١٣٩٦
١١ر٢	٨ر٠	٢٠ر٢	٢٣ر٤	٤٣ر٦	٩٨/١٣٩٧
١ر٨	١٠ر٥	٣ر٥	١١ر٠	١٤ر٥	٩٩/١٣٩٨
٥ر٥	١٣ر٨	٣ر٠	١٥ر٤	١٨ر٤	١٤٠٠/١٣٩٩
١٥ر٧	٩ر٦	٢٢ر٥	١٤ر٤	٣٦ر٩	الخطه الاولى
١١ر٧	٨ر٠	١٤ر٣	٢٤ر٦	٣٨ر٩	.. الثانية
١٣ر٧	٨ر٨	١٨ر٥	١٩ر٤	٣٧ر٩	السنوات العشر

(*) مبني على الرقم القياسي للواردات بالدولار المعد من قبل صندوق النقد الدولي (فوب) بعد تعديله ليشمل الشحن والتأمين والارتفاع في سعر صرف الريال مقابل الدولار .

انظر موعدة النقد العربي السعودي ١٤٠٠ هـ ص ١٠

ومن خلال تحليل الجدول السابق نلاحظ كما ذكرنا سابقاً أن التضخم لم يكن فقط ذا منشأ محلي كما يتبين من الرقم القياسي لأسعار الواردات .

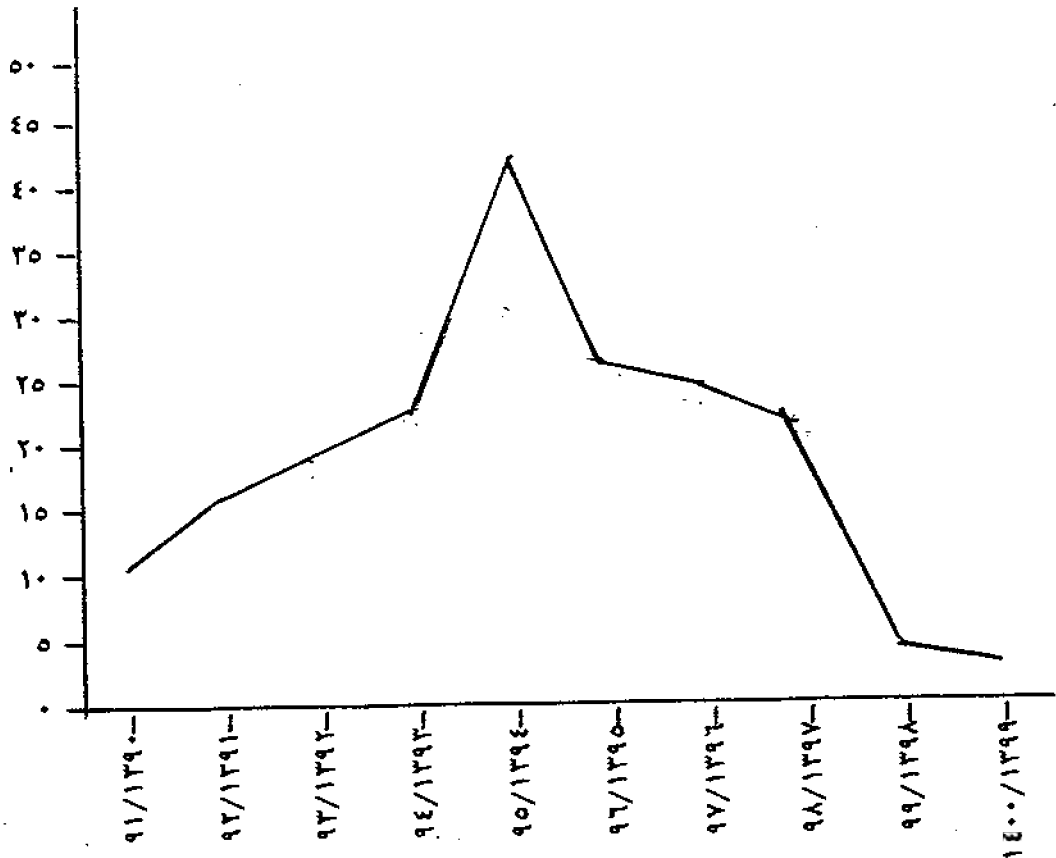
كما نلاحظ اثر التضخم على الرقم القياسي لتكلفة المعيشة وكيف ان الاجراءات الحكومية استطاعت تخفيض معدله .

والرسم البياني التالي يوضح معدل التغير السنوي في الفجوة التضخمية .

رسم بياني رقم (١)

الفجوة التضخمية

معدل التغير السنوي



أولاً : النمو في الناتج المحلي الاجمالي :

رَكَزَت خطة التنمية الثانية على تحقيق نمو كبير في قطاعات الاقتصاد غير النفطي بمعدل متوسط قدره ١٣,٣٪ وفي القطاعات المنتجة بنسبة ١٣٪ وفي قطاعات الخدمات بنسبة ١٣,٤٪ .

وبإضافة قطاع الزيت كان المعدل المقترح في الخطة الثانية للنمو العام في الانتاج المحلي الاجمالي حوالى ١٠٪ سنوياً ، بيد انه كان يصعب تحقيق النمو المتوقع في الطاقة الاستيعابية والنشاط الاقتصادى بصفة عامة دون حدوث تضخم وعدم توازن وتقلبات فى معدل النمو، وهكذا فقد تحقق أعلى معدل للنمو فى السنة الاولى من الخطة بينما شهدت السنوات اللاحقة انخفاضاً فى التضخم وفى الانتاج المحلى الاجمالي ، ومع ذلك فقد استمر معدل النمو فى الاقتصاد غير النفطي أعلى من معدله خلال سنوات الخطة الاولى السابقة .

وكما نلاحظ فى الجدول التالى رقم (٩) فان معدل النمو تجاوز معظم اهداف خطة التنمية ، فقد ارتفع معدل النمو المركب فى القيمة المضافة فى القطاعات الانتاجية بنسبة ١٦,٦٪ وفى قطاع الخدمات بنسبة ١٤,٤٪ .

كذلك كانت انجازات الخطة الثانية بالنسبة لحصة الفرد من النمو مشجعة ، ففي الفترة بين عامى ١٣٩٥/٩٤ هـ و ١٤٠٠/٩٩ هـ (١٩٨٠/٧٥ م) زادت حصة الفرد من الانتاج المحلى الاجمالي بحسب الاسعار الثابتة (١) الى حوالى ٤٨٪ سنوياً ، أى ان الناتج المحلى

(١) مؤسسه تهامه ، ملخص خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ م ، جدة ١٩٨٣ م ص ٣٤ .

الاجمالى يحقق معدل نمو سنوى مقداره (١٥٧ ٪) ، كما حقق الانتاج الاجمالى الحقيقى للقطاع الخاص (بخلاف الزيت) زيادة فى معدل نموه بنسبة ٩٦ ٪ خلال الخطة الثانية (١).

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٤٠٠ ،
جدة ١٤٠١ هـ ، ص ١ .

جدول رقم (۹)

البناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو المخططـة

والمحقة بملايين الريالات وبالسعار الشابة لعام

51800 / 1399

معدل النمو السنوية خلال الخطوة		١٤٠٠/٩٩هـ	١٣٩٥/٩٤هـ	القطاعات الانتاجية
مخطط	محقق	١٩٨٠/٧٩م	١٩٧٥/٧٤م	
١٥ر١	١٣ر٣	١٣٤٩٦٧١	٦٦ر٧٢٣ر١	١- القطاعات الاقتصادية غير النفطية
١٥ر٤	٤ر -	٣٢٥٩٤	٢٥٠٥٨	١-١- القطاعات الانتاجية
١٧ر١	١٥ر -	١٤٩٧٥	٦٧٩١	الزراعة
١٥ر٤	١٤ر -	٦٧٥٣٣	٣٣٠٣٤	التعدين
٢٤ر٤	١٥ر -	٣٥٠١	١١٧٥	الصناعات التحويلية
١٧ر٧	١٥ر -	٤٥٩٩٤٣	٢٠٢٩١٩	المرافق العامة
١٦ر٦	١٣ر -	٥٧٨٥٤٦	٢٦٨٩٧٧	البناء والتشييد
٢٢ر١	١٥ر -	١٧٤٤٧١	٦٤٣٩١	المجموع الفرعي:
٢١ر١	١٥ر -	٢٠٢٢٧٥	٧٧٥٦١	٢-١- قطاع الخدمات
١٣ر٠	٩ر٧	١٣١٤٤٢	٧١٣٧٨	التجارة
١٣ر٩	١٤ر٠	٥٢٥٧٣	٢٧٤١٣	النقل
٦ر٠	١٢ر١	٢١٠٣٦٤	١٥٧٥١١	المالية
١٤ر١	١٣ر٣	٧٧١١٢٥	٣٦٨٢٥٤	الخدمات الاخرى
٤ر٨	٩ر٧	٢٢٢٣٧٤٤	١٧٦٠٧٦٣	الحكومة
٨	١٠	٣٥٧٣٤١٥	٢٤٢٧٩٩٤	المجموع الفرعي:
				٢- قطاعات النفط
				النتائج المحلى الاجمالي

المصدر: وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ، الرياض ، ١٤٠٠ هـ.

أهمية القطاع العام فى الناتج المحلى الاجمالى للاقتصاد السعودى :-

لعل من السمات البارزة لهيكل الاقتصاد السعودى هو اسـتـقـلاله المالى ، وأقصد أن حصول الدولة على دخل متزايد ومستمر مــــــن إيرادات تصدير البترول يغنى عن الحاجة الى الاعتماد على فرض الضرائب على القطاعات الأخرى لتمويل النفقات الرأسمالية والجارية . كما يوءمن الدخل من عائدات البترول فى نفس الوقت العملات الاجنبية اللازمة لتمويل الاستثمارات .

ولما كانت عملية التنمية الاقتصادية فى المملكة معتمدة على تحويل إيرادات الزيت الى موجودات واصول محلية ، وحيث ان كل مرحلة من مراحل هذه العملية تتولاها الدولة لذلك فان التنمية فى المملكة يمكن اعتبارها الى حد كبير نشاطا حكوميا ، ولا ينطبق هذا فقط على تمويل مشاريع التنمية وادارتها بل يشمل أيضا مراحل التصميم والتنظيم لعمليات التخطيط ، وانطلاقا من هذا المفهوم فان التنمية هى مسؤولية القطاع العام بالدرجة الاولى بمعنى أن ملكية وتشغيل معظم الاصول والموجودات الجديدة تابعة للدولة وفى معظم القطاعات تتولى المصالح الحكومية ادارة انفاق الاموال المعتمدة لبرامج التنمية بينما يتولى القطاع الخاص تنفيذها . وبذلك ترتبط نشاطات القطاع الخاص ارتباطا وثيقا بحجم ونطاق الانفاق الحكومى ، ويمكن تقسيم هذه النشاطات الى فئتين :

- أ - نشاطات تابعة يسببها الانفاق الحكومي .
 ب - نشاطات مستقلة لخدمة القطاع الخاص ذاته (*)

ويمكن قياس مدى اعتماد القطاع الخاص على الانفاق الحكومي بشكل غير مباشر بتحديد النسبة بين نشاطاته المستقلة الى الانتاج المحلي الاجمالي غير النفطي .

والجدول التالي يبين تطور الانتاج المحلي الاجمالي حسب القطاعات
 أثناء سنوات الخطة الثانية .

جدول رقم (١٠)

الانتاج المحلي الاجمالي حسب القطاعات
 بالاسعار الجارية (ملايين الريالات)

القطاع	٩٦/١٣٩٥	٩٧/١٣٩٦	٩٨/١٣٩٧	٩٩/١٣٩٨	١٤٠٠/١٣٩٩ (*)
١- الانتاج المحلي الاجمالي	١٦٣٨٩٣	٢٠٣٩٤٢	٢٢٣٨١٨	٢٤٧٦٢٢	٣٥٧٣٤١٥
٢- قطاع النفط	١١٦٥٧٠	١٣٦٢٤٨	١٣٣٩٣٥	١٤٠٣٨٤	٢٢٢٣٧٤٤
٣- القطاعات غير البترولية	٤٧٣٢٣	٦٧٦٩٤	٨٩٨٨٣	١٠٧٢٣٨	١٣٤٩٦٧١
أ- القطاع الخاص	٢٨٣٨٢	٤٠٢١٩	٥٠٨٨٤	٦١٣٣٥	١١٣٩٣٠٧
ب - القطاع الحكومي	١٨٩٤١	٢٧٤٧٥	٣٨٩٩٩	٤٥٩٠٣	٢١٠٣٦٤

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام ١٤٠١ هـ ، جدة
 ص ٥٦ .

(*) يمكن احتساب مستوى النشاط المستقل للقطاع الخاص على أساس الفرق بين اجمالي ناتج الاقتصاد غير النفطي وقيمة الانفاق الحكومي (انظر خطة التنمية الثالثة ص ٥٠) .

(**) ارقام هذا العمود مصدرها حسابات الدخل القومي للمملكة - ملحقة
 الاحصاءات .

ونستبين من هذا الجدول تطور الانتاج المحلى الاجمالى عمومًا
وان حجم مساهمة القطاعات غير البترولية تزايدت بأكثر من الضعف
خلال فترة تنفيذ الخطة ، كما اتضح دور القطاع الخاص متزايد
الاهمية فقد ارتفع انتاجه بصورة ملحوظة خلال فترة الخطة .

أما الجدول التالى فيوضح الانفاق المحلى الاجمالى .

جدول رقم (١١)

الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الخطة الثانية

بالاسعار الجارية (ملايين الريالات)

السنة		الاستهلاك	تكوين رأس المال الاجمالى	صافى صادرات السلع والخدمات	مجموع الانفاق المحلى
٩٦/١٣٩٥	القيمة	٥٢٧٨٥	٣٤٣٢٠	٧٧٤٢١	١٦٤٥٢٦
	النصيب المئوى	٣٢١	٢٠ر٩	٤٧ر٠	١٠٠ر٠
٩٧/١٣٩٦	القيمة	٧٥٤٠٦	٥٢٠٢٩	٧٧٦٢١	٢٠٥٠٥٦
	النصيب المئوى	٣٦٨	٢٥ر٤	٣٧ر٨	١٠٠ر٠
٩٨/١٣٩٧	القيمة	١٠١٦٤١	٧٤٥٠٢	٤٩٢٥٧	٢٢٥٤٠٠
	النصيب المئوى	٤٥١	٣٣ر١	٢١ر٨	١٠٠ر٠
٩٩/١٣٩٨	القيمة	١٣٢٧٤٨	٧٧٠٣٣	٣٩٧٥٨	٢٤٩٥٣٩
	النصيب المئوى	٥٣ر٢	٣٠ر٩	١٥ر٩	١٠٠ر٠
١٤٠٠/٩٩	القيمة	١٥٨٣٩٢	٩٩٨٤٦	١٢٨٢١٥	٣٨٦٤٥٣
	النصيب المئوى	٤١ر٠	٣٣ر٢	٣٣ر٢	١٠٠ر٠

المصدر : مستخرج من حسابات الدخل القومى للمملكة للفترة من ٩٠/١٣٨٩
حتى ١٤٠٠/١٣٩٩ هـ . مملحة الاحصاءات العامة ، وزارة المالية
والاقتصاد الوطنى .

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ الانفاق على الاستهلاك زاد زيادة مطلقة
بأكثر من ثلاثة أضعاف فى نهاية الخطة عما كان عليه فى

بدايتها . كما نلاحظ أن نسب تكوين رأس المال الاجمالى تزايدت من ٢٠٠٩ ٪ فى بداية الخطة الى ٣٣٢ ٪ فى نهايتها .

والجدول التالى يوضح تطور الاستثمار الاجمالى الثابت حسب القطاعات أثناء تنفيذ الخطة الثانية .

جدول رقم (١٢)

الاستثمار الاجمالى الثابت حسب القطاعات
بملايين الريالات حسب الاسعار الجارية

القطاع		٩٦ / ١٣٩٥		٩٧/١٣٩٦		٩٨/١٣٩٧		٩٩/١٣٩٨		١٤٠٠/١٣٩٩	
القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٧٤٩١	٥٢.١	٢٧٣٥٢	٥٣.٤	٤٠٤٨٤	٦٠.٥	٤٩٠٣١	٦٤.٠	٦١٥٩٨	٦٤.٩	٦٤.٩	٦٤.٩
١٠٦٢٧	٣١.٧	١٦٥٢٣	٣٢.٣	١٨٣٥٤	٢٧.٥	١٩٤٠١	٢٥.٣	٢٣١٨٣	٢٤.٤	٢٤.٤	٢٤.٤
٥٤٢٢	١٦.٢	٧٣١٦	١٤.٣	٨٠٥٣	١٢.٠	٨٢٢٢	١٠.٧	١٠١٩٦	١٠.٧	١٠.٧	١٠.٧
٣٣٥٤٠	١٠٠	٥١١٩١	١٠٠	٦٦٨٩١	١٠٠	٧٦٦٥٤	١٠٠	٩٤٩٧٧	١٠٠	١٠٠	٩٤٩٧٧
مجموع الاستثمار											
الاجمالى الثابت											

المصدر : مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٤٠١ هـ
ص ٦١ .

وكما هو واضح من الجدول اعلاه تكون الحكومة النسبة الكبرى فى الاستثمار الاجمالى الثابت ، وذلك بسبب الانفاق على مشروعات تجهيزات البنية الاساسية . يليها القطاع الخاص الذى يتعاون مع الحكومة فى تنفيذ المشروعات المطلوبة .

ولقد ارتفع حجم مجموع الاستثمار الاجمالي من (٣٣٥٤٠) مليون ريال في بداية الخطة الى (٩٤٩٧٧) مليون ريال في نهايتها أى ما يقرب من ثلاثة اضعافه ، مع ملاحظة انه لم تحتسب الآثار التضخمية عن الاسعار (*) .

(*) لمعرفة اثار الفجوة التضخمية يمكن الرجوع الى الجدول رقم (٨)
 لاحتساب معدل التغير السنوى فى الفجوة التضخمية .

ثانيا : ادارة الموارد المالية :
=====

اسم الايرادات والنفقات الحكومية :

حيث ان هناك علاقة مباشرة بين ايرادات الحكومة من البترول ووتفقاتها لتنفيذ خطط التنمية فلا بد اذا من معرفة تطور اسعار البترول والكميات المنتجة منه .

جدول رقم (١٣)

تطور اسعار البترول (دولار للبرميل) والكميات

المنتجة منه (١ مليون برميل سنوياً)

السعر المعدل للبرميل الزيت العربي الخفيف

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
السعر *	١٢٢٣٨	١٢٢٣٨	١٣٢٦٦	١٣٢٦٦	٢٤٠٠٠	٣٢
الكمية المنتجة **	٢٥٨٢٥	٣١٣٩٣	٣٣٥٨٠	٣٠٣٨٠	٢٤٧٩٢	٣٦٢٣٨

المصدر: (**) مؤسسة تهامة ، ملخص خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ م

جدة ١٩٨٣ م ، ص ١١٧ .

(**) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام ١٤٠١ هـ ،

ص ١٤٢ .

كما يبين الجدول التالي تطور الايرادات والمصروفات الفعلية خلال

لفترة الخططة .

جدول رقم (١٤)

اجمالى الايرادات والمصروفات الفعلية للحكومة
خلال فترة الخطة (بملايين الريالات)

السنة	٩٦/١٣٩٥	٩٧/١٣٩٦	٩٨/١٣٩٧	٩٩/١٣٩٨	١٤٠٠/٩٩ هـ
اجمالى الايرادات	١٠٣٣.٤	١٣٥٩٥٧	١٣٠٥٠٥	١٣١٥٠٥	٢١١١٩٦
ايرادات البترول	٩٣٤٨١	١٢١١٩١	١١٤٠٤٢	١١٥٠٧٨	١٨٩٢٩٥
ايرادات أخرى	٩٩٠٣	١٤٧٦٦	١٦٦١٧	١٦٤٢٧	٢١٩٠١
اجمالى المصروفات	٨١٧٨٤	١٢٨٢٧٣	١٣٨٠٤٨	١٤٧٩٧١	١٨٨٣٦٣

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي . . . التقرير السنوى لعام ١٤٠١ هـ ،
ص ١٢ .

ويلاحظ فى الجدول السابق أن اجمالى الايرادات فى عام ١٣٩٩/١٤٠٠ هـ
وهو العام الاخير للخطة الثانية قد زاد عن اجمالى الايرادات فى عام
١٣٩٦/١٣٩٥ هـ - بداية الخطة بما يزيد عن الضعف ، بينما زاد اجمالى
المصروفات بحوالى (١٣٠ ٪) خلال نفس الفترة .

٢- التجارة الخارجية :

تعتبر التجارة الخارجية أهم مؤشر اقتصادى لحجم النشاط
الاقتصادى فى المملكة خلال فترة التنمية . . لذلك لابد أن نتعرف على
حجم الصادرات والواردات الى المملكة خلال الخطة .

جدول رقم (١٥)

الصادرات والواردات خلال سنوات الخططة

بملايين الريالات (أسعار جارية)

السنة	الصادرات	النسبة %	الواردات	النسبة %
١٩٧٥	١٠٤٤١١٧	١٧ر٣	١٤٨٢٣ -	٤٦ر١
١٩٧٦	١٣٥١٥٣٥	٢٩ر٤	٣٠٦٩١ -	١٠٧ر -
١٩٧٧	١٥٣٢٠٨٦	١٣ر٤	٥١٦٦٢ -	٦٨ر٣
١٩٧٨	١٣٧٢٤٢٠	-٩ر٨	٧٦٩١٧٩	٢٣ر٩
١٩٧٩	٢١٣١٨٣٤	٥٤ر٢	٣٨٢٢٢٣	١٨ر٩
١٩٨٠	٣٦٢٨٨٥٧	٧٠ر٢	١٠٠٣٤٩٦	٢٧ر٧

المصدر : المرجع السابق ، ص ١٥٢

وأهم ما نلاحظه في هذا الجدول أن قيمة الصادرات تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال فترة الخططة وأن الصادرات خلال عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠م حققت أكبر نسبة من هذه الزيادة ، وأن الصادرات في عام ١٩٧٨ حققت رقما سلبا نسبته (٩ر٨ %) .

أما فيما يتعلق بالواردات خلال نفس الفترة ، فقد تضاعفت بمقدار (٦ر٧٦) ضعفا ، وهي بذلك تجاوزت بكثير معدل زيادة الصادرات ، وقد بلغ أكبر معدل للواردات في عام ١٩٧٦ م وذلك

على اثر بداية تنفيذ خطة التنمية الثانية . ثم بدأت النسبة فى
الانخفاض حتى وصلت الى (٢٧,٧ ٪) فى نهاية الخطة .



ثالثاً : الإنجازات والمعوقات في قطاعات الموارد الاقتصادية :

(١) المياه :

اجرت وزارة الزراعة والمياه حصرًا لموارد المياه بالمملكة تبين منه ان اضعف مصدر لامدادات المياه في المملكة مستقبلا هو مخزون المياه في اعماق تصل الى (٣٠٠) مترا ، وأن احتياطي المياه المؤكد هو (٣٣٧٥٠٠) مليون متر مكعب ، كما انها تبين أن تحديث الزراعة والري يمثل عنصرا هاما في الحفاظ على مصادر المياه ، كما تعتبر اعادة استخدام مياه الصرف الصحي في المدن الكبرى ، مصدرا أضافيا للمياه التي ستستخدم في الأغراض الصناعية والزراعية والانتاج الحيواني (١) .

وخلال خطة التنمية الثانية تم حفرًا واصلاح (٧٦٠) بئرا وتم انشاء حوالي (٤٠٠) مشروع لمد شبكات مياه الشرب في المدن الرئيسية والقرى ، كما تم انشاء (٢٨) سدا ، وازداد عدد محطات تحلية المياه الى (١٤) محطة تبلغ طاقتها الانتاجية (٦٥٤) مليون متر مكعب سنويا ، فضلا عن (٣٥٠) ميجاوات من الكهرباء .

(٢) الزراعة :

بلغ معدل النمو السنوي (٥ ٪) وبلغ معدل النمو في الكفاية الانتاجية (٨ ٪) سنويا ، ولم يتحقق توسع كبير في الانتاج المحلي

(١) موعسة تهامه ، ملخص خطة التنمية الثالثة ، ١٩٨٠-١٩٨٥م
جدة ١٩٨٣ م ص ٧٩ - ٨٢ .

من اللحوم بينما زاد انتاج الدواجن بنسبة (١٠٠٪) تقريبا ، وتم انشاء (١٢) مزرعة البان تجارية طاقتها السنوية حوالى (٢٠٠٠٠) طن ، وتركزت الزراعة فى انتاج القمح والخضروات والفواكه نظرا لارتفاع أسعارها المحلية ، كما استمر دعم انتاج القمح وشراؤه لمواقع الغلال بالمملكة .

هذا وقد بلغت جملة القروض الزراعية التى قدمتها الدولة خلال فترة تنفيذ الخطة الثانية (٥٣٤٢٨٨٠) مليون ريال^(١) .

ويعلق أحد الاقتصاديين على معدل النمو الزراعى المتحقق بأنه لايعود للانتاجية الزراعية نفسها ، وانما يرجع الى النشاطات المعتمدة على المواد الزراعية^(٢) ، (مثل مزارع الدواجن ومصانع الالبان) .

معوقات التنمية الزراعية :

برغم أن القطاع الزراعى يعانى اصلا من ندرة الايدى العاملة ، فقد انخفض عدد العاملين فى الزراعة خلال فترة الخطة الثانية من (٤٠٪) من مجموع الايدى العاملة فى المملكة الى (٢٤٪)^(٣) مما ادى الى رفع تكلفة الانتاج وانكماش حجمه ، ولم يكن من السهل احلال

(١) المصادر: تقريرى مؤسسة النقد لعام ١٩٧٩ ، ص ١٦٢ ، وعام ١٩٨١ ص ١٦٥ .

(٢) International Business Opportunities - Saudi Arabia,
Published by: International Communications, London,
1981, p.189.

Ibid., p.189.

(٣)

الآلة محل الايدى العاملة بسبب صغر الحيازات وعشوائية غرس النخيل وعدم وجود تعاونيات زراعية ، وكذلك للقيود المفروضة على استخدام القروض للآلات الزراعية ، وتعانى اكثر المناطق النائية من نقص التجهيزات الاساسية كالطرق والآبار ، ومع توزيع نمو ٩٩٠٠٠ هكتار من الاراضى البور ، فقد كانت معظمها صغيرة المساحة ، مما اضعف من انتاجيتها ، واستمر التدهور العام لاراضى المراعى كما لم ييود نظام الاعانات بصورة عامة الى توفير الانتاج أو تحقيق الفائـدة المرجوة" (١) .

(٣) الصناعة :

=====

أ - الصناعات التى تستند على المواد الهيدروكربونية .

تم خلال الخطة الثانية انجاز المشروعات التالية :

(١) بلغ انتاج شركة الاسمدة السعودية (سافكو) ٣٠٠٠٠٠

طن سنويا ، وفى عام ١٤٠٠ هـ قررت الدولة تمليك

(١٠ ٪) من حصص رأسمالها للموظفين فيها وهذا

فى الواقع اتجاه طيب يتماشى مع سياسة الدولة

فى تمليك المشروعات العامة للقطاع الخاص .

(٢) توسعت الطاقة الانتاجية لمصنع (حمض الكبريتيك

(التابع لشركة (بيزوسيد) بمقدار ١٠٠ ألف

طن سنويا .

(١) توسعة تهامه ، ملخص خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥م

- (٣) تم تشغيل برنامج تجميع الغاز .
- (٤) انشاء شركة (سابك) الشركة السعودية للصناعات الاساسية فى عام ١٩٧٦ م . تم البدء فى بناء وانشاء المواقع والتجهيزات الاساسية فى كل من الجبيل وينبع كما قامت (سابك) بدراسة ثمانية مشروعات صناعية وتم البدء فى تنفيذ بعضها اثناء فترة الخطة .

ب - الصناعات التحويلية التقليدية :

- كما نلاحظ من الجدول رقم (٣) فقد تم تخصيص (٤٨٪) من المبالغ المعتمدة للانفاق الحكومى على المصنوعات الاقتصادية لقطاع الصناعة ، ولقد حقق القطاع الصناعى (الصناعات غير الهيدروكربونية) معدل نمو سنوى قدره (١٥٤٪) خلال سنوات الخطة الثانية مقابل معدل قدره (١١٤٪) سنوياً فى الخطة الاولى^(١) ، مما يدل على وجود تقدم حقيقى .

ولقد بلغ عدد المصانع المرخص لها صناعات والمنتجات فعلاً فى نهاية عام ١٤٠٠ هـ ١٩٧٩/١٩٨٠ م (١١٨٣) مصنعة ، تستخدم ٦١٠٨٧ عاملاً ، ويبلغ اجمالى تمويلها (١٧٠٣٢٦٧٥) ريال^(٢) .

(١) Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.206.

(٢) وزارة الصناعة والكهرباء ، النشرة الاحصائية الصناعية لعام ١٤٠٠هـ ١٩٨٠ م ، الرياض ١٩٨٠ م ، ص ٢ .

وقد تمثلت العوائق التى واجهت القطاع الصناعى، اثناء تنفيذ الخطة الثانية فى نقص التجهيزات الاساسية ، ونقص الخبرة الصناعية ، وصغر حجم السوق ، وانقسامها الى أسواق اقليمية ، كما حدثت توسعات زائدة فى بعض الصناعات مثل مواد البناء والورق مما ادى الى الحد من تراخيصها كما تم انشاء صناعات مشتركة مع دول الخليج العربى .

ج - قطاع الكهرباء :

اصبحت الكهرباء أحد المقومات الاساسية للتنمية فى المملكة ، وتتولى وزارة الصناعة والكهرباء مسؤولىة التخطيط المركزى والمهام التنظيمية لقطاع الكهرباء وذلك عن طريق المؤسسة العامة للكهرباء .

ولقد تحققت معدلات نمو عالية خلال الخطة الثانية بلغت (٣٦ ٪)^(١) ، فى ذروة الاجمالى فى المتوسط سنويا كما زاد عدد المشتركين بنسبة (١٦ ٪) ، والجدول التالى يعطى مؤشرات اساسية لنمو قطاع الكهرباء خلال فترة الخطة .

(١) مؤسسة تهامه ، ملخص خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥م
جدة ١٩٨٣ م ، ص ١٣٨ .

جدول رقم (١٦) (١)

اوضاع الكهرباء فى المملكة فى السنة الاخيرة
للخطة الثانية عام ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م

عدد المشتركين (بالآلاف)	٦٠٤٢	
عدد السكان المستفيدين من الخدمات الكهربائية	٤٢	مليون نسمة
طاقة التوليد المركبة (بالميجاوات)	٣٨٣٥	ميجاوات
ذروة الاجمال (ميجاوات)		
كهرباء وفرتها المؤسسة العامة لتحلية المياه	٣٥٠	ميجاوات

وقد بدأت مؤسسة الكهرباء اقامة مشروعات كهربائية مركزية وكذلك تنفيذ برنامج كهربة الريف حيث بلغ عدد المشتركين الجدد فى (١٤٣) قرية نحو (٤١) ألف مشترك ، كما أعدت وزارة الصناعة والكهرباء خطة لتطوير قطاع الكهرباء خلال (٢٥) عاما .

ولقد بلغ مجموع القروض المقدمة من صندوق التنمية الصناعية الى المؤسسة العامة للكهرباء (١٦٥١١) مليون ريال ، كما بلغت الاعانات الحكومية لشركات الكهرباء مقابل تخفيض أسعار استهلاك الكهرباء للمواطنين (٥٦٣٤) مليون ريال .

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

ولقد طرأت زيادة كبيرة فى تكاليف البناء مع بداية الخطة الثانية ، بلغت (٥٣ ٪) فى أول عام للخطة ، ثم انخفضت الى (١٠ ٪) فى آواخر أعوام الخطة الثانية (١) .

(٤) قطاع الاسكان :

حقق قطاع الاسكان نموًا ملحوظًا فى الخطة الثانية ، فقد بلغ عدد الوحدات السكنية التى تم تنفيذها (٤٠.٠٠٠) وحدة سكنية سنوياً مقابل (١٧.٥٠٠) وحدة سكنية سنوياً فى الخطة الاولى (٢) ، ويعود السبب الرئيسى فى ذلك الى اثرالدعم الحكومى للقسطااع الخاص عن طريق صندوق التنمية العقارية الذى اقترض خلال فترة الخطة مبلغ (٣١٥) مليون ريال ، ويوضح الجدول التالى تفصيل النمو فى قطاع الاسكان .

جدول رقم (١٧)

انجازات قطاع الاسكان فى الخطة الثانية

نوع المساكن	المستهدف فى الخطة	المتحقق فى الخطة	النسبة ٪ للمتحقق
١- المساكن الدائمة			
قطاع عام	٥٢٥٠٠	٥٣٦٠٠	١٠٢
قطاع خاص	١٢٢١٠٠	١٥٠٠٠٠	١٢٣
٢- المساكن المؤقتة			
مساكن للمشاريع	٥١٠٠٠	٥١٠٠٠	١٠٠
الجملة	٢٢٥٦٠٠	٢٥٤٦٠٠	١١٣

المصدر : مؤسسة تهامة ، ملخص خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥م جدة

١٩٨٣ م . ص ٢٧٧ .

(١) المرجع السابق ص ١٧٠

(٢) " " " ص ٢٧٧

ونلاحظ من الجدول السابق أن المساكن الدائمة المتحققة في أثناء الخطة الثانية فاقت العدد المستهدف ، ومع ذلك فإن عدد المساكن المطلوبة لا يزال اقل من المعروف منها .

(٥) قطاع الشؤون الاجتماعية :

=====

أ - الصحة :

زاد عدد المستشفيات الحكومية والخاصة ، كما ارتفع عدد أسرة المستشفيات من (٩٨٠٠) سرير الى (١٦٥٠٠) سرير خلال فترة الخطة (١) .

ب - الشؤون الاجتماعية :

ارتفع عدد العمال الذين يشملهم نظام التأمينات الاجتماعية من (٢٠٠) الف عامل في بداية الخطة الثانية الى (٧٠٠) الف عامل في نهايتها (٢) ، كما بلغ عدد من يتلقون اعانات اجتماعية من الدولة (١٢٣) الف شخص في نهاية الخطة مقابل (٦٤) الف شخص في بدايتها ، ومع ملاحظة أن هذه الاعانات لا تصرف الا لمستحقيها من المعوقين أو الارامل والايتام والشيوخ والمحتاجين لان سياسة الحكومة لا تقدم للشباب القادرين على العمل أية معونات اجتماعية حتى لاتشجعهم على الكسل وخفض فعاليتهم الانتجية .

(١) المرجع السابق ، ص ٤١

(٢) المرجع السابق ، ص ٤١

(٦) قطاع المواصلات والاتصالات :

أ - ازدادت شبكة الطرق المعبدة بمقدار (٩٥٠٠) كم
 أى بنسبة ٦٣٪ كما زادت الطرق الزراعية بمقدار
 (١٥٠٠٠) كم ، وزادت حركة الشحن ونقل الركاب
 للمسافات الطويلة بنسبة ٧٥ ٪ .

ب - ارتفع عدد الارصفة فى موانئ المملكة من (٢٤)
 رصيفا فى بداية الخطة الى (١٣٠) رصيفا فى
 نهايتها ، كما ادخلت تحسينات عديدة فى وسائل
 التفريغ والتخزين والنقل الى حد يمثال المستويات
 العالمية ، وارتفعت طاقة التفريغ الاجمالى
 فى موانئ المملكة الى ١٤٣ مليون طن سنويا فى
 نهاية الخطة بعد أن كانت ٤٥ مليون طن فى بدايتها
 (١)

ج - فى نهاية الخطة الثانية بلغ عدد الخطوط الهاتفية
 العاملة بالمملكة (٤٥٢) الف خط (٢) ، مقابل
 (٦٣٦) الف خط فى بداية الخطة (٤) ، كما تم
 استكمال شبكة الماكرويف التى تربط مدن وقرى
 المملكة .

(١) Ports Authority Organization: Annual Report,
Riyadh, 1978, p.23.

(٢) مؤسسة تهامة ، ملخص خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥م، ص ٤١.
 جدة ١٩٨٣م، ص ٤١.

(٣) مؤسسة النقد العربى المعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٦هـ جدة ،

المبحث الثالث : تقويم الصناعة فى الخطة الخمسية الثانية :

رأينا فيما سبق أن الحكومة عبرت عن اهتمامها بالصناعة باعتبارها حجر الزاوية فى تنويع القاعدة الانتاجية الاقتصادية فى البلاد ، باصدار بيان السياسة التصنيعية فى عام ١٩٧٤ م ، ثم أنشأت فى بدايته تنفيذ الخطة الخمسية الثانية وزارة الصناعة والكهرباء بعد فصلها عن مهام وزارة التجارة والصناعة . وكان انشاء صندوق التنمية الصناعية فى عام ١٩٧٤ م هو التعبير الفعلى عن هذا الاهتمام .

وكما فعلنا فى الفصل السابق عند تقويم الصناعة فى الخطة الخمسية فسوف نتكلم أولا عن الصناعات الاساسية المرتكزة على المـــــــواد الكربوهيدرونية ، ثم نتكلم بعد ذلك عن الصناعات التحويلية الاخرى .

أولا : الصناعات البتروكيماوية :

مع بداية تنفيذ خطة التنمية الثانية فى عام ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م صدر الامر الملكى بانشاء هيئة ملكية عليا للجبيل وينبع ، لتكــــون مسؤولة عن الاشراف على بناء مرافق الانتاج وهياكل البناء الاساسية اللازمة فى منطقتى الجبيل على الساحل الشرقى للمملكة وينبع على الساحل الغربى للمملكة ، اللتين تم اختيارهما لتكونا أكبر قاعدتين صناعيتين فى المملكة لانشاء مرافق الصناعات الهيايدروكربونية (البتروكيماوية) .

ويغطى مشروع الجبيل مساحة (١٧٠) كم^٢ لتقام عليه الانشاءات الصناعية ، بالإضافة الى (٧٣٠) كم^٢ للتوسع مستقبلا . أما مشروع ينبع فيغطى مساحة قدرها (١٥٠) كم^٢

وفى عام ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م تم انشاء الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) لتكون اكبر شركة تمثل القطاع الحكومى فى حقل الاستثمار الصناعى فى مجال البتروكيماويات والصناعات الثقيلة بالاشتراك مع الشركات العالمية المتخصصة فى مجالات المنتجات القائمة على استخدام الهيدروكربونات والمعادن .

ولقد أبرمت الشركة بالفعل اتفاقيات مشاركة مع مستثمرين اجنب لانشاء سبع مشروعات صناعية كبيرة . منها خمس مشروعات فى مدينة الجبيل .. ومشروع فى ينبع وآخر فى جده ، وكما يتضح من الجدول التالى ، فان هذه المشروعات تشمل خمس مجمعات كبرى للصناعات البتروكيماوية القائمة على غاز الايشان ، وغاز الميثان ، المستخلصين من مشروع تجميع الغاز من حقول النفط السعودية ، وقد ضمنت ترتيبات التسويق بين سابك وشركائها فتح قنوات هامة لتصدير المنتجات الى الاسواق الخارجية .

أما فى حقل استغلال المعادن ، فقد عقدت سابك اتفاقيتى مشاركة لمشروعين هامين ، الاول لتوسيع وتحديث مصنع درفلة الصلب بجسده والثانى ، لانشاء مجمع جديد للحديد والصلب فى الجبيل ، يستخدم طريقة الاختزال المباشر المعتمد على الغاز ، وقد تم انجاز المشروع الثانى فى نهاية عام ١٩٨٢ م .

جدول رقم (١٨-١)

مشاريع ——— سابك

المنتجات	الطاقة السوية بالطن المتري	اللقيم	الموقع وتاريخ العقد	المشروع
قضبان وأسياخ	٨٠٠٠٠	خامات الحديد والغاز الطبيعي	الجبيل (مارس ١٩٧٩)	١- الشركة السعودية للحديد والطلب
قضبان وأسياخ	١٤٠٠٠	كتل الحديد	جدة (مايو ١٩٧٩)	٢- شركة درفلة الطلب بجدة
يوربا	٥٠٠٠٠	الميثان	الجبيل (ديسمبر ٧٩)	٣- شركة الجبيل للاسمدة
ميثانول	٦٠٠٠٠	الميثان	الجبيل (نوفمبر ٧٩)	٤- الشركة السعودية للميثانول
الايثيلين	٤٥٠٠٠	الايثان	ينبع (ابريل ١٩٨٠)	٥- شركة ينبع السعودية للپتروكيماويات
ايثيلين جيكل	٢٠٠٠٠			
بوليثيلين منخفض الكثافة	٢٠٠٠٠			
بوليثيلين عالي الكثافة	٩٠٠٠			
بوليثيلين منخفض الكثافة	٢٦٠٠٠	الايثيلين	الجبيل (ابريل ١٩٨٠)	٦- شركة الجبيل للپتروكيماويات
ايثيلين	٦٥٦٠٠	الايثان	الجبيل (سبتمبر ٨٠)	٧- الشركة السعودية للپتروكيماويات
ايثيلين وكلوريد ستيرين	٤٥٦٠٠			
ايثانول	٢٩٥٠٠			
صودا كاوية	٢٨١٠٠			
ميثانول	٣٧٧٠٠			
الايثيلين	٦٥٠٠٠	الميثان	الجبيل (فبراير ٨١)	٨- الشركة الوطنية للميثانول
بوليثيلين منخفض وعالي الكثافة	٥٠٠٠٠	الميثان	الجبيل (مايو ١٩٨١)	٩- الشركة العربية للپتروكيماويات
بوليثيلين منخفض الكثافة	١٨٠٠٠			
ايثيلين جليكل	١٣٠٠٠	ايثيلين	الجبيل (مايو ١٩٨١)	١٠- شركة المنطقة الشرقية للپتروكيماويات

ويوضح الجدول التالي رقم (٢-١٨) جنسية الشركات الاجندية
ومقدار مساهماتها في رأسمال المشروعات التالية لشركة (سالك)

جدول رقم (٢-١٨)

الاسم	جنسية الشريك الاجنبي	النسبة المساهمة النسبية
الشركة السعودية للحديد والصلب	ألمانيا	/١٤
شركة درفلة الصلب	ألمانيا	/٤٠
شركة الجبيل للاسمدة	الصين الوطنية	/٥٠
الشركة السعودية للميتانول	اليابان	/٥٠
شركة ينبع السعودية للبترولكيماويات	أمريكا	/٥٠
شركة الجبيل للبترولكيماويات	أمريكا	/٥٠
الشركة السعودية للبترولكيماويات	أمريكا	/٥٠
الشركة الوطنية للميتانول	أمريكا	/٥٠
الشركة العربية للبترولكيماويات	بترولكيماويات انسحب الشريك الاوربي في عام ١٩٨٢م	/٥٠
الشركة الشرقية للبترولكيماويات	اليابان	/٥٠

اما فيما يتعلق بتكلفة هذه المشروعات النهائية الفعلية فلا تعرف الا بعد أن تبدأ فى عمليات الانتاج الفعلى لان معظم مشروعات سابك ستستكمل خلال الخطة الثالثة وتمثل المشروعات المشتركة لشركة سابك الجيل الاول للصناعات الاساسية ، كما تخطط بايك حاليا للجيل الثانى من الصناعات الذى يركز على الصناعات الوسيطة فى مجال انتـــــــاج البتروكيماويات والمعادن ، والتي تقوم على استخدام منتجات الجيل الاول من الصناعات الاساسية كمادة أولية ، وسيتاح المجال فى صناعات الجيل الثانى للمستثمرين السعوديين والشركات الاجنبية للمساهمة فيها ، وتهدف سابك من هذه الصناعات الى توفير المواد اللازمة لاسواق التصدير وتغذية متطلبات الصناعات القائمة فى المملكة والتي تستخدم المعادن والمنتجات البتروكيماوية كمواد أولية ذلك لان عدد المصانع العاملة فى قطاعات الصناعات المعدنية والكيمياوية والبلاستيك بلغ فى نهاية عام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م حوالى (٤٤٧) مصنعا فى المملكة (١) .

هذا ولم تصمم مدينتا الجيل وينبع الصناعيتان لدعم مشروعات سابك فقط ، بل ولدعم قاعدة عريضة من المشروعات الصناعية والخدمات السائدة ومجمعات تكرير البترول التى ستقوم بترومين بانثائها بمشاركة اجنبية .

وتم فى عام ١٤٠١/١٤٠٠ هـ ١٩٨١/١٩٨٠ م توزيع قطع اراضى فى منطقة الصناعات المساعدة بمدينة الجيل استفاد منها حوالى (٥٠) مشروعا صناعيا بما فيها (١٢) مصنعا للمنتجات المعدنية والكيمائية والبلاستيك ، كما منح فرع الهيئة الملكية بالجيل (٢٣) امتياز لمشروعات خدمات متنوعة تقام فى المدينة الصناعية .

ويعتبر صندوق الاستثمارات العامة المرتبط بوزارة المالية الممول الرئيسي لمشروعات شركة سابك ، ومؤسسة بترومين ، والمشروعات الصناعية والتجارية الأخرى للقطاع العام .



ثانياً : الصناعات التحويلية :

حافظ هذا القطاع الصناعى على معدل النمو الذى بدأ تحقيقه خلال الخطة الثانية ، وكما رأينا سابقاً فإن السياسة الصناعية للحكومة تهدف الى توفير أقصى قدر من الدعم للقطاع الخاص للاستثمار فى الصناعات المجدية والقادرة على المنافسة من خلال أساليب منسجـح التراخيص الصناعية ، وبرامج المناطق الصناعية التى تنفذها وزارة الصناعة والكهرباء عن طريق التسهيلات الائتمانية التى يقدمها صندوق التنمية الصناعية .

ويسرى نظامان رئيسيان فى مجال الصناعة الخاصة فى المملكة كما أشرنا من قبل وهما نظام حماية وتشجيع الصناعة الوطنية ، ونظام استثمار رأس المال الأجنبى ، حيث تتمتع الصناعات المرخص لها بموجب هذين النظامين بمجموعة من الحوافز تشمل :

- (١) الإعفاء من الرسوم الجمركية على الاستيراد بالنسبة للمعدات والمواد الخام .
- (٢) توفير الاراضى فى المناطق الصناعية بأجور أسمية .

(٢) قروض طويلة الاجل بدون فوائد .

(٤) معاملة تفضيلية فى المشتريات الحكومية .

(٥) الحماية الجمركية تفرض على البضائع المنافسة فى حالات معينة .

(٦) تسهيلات استقدام الايدى العاملة الفنية وغيرها .

كما تتمتع المشاريع المشتركة مع رأس المال الاجنبى بالاعفاء

من ضرائب الدخل وضرائب الشركات لمدة عشر سنوات .

ونتيجة لهذا الدعم فقد بدأ نحو (٣٣٧) مشروعا صناعيا جديدا

فى الانتاج خلال عام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م^(١) ، كما اصدرت وزارة الصناعة

والكهرباء خلال نفس الفترة حوالى (٤٢٦) ترخيصا جديدا بعضها

لانشاء مشروعات جديدة واخرى لتوسعة المشروعات القائمة .

ولقد بلغ عدد المصانع العاملة بمشاركة رأس المال الاجنبى

حوالى (٢٦٨) مصنعا فى نهاية عام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، بلغ اجمالى

رأس مالها المصرح به (٤) بليون ريال ، ساهم رأس المال الاجنبى

فيها بحوالى (١٤٠) بليون ريال^(٢) .

هذا ويعتبر صندوق التنمية الصناعية السعودى المصدر الرئيسى

لتمويل المشروعات الصناعية للقطاع الخاص الذى يقدم قروضا طويلة

الاجل بدون فوائد . ولقد بلغت القيمة التراكمية للقروض التى التزم

بها الصندوق نحو (٨١) بليون ريال الى نهاية ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م^(٣) .

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٤٠١ هـ ، ص ٧٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٨ .

والجدول التالي يبين قيمة القروض الصناعية التي وافق عليها صندوق التنمية الصناعية السعودي حسب القطاع الصناعي خلال فترة الخطة الثانية .

جدول رقم (١٩)

قروض صندوق التنمية الصناعية السعودي
لقطاع الصناعات التمويلية خلال فترة
الخطة الثانية بملايين الريالات

المجموع	٨٠/٧٩	٧٩/٧٨	٧٨/٧٧	٧٧/٧٦	٧٦/٧٥	القطاع الصناعي
٥٣٨	١٢٦	١٠٧	٢٠٢	٩	٩٤	المواد الغذائية
٢٢٣	١٢٦	٥٢	١٦	٢٢	٧	المشروعات
١٠٥	٣٤	٢١	-	٣	٤٧	المنسوجات
٨	٨	-	-	-	-	صناعة الجلود
١٢	-	-	١	٦	٥	منتجات خشبية
٦٢	١٩	٦	٥	٢٥	٧	الاثاث الخشبي
٨٦	٢٣	١٢	٢٣	٢٨	-	منتجات الورق
١٩٢	١٥	٢٩	٥١	١٩	٦	مواد الطباعة
٤٤٨	٤٥	١٦٨	٢٦	١٧٠	٣٩	مواد كيمياوية
١١٧	٢٩	-	-	٨٨	-	منتجات الزيت والغاز
١٧	-	-	٣	١٤	-	منتجات المطاط
٢١٣	٦٥	٢٦	٤٦	٤٩	٢٧	منتجات بلاستيك
٦٢	-	-	١٠	٥٢	-	منتجات الخزف
٦٨	١٦	١١	٢١	٢٠	-	منتجات الزجاج
١٦٢٣	٤٠٠	-	٨٦٣	-	٣٦٠	الاسمنت
٧١٤	١٧٩	٤٠٤	٤٨٦	٥٠٨	١٧٤	مواد بناء اخرى
٧٤٢	١٤٥	١٢٤	١٨٣	٨٨	٢٠٢	منتجات معدنية
١٤٧	٨٠	١٣	١٠	٣٥	٩	الالات
١٢٦	١٤	١٢	٥٢	١٨	٣٠	المعدات الكهربائية
١٥٠	١٣	-	٩٢	٢٤	٢١	معدات النقل
١٠	٢	٢	١	٥	-	صناعات اخرى
٦٨	-	-	-	٦٨	-	النقل البحري
٥٧٣١	١٣٣٩	٩٨٧	٢٠٩١	١٢٥١	١٠٢٨	المجموع

المصدر : صندوق التنمية الصناعية السعودي ،

وبتحليل المعلومات التي وردت في الجدول السابق نستطيع أن نتبين أن صناعة الاسمنت قد اعطيت أولوية مطلقة ، وهذا بديهي لأنها أساس التوسع الانشائي للمشروعات الخاصة والعامة خاصة في فترة التنمية وبناء الهياكل الأساسية من منشآت وطرق ومباني وغير ذلك . فقد كان نصيب هذا القطاع من الدعم الحكومي (١٦٢٣) بليون ريال ، خلال فترة خمس سنوات ، والجدول التالي يبين تطور انتاج واستيراد واستهلاك الاسمنت خلال فترة الخطة .

جدول رقم (٢٠)

انتاج واستيراد واستهلاك الاسمنت خلال الخطـــــة
بآلاف الاطنان

السنة	الانتاج المحلي	الكمية المستوردة	المجموع	نسبة الانتاج الى المجموع %
١٩٧٥	١١٢٥٠٤	١٨٢٥٠٨	٢٩٥١٠٢	٣٨٠١
١٩٧٦	١١٤٣٠٠	٢٧٩٥٠٠	٣٩٣٨٠٠	٢٩٠٠
١٩٧٧	١٢٩٢٠٤	٥٣٥٦٠٠	٦٦٤٨٠٤	١٩٠٠
١٩٧٨	١٧٩٠٠٧	٦٦٧٩	٨٤٦٩٠٧	٢١٠١
١٩٧٩	٢٦٤٧٠٦	٦٢٨٠٠٤	٨٩٢٨٠٠	٢٩٠٧
١٩٨٠	٣٢٠٢٠٠	١٠٠٠٢٠٠	١٣٢٠٤٠٠	٣٢٠٠

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام ١٤٠١ هـ ، ص ١٧١ .

ومن الجدول السابق نلاحظ أنه برغم الزيادة المطلقة في كل مسن الانتاج المحلي للاسمنت والكميات المستوردة فإنه نظرا لارتفاع الطلب على الاسمنت فقد اتجهت نسبة الانتاج المحلي الى مجموع الاسمنت المستهلك

الى التدنى ثم عادت الى الارتفاع مرة أخرى مما دعا الى انشاء عدد اضافى من مصانع الاسمنت لمقابلة التوسع فى الطلب المحلى .

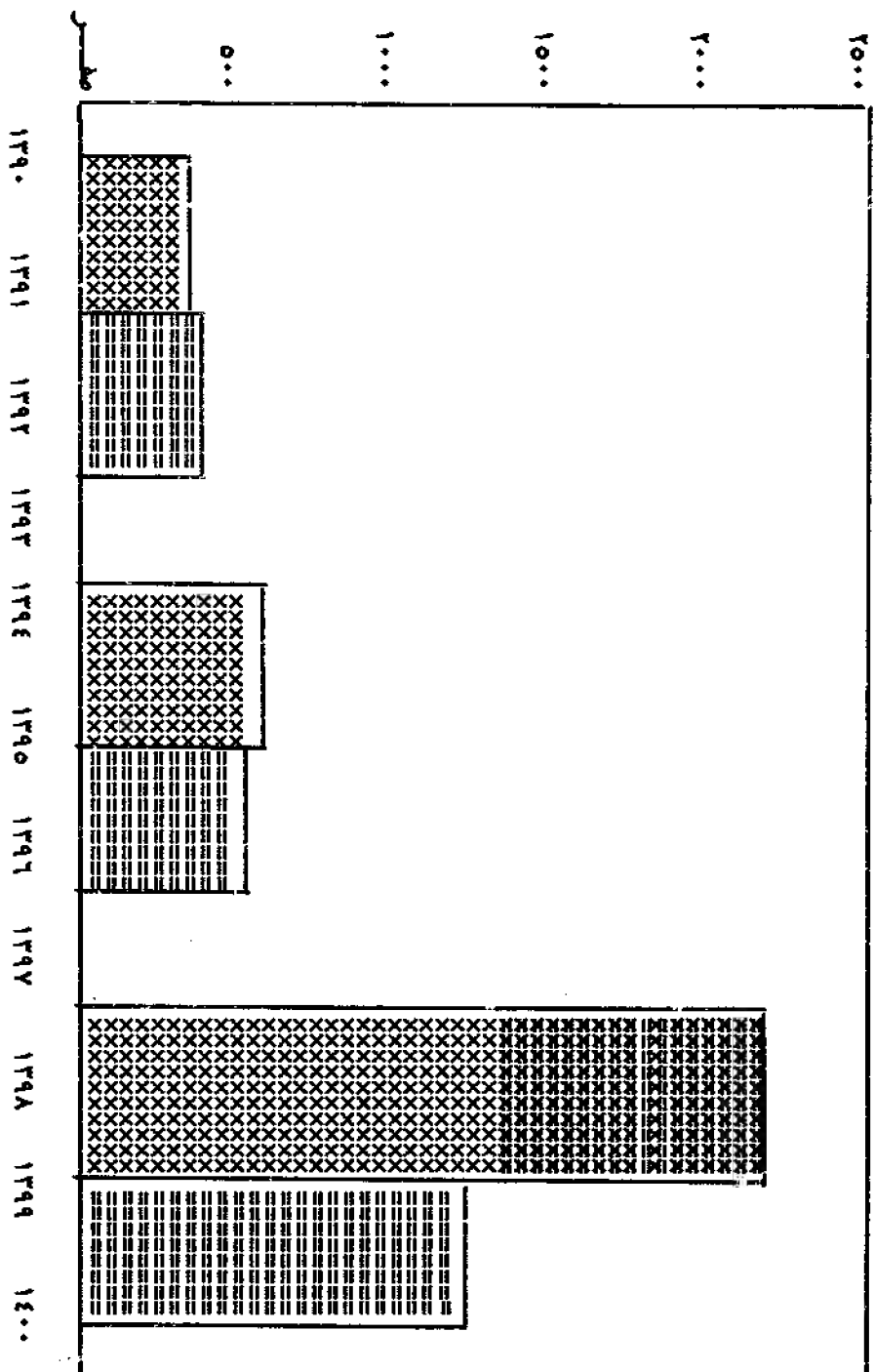
واذا عدنا مرة اخرى الى الجدول رقم (١٩) فاننا نلاحظ أن الصناعات المعدنية ومواد البناء الاخرى قد حصلت على الاهمية التالية بعد صناعة الاسمنت وذلك لانها صناعات مكتملة لاعمال الانشاء والتعمير .

ثم تلتها صناعة المواد الغذائية التى حصلت على قروض من صندوق التنمية السعودى خلال فترة الخطة بلغت (٥٣٨) مليون ريال ، وكان هذا نتيجة لتوسع الاستهلاك الذى نشأ بسبب زيادة الدخول من ناحية واستهلاك العمالة الاجنبية الوافدة من ناحية اخرى .

ويوضح الرسم البيانى التالى تطور عدد المصانع المرخصة والمصانع المنتجة فى المملكة خلال خطى التنمية الاقتصادية الاولى والثانية

المصانع المزرعية والعاملية بالملكة

المصانع المزرعية المصانع العاملة



يلاحظ من الرسم البيانى السابق ما يلى :

(١) زاد عدد المصانع المرخصة بثمانية اضعاف ، فارتفعت من ٢٦١ الى ٢١١٤ مصنعا .

(٢) زاد عدد المصانع العاملة بأربع اضعاف ، فارتفعت من ٢٩٤ الى ١١٨٣ مصنعا .

ويمكن ايضاح ما جاء فى الرسم البيانى السابق بالجدول التالى
رقم (٥) الذى يوضح عدد المصانع المرخصة والمصانع المنتجة خلال
الفترة محل البحث .

جدول رقم (٢١)

التراخيص الصناعية وعدد المصانع والعمال واجمالى
التمويل للصناعات التحويلية خلال فترتى الخطة
الاولى والثانية

عدد التراخيص	عدد المصانع العاملة	عدد العمال	اجمالى التمويل (بالآلاف الريالات)	
حتى نهاية				
١٣٩٥ هـ	٤٩٢	٤٧٩	٢٥١٩٩	٦١٣٢٧٨٢
١٣٩٦ هـ	١٨٩	١٦٧	٨٥٥١	٦٢٨٩٤٧٨
١٣٩٧ هـ	٢٩٠	١٩١	١٠٦٠٣	٣٢٢٢٦٥١
١٣٩٨ هـ	٢٩٥	١٤٠	٦٣٧١	١٥٧٠٤٩٣
١٣٩٩ هـ	٣٤٣	١٣٠	٦٩٩٧	٢٨٠١١٨١
١٤٠٠ هـ	٥٠٥	٧٦	٣٣٦٦	٦١٦٠٩٠
الاجمالى	٢١١٤	١١٨٣	٦١٠٨٧	١٧٠٣٢٦٧٥

المصدر: اعداد الجدول بناء على معلومات أخذت من وزارة الصناعة والكهرباء ،
النشرة الاحصائية الصناعية لعام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، الرياض
١٩٨٠ م .

جدول رقم (٢٢)

عدد المصانع المنتجة وعدد العمال واجمالي التمويل -
حسب النشاط الصناعي خلال خطتي التنمية الاولى والثانية
(بآلاف الريالات)

النشاط الصناعي	حتى نهاية ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م			من ١٣٩٦هـ حتى نهاية ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م		
	عدد المصانع	عدد العمال	اجمالي التمويل	عدد المصانع	عدد العمال	اجمالي التمويل
المواد الغذائية	٧٤	٣٩٤٧	٧٣٤٢٤٠	١٢١	٥٨٤٥	١٨١٠٧٧٠
المنسوجات والملابس	١٠	٧٤٣	٤٦٣٨٥	٨	٨٠٦	١١٦٩٠٣
الصناعات الجلدية	٣	١٢٦	١٥٨٨٠	٢	٨٥	١٥٨٢٦
المنتجات الخشبية	٢٦	١٩٦٩	١٥٨٩٦٩	١٣	٦٩٣	١٠١٠٥٥
المنتجات الورقية والطباعة	٤٨	١٢٣٥	٢٤٤٢١٣	٢٠	١١٦٢	٢١٨٤١٠
الكيمائيات	٦٣	٣٣٢٤	١٠٢٠٢٣٢	١٢١	٦٣١٠	١١٢٩٩٦١
الخزف والصيني والزجاج	١	٨٧٥	٣٣٤٨٠٠	٢	٣٧٧	٤٣٣٧٨
مواد البناء	٩٥	٥٥٩٢	٢٥٤١٢٥٦	٢٩٢	١٥٣٩٨	٦١٠٦١٨٨
الصناعات المعدنية	١٥٣	٧١٦٢	١٠١٠٣٤٨	١٤٦	٧٣٥١	١١٦٢٢٠٣
صناعات أخرى	٥	٢٠٠	٦٧٢١	٣	٩٩	١٣٨٣٩
التخزين	١	٢٦	١٩٧٣٨	١٢	٤٦٢	١٨٠٣٦٠
الاجمالي	٤٧٩	٢٥١٩٩	٦١٣٢٧٨٢	٧٠٤	٢٥٨٨٨	١٠٨٩٩٨٩٣

المصدر : أعد الجدول استنادا الى معلومات متفرقة بالمرج السابق .

ومن الجدول السابق نخرج بالمعلومات التالية :-

(١) ان اجمالى عدد المصانع خلال الخطة الخمسية الثانية بلغ ٧٠٤ مصنعا وهو عدد مرتفع اذا ما قيس بعدد المصانع فى المملكة قبل واثناء الخطة الاولى والذى بلغ ٤٧٩ مصنعا فقط .

(٢) ان حجم التمويل للمصانع الجديدة خلال خطة التنمية الثانية فقط بلغ حوالى ١١ بليون ريال ، بينما كان حجم التمويل للصناعات التى قامت قبل واثناء خطة التنمية الاولى لايزيد عن ٦١٤ بليون ريال ، أى أن حجم الاستثمار الصناعى أثناء الخطة الثانية بلغ حوالى ضعف حجم الاستثمار الصناعى الذى وظف قبل واثناء الخطة الخمسية الاولى مما يوضح حقيقة النمو فى القطاع الصناعى .

(٣) بلغ عدد العمال الذين تم توظيفهم فى الصناعة خلال خطة التنمية الثانية ٢٥٨٨٨ عاملا ، أى بمعدل زيادة قدره ١٤٢٤٪ عن مجموع عدد العمال فى الصناعة قبل وخلال التنمية الاولى والذى بلغ ٢٥١٩٩ عاملا .

(٤) اما من حيث تركيز العمالة فان صناعة البناء تحتل المرتبة الاولى تليها الصناعات المعدنية وهى عبارة عن ورش الحديد والالمنيوم وهى أيضا تابعة لقطاع الانشاء والتعمير، ثم تاتى بعد ذلك الصناعات الغذائية .

واذا أردنا أن نستعرض التوزيع الاقليمى للمصانع المنتجة فى المملكة فان الجدول التالى رقم (٢٤) يوضح لنا عدد عمال هذه

المصانع وحجم رأس المال المستخدم فيها بحسب المناطق الادارية
بالمملكة .

جدول رقم (٢٣)

المصانع المنتجة فى المملكة حسب المناطق الادارية
حتى نهاية ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م

المنطقة الادارية	عدد المصانع	عدد العمال	اجمالى التمويل مليون ريال
المنطقة الشرقية	٢٥٨	١٣٤١٦	٥١٢٠ر٨٧٥
المنطقة الغربية	٣٩٧	٢٣١٥٥	٥٤١٤ر٨٤١
المنطقة الشمالية	٢٣	٥٤٠	١٠٦ر٥٢٤
المنطقة الجنوبية	٤١	١٠٨٩	٢٤٧ر٩٦٥
المنطقة الوسطى	٤٦٤	٢٢٨٨٧	٦١٤٢ر٤٧٠
الاجمالى	١١٨٣	٦١٠٨٧	١٧٠٣٢ر٦٧٥

المصدر : اعدالجدول بناء على ارقام واردة فى النشرة الاحصائية الصناعية
لوزارة الصناعة لعام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ص ٩ .

ومن تحليل الجدول السابق نتبين ما يلى :

- (١) ان حوالى ٣٩٪ من عدد المصانع فى المملكة انشئ فى المنطقة الوسطى (الرياض) باعتبارها العاصمة السياسية للمملكة ومركز للنشاط الاقتصادى .. تلتها المنطقة الغربية التى انشئ بها ٣٣٪ من اجمالى عدد المصانع ، ويلاحظ أن معظم المصانع تتركز فى مدينة جدة ثم مكة المكرمة .

أما بالنسبة للمنطقة الشرقية فإن المصانع تتركز في مدينتي الدمام والخبر المطلة على الخليج العربي ونسبة عدد المصانع بها تبلغ (٨ ٢١٨ ٪) الى مجموع عدد المصانع المنتجة في المملكة .

أما بالنسبة للمنطقتين الشمالية والجنوبية فلا توجد بهما سوى ٦٤ مصنعا لمواد البناء والصناعات المعدنية والمواد الغذائية فقط .

(٢) بينما يبلغ متوسط نصيب العامل الواحد من اجمالي رأس المال المستخدم في الصناعة على مستوى المملكة ٢٧٨٨ ألف ريال، فإن متوسط نصيب العامل من رأس المال المستخدم في الصناعة على مستوى المناطق الادارية كان كالتالى :

المنطقة الادارية	متوسط نصيب العامل من رأسمال الصناعة
	بآلاف الريالات
المنطقة الشرقية	٣٨١٧
المنطقة الغربية	٢٣٣٨
المنطقة الشمالية	١٩٧٢
المنطقة الجنوبية	٢٢٧٧
المنطقة الوسطى	٢٦٨٣

وارتفاع نصيب العامل في رأس المال يعنى فى الواقع الاتجاه نحو كثافة رأس المال كعنصر من عناصر الانتاج ، وبمعنى آخر معنـــــاه

أن الصناعة تعتمد على الآلات الضخمة والمعقدة . وينطبق هذا على الصناعة في المنطقة الشرقية التي تعتمد على الوحدات الانتاجية الكبيرة والتي بلغ متوسط نصيب العامل من رأس المال ٢٨١٧ ألف ريال ، ومتوسط رأس المال بالنسبة لعدد المصانع في المنطقة يبلغ ١٩٨٥ مليون ريال ، بينما بلغ نصيب العامل ورأس المال في المنطقة الشمالية ١٧٩٢ ألف ريال ، ومتوسط رأس المال المصنع الواحد هناك بلغ ٢٦ مليون ريال ، مما يدل على أن . .
الوحدات الانتاجية هناك تستخدم الآلات ومعدات عادية .

أما بالنسبة لبقية المناطق فلقد وجد تشابه بين المنطقتين الغربية والجنوبية من حيث نصيب العامل في رأس المال المستخدم في الصناعة ، غير أنه بالنسبة لحجم رأس المال المستخدم في المصنع الواحد وجد أن هناك اختلاف كبير حيث أن نصيب المصنع الواحد في رأس المال في المنطقة الغربية حوالي ١٣٦ مليون ريال بينما بلغ في المنطقة الجنوبية حوالي ٦ مليون ريال .

أما بالنسبة للمنطقة الوسطى فقد وجد أن نصيب العامل من رأس المال بلغ ٢٦٨٣ ألف ريال ، وهو أعلى من جميع المناطق عدى المنطقة الشرقية وبلغ متوسط نصيب المصنع الواحد في المنطقة الوسطى من اجمالي التمويل ١٣٣ مليون ريال .

ومن ذلك نرى أن متوسط نصيب المصنع الواحد من اجمالي رأس المال المستثمر في الصناعة كان متشابها في المناطق الغربية والوسطى والجنوبية وأنه كان منخفضا في المنطقة الشمالية باعتبارها

منطقة يغلب عليها الطابع الرعوى والزراعى ، وان نصيب المصنع الواحد من اجمالى رأس المال المستثمر فى المنطقة الشرقية كان أعلى منه فى أية منطقة أخرى ذلك لان الصناعات هناك تعتمد على الاستخدامات البترولية .

وطبقا لنظام استثمار الاموال الاجنبية فى المملكة فقد، أنشأت عدد من الصناعات بالتعاون مع رؤوس الاموال الاجنبية فى كل مــــن القطاعات الخاص والعام والجدول التالى رقم (٢٤) يبين لنا حجم هذه الاستثمارات الاجنبية ونسبتها الى الاستثمارات المحلية .

جدول رقم (٢٤)

المصانع المنتجة حسب النشاط الصناعي ونسبة مشاركة
رأس المال الاجنبي بآلاف الريالات حتى نهاية عام
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م

النسبة %	حصة الشريك الاجنبي	اجمالى التمويل	عدد المصانع	النشاط الصناعى
٣٥	١٤٤٧٨٨	٤١٢٠٧٥	٢٢	صناعة المواد الغذائية
٢٥	٢٠٠٣١	٨٠٩٤٠	٥	المنسوجات والملابس والجلود
٤٨	٣٦٢٤٨	٧٥٥٣١	١٠	المنتجات الخشبية
٤٨	٢٩٣٢٨	٦١٧٢٦	١٠	الورق ومنتجاته
٣٥	١٢٣٧٤٩	٣٥٠٨٤٧	٥٢	الصناعات الكيماوية
٣١	٦٤٩٤٠٦	٢٠٧٢٩٨٤	٧٠	مواد البناء والخزف والزجاج
٤٢	٦٣٨٦٣٦	٨٨٧٣٣٢	٩٥	الصناعات المعدنية
٥٢	٢١٥٨	٤١٦٦	٣	صناعات أخرى
٦٠	١١٨٤٢	١٩٧٣٧	١	التخزين (التبريد)
٣٥	١٣٨٦١٨٦	٣٩٦٥٣٣٨	٢٦٨	الاجمالى الفرعى
				مشروعات سابك
				الصناعات الكيماوية (٢)
٥٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١	الصناعات المعدنية (١)
	١٤٣٦١٨٦	٤٠٦٥٣٣٨	٢٦٩	الاجمالى العام

المصدر: وزارة الصناعة والكهرباء ، النشرة الاحصائية الصناعية لعام ١٤٠٠ هـ /
١٩٨٠ م ، الرياض ١٩٨٠ م ، ص ١١ .

(١) تم الترخيص لشركة (سابك) لانشاء مصنع برأسمال (٢) بليون ريال
ريال ونسبة المشاركة الاجنبية ٢٠% فى نفس الفترة بالنسبة
للصناعات المعدنية .

(٢) بالنسبة للصناعات الكيماوية فقد تم الترخيص لـ ٥ مصانع اجمالى
تمويلها (١٦٥٣) بليون ريال، نصيب رأس المال الاجنبي ٥٠ %
ولم تبدأ الانتاج فى الفترة نفسها .

وبمقارنة اجمالي التمويل للصناعة في المملكة في الجدول رقم (٢٤) باجمالي رأس المال الاجنبي المستثمر في المملكة بموجب الجدول رقم (٢٣) يتبين أن حجم رأس المال الاجنبي المستثمر في الصناعة الى نهاية عام ١٤٠٠ هـ لم يتجاوز ٨٤٣ ٪ .

العمالة السعودية في الصناعة في نهاية خطة التنمية الثانية :
يفرض أخذ عينة من العمالة في الصناعات التحويلية التي تتم انشائها في المنطقة الصناعية بجدة من حيث العدد الاجمالي والنوعية ومتوسط الاجور ونسبة السعوديين الى الاجانب ، فقد اجريت الدراسة على ٧٠ مصنعا في المنطقة في نهاية ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م (١) ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي .

جدول رقم (٢٥)

عدد ونوعية العمالة السعودية والاجنبية ومتوسط الاجور الشهرية في عدد من المصانع بالمدينة الصناعية بجدة في نهاية عام ١٤٠٠ هـ

نوعية العامل	الجنسية		عدد العمال	متوسط الاجر الشهري بالريال	نسبة السعوديين
	سعودي	اجنبي			
عامل فني	٧٥	١١٤٧	١٢٢٢	٢٤٨٦	٦١٣
عامل عادي	٦٤	١٥٥٠	١٦١٤	١٤٤٤	٣٩٦
مهندس	٢	١١١	١١٣	٥١٩٠	١٦٧
اداري وموظف	٦١	٤٨٥	٥٤٦	٣٤٤٨	١١١٧
اخرى	١٨	٢٦٦	٢٨٤	١٧٤٣	٦٣٣
الاجمالي	٢٢٠	٣٥٥٩	٣٧٧٩		

(١) المنطقة الصناعية بجدة ، دراسة ميدانية جدة ١٤٠٢ هـ .

هذا وقد بلغ عدد المصانع التي شملتها هذه الدراسة ٧٠ مصنعا
كما بلغ عدد السعوديين الاجمالي عدد العاملين بهذه المصانع ٥٨٢٧
وهذه النسبة هي محل الدراسة في الفصل التالي ان شاء الله .

المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية :

لاشك في أن انشاء المدن الصناعية تعتبر من الوسائل الهامسة
التي تقدمها الدولة لتشجيع الصناعة الوطنية ، حيث تتيح لامحاب
المشروعات فرص الحصول على الاراضى اللازمة لانشاء مصانعهم مقابل
ايجار رمزى اسمى بواقع (٨) هللات للمتر المربع ، حيث تقدم هذه
المدن خدمات متكاملة يحتاجها التكامل الصناعى ويحمل عليها المشروع
محانا .

والحدول التالى يبين تطور انشاء المدن الصناعية فى المملكة .

جدول رقم (٢٦)

المدن الصناعية القائمة فى المملكة حتى نهاية عام

١٤٠٠ هـ

الموقع	المساحة الاجمالية كم ^٢	عدد المصانع المرخصة	المراحل
الرياض	٤٧٠١٠٢٨ كم ^٢	٣٧٤	الاولى والثانية
جدة	٤٦٦٢٠٠٠ كم ^٢	٢٦٠	الاولى والثانية والثالثة
الدمام	٥٣٤٤٠٠٠ كم ^٢	٢٤٥	الاولى والثانية
القصيم	٥٨٢٠٠٠ كم ^٢	٢٦	الاولى
مكة المكرمة	٧٦٧٠٠٠ كم ^٢	٢٥	تحت الانشاء
الاحساء	٥٣٢٠٠٠ كم ^٢	٨	الاولى
المدينة	—	—	تحت التنفيذ
خميس مشيط	—	—	تحت التنفيذ

المصدر: وزارة الصناعة والكهرباء ، المدن الصناعية بالمملكة العربية

السعودية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ص ١٤ .

وبلاحظ أن المدن الصناعية تنشأ بها الصناعات التحويلية التي
يقف بها القطاع الخاص فقط ، أما الصناعات الكبرى التي تقوم
بها شركة " سابك " أو مؤسسة بترومين أو ممانع الاسمنت فهذه
خصمت لها مواقع خاصة بها لأنها ذات طبيعة صناعية خاصة .

الفصل الثامن

أساسيات الاستراتيجية المتبعة للتصنيع

((الباب الرابع))

استراتيجية التصنيع المتبعة وتقييمها

الفصل الثامن :

أساسيات الاستراتيجية المتبعة.

الفصل التاسع :

تقييم الاستراتيجية المتبعة .

الفصل الثامن: : أساسيات الاستراتيجية المتبعة :

المبحث الاول : تقويم التجربة السعودية:

عند تقويم التجربة السعودية في مجال التنمية الاقتصادية عموماً فيما يتعلق ببرامج التنمية الصناعية على وجه الخصوص في ظل الفوائض المالية التي تراكمت لديها خلال فترة سيطرة " الاوبك " على أسواق البترول العالمية والتي تحولت فيها السوق من سوق مشتريين الى سوق بائعين أو ما يمكن أن نطلق عليه فترة " الثورة البترولية " خلال العقد السابع من القرن الحالى فلا بد أن نشير الى أن التجربة السعودية مرت بمرحلتين هامتين :

أ - المرحلة الاولى :

وهي المرحلة التي تم خلالها تنفيذ خطة التنمية الاولى (١٩٧٠-١٩٧٥م) فكمارأينا من خلال بحثنا أن " الفوائض المالية " قد ساعدت بطريقة ملحوظة رغم ارتفاع الاسعار العالمية وما أحدثته من تخضّم مالي على المستوى الدولي ، على تنفيذ معظم الاهداف المحددة للخطة الخمسية الاولى وهي الخطة التي ركزت على وضع " البنية الاساسية " للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية في المملكة العربية السعودية ، كما ركزت خطة التنمية الثانية على فك الاختناقات في كثير من المرافق والتي سببتها الظفرة السريعة في عملية التنمية ، واستكمال برامج " البنية الاساسية " Physical Infrastructure

الضرورية لكي تبدأ التنمية في الانطلاق من قاعدة متينة .

ورأينا كيف أن " ضيق الطاقة الاستيعابية " للاقتصاد القومى ، رغم سلبياته ، لم يحل دون تحقيق الاهداف المطلوبة ، بل وتم توسيع هذه " الطاقة الاستيعابية " تدريجيا فى الوقت الذى استطاعت فيسسه الحكومة اتباع سياسات كبح جماح التضخم المالى ، وقللت من آثاره الداخلية والخارجية الضارة .

ب - المرحلة الثانية :

وهى المرحلة التى ابتدأت فعلا منذ عام ١٩٧٦ م وتزامنت مع تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الثانية للمملكة (١٩٧٥-١٩٨٠ م) والتى استقرت فيها استراتيجية الصناعة السعودية على التركيز على الصناعات الاساسية المرتكزة على القاعدة البترولية ، فقامت الحكومة بأنشاء شركة الصناعات الاساسية " سابك " التابعة لوزارة الصناعة وأوكلت اليها مهمة التخطيط والاشراف والتنفيذ لاقامة صناعات كبرى تعتمد على المشتقات البترولية وتوزع انتاجها داخليا وخارجيا على المستوى العالمى وكما رأينا فى الفصل السادس فان أسلوب تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الاولى قام على ركيزتين أساسيتين : -

الاولى : المشاركة مع موءسات أجنبية فى تنمية الصناعات البتروكيمياوية والاسمدة وتصنيع المعادن الرئيسية ، مع التركيز بعففة خاصة على استغلال موارد الغاز فى المملكة ، ولقد قامت موءسسة "بترومين " بالدراسات اللازمة ، وابتدأت فى تنفيذ المشروعات التى تمت دراستها فى هذا المجال خلال فترة الخطة الاولى وقبل أن تنتقل هذه الموءولات الى وزارة الصناعة .

الثانية : الاعتماد على القطاع الخاص فى تطوير وتنمية كل أوجه النشاط للصناعات التحويلية غير البترولية ودعمها عن طريق كثير من الاجراءات الحكومية مثل اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ، وانشاء المناطق الصناعية ، وحماية الصناعات الوطنية .

وكان الهدف من هذه الاجراءات هو الاستفادة من المزايا النسبية التى تتيحها الاسعار المنخفضة للطاقة ، وانشاء مجموعة من الصناعات المتنوعة ، والاستفادة من كامل طاقات القطاع الخاص والتشجيع على ادخال التكنولوجيا الحديثة .

أما فيما يتعلق بخطة التنمية الثانية ، فان ملامح استراتيجية التنمية الصناعية يمكن ابرازها فيما يلى :

أ - انجاز اكبر مجمعين صناعيين فى الشرق الاوسط فى كل من مدينة الجبيل على الساحل الشرقى للمملكة ، ومدينة ينبع على الساحل الغربى للمملكة ومد خط سترولى بين شرق المملكة ، وقد تم فعلا هذا الانجاز ، وفى شهر فبراير ١٩٨٣ م تم استعمال خط البتسترول المذكور وفى شهر مارس من العام نفسه تم وضع حجر الاساس لاربعة مشروعات ضخمة بمجمع الجبيل الصناعى وهى تعتبر الجيل الثانى للصناعات الاساسية فى هذا المجمع .

ب - دعم وتشجيع الصناعات التحويلية التى يقوم بها القطاع الخاص عن طريق صندوق التنمية الصناعية السعودى ، واقامة المدن الصناعية والزام الجهات الحكومية والمقاولين لاعتمادها بشراء المنتجات الصناعية السعودية ، والاعفاءات الجمركية للآلات والمعدات والمواد الخام .

ج - بعد نجاح المشروعات الصناعية الكبرى تقوم الحكومة ببيع نسيبها للقطاع الخاص ، وقد بدأ ذلك فعلا بشركة " سافكو " حيث تـم بيع أسهمها للقطاع الخاص والعاملين بها بالذات .

د - تقوية أواصر التعاون الصناعى بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى ومن أجل ذلك انشئت المنظمة العربية للتنمية الصناعية عام ١٩٧٦ م كأحدى المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية ومن أهم أهدافها :

(١) وضع استراتيجية شاملة للاتحاد الصناعى بين دول الخليج العربى .

(٢) تقريب وجهات النظر فى المجال الصناعى بين الدول الاعضاء بهدف منع الازدواجية فى انشاء الصناعات الكبيرة والصناعات البتروكيمياوية .

هـ - ان الغاز الذى يستخرج من حقول النفط السعودية هو ما يطلق عليه الغاز المعاحب للانتاج وليس الغاز الجاف ، واستراتيجية الصناعة فى المملكة تعتمد على استغلال جميع الغازات الطبيعية بدلا من احراقها ، وان هذا الزيت المعاحب وهو أرخص تكلفة من استعمال البترول ذاته كوقود يعتبر ميزة للصناعة السعودية فى مجمعات الجبيل وينبع . لكن هذا الوضع ايضا له سلبياته المباشرة على الصناعة فى المملكة ، فكون هذا الغاز الذى تدار به المصانع الكبرى فى مجمع الجبيل وينبع معاحب للكميات المنتجة مسس البترول فان هذا يعنى انه لابد من انتاج حادنى من البترول يكفى لانتاج الكميات اللازمة لادارة المصانع من هذا الغاز ، ولقد اتضحت هذه المشكلة منذ ظهور الفائض البترولى منذ عام ١٩٨٢ م ولقد عير

عن ذلك وزير البترول السعودي عندما قال " ان الانتاج السعودي من البترول وصل الى الحد الذى لا يمكن أن يهبط بعده الا بقفل بعض مصانعنا التى تدار بالغاز المصاحب للبترول ، وهذا يعنى تخفيض كميات المياه الحلوة التى ننتجها من مياه البحر ، وتخفيض استهلاك الكهرباء حتى ولو اشتد هجير الصيف ٠٠٠٠ الخ " (١)

وكان هذا الحد الذى تكلم عنه الوزير هو حوالى (٥ مليون برميل يوميا) . ومن هنا يبرز اهتمام المملكة وحرصها على استقرار سوق البترول العالمى ، بل والمحافظة على قوة منظمة (الابوك) نفسها .

ولقد ذكر وزير الصناعة السعودى أن " مشروعات المملكة تتم تمويلها بالكامل وان الاعتمادات المالية اللازمة لها مرسودة وموجودة ولذلك فلن يكون لوضع أسواق البترول أى تأثير على المشروعات الصناعية فى المملكة (٢) .

وعلى كل حال فانه من المعروف أن توقيت انشاء هذه الصناعات الكبرى فى المملكة تزامن مع الزيادات الضخمة فى العائدات المالية البترولية ... " الفوائض المالية " اعتبارا من عام ١٩٧٣م ، وان هذه الزيادات هى التى سمحت بتمويل المشروعات الكبرى لكل من " بترومين وسابك " ومن هنا فان " المشاريع الصناعية فى المملكة استفادت من العناصر ذاتها التى أدت الى ظهور أزمة النفط بعد العائدات المالية التى نتجت عنها . وبفضل هذه العائدات ، وسياسة استغلالها بدون تكلفة لتمويل المشروعات الصناعية اعطت هذه المشاريع مزايا تنافسية ملموسة مقارنة بالصناعات المشابهة فى الدول الاخرى .

(١) أحمد زكى يمانسى : اقرأ ، العدد ٤٠٨ جدة ، ١٤١٣/٤/٢٧ هـ

(٢) غازى القصيبي : الرياض ، الملحق الاقتصادى ، العدد ٥٣٩٤ ، لى :

(١)

ولقد وجد أحد الباحثين ، أن هناك علاقة جدلية بين النفط والصناعات من حيث أن :

١ - الاستثمارات الضخمة للصناعات الأساسية قد مولت بفضل العائدات النفطية .

٢ - أن الصناعات الأساسية سواء أكانت البتروكيماوية أو غيرها تعتمد على الغاز المصاحب للنفط الخام كمادة أولية وكلقيم للصناعات المختلفة مما يتطلب ذلك مستوى معيناً من الإنتاج البتروكيميائي لتلبية حاجة هذه الصناعات الأساسية .

٣ - أن تزايد ونمو الصناعات الأساسية وتطور حركة التصنيع في القطاعات الاقتصادية الأخرى المعتمدة على النفط مباشرة أو غير مباشرة ستؤدي إلى ارتفاع معدل مستوى الاستهلاك المحلي .

وإذا كان مقدراً لمناصر التنافس بين السياستين النفطية والصناعية أن تستمر فإن ذلك لن يؤدي إلى فشل السياسة الصناعية في الأجل الطويل وذلك لعدة أسباب إيجابية هامة لا تستطيع سلبيات السياسة النفطية أن تتجاوزها ومن هذه الأسباب :

١ - أن قيام الصناعات الكبرى النفطية ستؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة لسعر البترول عبر تكريره وتصنيع المنتجات المشتقة بالإضافة إلى قيام الصناعات الأخرى التحويلية المعتمدة عليها مما يؤدي إلى تغيير في طبيعة الهيكل الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل .

(١) - انظر محمد علي السقايف : الصناعة السعودية على ضوء الأزمة النفطية

الرياض ، الملحق الاقتصادي ، العدد ٢٨٠ في ٢٤/٥/١٤٠٢ هـ ، ص ١٣ .

- ٢ - توظيف الغاز المصاحب الذي كان يحرق هدرًا في تشغيل المصانع وتعديره بعد معالجته مستقبلاً .
- ٣ - اقتناء التكنولوجيا المتقدمة وتنمية وتدريب الكوادر الوطنية على إدارة وتشغيل الصناعات الجديدة .
- ٤ - استخدام الفوائض المالية السعودية التي سبق أن تراكمت في المعارف الأجنبية وما يستجد من عائدات بترولية أو استثمارات خارجية في الدخول إلى المجالات الصناعية المعقدة ذات الكثافة الرأسمالية العالية والعائدات الربحية المرتفعة .
- ٥ - إذا لم يتم بناء القاعدة الاقتصادية الصناعية للمملكة خلال سنوات الفاضل المالي مهما كانت المصوبات والسلبيات القائمة والمتوقعة فلن تكون هناك فرصة أخرى قريبة لأن تنضم المملكة إلى المجتمع الصناعي العالمي .



المبحث الثاني : الاستراتيجية الصناعية المتبعة :

وباختصار يمكن أن نحدد ملامح الاستراتيجية الصناعية المتبعة في المملكة العربية السعودية فيما يلي :

- ١ - التركيز على إقامة المشروعات الصناعية الهيدروكربونية التي تتمتع المملكة بميزة نسبية فيها من حيث قرب مصادر الخام وتوفره وانخفاض أسعاره . ثم لتحقيق الهدف الأساسي وهو تخفيف الاعتماد على إيرادات البترول كمصدر أساسي للدخل ، ولتنويع القاعدة الاقتصادية .
- Export-Oriented Industries

٢ - اقامة الصناعات التحويلية البديلة للاستيراد Import Substitution

والتي تحتاجها الاسواق المحلية وتستوردها بكميات متزايدة .

أما فيما يتعلق بتمويل هذه الصناعات فان الدولة تسير في خطين متوازيين :

(أولا) بالنسبة للصناعات البتروكيمياوية ، فان الدولة كمسـ رأينا تمويلها بالكامل من أرصدها الناتجة عن الفوائض المالية من بيع البترول الخام وهي تستثمرها مؤقتا في استثمارات أجنبية قصيرة ومتوسطة الاجل ليتمكن استخدامها عند الحاجة اليها، وبنيت هذه السياسة على أساس بناء القاعدة الاساسية لهذه الصناعات حتى اذا ما بدأت في تحقيق الارباح تبيع الحكومة حصتها على القطاع الخاص .

(ثانيا) تقوم الحكومة أيضا فيما يتعلق بالصناعات التحويلية غير الهيدروكربونية باعطاء تسهيلات وقروض مالية بدون فوائد تعمل الى (٥٠ ٪) من رأسمال المشروع للقطاع الخاص غير الاعانات المباشرة وغير المباشرة والتي تشمل اقامة المدن الصناعية واعفاء الآلات والمعدات وعدم فرض الضرائب على الارباح ، بل وحماية المنتجات المحلية عن طريق الشراء المباشر منها للاعمال الحكومية ومراجعة الدراسات للجدوى الاقتصادية للمشروعات المطلوبة ، وعدم التدخل الحكومي في توجيه الانتاج والاسعار لان الدولة تعتبر أن القطاع الخاص هو أساس التنمية الاقتصادية والصناعية في البلاد .

٣ - استكمال البنية والمرافق الاساسية مثل الطرق والاتصالات والموانئ والنظم الادارية ، وتدريب اليد العاملة الفنية والادارية للمشاركة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية والصناعية .

- ٤ - تنمية التعاون مع الدول الخليجية والعربية في مجالات التنمية الصناعية منعا للازدواجية والمنافسة الضارة ، وتوحيد الجهود الصناعية .
- ٥ - تحويل اهتمام رجال الاعمال السعوديين من مجرد الاستثمار في التجارة الى اهمية الدخول في مشروعات صناعية تمارس التجارة من خلالها حيث أن النشاط التجاري في الاستيراد مربح فقط في ظروف مؤقتة وان الصناعة هي وسيلة الربح الحقيقي في الاجل الطويل .
- ٦ - ان الفوائض المالية ظاهرة مؤقتة وانها لن تستمر للأبد ، ولقد اختلفت الآراء حول كيفية استغلالها ، فمن الآراء ما يستحسن نظرا لقلّة الأيدي العاملة ومحدودية الأسواق وغياب التكنولوجيا أن تعيش الدولة على عائد استثماراتها المالية في الخارج وهو رأى مرفوض لاعتبارات اقتصادية وسياسية معروفة ، والرأى الذى تبنته الدولة هو استثمار الفوائض المالية في بناء وتوسيع القاعدة الصناعية باعتبارها هدفا قوميا للأجيال القادمة .
- ٧ - تدرك الحكومة السعودية أهمية المشاركة مع رؤوس الاموال والخبرات الأجنبية في انشاء واستمرار المشروعات الصناعية الكبرى والبتروولية بالذات ، وذلك لخبرة هذه الشركات الواسعة وقدرتها على تعرييف الانتاج من خلال شبكات التوزيع العالمية التى تسيطر عليها ، لذلك فقد قامت استراتيجية المشاركة مع (سبك) على أساس المشاركة فى رؤوس الاموال والادارة والتدريب الفنى للعمال السعوديين ، وفى نفس الوقت بدأت (سبك) بتكوين جهاز خاص بها للتسويق واستطاع هذا الجهاز كما يقول أحد المسؤولين " ان يدخل السوق بكفاءة عالية " (١) ، ويرى بعض الباحثين فى مجال الطاقة " الدولية انه لامجال لنجاح التوسع فى الصناعات البتروكيماوية فى دول الخليج

(١) عبدالعزيز الزامل ، الرياض ، الملحق الاقتصادى ، العدد

الا على حساب الانتاج المماثل في الدول الصناعية المتقدمة
اذا بقيت معدلات الطلب كما هي ، وان هذه الدول لاتقبل بهذا
الوضع ، وان الاختيار الوحيد امام دول الشرق الاوسط هو فـ
ابطاء التوسع في هذه الصناعات أو قبول سياسة معتدلة في أسعار
الزيت مع زيادة الواردات من الدول المتقدمة (١) .

ولم يكن هذا الرأي جديدا بل انه سبق لوزير الصناعة السعودي
أن قال " لقد بدأنا نقرأ كلاما عجيبا عن المخاطر التي ستعرض لها
صناعة البتروكيماويات في العالم نتيجة للبرامج الصناعية في الخليج ،
وبدأنا نسمع عن فاضل خطير في انتاج البتروكيماويات سيؤدي إلى
اغلاق بعض المعاصر ، وبدأنا نسمع تلميحات هناك عن ضرورة اقامة حواجز
جمركية تمنع دخول البتروكيماويات العربية في الاسواق العالمية (٢) " .

ويرى د. القصيبي " ان دخول منطقة الخليج الى ميدان التنـ
لن يعرض صناعة البتروكيماويات العالمية لاي خطر اذا امتدت هذه الصناعة
من الآن بالخليج كمركز هام جديد من مراكزها . كما أن الفاضل الخطير
الذي يتحدث عنه المتشائمون لن يتحقق ، واذا تحقق في الغد فان المسؤولية
لاتقع على منطقة الخليج ، وهي مكان طبيعي لانتاج البتروكيماويات بل
يتحمل مسؤولية أولئك الذين يصرون اليوم على اقامة صناعات
بتروكيماوية في اماكن بعيدة عن الطاقة لاتملك لاستضافة تلك الصناعة
في ظل الظروف الجديدة ، كما تعلمنا من الماضي المرير أن حرب الحواجز
الجمركية مجهود عقيم ينتهي بانهزام كل الاطراف " .

(١) Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.118.

(٢) د. غازي القصيبي : التنمية وجهالوجه ، سلسلة الكتاب العربي السعودي ،
مؤسسة تهامة ، جدة ١٩٨٠م ص ٥٩ .

والواقع أنه من غير المحتمل أن يترتب على عرض منتجات (سابق) في الأسواق العالمية ، اخلال في الاتجاهات المتوقعة للعرض والطلب أو مزاحمة غير متكافئة للمنتجات المماثلة أو البديلة توجب أى نوع من المنافسة غير الاقتصادية ، ذلك لأن صناعات (سابق) تقوم على أساس الميزات النسبية التي تتوفر لها وتؤدي الى خفض تكاليف الانتاج . كما أنه علاوة على ذلك ، فـان الاضافات السنوية في الطلب العالمي على هذه المنتجات - تفوق في كثير من الحالات الحجم الكلي السنوي لانتاج شركات (سابق) " معـايـمـيـعـاـد على الحصول على نصيب كاف من الأسواق العالمية التي لايشكل انتاج سابق سوى نسبة صغير منها". (١)

ويقول مشول في (سابق) " لقد توخينا أن تقوم صناعاتنا على الاسس الاقتصادية المتفق عليها، وأن يكون عنصر المخاطرة في أى منها مقبولا بالمعايير التجارية البحتة . لتعيش مدى عمرها الاقتصادي ، ولتقوى على المنافسة في خضم الأسواق العالمية ، كما تحرينا الدقة في اختيار شركائنا أن تتوفر لديهم الخبرة الفنية والادارية الكافية ، كما أن برامج التدريب التي تنفذها (سابق) تعتبر اتصالا وتنمة لعملية التصنيع ذاتها". (٢)

نخلص مما سبق الى أن السياسة الصناعية في المملكة العربية السعودية تتميز بسمتين رئيسيتين :

(١) سابق ، التقرير السنوي الرابع ، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م ، ص ٢٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧ .

الاولى : تتولى الدولة اقامة الصناعات الاساسية التى تتطلب كثافة رأسمالية كبيرة ، واستثمار طويل الاجل ، وعائد مالى منخفض فى الاجل القصير ، علاوة على استخدام التقنية الدقيقة المعقدة .

وضرورة تسويق الانتاج عالميا .

الثانية: اعطاء القطاع الخاص الدور الرئيسي في مجال الصناعات غير الهيدروكربونية مع دعمه بكل الطرق المباشرة وغير المباشرة (أما بالنسبة للصناعات الثقيلة في مجال صناعة الأليسيوم والمعدات الضخمة ، فإنها ليست واردة في خطط الدولة الصناعية ولكن إذا رأى القطاع الخاص أن هذه المشروعات مجدية اقتصاديا فإن الدولة ستقدم له الحوافز المناسبة) (1) .

وتقوم الحكومة بتمويل انشاء القاعدتين الصناعيتين فى الجبيل وينبع على أساس استراتيجية صناعية عملية ، حيث أن مثل هذه المشروعات لايمكن أن يقوم بها القطاع الخاص للأسباب المبينة أعلاه ، لذلك فإن التمويل والاشراف الحكومى ضرورى للغاية .

أما فيما يتعلق بالصناعات الأخرى غير الهيدروكربونية فتقسم السياسة الصناعية الحكومية على استراتيجية الدعم المباشر وغير المباشر والواقع أن هذا الدعم بنوعيه يحقق أهداف الحكومة في التنمية الصناعية عموما ويعود على المستثمر الصناعي والمستهلك أيضا بفوائد من حيث انخفاض التكلفة الانتاجية وزيادة معدلات الأرباح بالنسبة للمنتج وتوفير السلع بأسعار معقولة بالنسبة للمستهلك .

فانشاء المدن الصناعية وتأجير المواقع الصناعية بأجور رمزية
مع انخفاض أسعار الطاقة الكهربائية للأغراض الصناعية ، ووجود الخدمات
البلدية ينصرف مباشرة الى تخفيض التكلفة الانتاجية .

(١) د. غازي القصيبي : الرياض ، الملحق الاقتصادي ، العدد ٥٣٩٤ ،

كذلك فان تقديم ٥٠ / من تكلفة انشاء الصناعة بقرض دون دوائد من صندوق التنمية الصناعية*، معناه أن تكلفة هذه القروض تعتبر أرباحا غير منظورة تضاف مباشرة الى أرباح المستثمر الصناعي.

أما استخدام الحماية الجمركية كوسيلة لدعم الصناعة الوطنية الناشئة فهو موضوع هام يستوجب الدقة والحذر عند تطبيقه، فبرغم أن الحماية الجمركية تعتبر من أساسيات السياسة الصناعية فسي المملكة العربية السعودية، ورغم أن الحماية الجمركية بصورة ما تعتبر مطلبا أساسيا للصناعة الوطنية في أية دولة نامية ، إلا أن تطبيق هذه الحماية الجمركية كان دوما محل اختلاف في وجهات النظر بين رجال الصناعة وبين المسؤولين عن تطبيق هذا النظام في المملكة.

ومع اعتراف أحد هؤلاء المسؤولين ، بمنطق أهمية حماية الصناعة الناشئة ، إلا أنه يؤكد القول (أننا لانريد أن نحمل الصناعة الناشئة كي لا تؤثر على المستهلك ، وإنما طلبنا من أجهزة الدولة ومشاريعها أن تعطى الأولوية في الشراء للصناعات المحلية كتعويض أي أن الدولة تتحمل الفرق وليس المستهلك . وهذه في قناعتى نظرية سليمة) (١).

ورأى هذا المسئول لايتفق مع كل من نظام الحماية الجمركية ومبادئ السياسة الصناعية الذي أشرنا اليه في الفصل السادس من هذه الرسالة.

* يفرض البنك رسوما من ٢ - ٥ / من قيمة القروض كمصروفات إدارية ، تخصم عند تسلم أول قسط من القرض ولا تتكرر سنويا.

(١) د. عبدالرحمن الزامل : الجزيرة ، العدد ٢٨١٩ ، ٢٠٠٥/٥/١٤٠٣ هـ

وليس معنى ذلك أننى ادافع عن سياسة الحماية الجمركية من وجهة نظر رجال الأعمال ، ذلك لأن سياسة الحماية الجمركية سلاح ذى حدين فإن تطبيقها بدون تحفظ قد يضعف الصناعة الوطنية أمام المنافسة الأجنبية من حيث الجودة والتكلفة ، كما أن عدم تطبيقها أصلاً يجعل الصناعة الوطنية غير قادرة على المنافسة الأجنبية خاصة إذا تعتمد أسلوباً إغريقياً وهو أمر وارد جداً فى سوق ضيقة مثل السوق السعودية .

كذلك فأنى اعتقد أن تطبيق الحماية يجب أن يكون تدريجياً بحيث ترتفع نسبة الرسوم الجمركية على السلع المماثلة الواردة من الخارج بنفس نسبة نعيم الصناعة ذاتها من السوق المحلى . وفى نفس الوقت تجرى ترتيبات بين رجال الصناعة والمستوردين من الخارج بحيث يتم تسويق الانتاج المحلى عن طريقهم .

وأوافق رأى القائل بأن ،^(١) "أحب الفرص للاستثمار اليوم هى فرص الصناعة" (١) ، وهو ما قاله ذلك المسئول الذى يرى عدم تطبيق نظام حماية الصناعات الناشئة بفرض الرسوم الجمركية العالية .

المبحث الثالث : الاستثمار الصناعى من خلال اتجاه العام لميزانية

الدولة :

يشكل الاتجاه العام لميزانية الدولة ترجمة حقيقية للوضع الاقتصادى فى المملكة العربية السعودية خلال فترة (الفوائض المالية) ويوضح الجدول التالى رقم (١) اتجاه الإيرادات والمعروفات المقدرة والفعلية خلال الأعوام ١٣٩٤/٩٥ إلى ١٤٠٣ / ١٤٠٤ هـ .

(١) المرجع السابق ، ص ١٠

في هذا العام المالي (١٤٠٣ / ١٤٠٤ هـ) .

٢ - ان الإيرادات الفعلية ارتفعت من (١٠٠١٠٣) مليون ريال في عام ١٣٩٤/٩٥ الى (٢٤٨١٠٠) مليون ريال في عام ١٤٠٠/١٤٠١ هـ ثم بدأت في الانخفاض فبلغت (٢٤٣٦٧٠) في العام المالي السابق (١٤٠٢/١٤٠٣ هـ) ثم قدرت الإيرادات للعام المالي ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ بمبلغ (٢٢٥٠٠٠) مليون ريال .

٣ - ان المصروفات الفعلية ارتفعت من (٢٥٠٣٩) مليون ريال في عام ١٣٩٤/٩٥ الى (٢٨٨١٧٤) مليون ريال في عام ١٤٠١/١٤٠٢ هـ ثم انخفضت في العام المالي التالي الى (٢٤٣٦٥٢) مليون ريال ، و قدرت المصروفات للعام المالي الحالي ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ بمبلغ (٢٦٠٠٠٠) مليون ريال .

٤ - اذا قسنا نسبة الانخفاض المتوقع في إيرادات العام المالي الحالي ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ الى الإيرادات الفعلية في عام ١٤٠٠/١٤٠١ هـ نجد ان النسبة المتوقعة لانخفاض الإيرادات هي (٣٥٤ ٪) وهذه النسبة اقل من نسبة انخفاض الانتاج وتدهور الاسعار، وهي تعكس زيادة الإيرادات المحصلة من القطاعات الانتاجية الاخرى غير البترولية في الاقتصاد المحلي .

٥ - برغم الازمة البترولية التي تعاني منها المملكة باعتبارها أهم الدول المنتجة الاعضاء في (أوبك) فان احتياطات المملكة من الفوائض المالية السابقة ستجعل في الامكان الاحتفاظ بمستوى مرتفع من الانفاق الحكومي لاستكمال بناء القاعدة الاساسية للتحويل نحو الانتاج الصناعي ليبدأ في تحقيق عائداته مستقبلا تحقيقا لسياسة تنويع القاعدة الاقتصادية الانتاجية .

وحيث انه من المهم التوصل الى علاقة واضحة بين حجم القروض والاستثمارات الحكومية فى مجال التنمية الصناعية من جهة وبين كل من حجم الايرادات المالية الفعلية التى حصلت عليها الحكومة وحجم الاستثمارات الحكومية بالخارج من جهة أخرى ، وذلك لتحديد دور الفوائض المالية البترولية فى عملية التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية ، فقد استخدم الباحث ارقام الايرادات الفعلية ، وليس حجم الميزانية التقديرى خلال الاعوام ٩٥/٩٤ - ١٤٠٢/١٤٠١ (أى ٧٥/٧٤ الى ١٩٨٢/٨١ م) وتوصل الى المعلومات التالية :-

- (١) بلغت الايرادات الحكومية خلال الفترة المشار اليها (١٥٠٠٩٠٤) مليون ريال (١) .
- (٢) بلغت قيمة القروض التى قدمها صندوق التنمية الصناعية منــــــد انشائه والى نهاية عام ١٤٠١/١٤٠٢ هـ (١٧٣٠٩١٣٤٦٠٩١٧٣) ريالا (٢) .
- (٣) قروض قدمها صندوق الاستثمارات العامة لاغراض صناعية بلغت (١٩٩٩٤٠٠) مليون ريال لنفس الفترة (٣) .
- (٤) قروض أخرى قدمتها الحكومة لاغراض زراعية وصناعية بلغت قيمتها (٨٣٦ ٨٢٠٨٩١١٢٠٨) ريالا لنفس الفترة .
- (٥) بلغ مجموع القروض السابق ذكرها (٧٠٠٣٩٨١٨٠١٩) ريالا
- (٦) اذا نسبنا مجموع القروض الحكومية للاغراض الصناعية خلال الفترة المشار اليها الى مجموع الايرادات الحكومية الفعلية نجد أنها تصل الى حوالى (٦٧٤ ٪) وهى نسبة معقولة اذا أخذنا فى الاعتبار النشاط الاقتصادى الذى يعاين اتفاق الميزانية ككل

فضلا ارجع الى :

- (١) جدول رقم (١) الباب الرابع فعل رقم (٨) مع ملاحظة أننا لم اتمكن من الحصول على رقم الايراد الفعلى لعام ١٤٠٢/١٤٠١ هـ فاستخدمت الرقم المقدربالميزانية لهذا العام .
- (٢) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، الاعانات والقروض الحكومية خلال سبع سنوات من ١٣٩٥ - ١٤٠٢ هـ ، الرياض ، ١٤٠٣ هـ ، ص ١٩ .
- (٣) تقارير مؤسسة النقد لعامى ١٩٧٩-١٩٨١ م

والخدمات ورأس المال الاجتماعي ونفقات بناء البنية الأساسية والتجهيزات التي تقدمها الدولة مجاناً وتستفيد منها الصناعة ككل .

- (٧) أما إذا نسبنا مجموع القروض الصناعية التي قدمتها الحكومة مباشرة للصناعة خلال الفترة المشار إليها إلى حجم الاستثمارات الحكومية للمملكة العربية السعودية في الخارج في عام ١٩٨٠ م (١٤٠٠/١٤٠١ هـ) ومقدارها (٢٥٢٨٨٧٢٨٨٥١٨٥٣) ريالاً^(١)، نجد أنها تبلغ حوالى (٢٣٧ ٪) أو بمعنى آخر أن حجم الاستثمارات الحكومية السعودية بالخارج يبلغ حوالى أربعة أضعاف القروض الحكومية المستثمرة حالياً في الصناعة المحلية للقطاعين العام والخاص .
- (٨) تمكن الباحث من تقدير اجمالى رأس المال المستخدم فعلاً فى القطاع الصناعى بشقيه الخاص والعام فى عام ١٤٠٢/١٤٠١ هـ كما يلى :

١- القطاع العام :

- (٢)
- أ - قروض صندوق التنمية لقطاع الكهرباء ٢٠٠٠ ٥٠٢٠٠٠ ٤٥٥٠٠ ريال
- ب - قروض صندوق الاستثمارات العامة ٢٠٠٠ ٩٩٤٠٠٠ ١٩٩٤٠٠ ريال
- (سبب ، بترومين ، الخطوط السعودية)
- المجموع الفرعى ٢٠٠٠ ٥٠٢٠٠ ٤٤٩٠٠ ريال

٢- القطاع الخاص :

- أ - قروض صندوق التنمية الصناعى ١٧٣ ١٠٧ ٦٧٩٠٠ ٩٦٧٩٠ ريال
- ب - تمويل خاص قبل عام ١٣٩٩ هـ^(٣) ٢٠٠٠ ٧٨٢ ١٣٢٢٠ ٦١٣٢٢ ريال
- ج - تمويل خاص الى نهاية ١٤٠٢ هـ^(٤) ١٧٣ ١٠٧ ٦٧٩٠٠ ٩٦٧٩٠ ريال
- المجموع الفرعى ٣٤٦ ٩٩٦ ٢٥٠ ٢٥٠٠ ٢٥٠ ريال
- المجموع الاجمالى الكلى ٣٤٦ ٩٩٨ ٢٤٠ ٧٦٩٤٠ ٧٦٩٤٠ ريال

- (١) جدول رقم (٨) الفصل الرابع - المبحث الثاني .
- (٢) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، الاعانات والقروض الحكومية خلال سبع سنوات من ١٣٩٥ - ١٤٠٢ هـ الرياض ١٤٠٣ هـ ص ٢٠ .
- (٣) راجع جدول رقم (٢٢) ص ٣٦٥ .
- (٤) قدر على أساس أن صندوق التنمية الصناعية يمول المشروعات بنسبة ٥٠ ٪ من رأس المال المطلوب للصناعة حسب نظامه .

وهذا الرقم لا يشمل الصناعات الحرفية واليدوية والتي يقل عدد عمالها عن عشرة أشخاص ولا تحتاج إلى ترخيص صناعي ولا تعطى قروضا من صندوق التنمية الصناعية ، كما أن هذا الرقم لا يشمل قيمة استثمارات القطاع الخاص في شركات الكهرباء في مختلف مدن وقرى المملكة وكذلك الصناعات في القطاع الزراعي (اللحوم والدواجن والبييسس والالبان والاعلاف .. الخ) لانها تحصل على اعانات مباشرة من الحكومة بالإضافة الى قروض البنك الزراعي والتي بلغت الى نهاية الفترة المشار اليها (٨٣٦ر٢٠٨ر٩١١ر٨) ريالاً ، كما أشرنا آنفاً فان مجموع الاستثمارات تزيد عن (١٨٢ر٧٠٧ر٨٥١ر٨٥) ريالاً.

وعلى الأساس السابق فقد تم احتساب وتقدير حجم الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي حتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٠٣/٤٠٢ هـ (١٩٨٢/ ١٩٨٣) بحوالي (٩٦٠٠٠) مليون ريال صرفت فعلاً (١) أي بزيادة عن العام المالي السابق بحوالي (١١٠٠٠) مليون ريال أي بنسبة تبلغ حوالي (١١) وهي نسبة عالية تدل على نمو القطاع الصناعي بصورة مطردة رغم المشكلات التي تواجه الصناعة في القطاع الخاص ، والتي سنتعرض لها بايجاز في هذا الفصل.

ولابد من الإشارة أيضاً إلى أن الحجم الحقيقي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام أكبر مما أوردناه ، وذلك لأن المبالغ التي تستثمرها شركة (سابك) ومؤسسة (بترومين) والشركات التابعة لها والتي تمولها الحكومة عن طريق صندوق الاستثمارات العامة تعتبر حوالي ٥٠ / من قيمة رأس المال ، وذلك بسبب دخول الشركات الأجنبية العالمية بحصص نقدية متفاوتة تشكل الـ ٥٠ / الأخرى تقريباً . وتقدر التكلفة الرأسمالية لمجموع الصناعات الأساسية التي تنفذها شركة (سابك) في نهاية عام ١٩٨٠ بحوالي ٣٥ ألف مليون ريال سعودي.

(١) أما المبالغ المرتبط عليها والتي التزمت الصاديق المختلفة بدفعها فهي أكبر من ذلك طبعاً ، انظر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني "تقرير عن الميزانية للعام المالي ١٤٠٣/٤٠٤ هـ ، الرياض ، ١٠/٧/١٤٠٣ هـ ، العدد ٥٤١٦ ، ص ٩٠

ملاحظات عامة :

اتضح لنا من خلال هذا البحث أن " الفوائض المالية البترولية " هي حدث اقتصادى هام فى حياة الدول المنتجة للبترول عموما والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص ، ورغم أن المملكة - كبقية الدول المنتجة للبترول - لم تكن تتوقع أن تستمر هذه الفوائض لفترة طويلة فإن السنوات السبع التى تمتعت فيها المملكة " بالفائض المالى البترولى " كانت كافية لاجداث تغييرات اقتصادية واجتماعية جذرية فى المملكة . وان بناء القاعدة الاقتصادية الاساسية يعتمد على بناء المرافق والتجهيزات التى كان لابد من انشائها لتقوم عليها استراتيجية تنويع القطاعات الانتاجية وارساء قواعد التنمية الصناعية الشاملة .

وفى الواقع لم يكن امام المملكة سوى الخيارات التالية لاستثمار فوائضها المالية خلال تلك الفترة وهى :

(١) استثمارات طويلة الاجل فى الدول الصناعية ، رغم كل المخاطر المتوقعة . وهى استراتيجية حاول الاعلام الغربى تصويرها فى أذهان المثقفين العرب على أساس أن تصبح منطقة الخليج العربى من أكبر الاسواق المصرفية فى العالم .

(٢) استثمارات قصيرة الاجل يمكن السحب منها عند الضرورة وذلك لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية .

(٣) استثمارات فى دول العالم الثالث لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فيها .

واختارت المملكة بناء على استراتيجية خطة التنمية الاقتصادية فيها أن تركز على البديل الثانى وهو الاستثمارات قصيرة الاجل ، مع المساهمة فعليا عن طريق مساهماتها فى صندوق النقد الدولى والبنك

الدولى للانشاء والتعمير وبنك التنمية الاسلامى وسناديق التنمية العربية
أن تساهم فى تمحيح أوضاع أسواق النقد العالمية وان تقدم للسودول
الاسلامية والعربية مساهمات فعالة لتنمية اقتصادياتها الوطنية .

اما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية عموما ، والصناعية على وجه
الخصوص فان المملكة لم يكن لها كما رأينا من خلال هذا البحث خيار أفضل
من الاتجاه نحو الصناعات البتروكيمياوية لتكون القاعدة الاساسية للتنمية
الصناعية فى المستقبل .

ولقد اكدت الظروف البترولية الحالية التى مرت بها الدول المنتجة
للپترول فى السنتين الاخيرتين انه لا يوجد فى الاجل الطويل بديل أفضل
من استثمار العائدات البترولية فى بناء قاعدة صناعية متكاملة قوية
لاتتأثر كثيرا بالاضاع السياسية والاقتصادية العالمية .

* * * *

المبحث الرابع : المشكلات التى تواجه الصناعة السعودية :

لم يتعرض الباحث الى المشكلات التى تواجه الصناعة البتروكيمياوية
التي يديرها القطاع العام وذلك على أساس الافتراض بأن مثل هذه المشروعات
العملاقة تكون قد تمت دراسات الجدوى الاقتصادية لها بعد دراسات مستفيضة
وشاملة بواسطة الاجهزة الحكومية المختصة من ناحية وبواسطة الشركات
المشاركة فى هذه المشروعات من ناحية أخرى ، وان هذه المشروعات تخضع
لاعتبارات اقتصادية ودولية لامجال لها فى هذا البحث .

لذلك فسوف يقتصر البحث على استعراض موجز للمشاكل التى تواجهه
الصناعات التى يديرها القطاع الخاص وهى صناعات تحويلية تتأثر مباشرة
بالظروف الاقتصادية والتسويقية المحلية ، وفى الفصل التالى سوف نقوم

الاستراتيجية المقترحة للقطاع الصناعي العام والخاص .

وفى دراسة أجراها أحد الباحثين عن تقييم دور صندوق التنمية الصناعية السعودى فى تنمية القطاع الصناعى الخاص ، وجد أن مشكلات القطاع الخاص يمكن حصرها فيما يلى (١) .

- | | |
|-----------------|------------------|
| ١- مشاكل مالية | ٢- مشاكل تسويقية |
| ٣- مشاكل ادارية | ٤- مشاكل فنية |

وفىما يلى مناقشة لبعض النتائج التى توصل اليها الباحث المذكور ورأينا فيما توصل اليه :-

(١) يعانى من المشاكل المالية اكثر من ٧٥ ٪ من حجم العينة ويرجع سببها الى شروط منح القروض من حيث انخفاض فترة تسديد القرض وارتفاع عدد الاقساط ، وقيمة القسط ، الامر الذى أدى الى انخفاض نسبة السيولة فى تلك المشروعات ، مما اضطر ١٥ ٪ منها الى الاقتراض من البنوك المحلية .

وفى رأى من خلال المقابلات التى أجريتها مع بعض أصحاب ومدراء المعانع بجدة ، ومدير عام المنطقة الصناعية بجدة ان المشاكل المالية ليست الا نتيجة حتمية مرتبطة أساسا بالمشاكل التسويقية وترجع أيضا الى عدم دقة دراسات الجدوى الاقتصادية التى أعدها اصحاب المعانع ، فقد تعرض بعضهم الى ارتفاع تكاليف الالات والمعدات ومعظمهم لم يتمكن من الوصول الى الطاقة الانتاجية التى أعدت على أساسها دراسات الجدوى بسبب ارتفاع التكاليف وانخفاض حجم المبيعات ، واتفق مع الباحث الذى ذكر أن "نسبة ٥٦ ٪ من

(١) محمد هاشم ابو خشب : دور صندوق التنمية الصناعية السعودى ، فى تنمية القطاع الصناعى الخاص ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ١٤٠٣

المشروعات تقوم بتسديد اجمالي القروض خلال فترة مابين سنة الى ٤ سنوات ، وهى فترة قصيرة فى نظر ٧٠٪ من أصحاب المشروعات لانها لاتمكنهم من تحقيق الارباح التى يستطيعون بها تسديد قروضهم (١) .

ونرى أن مشكلة انخفاض السيولة لدى المشروعات تعود الى التكاليف الثابتة الكبيرة ، والتزاماتها المالية أكثر من عائداتها ، وهذا شيء طبيعى بالنسبة لكل المشروعات الجديدة فى المملكة ، اذا اخذنا فى الاعتبار أن الاستيراد يتم من خلال الموانع القديمة والكبيرة خارج المملكة والتى ربما تكون قد استعادت رءوس اموالها أكثر من مرة .

(٢) وجد الباحث أن " أكثر من ٩٥ ٪ من المشروعات ليس بها جهاز تسويقى يعمل على خلق منافذ لتوزيع المنتجات ، وليس هناك دراسات كافية للسوق لتوسيع نطاق التوزيع " (٢) ، وبناء على ذلك تطالب كل المشروعات الصناعية بضرورة قيام الدولة بفرض الرسوم الجمركية على السلع البديلة المستوردة ، لتحديد كمية المعروض منها فى السوق ، ولتفصح المجال للمنتج المحلى لاكتساب ميزة نسبية عن المستورد .

ولقد سبق أن أوضحت رأى فى موضوع الحماية الجمركية فسى مبحث سابق ، وأؤكد هنا أنه يجب أن يبحث موضوع الحماية الجمركية بوضوح ومراحة بين الصناعيين من رجال الاعمال وبين المسؤولين عن هذا القطاع فى الدولة لتحديد سياسة واضحة يلتزم بها الجميع ، فليس من المعلحة العامة أن تتوقف عدد من المصانع

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٣

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠١

عن الانتاج بعد ان انفقت عليها ملايين الريالات بسبب عدم استطاعتها العمود أمام المنافسة الاجنبية الاغراقية في كثير من الاحوال فعلى سبيل المثال لا الحصر ، وجدت من خلال مقابلاتي الشخصية أن (٧) سبعة معانع من اصل (١١٠) معنec في المدينة الصناعية بجدة قد توقفت عن الانتاج بسبب مشاكل التسويق ، وعدم القدرة على المنافسة الاجنبية وبرغم أن الدولة قد اعدت في السابق قرارات تلزم الاجهزة الحكومية بالشراء من الصناعات الوطنية الا ان ٨٥ ٪ من حجم العينة التي استخدمها الباحث أشارت على عدم الالتزام بهذا القرار ، ولقد تبين لي أن السبب في ذلك يعود الى أن الشركات الاجنبية التي تنفذ معظم المشروعات الحكومية لاتفع في مواصفاتها صناعات سعودية ، ولقد مدر في هذا العام قرار حكومي بالتأكيد على الشركات بالالتزام بوضع مواصفاتها على أساس شراء المنتجات السعودية ، وفي اعتقادي أن المشكلة أوسع من ذلك بكثير غير أن مجال هذا البحث لايسمح بالتوسع في هذا الموضوع وربما تم بحثه من خلال اللقاء الذي اقترحته بين المسئولين الحكوميين ورجال الاعمال والصناعة . ولعل الغرف التجارية والصناعية في المملكة العربية السعودية تتبنى مثل هذا اللقاء بالتعاون مع وزارة الصناعة .

- (٣) اما فيما يتعلق بالمشاكل الادارية " فقد ذكر الباحث ان ٦٥ ٪ من حجم العينة يعانون من المشكلات الادارية نظرا لضعف الجهاز الاداري ونقص الايدي العاملة . وانشغال بعض أصحاب تلك المشروعات في أعمال أخرى " (١) .

ومن خلال خبراتي السابقة حينما كنت أعمل في مؤسسة (بترومين) ونتيجة لمقابلاتي العديدة لمسؤولين من كافة المستويات في كثير من الأجهزة الحكومية أستطيع أن أناقش بإيجاز المشكلات الإدارية والفنية فيما يلي :-

(أولا) : المشكلات الإدارية :

- أ - معظم اصحاب المصانع تجار تعودوا على سرعة دوران رأس المال وإدارته بأنفسهم لذلك فليس لديهم خبرات كافية بمشكلات الإدارة الصناعية ، وهم يهرون على إدارة المصانع بأنفسهم .
- ب - عند تحليل الجدول رقم (٢٥) في المبحث الثالث من الفصل (السابع) وجدنا أن نسبة العمالة السعودية الى مجموع العمالة في العينة التي تمت دراستها لا تتجاوز (٨٢ ٪) وهي نسبة ضئيلة اذا أخذنا في الاعتبار أن المصانع تحاول استخدام التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية لتوفير الأيدي العاملة ، ولعل ذلك يرجع الى الأسباب التالية :-

- ١- ان معظم العمالة الفنية تستورد مع الآلات والمعدات .
- ٢- ان معظم العمالة السعودية التي تم تدريبها فنيا في الداخل تتجه للعمل في الحمالج والمشروعات الحكومية مثل شركات (بترومين وباك) حيث الدخل الأفضل والمجالات الأوسع ، فقد وصلت نسبة العاملين السعوديين في بعض المشروعات التابعة لهذه الشركات الى (٨٤ ٪) .^(١)

(١) د . عبد الهادي حسن طاهر : المدينة المنورة ، العدد ٥٨٧٤ ، ١٤٠٣/٧/١٠ ، ص ٥ .

٣- ان الكفاءات الادارية والمالية والمهندسون السعوديون لا تفضل العمل بالقطاع الصناعى الخاص لعدم وجود حوافز وضمانات وظيفية واضحة مثل القطاع الحكومى ، الى جانب اعتبارات نفسية واجتماعية أخرى .

ج - ليس لصندوق التنمية الصناعية أى دور فى حل المشكلات التى تواجه الصناعة ويقتصر دوره فقط على اقرار القروض والمطالبة بتسديدها ويرجع ذلك الى أسباب تتعلق بالصندوق نفسه ، وهو الدور الذى كان من الممكن أن يمارسه أى بنك تجارى .

" ان الصندوق لم يساهم بفاعلية فى حل مشاكل القطاع الصناعى الخاص ، كما لم يكن له دور واضح ومحدد فى متابعة المشروعات وتقديم الاستشارات ، وعمل الدراسات اللازمة لحل مشاكل تلك المشروعات (١) " .

د - رغم اهتمام وزارة الصناعة والكهرباء باجراء التراخيص الصناعية وانشاء المدن الصناعية وتوفير الكهرباء بأسعار مخفضة للاغراض الصناعية واقامة المعارض واسابيع الصناعة الوطنية الخ الا أنها لا تتدخل بالقدر الكافى للمعاونة الادارية والفنية والتنظيمية لحل المشاكل التى تواجه المستثمرين الصناعيين، وكذلك لا توجد أية دراسات أولية مسبقة توضع على أساسها خريطة صناعية مبرمجة توضح الاولويات الصناعية المطلوبة للتنمية الصناعية من وجهة نظر الاقتصاد القومى ، ولعل هذا من أسباب الدخول الخاطئ لصناعات غير ناجحة لان معلومات رجال الاعمال عن الصناعة

(١) محمد هاشم ابو خشبة ، دور صندوق التنمية الصناعية السعودى

فى تنمية القطاع الصناعى الخاص ، رسالة ماجستير ، جامعة

الملك عبدالعزيز ، جدة ١٤٠٣ ، ص ١٨٩ .

لاتتجاوز وجود طلب في فترة معينة على صناعة ما ... أو أن الشريك الأجنبي لديه مصنع مماثل في بلده مما يشجع المستثمر السعودي على التورط في صناعة قد لا تنجح .

هـ - أما الغرف التجارية والصناعية فقد بدأت تهتم بالصناعة خلال السنوات القليلة الماضية ، وإن كان دورها محدود نظرًا للمحدودية إمكاناتها الفنية ، ولعل أبرز نشاط الغرف ظهر في السنتين الماضيتين بترتيب المعارض الصناعية ، وتقديم دورات دراسية تدريبية لرجال الأعمال والصناعة وموظفيهم ، واعداد بعض البحوث الاقتصادية والصناعية .

ولقد أجرت الغرفة التجارية والصناعية بجدة دراسة ميدانية حول الاستثمار الصناعي بالمملكة العربية السعودية (١) ، توصلت فيها إلى نتائج مشابهة لما ذكرناه في هذا الفصل ومن ضمن هذه النتائج ما يلي : -

أ - أن معوية التعرف على الفرص الصناعية المتاحة تعد أول مشكلة تواجه راغب الاستثمار في المجال الصناعي .

ب - بعض أصحاب رؤوس الأموال يبنون اختيارهم للمشروعات الصناعية على أسس غير سليمة منها :

- اتجاه بعضهم إلى تقليد غيره .

- الاستثمار في مجال صناعي يوافق المجال التجاري الساذج

يعملون فيه بناء على اقتناعهم بأنهم يكونون أقدر على

تصريف المنتجات نتيجة السمعة الطيبة في السوق .

(١) الغرفة التجارية الصناعية : الاستثمار الصناعي بالمملكة العربية السعودية ، جدة ١٤٠٣ هـ .

- هناك اتجاه للاستثمار فى مشروعات صناعية معينة، تتمدرها
الصناعات الكيماوية بما فيها صناعة البلاستيك ، ويلى
هذا النشاط الاستثمار فى الصناعات المعدنية وصناعات
الاجهزة والادوات الكهربائية .



الفصل التاسع

تقويم الاستراتيجية المتبعة للتصنيع

((الفصل التاسع))

تقييم الاستراتيجية المتبعة للتنمية

المبحث الأول : التنمية الصناعية داخل المملكة

ان الاقتصاد السعودى يتضمن ايجابيات ذاتية كثيرة تساعده على تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية المطلوبة. وأهم هذه الايجابيات هي توفر السيولة النقدية الناتجة عن التراكمات المالية فى يد الحكومة والافراد ، والتي يعبر عنها " بالفوائض المالية البترولية " ، وكذلك توفر المواد الخام - سواء كانت مواد بترولية أم ثروات طبيعية تعدينية ، بالإضافة الى تصميم حكومى وأهلى جاد لاقامة صناعات كبرى تستوعب التكنولوجيا العالمية المتقدمة .

وعند تقييمنا للاستراتيجية الصناعية المتبعة فى المملكة العربية السعودية ، لابد أن نضع فى اعتبارنا مايلى :-

- (١) يجب أن يكون واضحاً فى الذهن أن التركيز هنا سوف يكون على الاستثمارات التى توجه نحو الصناعات الانتاجية السلعية وأن الاستثمارات فى الصناعات الخدمية والأنشطة المالية والمصرفية ليست محل البحث فى هذه الرسالة .

(٢) أن القطاع العام الصناعى فى المملكة العربية السعودية يجب أن يقوم على أساس الاستثمار فى مجالين صناعيين رئيسيين هما :-

(أ) الصناعات الهيدروكربونية ، وهى الصناعات التى أقامتها فعلا الحكومة عن طريق شركات "سابك وبترومين" والهيئة الملكية فى مدينتى ينبع والجبيل .

(ب) الصناعات التعدينية والمناجم ، وهذا المجال الصناعى الجديد هو القاعدة الثانية بعد الصناعات البترولية التى ينتظر أن تقوم عليها التنمية الصناعية فى المملكة وكما هو معروف " فان المملكة تحتوى على معادن من جميع الأنواع ، وأن هذه الثروة خفضت لمراحل طويلة من التنقيب والتوثق من الجدوى الاقتصادية لها ، والآن بدأت مرحلة الانتاج " (١) ، وقد افتتح أول منجم للذهب فى شهر مايو ١٩٨٣م .

ومن هذا المنطلق - لابد أن نركز على الموضوعات التالية :-

- (١) ماهى القطاعات الرائدة فى الاقتصاد السعودى ؟..
- (٢) ماهو أثر هذه القطاعات الرائدة على التركيب الهيكلى للاقتصاد السعودى ؟..

(١) د. عبد الهادى حسن طاهر : المدينة المنورة ، العدد ٥٨٧٤/١٠٠٠٣/٧٠٣

(٣) ماهو أثر الاستراتيجية المتبعة على التركيب السلعى للصادرات والواردات ، وبالتالى أثره على الاقتصاد السعودى فى اطار تقسيم العمل الدولى

(٤) الدور الذى يلعبه القطاع الخاص فى الصناعات التحويلية.

(٥) مدى ملائمة الاستراتيجية الصناعية المتبعة للتجانس - مع استراتيجيات التكامل الصناعى بالنسبة لدول الخليج العربى من ناحية ، والدول العربية من ناحية أخرى ..

فمن خلال فصول هذه الرسالة ، عرفنا أن الناتج المحلى الاجمالى للمملكة العربية السعودية يعتمد أساسا على قطاع رئيسى واحد هو قطاع استخراج وتمدير البترول الخام^(١) الذى يشكل نسبة كبيرة تبلغ حوالى ٦٥٪ من قيمة الانتاج المحلى الاجمالى بالاشعار الجارية ، وأن بقية القطاعات الأخرى تشكل النسبة الباقية . وأن أهم هذه القطاعات هو قطاع البناء والتشييد حوالى ١١٪ . يليه قطاع الخدمات الحكومية - حوالى ٦٪ ، ثم قطاع التجارة حوالى ٥٪ ، ثم قطاع النقل والتخزين حوالى ٤٪ ، ثم تأتى مساهمة الصناعة بحوالى ٢٪ . تليها مساهمة القطاع الزراعى بحوالى ١٪ .

(١) يمكن التعرف على تكوين وتوزيع الناتج القومى الاجمالى فى

المملكة - من الهيكل الموجود فى الملحق بنهاية هذا

وذلك معناه أن جميع القطاعات الأخرى مجتمعة في الاقتصاد السعودي تقل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عن قطاع تدير البترول لوحده ، ولذلك يمكن القول بأن هذا القطاع الرائد يعتبر محورا للنشاط الاقتصادي ، والوسيلة الوحيدة التي يمكن استخدامها لتنويع النشاطات الانتاجية في داخل الاقتصاد السعودي . وهذا التنويع هو الهدف الاساس لاستراتيجية التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ، وذلك كما أسلفنا لأن البترول مادة أولية ناضبة لابد أن تستغل عائداتها لبناء قاعدة انتاجية متنوعة لضمان استقرار ونمو الاقتصاد الوطني .

كما عرفنا أن الانتاج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية زاد زيادة كبيرة خلال عقد السبعينات بفضل الإيرادات الضخمة نتيجة زيادة أسعار البترول والكميات المنتجة منه . مما أدى الى تراكم الفوائض المالية للدول المنتجة للنفط ، ومن أهمها المملكة . ومن دراسة خطى التنمية الاقتصادية الأولى والثانية التي أعدتها المملكة - لاحظنا أن سياسة التنمية الاقتصادية في المملكة تسير على أسس يمكن حصر أهمها فيما يلي :-

- (١) حرية اقتصادية في اطار روح ومبادئ الشريعة الإسلامية
- (٢) رفع المستوى المعيشي والاجتماعي والثقافي للمواطنين .
- (٣) بناء التجهيزات الأساسية اللازمة لعملية التنمية .
- (٤) بناء الدولة الحديثة من حيث التنظيم الإداري والقوة العسكرية

اللازمة لضمان الأمن والاستقرار الذى هو أساس للاستقرار والنمو الاقتصادى .

- (هـ) تنويع القاعدة الاقتصادية الانتاجية لاستبدال الثروة الناضبة بعناصر انتاج تشكل هيكل اقتصاديا قويا تستفيد منه وتطوره الاجيال القادمة وذلك فى اطار :-
- (أ) خلق قاعدة صناعية عريضة
- (ب) استيراد وتطوير التكنولوجيا الحديثة فى مجالات الانتاج والاتصالات والمواصلات .
- (ج) تدريب السعوديين على استخدام وصيانة التكنولوجيا المتطورة .
- (د) تطوير القطاع الزراعى لتحقيق الأمن الغذائى .

كذلك عرفنا من خلال البحث أن المملكة استطاعت توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد - عن طريق بناء التجهيزات الأساسية وكبح جماح التضخم الى أدنى حد ممكن ، كذلك تبين لنا أن استراتيجية استثمار الفوائض المالية السعودية تنحصر فى :-

- (أ) بناء قاعدة صناعية بترولية ضخمة .
- (ب) التعاون مع القطاع الخاص لتنمية القطاعات الانتاجية الأخرى . وأهمها القطاعين الصناعى والزراعى وقطاع الخدمات .
- (ج) استثمار معظم احتياطات الدولة من الفوائض المالية

فى استثمارات قصيرة الاجل ليمنح انفاقها على مشروعات التنمية الاقتصادية فى المملكة .
(د) بناء قاعدة لاستخراج وتصنيع الخامات المعدنية .

وباستطاعتنا كذلك الاشارة الى أنه من خلال هذا البحث لم نجد ما يثبت أن استراتيجيات التنمية والتصنيع فى المملكة متأثرة فى التطبيق العملى لبرامجها بخلفية نظرية محددة بكل تفاصيلها ، ولا يمنع ذلك من القول بأنها أخذت من ايجابيات بعضها مايتلاءم مع الظروف المتميزة للواقع الاقتصادى والاجتماعى للمملكة . ذلك لأن المملكة وان كانت تعتبر فى عداد الدول النامية الا أنها لاتعانى من نفس المشاكل الاساسية التى تحاول هذه الاستراتيجيات علاجها . أى أنها تعانى من مشكلات أخرى تتعلق بندرة الموارد البشرية والزراعية ، الى جانب بعض المشاكل العامة التى توجد فى البلاد النامية عموماً .

وفى السنوات الأخيرة ، كتب الكثيرون حول موضوع الطريقة الأفضل لاستثمار الفوائض المالية البترولية العربية والسعودية بالذات . فبعض الكتاب ركز على أثر الفوائض على النظام النقدى العالمى ، وبعضهم بضرورة اعادة تدوير الفوائض " Recycling of Surplus " وبعضهم دعى الى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فى البلاد العربية غير البترولية وآخرون شككوا فى جدوى استخدام هذه الفوائض فى التصنيع

ونصحوا بأن تكون هذه الفوائد مستثمرة في أسواق المال العالمية وإنشاء أسواق مالية عربية أيضا حتى يمكن أن تستخدم البلاد المصدرة للبترول عائدات مالية سنوية دون جهد أو مخاطرة وليس من اهتماماتنا في هذا البحث استعراض هذه الآراء بالتفصيل لأنه من المعروف أن كل قرار اقتصادي له خلفية سياسية معينة وقد قام أحد الباحثين بعمل دراسة عن استراتيجيات التنمية في المملكة العربية السعودية إلى عام (٢٠٠٥) مستخدما أربع نماذج رياضية • وبناء على افتراضات وضعها مسبقا ، توصل إلى النتائج التالية :-

(١) Jean Paul Cleron: Saudi Arabia 2000, A strategy for Growth, CROOM Helm, London, 1978, p.106.

الآثار الإيجابية	المشكلات	استراتيجية التنمية
<p>فائض كبير في ميزان المدفوعات</p> <p>موارد مالية ضخمة للتنمية المحلية</p> <p>في المستقبل</p>	<p>فائض في الموارد المالية</p> <p>استثمارات كبيرة في الخارج</p> <p>التبعية الاقتصادية</p> <p>آثار التضخم العالمية والمحلية</p> <p>استهلاك سريع لمصادر البترول</p> <p>لا توجد حوافز لإيجاد بدائل للبترول</p>	<p>(١) إنتاج كبير للبترول</p>
<p>استثمارات متوسطة في الخارج - توازن</p> <p>بين احتياجات التنمية المحلية والموارد</p> <p>المالية.</p> <p>احتياطي بترولي كبير للاحتياجات المحلية</p> <p>مستقبلا</p>	<p>احتمال نقص في امداد العالم بالبترول</p> <p>التضخم العالمي</p> <p>زيادة كبيرة في أسعار البترول العالمية</p> <p>ودوافع قوية لإيجاد بدائل للبترول.</p>	<p>(٢) إنتاج بترولي على</p> <p>أساس الاحتياجات</p> <p>المحلية</p>

الآثار الإيجابية	المشكلات	استراتيجية التنمية
<p>الاستغلال الاقتصادي</p> <p>تنمية اقتصادية قوية</p>	<p>زيادة الواردات</p> <p>آثار التضخم العالمية</p> <p>الحاجة الكبيرة للخبرات الأجنبية</p> <p>التضخم المحلي</p> <p>تحويل أرباح ورواتب عالية للخارج</p>	<p>(٣) تنويع القاعدة الصناعية وتكثيفها</p>
<p>فائض كبير لميزان المدفوعات</p> <p>حاجة معتدلة لاستيراد الخبرات والعمالة الأجنبية .</p> <p>تضخم محلي معتدل</p>	<p>تبعية اقتصادية</p> <p>احتمال عدم الأمان والمخاطرة</p> <p>التضخم المالي العالمي</p>	<p>(٤) برنامج تمويلي متوسط مع استخدام الأموال في التمويل البنكي الدولي</p>

وعلى الرغم من أهمية وضرورة مثل هذه الدراسة التطبيقية إلا أنها ليست أكثر من مجرد نموذج رياضي رهين بصحة فروضه . ومما يلاحظ على النتائج التي تم ذكرها آنفا - أن الباحث وضـع افتراضات تتعلق بحجم إنتاج البترول والتفخم ، والانفـساق الحكومي ، ولكن هناك كثير من العناصر والمتغيرات - كان من الممكن ادخالها في النماذج ، مثل العمالة السعودية ، والتكامل الصناعي ، وتنمية القطاع الزراعي . كما أنه لم يتعرض لنوعية الصناعة والاثار المترتبة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وأيضا تنمية قطاع التعدين .. الخ .

وفي رأى ذلك الباحث " أن استثمار المملكة لفوائضها في أسواق المال العالمية هو أفضل وسيلة لمستقبل التنمية الاقتصادية ، وأنه رغم أن المملكة قد اختارت طريق التصنيع كأهم وسائل التنمية الصناعية ، فإنها يجب أيضا أن تستثمر الجزء الأكبر من فوائضها في عمليات بنكية دولية . " (١)

ونحن لانؤيد هذا الرأى ، لاثنا نعتقد بأن مستقبل التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية انما تركز أساسا على التكامل الصناعي على المستويين المحلي والخارجي ، من جهة ، ولأن الفوائض المالية السعودية والعربية كما سوف نرى في نهاية هذا الفصل - أقل من أن تحقق المستوى الذى ينبغى أن يكون عليه هذا التكامل الصناعي . وكما أوضحت الدراسة التي قام بها هذا

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٠

الباحث - البند (٣) من البيان السابق - فان تكثيف الصناعة سيؤدي رغم المشكلات التي ذكرها ، الى استقلال المملكة اقتصاديا ويكون أساسا لتنمية صناعية قوية . وفي يقيني أن ذلك هو أقصى ما تطمح اليه برامج التنمية الاقتصادية في المملكة .

أما فيما يتعلق بتأثير قطاع الانتاج البترولي الرائد على التركيب الهيكلي للاقتصاد السعودي ، فانه من المتوقع - أن تظل لهذا القطاع الأهمية المهيمنة على كافة القطاعات الانتاجية الأخرى الى مدى طويل نسبيا . ذلك لانه مصدر لتمويل عمليات التنويع الاقتصادي والانتاجي من ناحية ، ومصدر للمدخلات الرئيسية للصناعات البتروكيمياوية من ناحية ثانية وعلى هذا الأساس يمكن استعراض أهم التأثيرات والتغيرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي التي يمكن أن تحدثها العلاقات التبادلية بين القطاع البترولي وبقية القطاعات الأخرى في الاقتصاد السعودي ،

وقبل أن نتكلم عن أثر قطاع الصناعات البترولية والكيمياوية على التركيب الهيكلي للاقتصاد السعودي ، لابد أن نتعرض سائجاز الى خلفياته ، وذلك فيما يتعلق بمشاركة الشركات الكبرى في الدول الصناعية للحكومة السعودية في تشييد الصناعات وتسويق الانتاج .

فكما أشرنا من قبل - فان استراتيجية التصنيع - التي

اتبعتها المملكة بالنسبة لهذا القطاع ، مبنية على أساس الاستفادة من المواد الخام البترولية والتي لها ميزات نسبية اقتصادية واضحة في بناء صناعات تعتمد على الكثافة الرأسمالية ، والتقنية والطاقة ، واستخدام أقل حجم ممكن من العمالة ، وخطت طاقـت انتاجها لتتجه الى الاسواق العالمية . وهى بذلك تستفيد من توظيف فوائدها المالية فى الداخل حتى لا تتعرض هذه الفوائض للمخاطر التى ذكرناها سابقا ، وفى نفس الوقت تحقق الاهداف التالية :-

- (أ) اضافة القيمة الى الموارد الطبيعية .
- (ب) تعضيد مصدر الدخل البترولى التقليدى .
- (ج) تهيئة اليد العاملة السعودية للاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وتطويرها .
- (د) توفير الروابط الاساسية على خطوط الانتاج سواء منها الروابط الخلفية مع المواد الخام ، أو الروابط الامامية مع مجموعة متنوعة من الصناعات الثانوية المحتملة .
- (هـ) اكتساب الخبرات التسويقية والادارية العالمية .

ولتطبيق هذه الاستراتيجية عمليا لتحقيق الاهداف المطلوبة فلا يوجد أمام المملكة سوى البحث عن الشركاء الدوليين للدخول معها فى هذه الصناعات . لأن هذه الشركات تحتكر التسويق العالمى ولديها القدرات التقنية والادارية المطلوبة .

لكن تحقيق ذلك ليس أمرا يسيرا ، ذلك لأن لهذه الشركات طموحات استثمارية وخلفيات سياسية قد لا تتفق كل الاتفاق مع مصالح الدول ذات الفائض المالى عموما ، " مما يجعلها تتردد فى الاقدام على استثمارات ضخمة فى منطقة الشرق الأوسط" (١)

وانطلاقا من هذه النقطة بالذات - بدأت المفاوضات المعقدة بين الجانب السعودى وممثلى بعض الشركات العالمية ، ولاتريد المملكة أن تحذوا حذو بعض الدول النامية البترولية (الجزائر وليبيا) - فى بناء صناعاتها ثم ادارتها وتصريف اشتاجها بنفسها وذلك على أساس أنه عندما يكون الشريك الأجنبى مساهما فى رأس المال ، فإن ذلك معناه أن تكون لديه كل الدوافع لانجاح المشروع وبيع الانتاج عبر شبكة التسويق الواسعة التى يسيطر عليها . ونظرا " لأهمية المملكة البترولية فى السوق الدولية فسوف لاتجد بعض الشركات بدا من الدخول مع المملكة فى مشروعات مشتركة حتى لو كانت من الناحية الاقتصادية أقل جاذبية للاستثمار . " (٢)

ويرى المسئولون السعوديون " أنهم لا يفكرون فى تنفيذ أية صناعة غير مربحة فى مجال التصدير ، ولذلك فإنه لا يوجد تعارض بين أهدافهم القومية وبين المصالح التجارية للشركاء الأجانب . " (٣)

(١) Louis Turner and James M. Bedore: Middle East Industrialization, Saxon House, England, 1979, pp.56-59.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨ .

هذا ، ولا تعنى مساهمة الشركاء الأجانب بنسبة ٥٠ / أن التمويل يتم كله من مصادره الخاصة ، ذلك لأنه من المتاح لهذه الشركات الحصول على قروض من صندوق الاستثمارات العامة السعودي بفوائد منخفضة تتراوح بين ٦-٣ / وذلك في حدود ٦٠ / من قيمة حصصهم في رأسمال المشروعات المطلوبة ، كما يمكنهم تغطية ١٠ / من البنوك التجارية المحلية ، كما أن ما يحملون عليه من حوافز تفضيلية وضريبية لا يدع مجالاً للشك في أنهم في الواقع يحصلون على أعلى معدل عائد للفرص البديلة المتاحة لاستثماراتهم في خارج المملكة .

وبطبيعة الحال فإن كلمة "ربحية" Profitability تعنى معانى أوسع من مجرد حساب الأرباح والخسائر المعروف محاسبياً لذلك فإن استراتيجية التصنيع التي اتبعتها المملكة العربية السعودية تنظر الى "الربحية" بمعناها الاقتصادي والاجتماعي الأوسع .

وإذا كانت القاعدة هي أن "قرار القيام بمزيد من التصنيع قليلاً ما يرجع الى البلدان النامية وحدها" (١) فإن إصرار المملكة على نجاح مشروعات (سابق) دولياً سوف يؤدي بالتضافر مع الجهود التي تقوم بها مشروعات صناعية أخرى في دول العالم الثالث - الى تغيير في مسار وهيكل التجارة الدولية في الأجل الطويل .

(١) البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن

ومن خلال فحص السياسات أو الاستراتيجيات المطبقة في قطاع الصناعات البترولية ، نلاحظ أنه بينما تطبق " بترومين " - سياسة تهدف الى تسويق منتجاتها البترولية محليا ، باحلال الواردات Import Substitution فان (سارك) تطبق استراتيجية تعتمد أساسا على التمدير للاشواق الخارجية Export-Oriented وفي نفس الوقت تمتد الصناعات المحلية بالمواد الخام التي كانت تستوردها من الخارج Import Substitution بأسعار أقل ، بل وتشجع على اقامة صناعات جديدة أخرى تعتمد على وفرة المواد الخام . وهكذا " فالصناعات القائدة أو الرائدة ليست هي تلك الصناعات التي تنشأ لخدمة طلبا موجودا وقائما ، ولكنها تلك الصناعات التي تخلق في أثناء عملية انشائها الطلب على منتجاتها " . (١)

أما من حيث أثر هذا القطاع على هيكل الصادرات والواردات فانه بلاشك سوف يؤدي الى تغيير نمط الواردات كما وكيفيا نتيجة لاستيراد المعدات والجهزة لانشاء الصناعات الجديدة . أما فيما يتعلق بالصادرات ، فسوف يتم تصدير مواد جديدة تعتبر ثاني أكبر بند بعد البترول الخام في جدول صادرات المملكة .

وهذا بالتالى سوف يغير من نسب العلاقات التبادلية سواء في مجال التصدير أو الاستيراد بين المملكة العربية السعودية

(١) د. عمرو محي الدين : التخلف والتنمية دار النهضة العربية

وبين دول العالم الأخرى . فبالنسبة لتسويق منتجات سابك مثلاً " ستقوم الشركات المشاركة في مشاريع سابك بتسويق ٦٠ ٪ من المنتجات بنفسها ، وستتولى سابك - داخلياً وخارجياً - تسويق الباقي بنفسها ، علماً بأن حوالى ٣٦ ٪ من منتجات هذه المشروعات ستجدها نحو السوق اليابانية ، ١٢ ٪ ستجدها إلى أوروبا ، ١٨ ٪ إلى أمريكا ، ٣٤ ٪ إلى بلاد أخرى " . (١) ويدخل في النسبة الأخيرة التسويق الداخلى للمنتجات طبعاً .

أما إنتاج " بترومين " من المشتقات البترولية فسيؤدي إلى تقليل الواردات الخارجية للسلع المماثلة والتي يتزايد الطلب المحلي عليها نتيجة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية .

وتتضح الكثافة الرأسمالية بالنسبة للعمل في مشروعات سابك إذا عرفنا أنه في المتوسط يبلغ نصيب العامل الواحد من الاستثمار الرأسمالى (٤٦) مليون ريال . وإذا ما قارنا هذا الرقم بمتوسط نصيب العامل الواحد في الصناعات التحويلية الأخرى الذى يبلغ حوالى (٢٧٩) ألف ريال (٢) لوجدنا أن هذا الفرق الكبير معناه أن الصناعة في هذا القطاع لاتعانى أبداً من ندرة اليد العاملة ، بل أن ما تحتاجه هو اليد العاملة الفنية المدربة وهى تتوفر تدريجياً نتيجة لبرامج تدريب الشباب السعودى التى تنفذها سابك وبترومين في الداخل والخارج .

(١) سابك : أخبار سابك ، العدد الثانى ، ١٩٨١/٧/١٩م ، ص ٧ .

(٢) انظر المبحث ٣ فصل ٧ ، ص : ٣٦٨

ولاشك في أن هذا هو أحد الدوافع القوية للاستثمار الصناعي ذاته في المملكة .

وقد بلغ عدد العاملين في مشروعات سابك من جميع الفئات الفنية والإدارية (١٧٠٢) شخصا منهم (١٢٦٥) سعوديا أي بنسبة أكثر من ٧٤٪ ، فإذا عرفنا أن مجموع العدد اللازم لتشغيل مشروعات (سابك) لدى وصولها جميعا إلى مرحلة الإنتاج (٦٦٥٩) شخصا من جميع الفئات الفنية ، فإن ذلك معناه أنه سيكون هناك (٥٠٠٠) فني وإداري سعودي مؤهلين علميا وعمليا لاستيعاب أحدث الوسائل التكنولوجية الصناعية ، وهو عدد إذا ما أضيف إلى ما ستؤهلهم مشروعات بترومين وأرامكو - فإن النتيجة هي ظهور أجيال من الشباب السعوديين الذين يساعدون على تطور القاعدة الصناعية في المملكة ، إلى المستوى العالمي . أضف إلى ذلك ما تقدمه الصناعة المحلية من خبرات فنية وإدارية لمنسوبيها من السعوديين .

وتقدر القيمة المضافة التي تسهم بها مشروعات سابك فقط في الإنتاج المحلي الإجمالي بحوالي (١٠) آلاف مليون ريال سنوياً وذلك حين تصل جميعها إلى مرحلة الإنتاج الكامل بين عامي : (١٩٨٤ و ١٩٨٧م) وعلى هذا الأساس فإن " معدل العائد الاقتصادي الإجمالي لتلك المشروعات على الاقتصاد ككل يصل إلى حوالي ٣٠٪ (١) وإذا أضفنا إلى ذلك القيمة المضافة التي تسهم بها مشروعات بترومين والتي بلغت في عام ١٩٨٠ أكثر من (١٠٢٧٦) مليون ريال (٢) نجد أن ذلك يمثل أكثر من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي .

(١) سابك : التقرير السنوي ، الرياض ، ١٩٨٠م ، ص ٢١

(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٩٨٠م ،

أما آثار التصنيع من الناحية الاجتماعية ، فلا يمكن أبداً النظر إليها من خلال المقولة التى تتدعى " أن طبائع السعوديين تتعارض مع العمل فى الصناعة " (١) ، وذلك لسبب بسيط هو أنه لم تتح للسعوديين من قبل فرصة العمل فى الصناعة ورفضت . كما أن تاريخ شركة أرامكو يشهد بأن جميع العمال كانوا سعوديين وأن الشركة ذاتها لم تتح لهم القدر الكافى من التدريب الفنى والإدارى ، والدليل العملى على ذلك هو نسبة السعوديين الى غيرهم فى مشروعات سابك وبترومين . كما أن القول " بأن المملكة لابد أن تعتمد على الصناعة ذات الكفاءة الرأسمالية المرتفعة كأحسن وسيلة لخلق وظائف جيدة لموظفيها " (٢) ، لا يحتاج الى تعليق لسذاجته ، ذلك لأن الطريقة الأسهل هى توظيف الأموال السعودية فى الخارج وترك الشباب السعودى يعيش متواكلاً على دخل يعود له على البطالة الاختيارية ، وهذا ما يتعارض مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المملكة العربية السعودية .

أما فيما يتعلق باستراتيجية التنمية الصناعية التى تقع مسئولياتها على عاتق القطاع الخاص ، والتى نعرفها بالصناعات التحويلية ، فإنه وإن كانت تعتبر أحلاماً للواردات ، إلا أننا يجب أن ننظر إليها فى ضوء الاعتبارات التالية :-

(١) Donald M. Malive and Paul J. Abbondante: The Economy of Saudi Arabia, PRAEGER, U.S.A., 1980, p.60.

(٢) Louis Turner and James M. Bedore: Middle East Industrialization, Saxon House, England, p.159.

(١) أن الكشافة الرأسمالية بالنسبة لعدد العمال في القطاع الخاص منخفضة بالمقارنة بصناعات القطاع العام ، وهذا معناه أن الآلات والمصانع المستخدمة ليست في مستـوى التكنولوجيا المطلوبة ، وأن تكلفة استيراد العمالة الأجنبية اضافة الى سلبياتها الاجتماعية والاقتصادية ، سترفع من تكاليف الانتاج وتخفيض بالتالى الأرباح . أضف الى ذلك أن التشغيل أقل من الطاقة القصوى في بعض المصانع .

(٢) أن معظم هذه الصناعات لم تنشأ على أساس مخطط له من قبل بحيث تعطى أولوية لصناعات معينة ، وإنما تم انشاء هذه الصناعات على أساس التوقعات والطموحات الشخصية . ولذلك لانستطيع تحديد القيمة المضافة الحقيقية للاقتصاد الوطنى ولقد لاحظ ذلك صندوق التنمية الصناعية فعمل على اعطاء أولويات للقروض الصناعية .

(٣) من المفروض أن تعطى الأولوية للصناعات التى تستخدم المواد الخام والتى تنتج محليا بواسطة القطاع العام حتى تكون لهذه الصناعات ميزة نسبية تمكنها من المنافسة الداخلية وتوھلها للتصدير .

(٤) ليس من المفروض أن تعنى سياسة احلال الواردات تصنيع كل شئ لمجرد الشعور بأنه مريح ، ولا بد من ترشيد استخدام الموارد المحلية بما فيها رأس المال .

(٥) لابد أن تقام الصناعات التحويلية - تماما مثل صناعات القطاع العام - على أساس استراتيجية التكامل الصناعى مع الدول الخليجية والعربية المجاورة ، كما سنرى فى نهاية هذا الفصل.

(٦) يرى بعض الاقتصاديين أن الصناعات التجميعية " ليست صناعات حقيقية ، وهى كذلك ليست وطنية ، فهى شاتج أجنبى مجزأ تعمل على تكريس احتكار الشركات الأجنبية للأسواق المحلية". (١)

ونحن لانتفق معه فى الرأى لأننا نرى أن ايجابيات الصناعة التجميعية أكثر من سلبياتها ، ذلك لأن هذه الصناعات تعتبر من أسباب نقل التكنولوجيا المعاصرة . غير أنه يمكن وضع شروط لقيامها بحيث تكون نفقات انتاجها محليا أقل من تكاليف استيرادها .

ملاحظات عامة بالنسبة للقطاع الصناعى الخاص :

يرى الباحث أن طرح الملاحظات التالية قد يساعد على النهوض بمستوى أداء القطاع الصناعى الخاص :

(١) أن الصناعة فى القطاع الخاص يجب أن تركز على دعمتين

(١) د. خليل حسن خليل : نظرة فى التنمية العربية ، مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، يوليو

أساسيتين :-

(أ) المؤسسات الفردية والشركات (عدي المساهمة) ، وهذه المؤسسات تمويل كما هو معمول به جزئيا عن طريق صندوق التنمية الصناعية بعد اعادة دراسة وتحسين شروط الاقراض.

(ب) انشاء شركات صناعية مساهمة كبرى على غرار شركات الكهرباء والاسمنت تمويل بواسطة الاكتتاب المحلى والعربى ، ويشمل الاكتتاب المحلى بعض المؤسسات الحكومية ذات الصناديق الخاصة مثل مصلحة معاشات التقاعد ، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وشركات الاستثمار المصرفية والبنوك المحلية ، ولا يحق لهذه الشركات الحصول على قروض من صندوق التنمية الصناعية .

وهناك فكرة تمت دراستها وهى فى مراحل التنفيذ الاخيرة لانشاء " الشركة الوطنية للتصنيع"^(١) وهى شركة مساهمة رأسمالها (٦٠٠) مليون ريال وتطرح ٦٠ ٪ من أسهمها للاكتتاب العام وستكون شركة قابضة تتبعها شركات صناعية فرعية على غرار شركة (سابق) ومن أهم أهدافها :-

✱ نقل التقنية الصناعية المتقدمة للمملكة العربية السعودية بصفة خاصة وللمنطقة العربية بصفة عامة ، وذلك فى مجال

(١) د.محسون بهجت جلال : الرياض ، العدد ٤٥١٢ ، ٢٢/٦/١٤٠٣هـ.

صناعات تحويل البتروكيماويات والصناعات الكيماوية
والصناعات الهندسية والميكانيكية.

* المساهمة فى توسيع القاعدة التصديرية للمملكة - عن
طريق تصدير منتجات المملكة المصنعة التى الدول
الأخرى.

* البحث عن الفرص الصناعية ، ودراسة الجدوى للمشاريع
دراسة تفصيلية ، والمساهمة فى المشاريع الجاهزة
التي تعترضها عقبات فنية أو مالية - أو
إدارية.

* تطوير التقنية الصناعية وشرائها ، وإنشاء مشاريع
تطوير القدرة على الصيانة الصناعية أو المساعدة
فى تنفيذها أو إدارتها.

وهذه الشركة - عند إنشائها - سوف لن تكون بديلا عن
الشركات التى اقترحت قيامها، وليس من المفروض أن تكون منافسا
لها. بل يجب أن تكون متكاملة مع أهدافها، لأن هذه الشركة
لن تمتلك أى مشروع امتلاكها كاملا، وحيث أن هذه الشركة سيكون
لها أجهزة وكوادر فنية وإدارية ذات كفاءة عالية، فإنه لا بد أن
يقتصر نشاطها على تلك الصناعات التى لا يستطيع القطاع الخاص
الفردى، أو شركات المساهمة الأخرى الأصغر حجما الدخول إليها
والاستثمار فيها، سواء لاعتبارات فنية وإدارية ، أو لأنها

صناعات استراتيجية وغالبا مايكون عائد الربح فيها أقل من غيرها.

وفى نظر الباحث أن أهم مايمكن أن تقوم به هذه الشركة من نشاط هو التركيز على الصناعات الالكترونية بالغة التعقيد، لاثها تحتاج الى تدريب واسع وأموال ضخمة ، وكذلك التعاون مع مركز البحوث الوطنى للعلوم والتكنولوجيا على تنفيذ مشروعاته ، لأن المستقبل الصناعى يبدأ من هذه المرحلة المتقدمة فنياً.

كما يرى الباحث أن هذه الشركة يمكن أن تكون اداة للتنسيق الصناعى بين دول الخليج العربى بصفة خاصة والبلاد العربية بصفة عامة.

(٢) يقترح الباحث أن يصدر نظام يحتم على البنوك التجارية فى المملكة المساهمة بنسبة معينة من أرباحها السنوية فى الاكتتاب فى أسهم الشركات الصناعية بالمملكة وذلك لتحقيق نوع من التوازن فى سوق الاستثمار الداخلية، لاثه من المعروف أن البنوك التجارية تحقق أعلى معدلات مضمونة لرأس المال دون مخاطرات تذكر. كما أن هذه البنوك تستثمر جزءاً كبيراً من أرباحها فى الخارج كما رأينا فى الجدول رقم (٧) (١)، حيث بلغ حجم ايداعاتها فى البنوك الخارجية فى عام ١٩٨٠ م (١٧٠٧٣) مليون ريال.

(٣) لم تتضمن خطة التنمية الاولى والثانية التى تمت دراستها، أو الخطة الثالثة أية اشارات مباشرة الى مستقبل فرص توظيف المرأة

والمشكلة قادمة بلاشك ، غير أننى أقترح أن تدرس من الآن امكانية توجيه بعض القطاعات التعليمية لتأهيل المرأة للعمل فى صناعات خاصة بها ومناسبة لها .

(٤) حلا لمشكلة عدم اقبال المؤهلين اداريا وفنيا من السعوديين للعمل فى مشروعات القطاع الصناعى الخاص فى نفس الوقت الذى يقبلون فيه على العمل فى المشروعات التابعة (لسابك وبترومين ، وأرامكو) ، فانى أقترح اعداد نظام خاص بتوظيفهم فى المشروعات الصناعية الخاصة مع انشاء صندوق للمعاشات التقاعدية لاثقل ميزانته عن العاملين فى المشروعات المشار اليها ، مع مرونة هذا النظام بحيث يسمح للعاملين بالحصول على مزايا اضافية تشجيعية بحسب قدراتهم وانتاجهم ، فقد وجدت إحدى الدراسات (أن ٨٨ ٪ من حجم العينة المستخدمة ترى عدم كفاية نظام التأمينات الاجتماعية المعمول به فى المملكة لرعاية العاملين) (١)

(٥) يرى السائح أن الوقت قد حان لاجراء مراجعة شاملة لبرامج التعليم النظامى فى المملكة ، بحيث يمكن التعرف على مقدرة الطلاب وميولهم قبل سن الخامسة عشر ، ثم يبدأ الطالب الذى يرغب فى الدراسات الفنية والعملية فى سلك دراسى يؤهله لاستيعاب وتطبيق التكنولوجيا الحديثة ولا يعرضه للتعثر الدراسى نتيجة لفرض مراحل ومواد دراسية لا تتفق مع ميوله الفطرية والمكتسبة . مع ملاحظة الاهتمام بالوسائل التعليمية لفرس روح البحث والاكتشاف فى نفوس الطلاب .

(١) الغرفة التجارية الصناعية ، " رجال الأعمال والتأمينات

(٦) يقترح الباحث أن تتبنى وزارات التجارة والصناعة والأجهزة التابعة لها سياسات تعطي لتجار الجملة المستوردين لسلع يتم تصنيعها في الداخل - الأولوية في شراء أسهم الشركات المنتجة للسلع التي يتاجرون فيها والأولوية في حق توزيعها بالجملة ، مما يشجعهم على تسويق منتجات هذه المصانع حرماً على مصالحهم الخاصة ، بجانب الدوافع الوطنية .

كذلك تشجيع كافة المستهلكين للسلع المختلفة للاكتتاب في أسهم الشركات الصناعية مهما قل عدد الأسهم . وهذا بجانب كونه ادخارا استثماريا ، فإنه يعطي المواطن اعتزازا بملكيتته ورغبة في استهلاك منتجات صناعة هو مستثمر فيها .

(٧) تكثيف دور الدار السعودية للخدمات الاستشارية ، بحيث تقوم بالتعاون مع الأجهزة المختصة في صندوق التنمية الصناعية بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لحساب المستثمرين الراغبين في الحصول على تراخيص صناعية ، وقروض من صندوق التنمية الصناعية ، بحيث تكون هذه الدراسات التي تجريها الدار شرطا للحصول على الترخيص الصناعي ، لأنه (لنلاحظ) أن الصندوق لا يقبل كافة الدراسات التي قبلتها وزارة الصناعة وأصدرت الرخص الصناعية على أساسها .

(٨) يرى الباحث أن الغرف التجارية والصناعية يجب أن تقوم بدور أكثر فاعلية في خدمة التجار ورجال الصناعة من خلال اتصالاتها بالغرف المماثلة في الدول الصناعية .

(١) الغرفة التجارية الصناعية ، دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في دعم الصناعات الوطنية ، جدة ١٤٠٣ هـ ، ص ٣٩ .

(٩) ان شعور العامل الادارى بالولاء للمؤسسة التى يعمل بها لايمكن أن يتم الا اذا شعر بأن أى نجاح يتحقق هو سببه ولا بد أن يستمتع بنصيب من هذا النجاح ، كما أن الفشل عار وخسارة تلحق به قبل أن يكون خسارة على المصنوع والمجتمع ، ولعل صدور تنظيم يشجع العامل على الادخار والاستثمار فى نفس المصنع الذى يعمل به ،بالاضافة الى تحديد نسبة ثابتة من الارباح لتوزع على العاملين - يساعد على تنمية العلاقة بين العامل والعمل.

(١٠) لاحظت من خلال هذه الدراسة - أن اهتمام القطاع الصناعى الخاص بالصيانة - رغم الحاجة الماسة اليها - مفقود مما يتسبب فى اضافة تكاليف عالية الى تكاليف الانتاج وأقترح أن تؤسس فى اطار المدن الصناعية شركات صيانة وطنية تتحمل الدولة جزء من تكاليفها فى السنوات الاولى لتكون الصيانة كفوءة وصالحة بتكاليف مناسبة لكل الصناعات فى المنطقة.

المبحث الثانى : التكامل الصناعى الخليجى والعربى :

تعانى الدول العربية فى الخليج من ضيق الاسواق الداخلية وانخفاض الطاقة الاستيعابية لها ، فعدد السكان فى كل منها ماعدا العراق والسعودية ، لايتجاوز المليون نسمة . ونظرا لوجود علاقة قوية فى الكثير من الصناعات التحويلية بين ناتجها وتكاليف الوحدة المصنعة ، فان عدم قدرة المنتجات الصناعية الخليجية على التحرك بلا قيود داخل أقطار الخليج العربى - من شأنه اقامة صناعات غير اقتصادية ووجود طاقات انتاجية كبيرة عاطلة ، مما يعمل على زيادة التكاليف ، واضاف القســـــدرة التنافسية لها ، ويزيد الامر سوءا زيادة تكاليف اليد العاملة وخدمات الصيانة الضعيفة وطول فترات التوقف .

وبالنظر لهذه الظروف بالذات ، فان رجال الاعمال الخليجيين يترددون كثيرا فى الانتقال من التجارة - المهنة التقليدية لهم - والمقاولات والخدمات التى تتمتع بظروف عمل أسهل وأرباح أوفر - الى صناعات ذات العائد البعيد المدى وظروف العمل الاثعب والاعقـــــد .

لهذا فان التعاون الصناعى الهادف الى توحيد السوق الخليجية من شأنه توسيع السوق الداخلية ، كما وأن الحوافز أو الفوائد الاقتصادية الناتجة عن التنسيق والتعاون الصناعى

- بين الدول العربية الخليجية كثيرة ، ولعل أهمها :-
- * تجنب التكرار والازدواجية فى اقامة المشاريع الصناعية .
 - * الاستفادة من وفورات الحجم الناتجة عن التخصص بين هذه الدول .
 - * زيادة قدرة هذه الدول على تصريف منتجاتها فى السوق الدولية ، نتيجة زيادة قوتها التفاوضية .
 - * زيادة مقدرتها على تحقيق عملية نقل التكنولوجيا وتطويرها .
 - * تحسين خدمات الصيانة وتخفيض فترات التوقف عن العمل .
- وأخيرا تدعيم عمليات التدريب وتأمين الموارد البشرية اللازمة لعملية التصنيع (١)

وإذا كان التكامل الصناعى بين دول الخليج العربى مفيدا فيما يتعلق بالصناعات البترولية ذات الكثافة الرأسمالية العالية والاقتصاد فى استخدام الأيدى العاملة النادرة ، فان التكامل الصناعى العربى بين دول الخليج العربية وبقية الدول العربية غير البترولية لابد من تحقيقه حيث أن الفوائد الاقتصادية لهذا التكامل ، لا تقتصر على الدول العربية غير البترولية وحدها ، وانما تعود إلى الدول

(١) د. محمد هاشم خواجكيه : " الحوافز الاقتصادية للتعاون الصناعى الخليجى " ، التعاون الصناعى فى الخليج العربى ، اكتوبر

البتروولية أيضا وبدرجة كبيرة من الأهمية، خاصة فيما يتعلق بالصناعات التحويلية الاستهلاكية والمتوسطة والرأسمالية.

وحتى نتبين مدى ملاءمة الاستراتيجية الصناعية المتبعة في المملكة العربية السعودية للتجانس مع استراتيجيات التكامل الصناعى مع دول الخليج العربى من ناحية وبين الدول العربية من ناحية أخرى ، فإنه لابد أن نتكلم عن أهم ملامح التصنيع في الدول العربية عموما ، والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلى :- (١)

(١) جميع الصناعات التحويلية في البلاد العربية أنشئت من أجل احلال الواردات Import Substituition الغذائية بدرجة كبيرة ثم الصناعات الاستهلاكية الأخرى ، ثم الصناعات الرأسمالية المتوسطة . لكن هذه الصناعات لم تساعد على التكامل القومى داخل القطاع الصناعى ذاته ، لا من حيث الروابط الخلفية ولا الامامية .

(٢) الاسراف فى استخدام الحماية الجمركية والاجراءات الأخرى التنظيمية والتقديرية (اعانات غيرمباشرة) خاصة بالنسبة

(١) لمزيد من التفصيل حول موضوع التكامل الصناعى العربى

فضلا ، انظر :

Elias T. Ghanus: Arab Industrial Integration, A Strategy for Development, CROOM HELM, London and Canberra, 1982.

للقطاع العام ، أدى الى اقامة صناعات ذات تكاليف عالية
ونوعية سلعية منخفضة .

(٣) كما أن الاسراف في استخدام الاجراءات السابق ذكرها - يؤدي
الى ارتفاع عوائد الاستثمار في الصناعة بصورة مفتعلة .

(٤) يبدو أن سياسة احلال الواردات في الدول العربية لم تساعد
كثيرا على تصحيح موازين مدفوعات الدول المعنية ، لاعتمادها
على المدخلات المستوردة . كما أنها تستنزف الموارد المحلية
بأسعار منخفضة .

(٥) بعض هذه الدول تعنى بزيادة الاستثمار الصناعي بمصرف النظر
عن كفاءة الهيكل الصناعي ، لأغراض سياسية واجتماعية
تتعلق بالتوظيف .

(٦) مغر السوق المحلية يؤدي الى طاقات انتاجية عاطلة
بالاضافة الى انخفاض اشتاجية العمل ورأس المال .

من أجل ذلك كله .. نرى أن الدول العربية جميعها البترولية
وغير البترولية - تواجه تحديا لامفر منه ، ولا تستطيع التغلب
عليه الا باقامة التكامل الصناعي الذي سوف يساعد على تحقيق
أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة البلاد العربية

وبالتالى يخرج اقتصادياتها من دائرة تصدير المواد الأولية وبناء عليه ، فان خطط التنمية الاقتصادية الاقليمية يجب أن تصمم فى اطار التكامل الاقتصادى العربى ، فالتكامل الصناعى جزء لا يتجزأ منه . ذلك لأن " تنسيق القرارات الاستثمارية ضمن سوق واسعة سوف يمكن اقتصاديات الصناعات المتكاملة من تحقيق مزايا كثيرة لا تمكن الظروف الاقليمية من تحقيقها .

وكما هو معروف ، فقد حاولت بعض الدول العربية اظهار وتطبيق مشروع السوق العربية المشتركة ، أو ايجاد نوع من التكامل الاقتصادى . الا أن عدم نجاح هذه المحاولات يرجع - بالإضافة الى أسباب غير اقتصادية - الى " التأكيد على تكامل الأسواق Market Integration بدلا من تنسيق برامج الاستثمار والاستاج " (١)

ومن خلال التجارب السابقة فى مجال التكامل ودراسة أسبابها ، فقد عرض أحد الاقتصاديين أسلوبا جديدا للتكامل الصناعى بين الدول العربية - أطلق عليه "الاتجاه الشمولى Package Deal Approach (٢) ، وتتلخص الفكرة فى أن هذا الاتجاه لا يشبه أساليب التكامل الصناعى التى طبقت فى بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا والتى لا تصلح فى التطبيق فى البلاد العربية ، نظرا لعدم تجانس امكانياتها الاقتصادية . كما أن هذا الأسلوب الشمولى

(١) Please see previous Ref., p. 225.

(٢) لمزيد من التفاصيل ، انظر المرجع السابق ، ص ٤٦-٥١

يحقّق التوسع الصناعى الاقضى والرأسى ، وان كل الدول العربية تستطيع الاستفادة من التكامل الصناعى بهذا الأسلوب لانه لايتعارض مع الهياكل الاقتصادية والانتاجية القائمة ، كما أنه مناسب لكل الايديولوجيات السياسية ، ذلك لأن هذا الأسلوب يقترح انشاء "صناعات التكامل" Integration Industries وهذه الصناعات الجديدة يتم التخطيط لها بواسطة (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) CAEU بحيث تعطى لهذه الصناعات الجديدة جميع فرص النجاح من حيث حجم الاستثمار واتساع السوق وعدم فرض ضرائب جمركية مانعة .

ونحن وان كنا نعتبر الأسلوب السابق ذكره طريقة جيدة للتكامل الصناعى ، الا أننا نرى أن اقتصره على انتاج السلع الرأسمالية ذات الكثافة الرأسمالية العالية - معناه تجاهل للامكانيات الزراعية لبعض البلاد العربية التى لابد وأن تكون الساق الأخرى للتكامل ، بحيث يصبح تكامل صناعى - زراعى . بمعنى تصنيع المواد الزراعية . وعندما نأخذ ذلك فى الاعتبار فسوف تكون استراتيجية التكامل الصناعى العربى شاملة للعناصر التالية :-

(١) اختيار صناعات فى الدول العربية تعتمد على استخدام المشتقات البترولية كمادة خام (مدخلات) نعى بها الصناعات الكيماوية والمعدنية .

(٢) قيام صناعة موحدة للأدوية تسندها معامل للأبحاث فى جامعات الدول العربية .

- (٣) قيام صناعات هندسية تخدم القطاع الزراعي ، وقطاع المواصلات
- (٤) قيام صناعات للنسيج والملابس الجاهزة .
- (٥) يؤدى قيام صناعات غذائية الى تطوير القطاع الزراعي ذاته .
- (٦) قيام صناعات أخرى ذات روابط أمامية وخلفية .

وبطبيعة الحال ، فان موضوع التكامل الصناعى ليس منفصلا عن غيره من عناصر التكامل الهيكلى فى الاقتصاديات العربية . وانما يمكن البدء به باعتباره يخدم أهداف كل الدول العربية ، بصرف النظر عن أيديولوجية هياكلها الاقتصادية الاقليمية، ذلك أن أى دولة لاتستطيع بمفردها أن تفعل كل شيء .

انتهينا الى التعريف بأهمية التكامل الصناعى العربى ولم نحاول أن نتوسع فى تفاصيل هذا الموضوع ، لأن بحثه يحتاج الى رسالة مستقلة بذاتها . وأرجو أن تتاح لى فرصة قادمة للبحث فى هذا الموضوع الهام .

ومجمل القول فان الصناعة هى لغة العصر وحضارته المشتركة وهى وحدها وسيلة الانتقال من حالة التخلف بكافة مظاهرها الى مرحلة طويلة وشاقة يستمتع فيها كل فرد بثمرة نشاطه وتعاونيه مع غيره .

ومن هذا المنطلق نقول أن التنمية الصناعية فى المملكة

العربية السعودية ليست موجهة أساسا الى الأسواق السعودية ولا ينبغي أن تكون كذلك ، وإنما تعمل على أساس التكامل الصناعى وإيجابياته الاقتصادية ، وأنه فى ظل حرية الاقتصاد - سوف تنتج المملكة للتصدير العالمى ، وسوف تستورد للاستهلاك المحلى. ولا بد لتحقيق هذا المطلب من أن تبنى فلسفة واستراتيجية الصناعة السعودية على أساس الميزات النسبية التى تتوفر لها ، سواء كانت مواد خام ، أو أموال ، أو مقدرة على استيعاب وتطوير التكنولوجيا المتقدمة ، لأنه من المعروف أن عائد الصناعات التقليدية أقل بكثير من عائد الصناعات الجديدة التى تولد فى المعامل ومراكز البحوث .

* * *

(أولا) : الكتب :

=====

- (١) د. أحمد الصباب :
المملكة العربية السعودية ، وعالم
البترو ل ، دار عكاظ للنشر ، جدة
١٩٧٩ م .
- (٢) أحمد زكي يمانى :
" الحقوق المشروعة لدول النفط "
التجارة - الفرقة التجارية الصناعية
بجدة ، شعبان ١٣٩٨ هـ .
- (٣) بدوى خليل ممطفى ابراهيم :
" الاحصاءات الاقتصادية فى المملكة
العربية السعودية " جامعة الكويت
١٩٨٠ م .
- (٤) مؤسسة تهامسة :
ملخص خطة التنمية الثالثة
١٩٨٠ - ١٩٨٥ م .
- (٥) جامعة الدول العربية :
التقرير الاقتصادى العربى الموحد
لعام ١٩٨١ م .
- (٦) جامعة الملك عبد العزيز :
مجموعة أنظمة ولوائح البنوك فى
المملكة العربية السعودية ، مركز
البحوث والتنمية - جدة عام ١٣٩٨ هـ
- (٧) د. خليل حسن خليل :
نظرة فى التنمية العربية ، مصر المعاصرة
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسسى
والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ م .
- (٨) د. عاطف عبيد :
التصنيع ، مبرراته ، ومشاكله فى الدول
النامية ، جامعة بيروت العربية ، بيروت
١٩٧٣ م .
- (٩) د. عبد الرحمن يسرى :
مساهمة الفكر الكلاسيكى فى التحليل
الحديث للتنمية الاقتصادية ، بيروت
دار الاخذ ١٩٧٤ م .

- (١٠) د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد : التنمية الاقتصادية ، نظرياتها وسياستها ، مكتبة الجلاء بالمنصورة ،
١٩٨١-١٩٨٢م
- (١١) د. عبد الهادي حسن ظاهر : استراتيجية التنمية والبتترول في المملكة العربية السعودية ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة
١٩٧٠ م .
- (١٢) د . علي عتيقــــــــــــه : النفط والتنمية العربية ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول الكويت ١٩٧٨ م
- (١٣) د. علي خليفه الكواري : "دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية " ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت يونية ١٩٨١ .
- (١٤) د. عمرو محيي الدين : التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٨٣.
- (١٥) د. عمرو محي الدين : التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٣.
- (١٦) د. عونى شاكراً العاني : " الطاقة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد " النفط والعلاقات الدولية اصدار منظمة أوبك ، الكويت ١٩٧٩م.
- (١٧) د . غازي القصيبي : التنمية وجهها لوجه ، سلسلة الكتاب العربي السعودي ، مؤسسة تهامة ، جدة ١٩٨٠ م .

- (١٨) الغرفة التجارية الصناعية : دور صندوق التنمية الصناعية السعودي
في دعم الصناعات الوطنية ، جدة ١٤٠٣ هـ
- (١٩) الغرفة التجارية الصناعية : " رجال الأعمال التأمينات الاجتماعية "
جدة ١٤٠٣ هـ
- (٢٠) الغرفة التجارية الصناعية : الاستثمار الصناعي بالمملكة العربية
السعودية ، جدة ١٤٠٣ هـ .
- (٢١) د. فؤاد هاشم وآخرين : استخدامات عوائد النفط العربي حتى
نهاية السبعينيات ، جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية
القاهرة ١٩٧٧ م .
- (٢٢) د. فايق عبد الرسول : دور صندوق النقد العربي في امكانية
تحقيق التكامل النقدي بين الاقطار
العربية ، مركز دراسات الوحدة
العربية ، بيروت ، ابريل ١٩٨١ م .
- (٢٣) محسن قنديل : أموال النفط ومشكلات اعادة الدورة
الاقتصادية ، مطابع مؤسسة روز اليوسف
القاهرة ١٩٧٦ م .
- (٢٤) د. محمد هشام خواجكيه : " التكامل الاقتصادي في الخليج العربي "
دراسات الخليج والجزيرة العربية
الكويت عام ١٩٧٨ م .
- (٢٥) د. محمد زيان عمر : البحث العلمي ، مناهجه وتقنياته
دار الشروق ، جدة ١٩٧٥ م .

- (٢٦) د. محمود عبد الفقيسل : النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ابريل ١٩٧٩ م .
- (٢٧) د. مدنى عبد القادر علاقى : تنمية القوى البشرية ، دار الشروق جدة ١٩٧٦ م .
- (٢٨) مديحة الدغبيــــــــــــدى : النفقات العامة للمملكة العربية السعودية ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة ١٤٠٠ هـ .
- (٢٩) مركز دراسات الوحدة العربية : التكامل النقدى العربى ، بيروت ابريل ١٩٨١ م .
- (٣٠) مركز الابحاث والتنمية الصناعية : دليل الاستثمار الصناعى فى المملكة العربية السعودية ، الطبعة الخامسة الرياض ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- (٣١) مركز الابحاث والتنمية الصناعية : دليل الاستثمار الصناعى فى المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٧٨ م .
- (٣٢) مركز الابحاث والتنمية الصناعية : " دليل الاستثمار الصناعى " الرياض ١٣٩٢ هـ .

(٢٣) د . مصطفى شـيـحـه : مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي
 " نموذج الاقتصاد السعودي " الدار ،
 الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت
 • ١٩٨١ م

(٢٤) موراي ، د . برايس : التنمية الصناعية ، ترجمة
 د . عمر الضاني ، دار الكرنك
 للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٦٧ ،

(ثانيا) الدوريات والنشرات والتقارير :

(١) أوبك : نشرة منظمة الدول العربية المصدرة
للنفط ، أغسطس ، سبتمبر ١٩٧٧ م •

(٢) أوبك : نشرة " أوبك " ، الكويت ، يناير
 • ١٩٨١ م

(٣) د . بكر عبد الله بكر : الجزيرة ، الرياض العدد ٣١٥٣ ،
 • ١٩٨١ : ٤ : ٣ م

(٤) البنك الدولي : التقرير السنوي لعام ١٩٨٠ ، واشنطن

(٥) البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم
 واشنطن ، أغسطس ، ١٩٨٠ •

(٦) ج . غ . بديجسو : " العالم الثالث وانعكاساته
على الدول المتقدمة " مشكلات
اقتصادية ، باريس ، ترجمة د . سليم
 درويش ، العدد ١٦٠٢ ، أكتوبر ١٩٧٨ م •

(٧) د . جورج قـرـم : بولونيا وديون العالم الثالث وأمن
المال العربي في الخارج ، الاقتصاد
والاعمال ، بيروت ، فبراير ١٩٨٢ م •

- (٨) الخفجى :
شركة الزيت العربية المحدودة ، الخفجى
المملكة العربية السعودية ، العدد
التاسع ، ديسمبر ١٩٨١ م .
- (٩) دافيد مورجان :
" السياسة المالية فى البلدان
المصدرة للنفط من عام ١٩٧٢-١٩٧٨ " التمويل والتنمية ، واشنطن مارس ١٩٨٠ م .
- (١٠) دبليو ، لاهمير وشركاه :
" تنمية الصناعات فى المملكة العربية
السعودية " ، فرانكفورت ، مين ، المانيا
١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- (١١) الرياض :
١٣٩٦/٣/٢٠ هـ .
- (١٢) رودلف هابليتزل :
" قضايا التنويع الاقتصادى فى البلدان
الغنية بالنفط " التمويل والتنمية
واشنطن ، يونية ١٩٨١ م ، تصدر عن صندوق
النقد الدولى .
- (١٣) سابلوك :
التقرير السنوى الرابع ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- (١٤) الشركة العربية للاستثمار :
" تجربة الشركة فى مجال الاستثمار ، فى
الاقطار العربية " خطاب افتتاح فى
مؤتمر المستثمرين العرب بالطائف
عام ١٩٨٢ م .
- (١٥) د. صلاح الدين الميرفى :
" الطاقة الاستيعابية والطلب على العائد
وعرض النفط " ، النفط والتعاون العربى ،
المجلد السابع ، العدد الثانى ، ١٩٨١ م .
- (١٦) صندوق النقد الدولى :
توقعات الاقتصاد الدولى ، واشنطن ١٩٨٠ م .

(٢٧) هشام ناظر : اليمامة ، الرياض ، العدد ٦٤٦ /
١٤٠١/٦/٦ هـ ، ١٠/٤/١٩٨١ م .

(٢٨) هشام ناظر : المدينة المنورة ، جدة ، العدد
٣٧٤١ ، ١٣٩٦/٨/١ هـ .

(٢٩) يوسف الشيراوى : نشرة منظمة الدول العربية المصدرة
للبنترول (اوبك) السنة السابعة
العدد ٥ ، مايو ١٩٨١ م .

(ثالثا) المطبوعات الحكومية :

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٩٧٩م جدة

(٢) مؤسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٤٠٠ ، جدة
١٤٠١ هـ .

(٣) مؤسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٩٦٠/١٩٦١ ،
جدة ١٩٦١ م .

(٤) مؤسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٣٨٢/١٣٨٣ هـ ،
جدة ١٣٨٣ هـ .

(٥) مؤسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٣٩٥ هـ جدة

(٦) مؤسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٣٩٠ هـ ، جدة ١٣٩١ م .

(٧) مؤسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٣٨٨/١٣٨٩ هـ /
جدة .

(٨) مؤسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٣٩٦ هـ ، جدة

- (٩) مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٩٧٧م جدة
- (١٠) مؤسسة النقد العربي السعودي : النشرة الاحصائية ، العدد الاول ، الرياض ، ١٩٨٠ م .
- (١١) مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٤٠١ هـ ، جدة
- (١٢) مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .
- (١٣) الهيئة المركزية للتخطيط : تقرير الهيئة المركزية للتخطيط الرياض عام ١٣٩٤ هـ .
- (١٤) الهيئة المركزية للتخطيط : خطة التنمية ١٣٩٠ هـ ، الرياض
- (١٥) الهيئة المركزية للتخطيط : " الخطوط العريضة لخطة التنمية " ١٣٩٠/١٣٩٥ هـ ، الرياض ١٣٩٠ هـ
- (١٦) وزارة البترول : نشرات وزارة البترول في المملكة العربية السعودية ، الرياض من عام ١٩٧٥-١٩٨٠ م
- (١٧) وزارة التخطيط : تقرير وزارة التخطيط لعام ١٣٩٥ هـ
- (١٨) وزارة التخطيط : " خطة التنمية الثانية ١٣٩٥-١٤٠٠ هـ الرياض ، ١٣٩٥ هـ .
- (١٩) وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، الرياض ١٤٠٠ هـ

(٢٠) وزارة التخطيط : منجزات خطتي التنمية الاولى والثانية

١٣٩٠-١٤٠٠ هـ ، الرياض ١٤٠٣ هـ

(٢١) وزارة الزراعة والمياه : دليل الاستثمار الزراعي في المملكة

العربية السعودية ، الرياض ١٩٧٩ م

(٢٢) وزارة الصناعة والكهرباء : النشرة الاحصائية الصناعية لعام

١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، الرياض ١٩٨٠ م

(٢٣) وزارة الصناعة والكهرباء : المدن الصناعية بالمملكة العربية

السعودية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

(٢٤) وزارة المالية والاقتصاد الوطني : المؤشرات الاحصائية ، مطبعة الاحصاءات

العامة ، الرياض ، العدد الخامس

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

(٢٥) وزارة المالية والاقتصاد الوطني : الاعانات والقروض الحكومية خلال

سبع سنوات من ١٣٩٥ - ١٤٠٢ هـ ، الرياض

١٤٠٣ هـ

(٢٦) وزارة المالية والاقتصاد الوطني : "تقرير عن الميزانية للعام المالي

١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ " ، الرياض ١٤٠٣/٧/١ هـ

العدد ٥٤١٦

(رابعاً) البحوث والمحاضرات :

(١) د . سعود البريكان :

الاستثمارات الخارجية لاموال النفط

بحث مقدم الى دورة الميزانية العامة

كأداة للتنمية الاقتصادية ، جامعة

الرياض ، كلية العلوم الادارية محرم ١٤٠١

(٢) د . سليم درويش :

"محاضرات في الاقتصاد الصناعي" القيت على

طلبة قسم الاقتصاد جامعة الملك عبد العزيز

عام ١٩٨٢ م

- (٣) د. عبدالمنعم سيد على :
الوضع الاقتصادي والنقدي الخارجى
للاقطار العربية ودور الفوائض المالية
فى امكانية تحقيق التكامل النقدي
العربى ، بحث مقدم لندوة التكامل
 النقدي العربى ، صندوق النقد العربى
 بيروت ، ابريل ١٩٨١ م
- (٤) د. على توفيق صادق :
 " انماط التجارة الخارجية فى الدول
 العربية المصدرة للبترول وعلاقتها
 بمستقبل التنمية العربية " ، المعهد
العربى للتخطيط ، بحث مقدم لحلقة
 النقاش الرابعة ، الكويت ، فبراير
 ١٩٧٩ م
- (٥) د. على توفيق صادق :
 " مستقبل الفوائض المالية للبلدان
 العربية المنتجة للنفط " بحث مقدم الى
 مؤتمر آفاق جديدة للتمويل فى الشرق
 الاوسط " الجامعة الامريكية ، بيروت ،
 ١٤-١٠ يونية ١٩٨٠ م
- (٦) د. محمود الحلىلو :
أهم المشاكل الاقتصادية التى تواجه
الاقطار العربية فى الثمانينات، المعهد
العربى للتخطيط ، الحلقة النقاشية
 الثانية ، الكويت ١٩٨٠ م
- (٧) د. محمود محمد سـفـر :
 " التكنولوجيا لنقل أم استنبات " بحث مقدم
 الى ندوة التعليم العالى والتنمية
 المعقودة فى البحرين ٤-٨ يناير ١٩٨٢ م
- (٨) هشام ناظر :
الجديد فى السياسة البترولية ، محاضرة
 القيت بجامعة الرياض ، فى ديسمبر ١٩٦٢ م

(خامسا) الرسائل الجامعية :
=====

- (١) محمد هاشم ابو خشبة :
دور صندوق التنمية الصناعية السعودي
في تنمية القطاع الصناعي الخاص ،
رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبدالعزيز
جدة عام ١٤٠٣ هـ .

- (٢) نجلاء الاهواني :
النفط العربي ونمط استخدام عائداته
في الدول العربية ، النموذج الكويتي
رسالة ماجستير ١٩٧٦ م ، جامعة
القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية ، القاهرة ١٩٧٦ م .

(سادسا) المقابلات الشخصية :
=====

- (١) بترومين (الرياض) .
(٢) صندوق التنمية الصناعية السعودي (الرياض)
(٣) المنطقة الصناعية (جدة) .

Thesis Abstracts

INDUSTRIAL DEVELOPMENT IN THE LIGHT OF FINANCIAL SURPLUS THE CASE STUDY OF SAUDI ARABIA 1970-1980

*

The period of 1970-1980 witnessed the international importance of the continuous and sharp increases in oil prices, as oil price increases affected the economies of all nations around the world, directly or indirectly.

The oil price adjustments, in view of oil producing countries (OPEC) led the industrial nations to push the prices of their products sharply to match the oil price increases. Inflation is a natural product of these actions by which all nations were affected including oil producing countries themselves. As a result, the economic dialogue between the nations of the South and the North showed that all Less Developed Countries (LDC) were looking for economic development through industrialization and the transfer of technology. For, this considered to be the only answer to their economic difficulties.

Oil producing countries (OPEC) including Saudi Arabia, being the most important producer, have earned and generated huge financial surpluses as a result of the increase in oil prices and production. This surplus drew the international attention as to how to use this surplus of the Arab countries and to where to invest it.

However, Saudi Arabia has decided to choose the path of industrial development as the best way to use and invest its financial surplus. The present thesis provides a case study of Saudi Arabia.

In the first chapter we discussed some of the economic development strategies and the industrial policies in the LDC. This chapter was divided into two parts: the first part concerned with some theories of economic growth in LDC and the second part, discussed the important problems of LDCs in the field of industrial development.

The second chapter of the thesis is concerned with the volume of financial surpluses of Arab oil producing countries, its importance, effects on international inflation, and monetary co-operation between the Arab countries pertaining to investment of surplus funds.

The third chapter discusses the structure of the Saudi economy during 1965-1970. This period was of a special importance because it explains the economic background on which the first and second economic plans were prepared.

The financial surplus of Saudi Arabia was discussed in the fourth chapter, in which I have tried to estimate the volume of the Saudi surplus, and then I studied the alternative choices of investing the financial surplus by the Saudi government.

The problem of limited absorptive capacity of the Saudi economy and the Government efforts to overcome its limitations have been discussed in some details in the fifth chapter of this study.

The chapter six deals with the evaluation of the first Saudi Economic Development Plan (1970-1975) in general, with a special reference to the industrial progress during this period in question.

Similarly, the chapter seven was concerned with evaluation of the second Saudi Economic Development Plan during 1975-1980, and a special attention was given to evaluate the achievement of industrial progress up to 1980.

The basic Industrial strategy followed by Saudi Arabia was discussed thoroughly in chapter eight. The most important problems facing the industrial development in Saudi Arabia also discussed here.

Chapter nine was the last chapter of the thesis. Here an overall evaluation of the industrial strategy was made with an indication of the efforts made by the government of Saudi Arabia and its expectations. As a result of the research and evaluation, it was found out that industrial integration among Arab-oil producing and non-producing countries is considered to be the most appreciate strategy to achieve their goals of economic development.

REFERENCES

1. Abol Fathi, Farid et. al.
The OPEC Market to 1985,
Lexington Books, Lexington,
Mass., 1977.
2. Adler, Jhon Hans.
Absorptive Capacity: The Concept and
its Determinants, Brookings staff paper,
The Brookings Institution,
Washington DC., June, 1965.
3. Al-Braican, Saud M.
OPECT Foreign Investment: The Case of Saudi Arabia,
Ph.D. Thesis, University of Colorado at
Boulder, 1980.
4. Arab Oil and Economic Review: U.S.A.
"OPEC 's American Investments"
September, 1979.
5. Bamakhramah, Ahmed Saied.
Policies for Transfer of Technology to
Developing Countries,
The case of Middle Eastern oil exporting
countries, Ph.D. Dissertation, 1981,
University of Miami, Coral Gables,
Florida, U.S.A.
6. Bank of England.
Quarterly Bulletin,
June, 1980.
7. Barrere, A.
International Consistency in the Public Economy,
The Plan and the Market,
(Conference in Public Economic)
Edited G. Papi).
8. Behrman, Jack N.
Industry Ties with Science and Technology
Policies in Developing Countries,
FMME. Oelgeschager,
Gum & Hains Publishers Inc.
Cambridge, Massachusetts, 1980,
U.S.A.

9. Bruton, Henry J.
Principles of Development Economics,
Prentice-Hall, Inc.,
Englewood cliffs, 1965,
N.J.
10. Bruton, H.
Import-Substitution Strategy of Economic Development
A Survey; Pakistan Development Review, Vol.X. Summer
1970, No.2.
11. Business Week:
"New Targets for Saudi Cash",
November 7, 1977.
12. Chenery, H.B. and Strout, A.
Foreign Assistance and Economic Development:
"American Economic Review",
56, (September, 1966).
13. Cleron, Jean Paul.
Saudi Arabia 2000, A Strategy for Growth, CROOM HELM,
London, 1978.
14. Edens D.G. and Snavely, W.P.
"Planning for Economic Development in
Saudi Arabia",
Middle East Journal,
Vol. 24, No.1, 1970.
15. El-Bashir, Faisal S.
A Structural Econometric Model of the
Saudi Arabian Economy, 1960-1970,
A Wiley-Interscience Publication,
1977.
16. El-Mallakh, Ragaei.
"Where does the OPEC Money go?"
The Whurton Magazine, Winter,
1980, U.S.A.
17. El-Mallakh, Ragaei and Others.
Implications of Regional Development in
the Middle East for U.S. Trade,
Capital flows and balance of payments,
International Research Centre for Energy
and Economic Development, Boulder,
Colorado, 1977.
18. El-Ghazali, Abdel Hamid,
Planning for Economic Development,
The Modern Cairo Bookshop,
Cairo, 1971.

19. Farouk M., Akhdar.
Multinational Firms and Development Countries:
A Case Study of the Impact of the Arabian
American Oil Company "ARAMCO" on the
Development of the Saudi Arabian Economy,
University of California,
Riverside, Ph.D., 1974.
20. Fayez I., Badr.
Developmental Planning in Saudi Arabia:
A Multidimensional Study, Ph.D.
Dissertation, University of Southern California,
1968, U.S.A.
21. Fleming, J.J.
External Economics and the Doctrine
of Balanced Growth,
Economic Journal, Vol.LXV,
No.258, June 1955.
22. Ghalib, Sharif.
"Some of the Oil Dollars become Oil Deutschemark",
Euromoney, April, 1979.
23. Ghanous, Elias T.
Arab Industrial Integration, A Strategy for Develop-
ment, CROOM HELM, London, and Canberra, 1982.
24. Griffen, K.B. & Enos, J.L.
Policies for Industrialization in Underdevelopment
and Development, Edit H. Bernstein, Penguin Books,
1975.
25. Hagen, Everette E.
The Economics of Development, (Homewood, 111 Richard
D. Irwin Inc., 1975).
26. Hassanain, M. Ahmed.
An Economic Review of the Saudi Arabian
Planning Framework,
University of Pittsburgh,
Ph.D., 1971.
27. Higgins, B.
Economic Development, Problems, Principles and
Policies; Revised edition, (New York, W.W. Norton
and Company Inc., 1968).

28. Hirschman, A.O.
The Strategy of Economic Development,
(New Haven: Yale University Press,
1958.
29. Hla, Myint.
The Economics of the Developing Countries,
Praeger, 1965.
30. Horvat, Branko.
"The Optimum Rate of Investment"
Economic Journal,
Vol.68 (December, 1968).
31. Hughes, Helen.
Policies for Industrial Progress
in Developing Countries,
A Study Jointly sponsored by UNIDO and
the World Bank, 1980.
32. International Business Opportunities:
Saudi Arabia, Published by:
International Communications,
London, 1981.
33. International Monetary Fund:
Year Book 1981,
International Financial Statistics,
Washington, U.S.A.
34. Kamal, Katanani A.
Policies and Models for Planning the
Economic Development of the Non-oil Sector
in Saudi Arabia, Jowa State University,
Ph.D., 1971.
35. Knaucrhas, Roman.
"The Economic Development of Saudi
Arabia: An Overview"
Current History,
Vol. 72, No. 423,
(January, 1977).
36. Krause, Walter.
Economic Development, Wadsworth.
Publishing Company Inc.,
San Francisco, 1961.

37. League of Nations.
"Industrialization and Foreign Trade", Geneva, 1945.
38. Leibenstien, H.
"What can we expect from a theory of Development?" Kyklos, Vol.19, 1966.
39. Lewis, Arthur.
Development Planning,
The Essentials of Economic Policy,
(New York, Harper and Row, 1966).
40. Lewis, W.A.
Some Aspects of Economic Development,
Ghana Publishing Corporation, 1969.
41. Lewis, W.A.
The Economics of Development: Problems and Policies,
Weidenfield & Nicolson, London, 1973.
42. Mannan, M.A.
Theoretical and Analytical Framework
of Industrialization in Saudi Arabia,
Paper, King Abdulaziz University,
Jeddah, 1983.
43. Marshall, Alfred.
Principles of Economics, (New York:
The Macmillan Company, 1949).
44. Mative, Donald M. & Paul J. Abbondante:
The Economy of Saudi Arabia, PRAEGER, U.S.A. 1980.
45. Mcqueen, Mathew.
The Economics of Development: Problems and
Policies, Weidenfield & Nicolson,
London, 1973.
46. Merklein, H.A. and Hardy, W.Carey.
Energy Economics,
Gulf Publishing Co.,
Houston, Texas, 1977.
47. Morgan Guaranty Trust Company of New York,
World Financial Market,
January, 1975.

48. Myrdal, Gurner.
Rich Lands and Poor (New York:
Harper and Row Publishers, 1959).
49. Nehru, Jawaharlal.
"Strategy of the Third Plan",
Problems of the Third Plan (new Delhi:
India, 1961.)
50. Nurkse, Ranger.
"The Conflict between Balanced Growth and
International Specialization" in G.M.
Meiers, Leading Issues in Development
Economics, New York, Oxford University
Press, 1964.
51. Nurkse, Ranger.
Problems of Capital Formation in Underdeveloped
Countries, New York, Oxford University Press, 1953.
52. Omair, Saleh A.
"A Study of the Association between
Absorptive Capacity and Development Strategy
in Saudi Arabia,
Texas Technical University,
Ph.D. , 1976.
53. Ports Authority Organization:
Annual Report, Riyadh,
1978.
54. Prest, Michael.
"Investment of Surplus Revenues Leaves
Gulf States much of Think About",
MEED, August 3, 1974.
55. Rodan, P.N. Rosenstein.
Problems of Industrialization of Eastern
and South Eastern Europe,
Economic Journal, Vol. 53,
June, 1943.
56. Rodan, P.N. Rosenstein.
Notes on the Theory of the Big Push,
in H.D. Ellis and H.C. Wallish (eds),
Economic Development for Latin America,
(London, Macmillan Company, 1961.)

57. Rostow, W.W.
Stages of Economic Growth, Cambridge
University Press, 1960.
58. Saudi Industrial Development Fund:
Annual Report,
Fiscal Year, 1396H/97H.
59. Singer, H.N.
The Concept of Balanced Growth and Economic
Development: Theory and Facts, University of
Texas, Conference on Economic Development,
April, 1958.
60. Spetter, Henry.
Inward Looking and Export Oriented Industrialization
in Developing Countries, Studies on Developing Coun-
tries #35, Centre for Afro-Asian Research of the
Hungarian Academy of Science, Budapest, 1970.
61. Standard Oil of California,
World Energy Outlook,
1981-2000, May, 1981.
62. Statistical, Economic & Social Research
and Training Centre for Islamic
Countries: Journal of Economic Cooperation
among Islamic Countries,
Ankara, Turkey, Vol.II, July 1981, No.4.
63. Time:
The Saudis and Dollars,
November, 27, 1978.
64. Turner, Louis and Bedore, James.
"Saudi Arabia: The Power of the purpose
Strings", International Affairs,
Vol.54. No.3.
65. Turner, Louis. & Bedore, James M.
Middle East Industiralization, Saxon House, England.
66. UNIDO:
International Symposium on Industrial Development,
The Role of the State in the Industrialization of
Developing Countries, Please see Henry Spetter,p.37.

67. United Nations, ECA,
Relations between Planning Bodies and
Statistics,
(E/CN. 14 CAS. 3/14),
1963.
68. Wallich, Henry C.
Some Notes Toward a Theory of Desired Development,
The Economics of Underdevelopment,
New York: Oxford University Press,
1963.
69. The Washington Post:
Plays Choosing Sides on Foreign Investments,
July 27, 1979.
70. Waterson, A.
"What do we know about Planning?"
International Development Review,
December, 1965.
71. Waterson, Albert.
Development Planning: Lessons of
Experience (Baltimore: The Johns
Hopkins Press, 1965).
72. Wells, Donald A.
American Enterprise Institute for
Public Policy Research,
Washington DC., 1976.
73. Young, A.N.
"Financial Reforms in Saudi Arabia",
Middle East Journal,
Vol. XIV, No. 14,
1960.